الجمهوريـــة الجزائـرية الديمقراطيـــة الشـعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه L M D في الحقوق.

تخصص قانون البيئة.

إعداد الطالبة:

تيقرين زهيرة.

إشراف الأستاذة الدكتورة:

فاتن صبري سيد الليثي.

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب.	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أد/ بن عبيد إخلاص	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيساً
أد/فاتن صبري سيد الليثي.	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	مشرفاً ومقررا
أد/ اليازيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضواً مناقشاً
د/ جبابلة عمار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف -2-	عضواً مناقشاً
د/ بوبشيش ياسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة -1-	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان "**وبالولدين إحسانا**"

إلى الذي رسم إبداع في فؤادي بحبه، إلى الذي غرس فيا مبادئ الفضيلة

والأمان، وزرع في نفسي بذرة الإرادة والعزيمة والتحدي والكبرياء

إلى روح أبي الحبيب كتب الله له الفردوس الأعلى

إلى التي غمرتني بلطفها واهتمامها

إلى التي لا تكفي كلماتي لشكرها

إلى نبع الحنان إلى أحلى كلمة ينطقها اللسان، أجمل وردة زينت بها حياتي

ودعائها لي كان سر نجاحي

إلى أمي التي ملأت قلبي وردًا وروحي عطرًا،

إلى إخوتي وأخواتي **عبد الباسط، العيد ، فاروق، العمرية، هجيرة، شيماء، وفاء.**

إلى أبناء وبنات إخوتي **محمد، زكرياء، عبد الله، أيوب، يونس، معتر، رغد، رهف.**

إلى كل من جمعتني بهم غربة الأيام ومراحل الحياة، وإلى كل أساتذتي وزملائي الأعزاء

إليكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي.

زهيرة.

شكر وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا ومباركًا، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

لذلك لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان

إلى الأستاذة الفاضلة أستاذة التعليم العالي، الدكتورة " **فاتن صبري سيد الليثي**"، لتفضلها مشكُورة للإشراف على إعداد هذا العمل، ولما أحاطتني به من الاهتمام والرعاية والتوجيه طوال مدة إعداده، فكانت نعم التوجيهات والنصائح التي أثرت وأثمرت هذا العمل.

فجزاها الله عني كل خير

وأسأل الله أن يمُن عليها بكامل الصحة وموفور العافية

إنهُ إذا دُعي أجَاب.

كما لا يفوتني أن أسجل صادق شكري وخالص تقديري لمن تفضلوا بقبول مناقشة أطروحتي وتحملوا عناء القراءة والمتابعة، وعناء التقويم والنقد، فبارك الله فيهم وفي عملهم، وجعل كل ما قدموه من توجيهات مشعل نور وهداية، فشكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة.

شكرا للجميع

وجزاكم الله عني خير الجزاء.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

1)- (IPCC): الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

2)-(UNFCCC) : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

3)-(COP): مؤتمر الأطراف.

4)-(IOM) : المنظمة الدولية للهجرة.

5)-(ADB): بنك التنمية الآسيوي.

6)-(USA) : الولايات المتحدة الأمريكية.

7)-(IRENA) : الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

8)-(UNU) : جامعة الأمم المتحدة.

9)-(CBDR) : مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة.

10)-(GCR) : الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

11)-(GCM) : الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة.

12)- (UNHCR): المنظمة السامية لشؤون اللاجئين.

13)- (NAPAS): برامج العمل الوطنية للتكيف.

14)- (WMO): المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

مقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع

تغير المناخ من القضايا الشائكة التي حظيت باهتمام كبير لدى جموع الدول في عصرنا الحالي، لما له من تأثيرات فورية وطويلة المدى على حقوق الإنسان، إذ اتسع في النصف الثاني من القرن العشرين نطاق الصور التي نراها تنطق بسوء الحال الذي آل إليه العالم جراء التغير المناخي، فارتفاع معدلات الحرارة، وزيادة معدلات هطول الأمطار في بعض المناطق في مُقابل ندرتها في البعض الأخر، ارتفاع منسوب البحار والمحيطات، فضلاً عن الجفاف والحرائق والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية التي أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وانتشار الأمراض المعدية في العالم، انعدام الأمن الغذائي نتيجة الجوع وسوء التغذية وندرة المياه الصالحة لشرب، والتي ساهمت في مُجملها في ظهور ما يعرف "**باللجوء البيئي**".

حيث لم تعد أسباب هجر الأوطان وترك الديار تنحصر فقط في تلك الأسباب التي ذكرتها اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، بل ظهر إلى جانب ذلك نتيجةً لتغير المناخ والتدهور البيئي المصاحب له "**اللجوء البيئي**"، فهناك من يرى أن هذا الأخير يشير إلى الأشخاص الذين ينزحون عن مناطق إقامتهم الأصلية سواء كان نزوحهم داخل دولتهم أو خارجها، في حين يرى اتجاه أخر أنه يشير فقط إلى أولئك الذين يعبرون الحدود الدولية.

فتغير المناخ خلال السنوات العشر الأخيرة دفع ملاين الأشخاص إلى ترك أوطانهم والعدد في تزايد مستمر إذ من المتوقع أن تكون هُنالك زيادة كبيرة في حركة السكان على مدى العقود القادمة، أين يختار المهاجرون وُجهات مختلفة يرون أنها أكثر مُلائمة لاحتياجاتهم المُتغيرة، وهذا ما أكدته منظمة الهجرة العالمية من أن "**معدل سقف الهجرة عالميًا قد ارتفع نتيجة التغير المناخي، إذ يوجد أكثر من 200 مليون مهاجر حول العالم بسبب الظروف البيئية، هذا العدد الكبير الذي يفوق عدد المهاجرين بسبب الحرب والقمع السياسي، لذا تدعوا السياسيين حول العالم التصرف لإيجاد حلول لمشكلة الهجرة بسبب التغير المناخي**"[1].

هذه الزيادة التي يمكن أن يكون لها تأثيرات على كل من البيئة والأفراد والمجتمعات في البلدان المرسلة

[1] - International Organization for Migration(IOM) report, **Migration and Climate Change**: No 31, Geneva, 2008, P.10.

والمستقبلة على مستويات مختلفة، بما في ذلك التلوث، استنزاف الموارد، فقدان سبل العيش، زيادة التعرض للاستغلال والنزوح إلى أماكن غير مألوفة، انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل، التنافس على الموارد المفضي إلى تزايد الصراعات.

وبذلك فاللاجئون البيئيون يشكلون مشكلة صعبة للحكومات وصانعي السياسات، خاصة بالنسبة لدول المستقبلة لهم، لذا ينبغي أن تكون للحكومات القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر البيئية ومن ثمّ الاستعداد لمواجهتها قبل أن حدوثها لوما قد يترتب عنها من أضرار جسيمة ولا سبيل لعكس اتجاهها.

ثانيا: أهمية الدراسة

يكتسي موضوع " **تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي**" أهمية علمية تتمثل في أن الدراسة تتناول قضية اللجوء البيئي وقضية التغير المناخي اللتان هما من أهم المفاهيم السياسية، وأخرى عملية تتمثل في أن الدراسة ترتكز على أحد أهم الأزمات التي تواجه النظام العالمي ألا وهي" **أزمة التغير المناخي**" هذا الأخير الذي نال اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي فقد سُنت بشأنه عدة لقاءات دولية للبحث في حماية المناخ، حيث تمخضت عنها مجموعة من الصكوك الدولية في مقدمتها الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 التي شكلت نقطة البداية لإقرار النظام القانوني الدولي لحماية المناخ عقبتها العديد من الاتفاقيات نخص بالذكر اتفاقية كيوتو، اتفاقية باريس لتغير المناخ، كما تم وضع العديد من الأليات الدولية والإقليمية بهدف الحد من تأثيراته السلبية على الإنسان والبيئة حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك تُلقى الدراسة بظلالها على وحدة من أهم تداعيات التغير المناخي وهي "**ظاهرة اللجوء البيئي**" الذي وبالرغم من التزايد المستمر لهم وتزايد معناتهم، ومع ذلك لم تحظى هذه الفئة كغيرها بالاهتمام والتكفل الدولي بهم، حيث بات هنالك حاجة ملحة لإعادة النظر في" **قضية اللاجئين البيئيين**" والسعي إلى وضع اطار عام يحميهم مع توضيح مراكزهم القانونية في القانون الدولي العام، فأزمة تغير المناخ لابد من التعامل معها بوصفها أزمة عالمية تهدد جميع الأجناس البشرية.

ثالثا: أهداف الدراسة

تتحدد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1. الاحاطة بالمفهوم القانوني الجديد المتمثل في اللاجئ البيئي، وتميزه عن مختلف المفاهيم المشابهة له.
2. إعطاء تحليل وتشخيص لكل من ظاهرة تغير المناخ واللجوء البيئي لمعرفة ما تم اتخاذهُ من تدابير وقرارات بشأن كل منهما على المستوى الدولي.
3. لفت الانتباه إلى الآثار السلبية الناجمة عن اللجوء البيئي، وعواقبها على الأمن الإنساني.
4. الاطلاع على مختلف أشكال الحماية القانونية الدولية التي يستفيد منها اللاجئ، مع إبراز المعيقات والتحديات التي تحول دون تكريس مركز قانوني خاص له.
5. السعي إلى وضع إطار قانوني ينظم مسألة اللجوء البيئي.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

يعود اختيارنا لموضوع " **تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي**" الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

تتمثل الأسباب الذاتية في أن تخصصنا هو في الميدان البيئي وموضوع "**تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي**"، هو من أكثر المواضيع المطروحة حاليا على المستوى الدولي، بالإضافة إلى رغبتنا في ترك مؤلف علمي في أدراج المكتبة لعله يساهم في المستقبل في دراسات للطلبة.

أما الأسباب الموضوعية فهي عديدة نخص بالذكر مايلي:

1. أنه في العقود الخمسة الماضية شهدت جميع القارات تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعًا للعديد من الدراسات حول حدتها واستمرارها، وقد تسببت هذه الاضطرابات المناخية في عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير وذوبان الجليد والأمطار الحمضية والطوفان والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد، مما دفع إلى الهجرة لأسباب بيئية أو ما يطلق عليه باللجوء البيئي.
2. وجود تقرير أممي يتعلق بالمحيطات هذا الموروث الطبيعي الذي قد يتحول إلى نقمة حقيقية للإنسان، إذ كشف هذا التقرير عن ارتفاع منسوب المياه فيه كنتيجة لذوبان الجليد في القطب الشمالي، مما قد يؤدي إلي نزوح إنساني يقارب 200 مليون شخص، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الفيضانات والأعاصير التي زاد عددها وأثرها في العقدين الأخريين خاصة في أمريكا الشمالية وآسيا .

3. أنه في الوقت الحالي بلغت الهجرة العابرة للحدود بسب التأثيرات السلبية لتغير المناخ حجمًا وتعقيدا لم يسبق له مثيل، ما يجعل هؤلاء النازحين يزاحمون شعوب الدول المستقلة لهم في الماوي والغداء والرعاية الصحية، تماما مثلهم مثل اللاجئين السياسيين، الأمر الذي قد يُعرض أمن تلك الدول للخطر والفوضى وعدم الاستقرار، ومن هنا كان لابد على المجتمع الدولي التحرك لوضع الحلول المناسبة لتفادي مالا يحمد عقباه.

خامسا: الدراسات السابقة

لا تنطلق هذه الدراسة من فراغ، وإنما توجد بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع:

1. **بلهول زكية، "لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة– 2018–2019، حيث قسمت دراستها لهذا الموضوع إلي أربعة فصول حاولت من خلالها الإحاطة بمفهوم لاجئ المناخ ومكانته في قانون حقوق الإنسان والأمن الإنساني إلى جانب مدى تمتعة بالحماية في ظل قواعد القانون الدولي.

خلصت الدراسة إلى أن تغير المناخ هو مشكلة بيئية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وأمنية وحتى إنسانية، وهو بذلك يشكل تهديدا صارخ لحقوق الإنسان وأمنه الإنساني من خلال أنه يقوض سبل العيش ما يؤدي إلى زيادة الفقر والصراعات، يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن الإنساني، زيادة الهجرة وظهور ما يعرف باللاجئ المناخي هذا الأخير الذي من الصعب للغاية وضع تصور كامل لمفهومه لوجود عقبات منهجية ومفاهيمية، إذ لايوجد تعريف متفق عليه للاجئ المناخي، إلى جانب وجود سيناريوهات عديدة غير متجانسة له.

كما خلصت الدراسة الى أن لاجئ المناخ لا يتمتع بالحماية الكافية في القانون الدولي التي تصون له حقوق الانسان كاملة، إذ هنالك ثغرات قانونية ومعيارية وأخرى مؤسساتية تمنع تمتعه بالحماية الكافية لحقوقه، وهو ما دفع الفقهاء إلى البحث عن حلول بديلة متعددة ومختلفة كل حسب توجهيه الفكري.

ما يسجل على هذه الدراسة أنها إنصبت على دراسة لاجئي المناخ فقط الذين يعبرون الحدود الدولية نتيجة للأثار الضارة للأحداث المناخية من خلال محاولة الإحاطة بمفهومه ومكانته في قانون حقوق الإنسان والأمن الإنساني إلى جانب مدى تمتعة بالحماية في ظل قواعد القانون الدولي والتي تم تناولها بنوع من التفصيل، بينما نحاول في هذا البحث دراسة اللاجئون البيئيون بما في ذلك لاجئي المناخ الدين يعبرون الحدود الدولية ، من خلال

محاولة إيجاد مفهوم واضح للاجئ البيئي، الى جانب إبراز الدور الرئيسي لتغير المناخ في زيادة عدد اللجئين البيئيين والآثار البيئية المحتملة لهم على البيئية وعواقبها على الأمن الإنساني لاسيما في الدول المستقبلة لهم ، حيث تم التطرق الإطار المفاهيمي لكل من تغير المناخ واللجوء البيئي، ثم إلى مختلف العوامل المناخية التي تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي، بما في ذلك الأحداث المناخية المفاجئة، والأحداث المناخية البطيئة الظهور، وكذا التطرق إلى الآثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة، مع بيان عواقبها على الأمن الإنساني، إلى جانب الإحاطة بمختلف الآليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي، وصولا إلى جملة من الحلول الفقهية ذات الطابع الدولي والإقليمي لإحتواء هذه الطاهرة الخطيرة.

2. **نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012، حيث قسم دارسته لهذا الموضوع إلى ثلاثة فصول حاول من خلالها إيجاد مفهوم واضح للاجئ البيئي وتصنيفه ضمن إحدى فئات اللاجئين المعترف بهم دوليا، أو إنشاء فئة جديدة خاصة بهم، تميزهم عن غيرهم من اللاجئين، ووضع الحلول والآليات الفعالة لمواجهة الآثار المترتبة على نزوح هؤلاء الأشخاص من ديارهم بسب الكوارث الطبيعية.

خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة اللجوء البيئي هي ظاهرة موجودة في الواقع الذي نعيشه وهي في تزايد مستمر بسب تزايد عدد الكوارث الطبيعية، ومع ذلك فالمجتمع الدولي يتجنب الإعتراف بهذه الظاهرة لإعتبارات سياسية وإقتصادية، إذ تكاد تخلو فروع القانون الدولي من الأحكام والمبادئ التي تتعلق بحماية اللاجئين البيئيين ومساعدتهم، وعلى ذلك فقد حاول الفقه القانوني الدولي تحديد مفهوم اللاجئ البيئي، ومن أبرز التعاريف التي جاءت في هذا الشأن نخص بالذكر تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعريف المنظمة الدولية للهدجرة الذي يعد من أكثر التعاريف انتشارا وتداولاً.

إلى جانب ذلك خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المبررات التي يمكن إستخدامها لشمول اللاجئ البيئي بالجماية القانونية الدولية، فضلا على أن الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب دورا هاما في التقليل من عدد اللاجئين البيئيين من خلال الآليات التي تلجأ لها قبل وقوع الكوارث أو بعد وقوعها كالتأهب التنظيمي والإنذار المبكر وتوفير المأوى والمخزون الغذائي...الخ.

ما يسجل على هذه الدراسة أنها إنصبت على دراسة اللاجئين البيئيين بسب الكوارث البيئية الطبيعية بنوع من الإسهاب والتفصيل، وبذلك لم تتناول هذه الدراسة اللجوء البيئي بسبب تغير المناخ على الرغم من أن هذا الأخير يعد سببا رئيسيا في زيادة عدد اللاجئين البيئيين، وهو ما حاولنا دراسته في بحثيا هذا، من خلال التطرق إلى مختلف العوامل المناخية التي تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي، بما في ذلك الأحداث المناخية المفاجئة، والأحداث المناخية البطيئة الظهور، وكذا التطرق إلى الآثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة، مع بيان عواقبها على الأمن الإنساني، إلى جانب الإحاطة بمختلف الآليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي، وصولا إلى جملة من الحلول الفقهية ذات الطابع الدولي والإقليمي لإحتواء هذه الطاهرة الخطيرة.

3. سادسا: صعوبات البحث

لا يخلو بحث موضوع "**تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي**" من صعوبات، فمن أكثر الصعوبات التي واجهتنا بصدد اعداده أن التقارير الدولية الأكثر صلة بهذا الموضوع في مجملها باللغة الأجنبيبة، فضلا عن أن أغلب المراجع المتخصصة باللغة الأجنبية أيضا.

من الصعوبات أيضا التي واجهتنا قلة الدراسات القانونية التي تناولته باللغة العربية، حيث أن معظم الدراسات ارتكزت فقط في البحث في موضوع " الوضع القانوني للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي ، إذ لم يتم البحث في موضوع "اللجوء البيئي كأثر لتغير المناخ".

سابعا: إشكالية البحث

تهدف دراسة موضوع " **تغير المناخ وأثره على اللجوء البيئي**" إلى معالجة الإشكالية التالية:

كيف ساهم تغير المناخ في زيادة عدد اللاجئين ؟

لمعالجة هذه الإشكالية المحورية، يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية من بينها:

1. ما العلاقة الموجودة بين تغير المناخ واللجوء البيئي؟
2. فيما تتمثل صور الحماية الدولية المكفولة لفئة اللاجئين البيئيين؟
3. ما هي العوائق التي تحول دون تكريس مركز قانوني خاص باللاجئ البيئي؟

4. ماهي الحلول الممكنة لاحتواء ظاهرة اللجوء البيئي؟

ثامنا: مناهج البحث.

لمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على عدة مناهج وفق ما يتطلبه الموضوع المدروس وهدفه، بما في ذلك المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف وتشخيص المفاهيم العامة ذات الصلة بالموضوع المدروس، وإعتمدنا على المنهج التحليل في تحليل المعارف المتداولة في هذا البحث وتفكيكيها إلى أجزاء ثم إعادة تركيبها وربطها وفق بناء منطقي سليم، وأخيرًا إعتمدنا على المنهج التاريخي لفهم الحاضر على ضوء الأحداث التاريخية من خلال تتبع المراحل التي مر بها الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي.

تاسعا: خطة البحث

في إطار معالجة إشكالية موضوع البحث تم تقسيم البحث إلى بابين، باب أول تحت عنوان "تغير المناخ وعلاقته باللجوء البيئي"، تمت معالجته من خلال فصلين، فصل أول تحت عنوان "تغير المناخ واللجوء البيئي اطار مفاهيمي ونظري"، وفصل ثاني تحت عنوان" التأثير المتبادل بين تغير المناخ واللجوء البيئي".

وباب ثاني تحت عنوان " الآليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي"، وتمت معالجته من خلال فصلين، فصل أول تحت عنوان " الآليات الدولية الهادفة إلى منع أو تقليل أثار تغير المناخ على اللجوء البيئي"، وفصل ثاني تحت عنوان " الآليات الدولية الهادفة إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي".

وفي الأخير ختمنا بحثنا بحوصلة ومجموعة نتائج وتوصيات تحت عنوان خاتمة.

الباب الأول

تغير المناخ وعلاقته بالجوء البيئي

خلال السنوات العشر الأخيرة تفاقمت الآثار البيئية لتغير المناخ، إذ أضحت جُل دول العالم تشهد ارتفاعًا غير مسبوق في درجات الحرارة، وبزيادة تواتر الجفاف في بعض المناطق وتقلص الأنهار وذوبان الجليد وغيرها من الكوارث التي ساهمت بشكل أو بآخر في انتشار الأمراض، وانعدام الأمن الغذائي نتيجة نقص انتاج الغذاء وتراجعه في معظم مناطق العالم، إلى جانب عدم المساواة في الوصول إلى الموارد، وندرة المياه الصالحة للشرب، والبقاء بدون مأوى.

كل هذه التهديدات والمخاطر التي رتبها تغير المناخ جعلت السكان الأكثر عرضة لها في خطر حقيقي فكان التنقل أو ما أُصطلح عليه باللجوء البيئي الخيار الأنسب للمحافظة على سلامتهم وصحتهم، الأمر الذي نتج عنه زيادة أعداد اللاجئين البيئيين بنسب تفوق عدد لاجئي الحروب والصراعات، وفي سياق ذلك يقول (ديفيد اندرسون) وزير البيئة الكندي " **إنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين, إلا أن ذلك ممكن أن يسببه التغير المناخي**"[1].

ومما لاشك فيه أن مثل هذه التحركات المتزايدة سيكون لها تأثير على المواقع سواء تلك التي يهاجر منها أو تلك التي يهاجر عبرها أو إليها، حيث أن التدفقات الجماعية للمهاجرين تؤثر على البيئة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تلويثها واستنزاف مواردها، إلى جانب أن هؤلاء اللاجئين البيئيين يزاحمون شعوب الدول المستقبلة لهم في الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، تمامًا مثلهم مثل اللاجئين السياسيين، الأمر الذي قد يُقوض أمن تلك الدول بتعريضها للخطر والفوضى وعدم الاستقرار نتيجة تزايد الصراعات.

فالحديث إذن عن تغير المناخ وعلاقته باللجوء البيئي، يستوجب تبيان كيف يؤدي تغير المناخ إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين من جهة، وكيف يؤثر هؤلاء اللاجئين على جهود المحافظة على البيئة بما يؤدي إلى تغير المناخ من جهة أخرى، لكن قبل خوض غمار البحث في ذلك نحتاج إلى تحديد مفهوم من نتحدث عنه أي تحديد الإطار المفاهيمي لكل من تغير المناخ واللجوء البيئي، من خلال التطرق إلى تغير المناخ واللجوء البيئي اطار مفاهيمي نظري (الفصل الأول)، ثم التأثير المتبادل بين تغير المناخ واللجوء البيئي (الفصل الثاني).

[1] - عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، مشكلات بيئية: طبيعتها– أسبابها– آثارها– كيفية مواجهتها، ط01، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، 2006، ص 123.

الفصل الأول

تغير المناخ واللجوء البيئي إطار مفاهيمي نظري

تُعد البيئة بيت المعاش فهي مصدر رزق الإنسان، لما تحويه من موارد تشكل جانبا حيويا من جوانب سبل عيش الانسان، غير أنه في السنوات العشر الأخيرة وبفعل ما عرفه العالم من تغيرات بيئية، خاصة ما تعلق منها بالتغير المناخي، أصبحت هذه الموارد مهدد لاسيما في البلدان النامية الضعيفة الأقل قدرة على مواجهتها، بالرغم من أن مساهمتها في الانبعاثات الغازية المسببة لهذه الظاهرة لا تكاد تذكر مقارنةً بنظيرتها الدول المتقدمة، ومع ذلك لم تكن هذه الأخيرة بمعزل عن هذه التهديدات لكن بصورة أقل.

فارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحر والجفاف والتصحر ونقص المياه وغيرها من صور التدهور البيئي التي رتبها تغير المناخ، كان لها تأثيرات ضارة على سبل عيش الانسان واستقراره، ما يجعلهم يهجرون تلك المناطق بحثًا عن الأمان والحماية في مناخ أكثر استقرار وراحة حفاظا على حياتهم، ومن هنا صيغ مصطلح اللجوء البيئي أين ظهرت عدة مصطلحات لتعبير عنه مثل اللاجئون البيئيون، اللاجئون المناخيون، مهاجرو البيئة وغيرها، حيث لم يتم الاتفاق على مصطلح محدد لهم، مما صعب من امكانية الاعتراف بهم وبالتالي منحهم الحماية القانونية اللازمة.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل بيان الإطار المفاهيمي لكل من تغير المناخ واللجوء البيئي، حيث تم تقسمه إلى مبحثين الإطار المفاهيمي لتغير المناخ(المبحث الأول)، الإطار المفاهيمي للجوء البيئي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتغير المناخ

أدت تدخلات الإنسان غير الرشيدة في الأنظمة البيئية منذ بداية الثورة الصناعية إلى اطلاق كميات هائلة من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي مغيرةً بذلك المزيج المُتشعب من الغازات الموجودة فيه، ما نتج عنه عواقب مناخية مضطربة شوهدت آثارها في مختلف أنحاء العالم، مثل زيادة حدوث الجفاف والفيضانات والعواصف الرعدية وغيرها من الكوارث الطبيعية الأخرى.

وبذلك كان الإنسان من أهم العوامل المسببة لتغير المناخ وفي مقابل ذلك كان أول المتضررين من هذه الظاهرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وسواء كان الضرر واقع عليه نفسه أو يمس بمُحيطه وبيئته، غير أن الأكثر من سيعاني من ويلاتها هم الدول الأفقر في العالم، والتي تعاني جفافًا وارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة.

كل هذه المعطيات جعلت المنظمات والهيئات تدق ناقوس الخطر جراء ما آل إليه حال البيئة من التلوث

مدركة بذلك حجم الخطر الذي يلحق بالإنسان وباقي الكائنات الأخرى، مما حاذ بها إلى المناداة بضرورة أن تُتخذ مواقف جادة حيال قضية تغير المناخ.

وانطلاقا من ذلك كان لابد من الوقوف على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال بيان مفهومها (المطلب الأول)، ثم تطور الإهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ

المعلوم أن الأرض كما خلقها الله عزو جل تتشكل من مختلف الأنظمة البيئية، التي تعتمد في بقائها واستمراريتها على أشعة الشمس وعلى الطاقة المنبعثة منها، هذه الأخيرة التي تعد أحد عناصر المناخ بَالِغة الأهمية بحكم تأثيرها الواضح على مختلف عناصره الأخرى، فهي المحرك الأساسي لها، وفي الوقت نفسه تؤثر وتتأثر بتلك العناصر.

هذا الإعتماد الذي يكون منتظم ومبني على ثبات درجة حرارة كوكب الأرض، وبالتالي تغيرها بالزيادة أو النقصان له تأثير سلبي على مناخ كوكب الأرض، بما يحول بيئة كوكب الأرض من بيئة أمنة إلى بيئة خطيرة على مختلف هذه الأنظمة وعلى أهم عنصر فيها هو الإنسان.

وعليه للإلمام بمفهوم تغير المناخ كان لابد من التطرق إلى تعريف تغير المناخ (الفرع الأول)، ثم خصائص ظاهرة تغير المناخ (الفرع الثاني)، وأخيرًا أسبابها (الفرع الثالث)، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول : تعريف تغير المناخ

هنالك العديد من المفاهيم التي تندرج ضمن مفهوم تغير المناخ وترتبط به كالمناخ والنظام المناخي، وأخرى تختلف عن هذا المفهوم وتتداخل معه كالطقس والاحتباس الحراري، والتي يتعين الوقوف عليها وتحديد مدلولاتها، مع تبيان أوجه الاختلاف الموجودة، لكن قبل ذلك كان لابد من أن نحدد المقصود بالتغير المناخي (أولا) ثم نحدد مدلول المصطلحات التي ترتبط معه (ثانيا)، وأخيرًا المصطلحات المتداخلة معه (ثالثا).

أولا: المقصود بالتغير المناخي(Climate change/ changement climatique)

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، التي تم فتح باب التوقع عليها في قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994، تغير المناخ على أنه "تغيير في

تكوين الغلاف الجوي ناتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن نشاط بشري يمثل عملية مختلفة عن تقلبات المناخ الطبيعية التي لُوحظت خلال فترات زمنية مماثلة[1].

ويُلاحظ على أن هذه الاتفاقية عرفت تغير المناخ من خلال التميز بين تغير المناخ الذي يعود إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغير الغلاف الجوي من خلال تغير نسب الغازات الدفيئة الموجودة فيه، وبين التقلب المناخي الذي يعود إلى أسباب طبيعية كالبقع الشمسية مثلاً.

كما عرفته الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) على أنه" كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي من الممكن أن تستمر لعقود متوالية، والناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"[2].

ويُلاحظ على هذا التعريف الذي جاءت به (IPCC)، أنها أضافت فكرة الاستمرارية لظاهرة تغير المناخ، ما يعني أن هذه الظاهرة تستمر لعقود متتالية، وبالتالي تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية التي تتحمل عبئًا لم ترتكبه، كما أشارت إلى حدوث هذا التغيير بفعل النشاط البشري أو بفعل التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي هذه الأخيرة التي يُقصد بها الأسباب الطبيعية.

ضف إلى ذلك هنالك من يُعرفه على أنه" تغير يحدث في معدلات درجات الحرارة وفي هبوب الرياح، وكذلك تغير في معدلات تساقط الأمطار عبر الزمن سواء أكان ذلك ناتجًا عن التقلبات الطبيعية أم نتيجةً للأنشطة البشرية"[3]

وبذلك فهدا التعريف أشار إلى ملامح التغير في المناخ، والتي تشمل التغيرات الحاصلة في درجات الحرارة بالزيادة أو النقصان، تغيرات في طريقة هبوب الرياح، وأخيرًا تغيرات في تساقط الأمطار وتوزيعها، كما أشار إلى فكرة الاستمرارية من خلال عبارة "عبر الزمن".

ومنه نقول أن تغير المناخ هو "تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، نتيجة لعوامل بشرية أكثر منها

[1] – راجع : المادة 1/ الفقرة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

[2] – راجع: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (تقرير التجميعي) لتغير المناخ 2007، ص 79.

[3] – عشاشي محمد، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، 2016، ص 236.

طبيعية، والذي يشمل كل أشكال التغيرات التي تحدث في معدلات درجات الحرارة، هبوب الرياح، معدلات تساقط الأمطار، والتي تستمر لعقود متتالية، بحيث تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية".

ثانيا: مصطلحات ترتبط مع تغير المناخ: المناخ والنظام المناخي

أ-المناخ (Climate /Climat):

يعد المناخ من أهم مكونات البيئة الطبيعية، يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي الحرارة، الأمطار، الرياح، والتي تعمل متضامنة مع بعضها البعض[1]، فالحرارة والأمطار تتفاعل مع التربة والنباتات لِتُكَون بذلك البيئة الحيوية، البيئة الصالحة للحياة، فكل هذه العوامل مجتمعة لها أهمية في التأثير على البيئة إيجابًا أو سلبًا، كما أنها تتكامل في أنشطتها مع بعضها البعض مكونة ما يعرف ب" écosystème"[2].

وعلى الرغم من هذه الأهمية نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 كأول صك دولي يعني بحماية المناخ لم تتضمن أي تعريف للمناخ، بل اكتفت فقط بتعريف تغير المناخ، وبالرجوع إلى تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) وهي أكبر جهة دولية تُعنى بدراسة تغير المناخ وآثاره، نجد أنها أوردت معنيين للمناخ، أحدهما ضيق ويعرف بأنه " **متوسط الطقس**"، والثاني واسع ويعرف بأنه" **الوصف الإحصائي للطقس من حيث متوسط التغيير في الكميات والمقادير المكونة له أو ذات الصلة به كدرجات الحرارة والأمطار والرياح على مدى فترة من الزمن تتراوح بين أشهر وحتى آلاف أو ملايين السنين**[3].

إلى جانب ذلك هنالك من يعرفه بأنه "**حالة الجو في موقع معين على مدى فترة طويلة من الزمن، قد تمتد من شهر واحد إلى ملايين السنيين، ويتم قياسه عمليا برصد التغيرات التي قد تحدث في عناصره كالإشعاع الشمسي، ودرجة الحرارة، والرطوبة، والسحب، والأمطار، والضغط الجوي، والرياح، وذلك في مدة متعارف**

[1] – أزاهر حسن عبد الرحمن، **ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب ،التداعيات، ومقترحات الحلول**، دون سنة النشر، "ص 03.

[2] – قردانيز وافية، **الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 – بن يوسف بن خدة ، 2022، ص 29.

[3] – راجع: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تقرير" **تغير المناخ 2007: التقرير التجمعي**"، جنيف، سويسرا، 2008، ص78 (http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.ar)

عليها عمليًا قد تصل إلى ثلاثين سنة"[1].

الجدير بالذكر أن المناخ يختلف من منطقة إلى أخرى حسب خط العرض والبعد عن البحر وكذا الغطاء النباتي ووجود الجبال فضلاً عن العناصر الجغرافية الأخرى، كما أنه يختلف من فصل لأخر ومن سنة لأخرى ومن عقد لأخر، حيث يعبر عن التغيرات الهامة التي تطول لعقود أو أكثر بالتغير المناخي.[2]

ب-**النظام المناخي(Climate system) :**

عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المادة 1/ الفقرة3 منها على أن مصطلح "**النظام المناخي" يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها.**[3]

وهنالك من يعرفه بإضافة عنصر خامس إلى مكوناته من خلال أنه "**نظام معقد يتضمن خمس مكونات أساسية للأرض وهي : الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والغلاف الثلجي أو الجليدي، وسطح الأرض أو المحيط الأرضي، بما في ذلك الغلاف الأرضي الترابي، والغلاف الحيوي**".[4]

وما تجدر الإشارة له أن هذا النظام كغيره من الأنظمة البيئية مبني على الاتزان حيث كل عنصر يدخل ضمنه له دور يؤديه لضمان بقاء واستمرارية النظام، فكل تغيير في أي عنصر من عناصر النظام سوءًا بالزيادة أو النقصان حتمًا يؤدي إلى حدوث خلل وعدم الاتزان في النظام، وعلى ذلك فالتغيرات التي طرأت على تركيبة الغلاف الجوي الذي هو أحد عناصر النظام المناخي نتيجة الانبعاثات الغازية الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة بداية من عصر الثورة الصناعية هي التي أدت إلى تغيير هذا النظام، والذي بزر من خلال التغيير الذي نشهده اليوم في المناخ الذي شملت آثاره كل الأنظمة البيئية الأخرى، وهذا ما سنفصل فيه لاحقًا.

---

[1]- محمد عادل عسكر، **القانون الدولي البيئي، تغير المناخ: التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. مصر، 2013، ص 25.

[2] -على أحمد غانم ، "**الجغرافيا المناخية**"، ط01، دار المسيرة للنشر، عمان – الأردن، 2003، ص 21.

[3] -راجع: المادة 1/ فقرة 3 من **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، تم التوقع عليها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994.

[4] – بريشي بلقاسم، **الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي لياس– سيدي بلعباس، 2018، ص 44.

ثالثا: مصطلحات مُتداخلة مع تغير المناخ: الطقس والاحتباس الحراري.

أ- المناخ والطقس

ينصرف مفهوم الطقس إلى الحالة الجوية لمنطقة معينة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، فهو عبارة عن " **وصف لحالة الجو من درجة حرارة وضغط جوي ورياح ورطوبة وأمطار وغيرها، خلال فترة زمنية قصيرة قد تدوم ساعات أو عدة أيام**[1]، وذلك لغرض **لإرشاد الناس عامتهم وخاصتهم عن حالة الجو**".[2]

بينما المناخ ينصرف معناه لذلك المعنى السالف الذكر مع الاختلاف فقط من حيث البعد المكاني والزماني حيث يقصد بالمناخ وفقًا للبعد المكاني رقعة بلد معين أو جزء من البلد له خصوصية معينة، أما وفقًا للبعد الزماني هنا يختلف المناخ عن الطقس في كونه لا ينصرف مفهومه ليوم واحد بل لمدة أطول قد تصل فصل أو سنة أو عقد من الزمن[3].

وعلى ذلك فالمناخ هو تعبير عن الحالة المتوسطية للجو في مكان ما، في فترة زمنية طويلة تتردد فيها أشكال الطقوس كافة، بينما الطقس هو تعبير عن حالة الجو في مكان ما، في فترة زمنية قصيرة (يوم أو جزء من اليوم)، وقد تكون حالة جوية آنية[4].

ب-تغير المناخ والاحتباس الحراري

الكثير من الناس يستخدمون المصطلحين بشكل مرادفتين على افتراض دلالتهما لنفس المعنى، إلا أن هنالك فرق بينهما، إذ يدل الاحتباس الحراري على ارتفاع درجات حرارة الأرض والذي يعد السبب الرئيسي لتغير المناخ، هذا الأخير الذي يشير إلى التغيرات التي تحدث في طبقات الغلاف الجوي مثل درجات الحرارة وهطول الأمطار

[1]- عشاشي محمد، المرجع السابق، ص 234.

[2] - لطرش علي عيسى عبد القادر، **حماية البيئة والتنمية المستدامة: آفاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية**، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية. مصر، 2016، ص47.

[3] - المرجع نفسه، ص 47.

[4] - أنمار صلاح عبد الرحمن الحديثي، **الالتزام الدولي بحماية المناخ**، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2016، ص 28.

وغيرها من التغيرات التي يتم قياسها على مدار عقود أو فترات أطول.[1]

الفرع الثاني : خصائص ظاهرة تغير المناخ

كشفت التعاريف السالفة الذكر أعلاه عن مجموعة من الخصائص التي تتعلق بظاهرة التغير المناخي والتي تميزها عن باقي الظواهر الأخرى نسردها فيما يلي:

أولا: ظاهرة بشرية أكثر منها طبيعية.

توجد أدلة دامغة على أن الأنشطة البشرية على اختلافها ساهمت بشكل كبير في تغير تكوين الغلاف الجوي، مما غَيرَ أداء النظام المناخي منذ القرن التاسع عشر[2]، إذ أشارت المؤشرات والقياسات التي تم رصدها أن ظاهرة تغير المناخ تعود إلى زيادة نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجو الناتجة عن مختلف الأنشطة البشرية خاصة الصناعية منها[3]، وهو ما خلصت إليه اللجنة الدولية لتغير المناخ على أن " **الغازات الدفيئة الناتجة عن مختلف النشاطات البشرية هي المسؤولة عن معظم الزيادة الملحوظة منذ منتصف القرن العشرين، بينما الظواهر الطبيعة مثل التغيرات الشمسية والبراكين هي السبب في إنتاج معظم الزيادة الحرارية قبل العصور الصناعية حتى عام 1995، وكان لها تأثير بسيط بعد ذلك**"[4].

إذ أن هذه الظاهرة تفاقمت في السنوات العشر الأخيرة بضطراد نتيجةً لحرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة إلى جانب إزالة الغابات[5]، إذ ينتج عن حرق الوقود الأحفوري الغازات الدفيئة التي تعمل

---

[1] – قردانيز وافية، المرجع السابق ، ص 49.

[2]- Introduction to politics of climate change: discourses of policy and practice in developing countries:
https://rgs-ibg.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/geoj.12054.

[3] – عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، **مشكلات بيئية: طبيعتها – أسبابها – آثارها – كيفية مواجهتها**، ط01، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، 2006، ص 123.

[4] – أزاهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 05.

[5]– إذ أشارت التقارير الصادرة عن هيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي أن " الحرق الزائد للوقود الأحفوري في الأنشطة البشرية المتعددة هو المسبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري، أنظر: اسلام محمد عبد الصمد، **الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية وإحكام القانون الدولي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2016، ص39.

مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة ، ومن أهم الغازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ نذكر غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان الناتجة عن استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني، كما يؤدي تطهير الأراضي من الأعشاب والشجيرات وقطع الغابات إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون. أيضًا مدافن القمامة تعد مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غاز الميثان، وعمومًا يعد إنتاج واستهلاك الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين مصادر الانبعاثات الرئيسية[1].

ثانيا: ظاهرة مستمرة عبر الزمن.

حيث أن هذه الظاهرة تستمر لعقود متتالية وبالتالي تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية، فمن المتوقع أن يستمر الاحتباس الحراري إلى ما بعد 2100، حتى ولو تم وقف الانبعاثات، ويرجع ذلك إلى السعة الحرارية الكبيرة للمحيطات، والفترة الطويلة لبقاء ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وهذا حتمًا ما ينذر بخطورة الانبعاثات لما تخلفه من تبعات تدوم على مئات السنين[2]، أي ما يعني أن تتحمل الأجيال المقبلة عبئًا لم ترتكبه.

وبالتالي تكون إجراءات التكيف والتأقلم مع هذه الظاهرة الخطيرة أمرٌ لا مفر منه، وفي سياق ذلك أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنه "**سيستمر الاحترار الناجم عن الانبعاثات البشرية المنشأ لعدة قرون إلى آلاف السنين، مما يتسبب في المزيد من التأثيرات على السكان على المدى الطويل ويؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية في أجزاء كثيرة من العالم**".[3]

مع أن لكل منطقة حظها من التغير المناخي، ذلك أن آثاره ليست واحدة على كل مناطق العالم، فالتبعات

---

[1] – الأمم المتحدة /العمل المناخي، "**ما هو تغير المناخ**"، تم الاطلاع بتاريخ 2022/09/09، في الساعة 09:30، متاح على الموقع التالي: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

[2]-Roman Hoffmann,<< **Contextualizing Climate Change Impacts on Human Mobility in African Drylands** >>, 1International Institute for Applied Systems Analysis (IIASA), **Wittgenstein Centre for Demography and Global Human**, Vol.10 (2022), University of Vienna, 2022, pp1-12, p3.

[3] – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير خاص للهيئة (IPCC)، "**تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية**"، ملخص لصانعي السياسات، 2020، ص 14. https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic.

تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب موقعها الجغرافي، أو بحسب قدرة المنطقة وأنظمتها الاجتماعية والبيئية على التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من آثاره[1].

ثالثا: ظاهرة عابرة لحدود

وتجد هذه الخاصة أساسها في كون البيئة وحدة واحدة لا تتجزأ، فما يُصب الجزء يشمل الكل، إذ تأتي الانبعاثات التي تُسبب تغير المناخ من كل منطقة من العالم وتؤثر على الجميع، لأن الأرض عبارة عن نظام، حيث كل شيء مُتصل، فالتغييرات التي تحدث في منطقة واحدة قد تؤدي إلى تغيرات في جميع المناطق الأخرى[2].

إذ أثبتت العديد من الدراسات أن آثار هذه الظاهرة تمتد إلى جميع الدول دون استثناء، حيث لا توجد دولة مُحصنة أو في مَأمنٍ من عواقبه المُدمرة[3]، مع الاختلاف طبعًا في درجة التأثر بها بين الدول.

حيث تعد الدول النامية من أكثر الدول تأثرًا بهذه الظاهرة، وذلك يعود إلى توافر العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الضرر إلى جانب عدم القدرة على مواجهتها، إذ جاء في قرار مجلس حقوق الانسان رقم 41/21، أن "**من يتكبد الآثار السلبية لتغير المناخ بشكل غير متناسب هُم الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين هم بالأساس يعيشون أوضاع سيئة، مردها الموقع الجغرافي، الفقر، الإعاقة، نوع الجنس، ولم يساهموا على مر التاريخ إلا بأقل قدر في انبعاث الغازات الدفيئة**"[4].

فالدول ليست على قدر متساوي فيما يخص الانبعاثات، فبعض البلدان تنتج أكثر بكثير من غيرها، حيث أن المئة دولة التي تنتج أقل قدر من الانبعاثات تولد 3 في المئة فقط من إجمالي الانبعاثات، بينما البلدان العشرة التي تنتج أكبر قدر من الانبعاثات تولد 68 في المائة من الانبعاثات، لذا يجب على الجميع اتخاذ إجراءات بشأن

---

[1]- IBid,P6.

[2] – الأمم المتحدة /العمل المناخي، المرجع السابق.

[3]– بما في ذلك العديد من الكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، والظواهر المناخية المتطرفة التي تستتبع بمشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية: الجفاف، وحرائق الغابات، ومشاكل الأمن الغذائي، والحصول على مياه الشرب وغيرها.

[4] – **آثار التغيرات المناخية على حقوق الانسان**، 2020، تم الإطلاع بتاريخ 03 /2022/05، في الساعة 13:00، متاح على الموقع: https://arabrcrc.org>acihl>...google.com.

المناخ، لكن البلدان الأكثر تسببًا في المشكلة يتحملون مسؤولية أكبر لمباشرة العمل بشأن المناخ[1].

رابعا: ظاهرة تُهدد الإستقرار العالمي وتنذر بزيادة بؤر التوتر.

حيث تؤدي الآثار السلبية لتغير المناخ بما في ذلك موجات الجفاف الشديد أو الأعاصير أو الفيضانات إلى تردي المجالات الحيوية، مما يدفع بالمجتمعات الساكنة إلى مُغادرة مناطقهم الأصلية والبحث عن مناطق أخرى تمنح لهم فرص أحسن للعيش والإستقرار.

غير أن ذلك من شأنه أن يُعزز بؤر التوتر بين السكان الأصليين وبين الوافدين الجدد إليهم والذي يُطلق عليهم "اللاجئون البيئيون" أو" لاجئو المناخ"، حيث تثور بينهم صراعات خاصة حول الموارد البيئية الشحيحة كالمياه، وهذا ما هو جاري في إقليم دارفور، وبلدان حوض النيل.

خامسا: ظاهرة ذات طابع عالمي ما يفرض ضرورة التعاون الدولي لمجابهتها.

إذ تعد ظاهرة التغيرات المناخية من المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي، مع أن أضرارها تختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي فإنه لا طاقة لدولة واحدة بمفردها مهما كانت قدراتها وامكانياتها مواجهة تداعياتها، وهو ما يجعل التعاون الدولي أمر لا مفر منه، لاسيما في المجالات العلمية والفينة خاصة بين الدول النامية والمتقدمة.

إذا جاء في ديباجية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "أن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالية وملائمة"، كما نصت **المادة 4 (ج)**و **(هـ)** منها على " ضرورة العمل و التعاون...نقل التكنولوجيات والممارسات تخفض الانبعاثات في جميع القطاعات بما في ذلك الزراعة....التعاون على التكيف مع آثار التغير المناخي، من خلال تطوير واعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية، والموارد المائية والزراعية، لاسيما في افريقيا، متضررة بالجفاف والتصحر والفيضانات"[2].

سادسا: الطابع التشاركي لظاهرة التغير المناخي الذي يفرض ضرورة اشراك المواطن وتوعيته بخطورتها.

---

[1] – الأمم المتحدة /العمل المناخي، المرجع السابق.

[2]– راجع المادة 4 (ج) و (هـ) من الإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

إذ أن مشكلة تغير المناخ من المشاكل التي لا يكفي سن النصوص القانونية، وابرام الاتفاقيات الدولية لحلها، بل تتطلب إلى جانب ذلك ضرورة اشراك المواطن وتوعيته بخطورتها، ذلك أن موضوع التغيرات المناخية موضوع خطير جدًا ومهم جدًا بالنسبة للجميع، وبالتالي فالتوعية بخطورته لا تقتصر فقط على الساسة والحكومات والجهات المعنية بل يجب أن يشمل كذلك المواطن البسيط لأن الكل معني بهذا الموضوع ، فكل معني بكيف يتعامل مع الموارد الطبيعية الموجودة حوله، وكيف يستطيع أن يُكيف أوضاعه بدليل أن الفيضانات مثلاً التي اجتاحت العديد من الدول كيف أن المواطنين هم الأكثر تضررًا نتيجة لهذه الظاهرة، وعلى ذلك من المهم جدًا أن يكون المواطن واعيًا بالخطورة القادمة عليه.

وبالتالي فهي تحتاج إلى تكاثف الجهود، ففي الكثير من الدول على الرغم من كثرة النصوص القانونية التي تحثُ على ضرورة اشراك المواطن في حماية البيئة إلا أن هذه النصوص لا تلقى تفعيل لها في الواقع في غالبية الدول منها الجزائر التي تعاني من نقص الوعي البيئي وعدم مشاركة المواطن في حماية البيئة، بالرغم من أن المشرع الجزائري نص في المادتين 5و7 من القانون 10/03[1] على ذلك.

إذن فالتصدي لهذه الظاهرة لا يقتصر فقط على التعاون الدولي بل لابد أن يشمل إلى جانب ذلك ضرورة تعاون أفراد كل دولة على حدى لتحقيق هذا المطلب، إذ جاء في المادة 4 ف(ط) من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ النص على " **ضرورة التعاون على التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية**"[2].

الفرع الثالث: أسباب تغير المناخ

تتعدد أسباب تغير المناخ بين أسباب طبيعية و أخرى غير طبيعية، غير أن هذه الأخيرة هي المسؤول الرئيسي عن هذا التغيير، وهو ما خلصت إليه الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC)، وعلى ذلك نتطرق إلى الأسباب الطبيعية لتغير المناخ (أولا)، ثم الأسباب غير الطبيعية لتغير المناخ (ثانيا).

أولا: الأسباب الطبيعية لتغير المناخ.

[1]– راجع: المادتين 5 و7، **القانون 10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، ج ر رقم 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003.

[2]– راجع المادة 4 ف(ط) من من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

وهي جملة العوامل التي يكون تأثيرها من صنع الخالق ولا دخل للإنسان فيها، حيث يكون تأثيرها على مناخ الأرض بطيئًا جدًا ينتج بعد مئات الألاف إلى ملايين السنيين، وهي مُتعددة لذا نخص بالذكر الأسباب والعوامل الطبيعية التالية:

1-زيادة الإشعاع الصادر من الشمس

حيث يزداد الإشعاع الصادر من الشمس نتيجة لتغيرات الفلكية التي تحدث في حركة الأرض والتي تتكون من ثلاثة عناصر، الأول تغير في شكل مدار الأرض حول الشمس (Eccentricty)، والذي يمر بدورة مدتها حوالي 9600 سنة، والثاني هو تغير ميلان محور الأرض Obliquity)) بين حوالي 14000 سنة، الثالث هو تقدم وقت الاعتدال (Equimoxprec-Gessior) الناتج عن تذبذب محور الأرض والذي يمر بدورة مدتها حوالي 21000 سنة، فجل هذه العناصر تؤثر على توزيع الأشعة الشمسية على الأرض ومن ثم على مناخها خلال عشرات الألاف السنيين[1].

2-زيادة تركيز الغُبار بالجو

يعد الغبار أحد الأسباب التي تؤدي إلى تغير المناخ، وذلك من خلال أن الغبار يعمل على عكس أشعة الشمس ويمتص بعضا منها ثم يبدأ بعد ذلك في اشعاع الحرارة، كما أنه يعمل على حجب جزء من أشعة الشمس أثناء النهار ما يجعل الأرض باردة نوعًا ما، ومع الإشارة هنا إلى أن تركيز الغبار يقل في هواء الريف النقي أين تبلغ نسبته 100 جزء في كل واحد سم مكعب، بينما ترتفع نسبته في هواء المدن خاصة الصناعية منها والمزدحمة بالسكان إلى عدة ملايين من الأجزاء في كل واحد سم مكعب[2].

كذلك الأمر بالنسبة إلى الأقاليم الجافة والشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وقلة الزراعة والأمطار، حيث تشهد كثرة حصول العواصف الترابية وما ينجم عنها من غبار عالق في الجو، وبالتالي يزداد تركيزه وعلى إثر ذلك يتغير المناخ[3].

---

[1]- علي أحمد غانم، المرجع السابق، ص 284.

[2]- عبد الرحمن السعدني- ثناء مليجي السيد عودة، المرجع السابق، ص 130.

[3]- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي، **الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية**، مجلة **كلية السياسة، والاقتصاد**، العدد الثالث، 2019، ص 103.

وما تجدر الإشار له أن هنالك عدة أنواع من الغبار منها الغبار البركاني، الغبار الصناعي، الغبار الرملي، الغبار الملحي الغبار الكوني، الغبار العضوي، الغبار الذري[1].

وعلى ذلك فالغبار إلى جانب كونه من الأسباب الطبيعية لتغير المناخ فهو كذلك من الأسباب غير الطبيعية لتغير المناخ، ذلك أنه من ضمن أنواع الغبار هنالك الغبار الذي يتسبب في وجوده الإنسان كالغبار الصناعي مثلا.

ثانيا: الأسباب غير الطبيعية لتغير المناخ

وهي جملة العوامل التي هي من صنع الإنسان، حيث أدت الأنشطة البشرية من خلال الانبعاثات التي تنجم عنها إلى جانب عمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري، إلى إحداث خلل في مكونات الغلاف الجوي من خلال زيادة تركيز معدل الغازات الدفيئة الموجودة فيه إلى جانب غازات أخرى، ما تسبب في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة الأرض ومنه تغير المناخ على سطح الكرة الأرضية.

حيث خلص التقرير العالمي الأول الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ (IPCC) وبشكل قطعي إلى العلاقة الوثيقة التي تربط بين انبعاث الغازات الدفيئة والمعروفة بغازات الاحتباس الحراري الناتجة عن النشاطات البشرية المختلفة، وبين تغيرات المناخ على مستوى الكرة الأرضية".

وانطلاقًا من ذلك كان لابد من التطرق إلى ظاهرة الاحتباس الحرارة من خلال تعريفها وبيان كيفية حدوثها وذلك على النحو التالي:

أ-تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري

تُعرف "ظاهرة الاحتباس الحراري[2]" على أنها الزيادة التدريجية في درجة الحرارة أدني طبقات الغلاف الجوي

[1]- عبد الرحمن السعدني- ثناء مليجي السيد عودة، المراجع السابق، ص 131.

[2]- ظاهرة الاحتباس الحراري ظاهرة طبيعية وضرورية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض، لكن بفعل النشاط الصناعي زادت معدلات غازات الاحتباس الحراري، ما حول هذه الظاهرة من ظاهرة طبيعية إلى مشكلة عالمية تتسبب في ارتفاع درجات حرارة الأرض، ما يؤثر على ديناميكية المناخ ودورة الغازات في الغلاف الجوي، حيث ينتج عن هذا التغيير ظواهر خطيرة يتضاعف معدل حدوثها كلما ارتفعت درجة حرارة الأرض، أنظر: عبد الرحمن السعدني- ثناء مليجي السيد عودة، المراجع السابق، ص 123.

المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية، وهي غازات إما طبيعية توجد أصلا في الطبيعة مثل بخار الماء وثاني أكسيد الكربون والميثان، وأكسيد النيتروز، والأوزون أو كيميائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلور وفلوروكربون، وكلها تلعب دورًا هامًا في تدفئة سطح الأرض.[1]

ب-كيفية حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري

الاحتباس الحراري إذن هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وإحداث تغيرات مناخية، لها خطر على النظام الحيوي الذي نعيش فيه، وذلك نتيجة لتراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي خاصة منها غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، بإضافة إلى نقصان نسبة غاز الأوزون (O_3) الجوي.

1-تراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي

ينفرد كوكب الأرض عن باقي الكواكب الأخرى، بوجود الغلاف الجوي الذي يُوفر شروط الحياة على سطحها، إذ يتكون هذا الأخير من خليط من الغازات التي تُكون الهواء الذي يُغلف الكرة الأرضية[2]، هذه الغازات منها ما هو ثابت الكمية كغازات النيتروجين والأكسجين، ومنها ما هو مُتغير الكمية كغاز ثاني أكسيد الكربون، والذي هو في الوقت نفسه من قبيل مُلوثات الجو، لذا ففي العادة يوجد بتركيزات ضعيفة جدًا، لما لذلك من أهمية في الحفاظ على التوازن المناخي لكوكب الأرض، إذ أشار العلماء إلى أن زيادة تركيزه في الغلاف الجوي يؤدي إلى تسخين الأرض وحدوث ظاهرة الدفيئة والتي قد تتسبب في تغير المناخ، بالإضافة إلى وجود غازات أخرى خاملة كالنيون والهليوم.[3]

وقد ظل الغلاف الجوي إلى وقت قريب محافظًا على تركيبته بشكل الذي يسمح بالحفاظ على التوازن المناخي لكوكب الأرض، إلا أن اعتماد جموع الدول الصناعية على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لطاقة[4]، إلى

---

[1]- أزاهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص05.

[2] - أنمار جودت عبد النور، الإدارة البيئية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2015، ص 38.

[3]-على أحمد غانم، المرجع السابق، ص 27-28.

[4]- ويُعد الوقود الأحفوري - الفحم والنفط والغاز - أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالي 90 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أنظر: الأمم المتحدة/ العمل المناخي: **أسباب تغير المناخ وآثاره**. متاح على الموقع:https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg .

جانب ازالة الغابات أدى إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي[1]، مُغيرة بذلك المزيج المُتشعب من الغازات الموجودة فيه،[2] إذ أقرت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أن الأنشطة البشرية قد زادت إلى حدًا كبير من تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وذلك حسب ما توصلت إليه المنظمة الدولية للأرصاد الجوية والهيئة الحكومية الدولية المغنية بالتغير المناخ[3].

والدليل على ذلك تغير تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بمقارنة بما كانت عليه قبل عصر الثورة الصناعية، اذ تشير التقديرات إلى أنه بدايةً من العصر الصناعي أي في منتصف القرن الثامن عشر كانت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي حوالي 300 جزء في المليون حسب الحجم أما تركيزه الحالي قد تجاوز 350 جزء في المليون حسب الحجم[4].

وعلى ذلك إذ ما استمر الإنسان في حرق الوقود الأحفوري بمعدلات نفسها، فمن المتوقع أن يصل تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 550 جزء في المليون بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، وبشكل أساسي مُضاعفة تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في 300 عام[5].

ويُعد عاز ثاني أكسيد الكربون المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث يلعب دورًا رئيسًا في

---

[1] – الغازات الدفيئة تعني تلك العناصر الغازية المُكونة للغلاف الجوي، سواءً كانت طبيعية أو بشرية المصدر، والتي تقوم بامتصاص الأشعة تحت الحمراء وتعيد بث هذه الأشعة في الجو"، راجع المادة 5/1 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، المرجع السابق.

[2]– سلافة عبد الكريم الشعلان، **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو**، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2010، ص 19.

[3] –حيث خلُصت الهيئة إلى أن ثمة احتمالًا أن يتجاوز الارتفاع الملاحظ في درجات الحرارة على كوكب الأرض 95 بالمائة على مدار الخمسين عامًا الماضية مرده إلى غازات الاحتباس الحراري التي تُنتَج بفعل النشاط البشري مثل ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز راجع: الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (تقرير التقييم الرابع) تغير المناخ 2007، الطبعة الأولى، جنيف، 2008.

[4]– عبد الرحمن السعدني– ثناء مليجي السيد عودة، المراجع السابق، ص 125.

[5]– شيماء فاروق سلامة عبد الله، **أثر التغير المناخي على قضية اللجوء البيئي**، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**/ المانيا– برلين، 2020، ص 99.

التأثير على كمية الاشعاع الشمسي الواصل والصادر من سطح الأرض تجاه الفضاء، أي التأثير على الموازنة الاشعاعية وبالتالي درجة الحرارة[1].

ففي المناخ الطبيعي ترسل الشمس إلى كوكب الأرض حزمة من الأشعة بنسبة 10% فيمتص الغلاف الجوي نسبة 23%، ويعكس إلى الفضاء نسبة 25%، فلا يبقي من أشعة الشمس سوى نسبة 52%، وحتي هذه النسبة لا تحتاج منها الأرض سوى 46%، أي استغنائها عن نسبة 6% من هذه الأشعة، غير أن ما يحصل خلاف ذلك، إذ يعمل غاز ثاني أوكسيد الكربون المنبعث من المنشآت الصناعية على امتصاص هذه النسبة، بمنعها من الانفلات للخارج عبر الغلاف الجوي، وبالتالي يبقي جزء من الحرارة الزائدة عن حاجة الأرض حبيس غاز ثاني أوكسيد الكربون فترتفع درجة حرارة كوكب الأرض بفعل هذا الاحتباس، ويتغير المناخ[2].

2- نقصان نسبة غاز الأوزون (o_3) الجوي

يُعد غاز الأوزون o_3 من أهم الغازات التي تدخل في تركيبة الغلاف الجوي، بل وأهم مكونات طبقة الستراتوسفير، إذ يعمل على امتصاص الأشعة الفوق البنفسجية الضارة مُشكلاً بذلك ذرعًا واقيًا يحمي الكائنات الحية من الاشعاعات الخطيرة، إلا أن استمرار الكوارث والتجارب النووية، واتساع خطوط النقل الجوية، وزيادة استخدام أسمدة الأزوت، تتسبب في تلويث الغلاف الغازي بمواد كيمائية[3].

كأكسيد الأزوت وثاني أكسيد الكربون، وثاني أوكسيد الكبريت، وأول أوكسيد الكربون، بالإضافة إلى مركبات الكلوروفلوروكربون، حيث يؤدي اتحاد هذه المواد الكيمائية مع غاز الأوزون الجوي إلى تخريبه، إذ تعمل على تفتيته فتنخفض نسبته في طبقة الستراتوسفير[4]، مما يؤدي إلى وصول نسبة أكبر من المقرر من الأشعة الفوق البنفسجية إلى سطح الأرض، ما ينجم عنه مشاكل مناخية تبرز من خلال رفع درجات الحرارة[5].

---

[1]- رحمن رباط الإيدمي، **أثر التلوث على التغيرات المناخية وآثارها البيئية في العالم**، مجلة **العلوم الانسانية**، جامعة بابل، العدد07، دون سنة، ص 03، متاح على الموقع: https://WWW.unep.ohg، تم الإطلاع 2022/04/08 في الساعة 8.00.

[2]- لطرش علي عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص 49.

[3]- عبد الرحمن السعدني- ثناء مليجي السيد عودة، المرجع السابق، ص 127.

[4]- علي أحمد غانم، المرجع السابق، ص 29.

[5]- قصي عبد المجيد السامرائي، **المناخ والاقاليم المناخية**، دار اليازوري عمان- الأردن، 2008، ص 463.

ومن أهم الأنشطة البشرية المولدة للملوثات التي تعمل على تحطيم حزام الأوزون الواقي لكوكب الأرض الطائرات خاصة منها الطائرات النفاثة، والتي تُطلق كميات كبيرة من الملوثات الكيميائية خاصة أكسيد الكبريت، وأول وثاني أوكسيد الكربون، بخار الماء، والهيدروكربونات والتي تعمل جميعها على تفكيك غاز الأوزون، كذلك الأمر بالنسبة للتفجيرات النووية والأسمدة الأزوتية، إذ تنطلق منها مركبات كيمائية مختلفة أهمها أكسيد النيتروجين[1].

ضف إلى ذلك مركبات الكلوروفلوروكربون، وهي مركبات عضوية غير ضارة إلا بعد تحللها إلى الكلور والفلور والكربون، وتنتج هذه المركبات الكيمائية عن الأنشطة البشرية المتمثلة في صفائح الرش الترابية المضغوطة، والمكيفات الهوائية والبرادات، ورغوة البلاستيك، وعندما تنطلق في الجو تتحلل في طبقة الأوزون، بفعل الأشعة فوق البنفسجية، وينتج عن ذلك عنصر الكلور النشيط والمدمر لطبقة الأوزون، مما يزيد من خطورتها طول فترة وجودها في الجو، ما يزيد من أمد تأثيرها المدمر لطبقة الأوزون[2].

وبزيادة الأنشطة البشرية التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات سلبية على طبقة الأوزون، وما تلعبه هذه الطبقة من دور مهم في الحفاظ على الحياة فوق سطح الأرض، وبعد تأكد علماء دائرة المسح البريطانية للقارة القطبية من وجود ثقب الأوزون سنة 1985، تم تكريس حماية قانونية لها، تمثلت بدايتها في اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون سنة 1985، تم ارفاق هذه الاتفاقية ببروتوكول سُمي بروتوكول مونتريال سنة 1987 وهذا بهدف التحكم في بعض المواد الكيمائية التي تسببُ ضررً بغاز الأوزون الجوي، من خلال حضر انتاج واستخدام العديد من تلك المواد، ووضع قيود على استخدام البعض الآخر[3].

المطلب الثاني : تطور الإهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي

يشكل تغير المناخ تهديدًا لكافة حقوق الانسان لارتباطه ارتباطًا وثيقًا بالإنسان وبحقه في أن يتمتع بمناخ

---

[1]– وليد رفيق العياصرة، **التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2012، ص129–130.

[2]– عبد الرحمن السعدني– ثناء مليجي السيد عودة، المرجع السابق ص 128.

[3]– نعيم محمد علي الانصاري، **التلوث البيئي : مخاطر عصرية واستجابة علمية**، ط01، دار دجلة، عمان –الأردن، 2008، ص 40.

نظيف وسليم وهو ما أشارت إليه جُل التقارير العلمية في هذا الشأن، ما دفع بالمجتمع الدولي بأسره إلى الإهتمام بهذه الظاهرة، والسعي لإيجاد الحلول الناجعة لها، وبذلك أصبحت مشكلة التغيرات المناخية ضمن قائمة الإهتمامات السياسية للدول حيث تم عقد العديد من المؤتمرات لدراسة هذه الظاهرة، إلى جانب ابرام الاتفاقيات للبحث في حماية المناخ.

وقد مر الإهتمام الدولي بشأن تغير المناخ بعدة مراحل نتناولها من خلال التطرق إلى المرحلة الأولى من 1979 إلى 1991 (الفرع الأول)، ثم المرحلة الثانية من 1992 إلى 2015 (الفرع الثاني)، وأخيرًا المرحلة الثالثة والتي تبدأ من 2015 إلى الوقت الحاضر(الفرع الثالث).

الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1979 إلى 1991

وهي مرحلة تمهيدية، إذ كان التنظيم القانوني الدولي لتغير المناخ في طور الظهور، بدأ بعقد المؤتمر العلمي الدولي الأول حول المناخ في الفترة من 12 إلى 23 / 1979 في جنيف، بعدها تم إثارة النقاش حوله في تقرير عام 1987 الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بالبيئة البشرية والتنمية، الذي جاء فيه " **تغير المناخ هو أحد التحديات الخطيرة على كوكب الأرض الذي يتطلب إجراءات دولية متضافرة فورية**"[1].

وفي نوفمبر عام 1990 عقد بسويسرا مؤتمر المناخ الذي تم التأكيد فيه على ضرورة أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة لتقليل مصادر الغازات الحابسة للحرارة من خلال اجراءات محلية اقليمية والتفاوض على ابرام اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ[2]، كما تم التأكيد على حماية المناخ العالمي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة في العديد من القرارات التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام 1988 و 1989 و 1990 و 1991[3].

إلى جانب ذلك تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) في عام 1988 لتزويد الحكومات على جميع المستويات بالمعلومات العلمية التي يمكنها استخدامها لتطوير سياسات المناخ من خلال العديد من التقارير التي أصدرتها بشأن تغير المناخ، هذه الأخيرة التي تلعب دورًا هامًا في المفاوضات الدولية بشأن

[1]- Akshalova Roza,<< UNFCCC 30: evolution of international legal cooperation in the field of combating climate change>>, Eurasian Journal of International Law (EAJIL), Vol.04 (2022), No.09, University of Russia, Astana, 2022, PP.08-109, P41.

[2]- Akshalova Roza, OP, Cit, P42.

[3]– عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، المرجع السابق، ص 136.

تغير المناخ وجدول أعمالها[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 1992 إلى 2015.

فعلى خلاف المرحلة الأولى التي مثلت بداية تمهيدية للإهتمام الدولي بظاهرة تغير المناخ عرفت المرحلة الثانية عدة تطورات، وعلى ذلك نتطرق إلى مُمَيزات هذه المرحلة (أولا)، ثم أهم التطورات الطارئة (ثانيا)، وذلك على النحو التالي:

أولا: مُمَيزات هذه المرحلة.

تميزت هذه المرحلة بإعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي مثلت إطارًا عامًا لتوحيد الجهود الدولية وتحديد المسؤوليات الملقاة على عاتق الدول الأطراف وحتى الدول غير الأطراف[2] من خلال الالتزامات التي أقرتها[3]، كما أنها شكلت بداية الإهتمام الدولي بحماية المناخ، حيث توالت بعدها العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات التي عُنيت بحماية البيئة، بما في ذلك بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس.

إلى جانب ذلك تم أيضًا إنشاء مؤتمر الأطراف، هو أعلى هيئة لصنع القرار في الاتفاقية، حيث تقوم بمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأي صكوك قانونية أخرى يتبناها مؤتمر الأطراف[4].

ثانيا: أهم التطورات الطارئة

1- عام 1992 "قمة الأرض الرائدة".

---

[1]- International Organization for Migration(IOM) report, **Migration and Climate Change: No 31**, OP, Cit,P.16.

[2]- بن حفاف سماعيل، **دور القانون الدولي في حماية المناخ**، مجلة **دراسات وأبحاث**، جامعة باتنة -01-، العدد 03، 2020، ص 284.

[3]- من أهم النقاط التي تضمنتها هذه الاتفاقية: إنشاء قوائم الجرد الوطنية لانبعاث الغازات الدفيئة، تشجيع التعاون العلمي والتقني بين الدول الأطراف، الإدارة المستدامة للغابات والمحيطات والنظم الإيكولوجية، إدماج التغير المناخي ضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الدول الأطراف، أنظر: اسلام محمد عبد الصمد، المرجع السابق، ص 85.

[4]- لطرش علي عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص 62.

وهي أكبر اجتماع لقادة العالم في ذلك الوقت، والذي تم بريو دي جانيرو عام 1992، نتج عنه بعض الاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ من بينها " **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المناخ**"، تمثل هدفها في منع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ"[1]، لا تلزم الموقعين عليها بخفض انبعاثاتها، حيث لم تكن سوي اطاراً عاماً لتحقيق هدف دولي مشترك يتمثل في الالتزام الدولي بحماية المناخ، إذ لم تتضمن أية ترتيبات أو جداول زمنية ملزمة للدول المتقدمة والنامية بتحقيق ذلك الهدف[2].

2- عام 1995 الاجتماع الأول "المؤتمر الأول للأطراف (COP1).

الاجتماع الأول للأطراف تم في برلين أين أبدت الولايات المتحدة الأمريكية معارضتها للأهداف والجداول الزمنية الملزمة قانونًا، وقد أسفر هذا الاجتماع عن وثيقة ختامية عرفت باسم "**إنتداب برلين**" والتي شكلت الأساس لبروتوكول كيوتو فيما بعد[3].

3- **عام 1997 "مؤتمر كيوتو تبني أول معاهدة مناخية ملزمة قانونًا".**

تزامن عقد مؤتمر كيوتو مع اجتماع COP3 في اليابان، وقد تبني هذا المؤتمر بروتوكول كيوتو، إذ تمثل الإنجاز الرئيسي له في الزام البلدان الصناعية منفردة أو مجتمعة، تخفيض مجموع انبعاثاتها من الغازات الدفيئة خلال الفترة من 2008-2012 بنسبة 5 بالمئة على الأقل مما كانت عليه عام 1990[4].

كما تم تأسيس نظام لمراقبة تقدم الدول، وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية كالصين والهند ذات معدلات انبعاثات عالية من الكربون لم تدرج ضمن هذا الالتزام وهو ما شكل نقطة خلاف بين الدول أدت إلى فشل

---

[1]- وهذا حسب ما ورد في المادة 02 التي نصت " تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وينبغي تحقيق هذا المستوى حتى تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تهديد الانتاج الغذائي وتمكين التنمية الاقتصادية من المضي قدما بطريقة مستدامة" راجع: المادة02 من اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، المرجع السابق.

[2]- لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، 54- 55.

[3]- عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، المرجع السابق، ص 137.

[4]- عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، المرجع السابق، ص 36.

البروتوكول [1].

إلى جانب ذلك تم انشاء سوق للكربون للبلدان لتُتَاجر بوحدات الانبعاثات، وتشجيع التنمية المستدامة تحت نظام عرف باسم " **الحد الأقصى والتجارة**[2]".

4-عام 2001 اختراع في بون ، لكن بدون الولايات المتحدة.

بعد انهيار المحادثات في نوفمبر 2000 وانسحاب الولايات المتحدة في مارس 2001،[3] وبذلك أصبح بروتوكول كيوتو في خطر، وفي ماي 2001 توصل المفاوضون في بون بألمانيا إلى ابتكارات في التكنولوجيا الخضراء واتفاقيات بشأن تداول الانبعاثات، وتسويات حول كيفية حساب بالوعات الكربون[4]، وفي أكتوبر تم الاتفاق بشأن وضع قواعد لتحقيق أهداف بروتوكول كيوتو، ما مهد الطريق لدخوله حيز التنفيذ[5].

---

[1]– فكما هو معروف فالمتسبب الأكثر لمشكلة تدهور المناخ هي الدول المتقدمة غير أن التدهور الحاصل مس جميع الدول بغض النظر عن كونها ساهمت أو لم تساهم في هذا التدهور وهذا بحكم أن البيئة كتلة واحدة ما يحدث في الجزء يشمل الكل، وبناءً على ذلك كان من الأنسب عند تحديد الالتزامات الزمنية للانقاص من انبعاث غاز co2 عدم التميز أي دولة من الدول المشاركة في المؤتمر أو التي سوف تصادق عليه لاحقًا، وعدم التميز هنا من ناحية المساهمة وليس القصد منه الناحية التقنية من حيث المقدار والزمن، فذلك مرتبط بالإمكانيات المادية والتكنولوجيا لكل دولة على حدا، و في هذا السياق يقول ستاقين "لا يمكن لأي عاقل أن يتقبل نظامًا مناخًا يعامل الصين كجنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، ويستثني 50 بلدا ناميًا يزيد دخل الفرد فيها عن مثيله في رومانيا...." يضيف قائلا " ما نحن بحاجة إليه هو ابتكار اتفاقية جديدة ممكنة التحقق ذات أهداف ملزمة قوميا فيما يتعلق بالانبعاثات، بحيث يمكن لجميع الحكومات أن تعتمدها بواقعية"

فعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية إلا أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أشار إلى أن أكبر قوة اقتصادية في العالم لن تصادق على الاتفاقية، ما لم توافق الصين والدول النامية الأخرى على الحد من انبعاثاتها وهو ما تم الاعتراض عليه مسبقًا من قبل هذه الأخيرة و وكانت نتيجة في النهاية فشل بروتوكول كيوتو، إذ بدخول برتوكول كيوتو حير التنفيذ في فبراير 2005، كانت و م أ انسحبت ، نفس الشيء ما سارت إليه كندا وأستراليا، أنظر: لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص 61.

[2]- UN Climate Talks: ،https://www.cfr.org/timeline/un-climate-talk.

[3]– على الرغم من أنها مسؤلة عن أكبر كمية انبعاثات في العالم حوالي 25 بالمئة، بحجة أن ذلك سيعود بالسلب على الاقتصاد الامريكي، وترفض حتى الآن التصديق على بروتوكول كيوتو، أنظر: عبد الرحمن السعدني –ثناء مليجى السيد عودة، المرجع السابق ص 137.

[4]– بالوعات الكربون وهي عبارة عن الخزانات الطبيعية التي تمتص الكوبون أكثر مما تطلقه، أنظر: سلافة عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص26.

[5]- UN Climate Talks, OP,Cit.

5-دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ

يمثل بروتكول كيوتو نقلة نوعية في عولمة الشأن البيئي العالمي باعتباره الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة عام 1992[1]، دخل حيز التنفيذ في فيفري 2005 بعد أن تم التصديق عليه من عدد كافي من الدول، وذلك لفترة التزام تتراوح بين عامي 2008 و 2012، والتي من المفترض أن يتم خلالها تقليل البلدان انبعاثاتها بالكميات المُتعهد بها، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي بخفض الانبعاثات بنسبة 8% وتلتزم اليابان بنسبة 5%، وتلتزم روسيا بالحفاظ على المستويات[2].

6-عام 2007 مفاوضات كيوتو2

بدأت المناقشات حول خلفية أقوى لبروتوكول كيوتو، جاء هذا بعد التقرير الجديد الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) وذلك قبل COP13 في بالي بإندونيسيا، حيث أدلت من خلال هذا التقرير بأقوى لغة لها على أن "**الاحترار العالمي البشري المنشأ حقيقة لا لبس فيها، وأن آثاره بدأت تظهر بوضوح**"[3]، غير أن هذه المفاوضات ما لبثت أن تنتهى حتى توقفت بسب اعتراض الولايات المتحدة على الاقتراح المدعوم على نطاق واسع[4]، والذي دعى جميع الدول الصناعية إلى خفض انبعاثاتها بنسب مُحددة، بعدها تبنى الأطراف خطة بالي بهدف صياغة اتفاقية مناخية جديدة بحلول عام 2009[5].

7-ديسمبر عام 2009 "خيبة أمل في كوبنهاغن".

---

[1]- فاتن صبري سيد الليثي، "**الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة**"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية،جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2013، ص 126.

[2]- محمد عادل عسكر ، المرجع السابق ، ص 66.

[3]- إذ خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقرير التقييم الرابع إلى أن "احترار النظام المناخي أمر لا لبس فيه ، كما يتضح ذلك من ملاحظات الزيادات في متوسط درجات حرارة الهواء والمحيطات على نطاق واسع ، وذوبان الجليد والجليد على نطاق واسع ، والارتفاع. المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر ، راجع: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC WGII AR 12)، تقرير التقييم الرابع" **تغير المناخ**"، ملخص تجميعي، جنيف- سويسرا، 2008 م.

[4]- وهذا تحت ذريعة أن بعض الدول ذات اقتصاديات مؤثرة كالهند والصين مثلا لا تلتزم به. أنظر: بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص 285.

[5]- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي، المرجع السابق، ص 156.

من المفترض أن يتم وضع اللمسات الأخيرة على خليفة بروتوكول كيوتو في COP15 في كوبنهاغن[1]، إلا أن الأطراف توصلوا فقط إلى وثيقة غير مُلزمة، والتي أقرت بأن درجات الحرارة العالمية لا ينبغي أن تزيد بمقدار 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع أن ممثلي البلدان النامية سعوا إلى هدف 1.5 درجة مئوية، وفي هذا السياق أوضح الرئيس الأمريكي " باراك أوباما" " **أن التوصل إلى اتفاقية مُلزمة قانونًا حول المناخ سيكون أمرًا صعبًا جدًا وسيحتاج مزيدًا من الوقت** "[2]

8-2010 مؤتمر كانكون "ضبط درجة الحرارة المستهدفة"

بعد الفشل في كوبنهاغن وإعلان وكالة ناسا أن الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، كانت الأكثر دفئًا على الاطلاق، مع الضغوط المتزايدة خلال اجتماع **(COP16)**، تم التوصل أخيرًا إلى اتفاقية كانكون، أين تلتزم لأول مرة ما يقرب من ثمانين دولة بالحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية[3]، كما تم إنشاء الصندوق الأخضر لمساعدة البلدان النامية[4].

9-عام 2011 "مؤتمر ديربان "اتفاق جديد ينطبق على جميع البلدان".

عقد مؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا وإنهار بعد أن رفض أكبر ثلاثة ملوثين في العالم" **الصين والهند والولايات المتحدة**" اتفاقًا اقترحه الاتحاد الأوروبي، لكن في الأخير اتفقوا على العمل معًا من أجل صياغة اتفاقية جديد ملزمة

---

[1]-حيث كان الهدف من هذا المؤتمر التوصل الى إقرار اتفاق جديد بشأن حماية البيئة من ظاهرة تغير المناخ والحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وفي الوقت نفسه الحلول محل بروتوكول كيوتو الذي ينتهى العمل به مع مطلع عام 2012، إلا أنه على العكس مما كان متوقع أختتم المؤتمر بنتائج مخيبة للآمال بعد مفاوضات مكثفة بين ممثلي الدول، إذ لم يتوصل كبار القادة في كوبنهاغن الى اتفاق ملزم ، بما فيهم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والرئيس الأمريكي باراك أوباما، ولعل السبب في ذلك يعود الى اختلاف وجهات النظر حول هذه القضية أين يتم وضع المصالح الخاصة في الواجهة عند اتخاذ أي قرار، أنظر: UN Climate Talks, OP,Cit

[2]- وافي حاجة، المرجع نفسه ، ص 90.

[3]- بما في ذلك الصين والهند والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، أين يتم التقيد بتحقيق الهدف المذكور انطلاقا من وضع أهداف وإجراءات محددة لخفض الانبعاثات، يتم تقييم ذلك من خلال وضع آليات أقوى لرصد التقدم.

[4]- الصندوق الأخضر وهو صندوق بقيمة 100 مليار دولار تم إنشاءه تطبيقًا لما جاء في المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ، لغرض مساعدة البلدان النامية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، اعتبارا من عام 2019 تم المساهمة بحوالي 3 مليارات دولار فقط، أنظر: Akshalova Roza,OP,Cit,P.44.

قانونًا في عام 2015 على أبعد تقدير والتي تختلف عن بروتوكول كيوتو من حيث أنها ستطبق على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

10-عام 2012 مؤتمر الدوحة "لا صفقة في الدوحة".

مدد المفاوضون في الدوحة من أجل COP18 بروتوكول كيوتو حتى عام 2020، حيث انسحبت كندا من المعاهدة، وتقول اليابان وروسيا إنهما لن تقبلا التزامات جديدة، أما الولايات المتحدة فلم توقع مطلقًا، ومن النجاحات التي حققها هذا المؤتمر اتفاقية الدوحة التي بموجبها توافق البلدان المتقدمة على مساعدة البلدان النامية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. كما تضع الاتفاقية المندوبين على الطريق نحو معاهدة جديدة[2].

11-2013 "الخروج في وارسو"

خلال الأسبوع الأول من COP19 في بولندا اقترحت مجموعة من البلدان النامية تُعرف باسم مجموعة السبعة والسبعين (G77) ، والصين وضع آلية تمويل جديدة لمساعدة البلدان الضعيفة على التعامل مع "**الخسائر والأضرار**"الناجمة عن تغير المناخ، غير أن الدول المتقدمة عارضت ذلك، فنسحب كبار مفاوضي مجموعة الـ77 من المؤتمر[3].

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة تبدأ من 2015 إلى الوقت الحاضر

عَرفت هذه المرحلة كسابقتها عدة تطورات، وعلى ذلك نتطرق إلى مُمَيزات هذا المرحلة (أولا)، ثم أهم التطورات الطارئة (ثانيا)، وذلك على النحو التالي:

أولا: مُمَيزات هذا المرحلة

تميزت هذه المرحلة بعقد أهم اتفاق عالمي تمثل في اتفاقية باريس لعام 2015، ثم تأجيل العمل المناخي على إثر جائحة COVID-19.

ثانيا: أهم التطورات الطارئة.

---

[1]- UN Climate Talks, OP,Cit.

[2] – وافي الحاجة، المرجع السابق، ص 91-92.

[3]- IBid.

1-عام 2015 اتفاقية باريس "أهم اتفاقية مناخ عالمية في التاريخ"

خلال COP21 في باريس تم التوصل إلى اتفاقية باريس التي تمت عام 2015، وافقت عليها 196 دولة، دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، تمثل هدفها الرئيسي في الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية ومتابعة الجهود لإبقائها أقل من 1.5 درجة مئوية[1].

غير أن تحقيق ذلك يتطلب المزيد من العمل، وكالعادة في عام 2017 إنسحبت و م أ من الاتفاقية، وفي ذلك صرح الرئيس دونالد ترامب قائلاً إنها تفرض"**أعباء مالية واقتصادية شديدة على البلاد**"، وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم تشن حربًا من نوع أخر من الإرهاب تعتمد على سيادة القوة ضاربة المعاهدات الدولية عرض الحائط[2].

2-عام 2018 تقرير قواعد اتفاق باريس "خبراء الأمم المتحدة يُحذرون من ارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم".

قبل COP24 في بولندا، صدر تقرير جديد من (ICCP) أين حذر من عواقب وخيمة، إذ ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، بما في ذلك العواصف القوية وموجات الحرارة الخطيرة، كما توقعت الوصول إلى هذا المستوى بحلول عام 2030، ومع كل هذه التحذيرات لم تستقر الأطراف على أهداف أقوى، فهم لا يتفقون على قواعد تداول الكربون، ودفعوا تلك المناقشة إلى عام 2019[3].

3-سبتمبر عام 2019 قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي

نظم الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في سبتمبر 2019، قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي لقادة العالم وذلك بنيويورك، أين تم التفاوض بين البلدان بموجب اتفاق باريس حول تقديم المساهمات المحددة وطنيًا

[1]-إلى جانب ذلك أُبرمت هذه الاتفاقية من أجل إعادة تنسيق الجهود الدولية مرة أخرى نحو وضع اطار عالمي متعدد الأطراف ملزم قانونا. ينطلق من النقطة التي انتهى عندها الإطار الأول (اتفاقية 1992) ويجعل من التميز الذاتي أساس لمنهج هذا الاتفاق بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص 286.

[2] – أنجي أحمد عبد الغني مصطفي، المرجع السابق ص 123.

[3]- UN Climate Talks, OP,Cit.

المنقحة بحلول العام التالي، وعلى ذلك فقد مثل هذا الاجتماع فرصة لقادة الدول لعرض أفكارهم، ومع ذلك فإن أكبر الدول المسببة لانبعاثات الكربون، بما في ذلك و م أ والصين لم يحضروا في القمة[1].

4-ديسمبر 2019 فرصة ضائعة في مدريد

في ديسمبر 2019 تم عقد محادثات المناخ (COP25)، والذي لم يُحيز أي تقدم يُذكر حول قضايا المناخ الرئيسية[2]، على الرغم من التحذيرات الشديدة التي قدمها العلماء حول موجات الحر القاسية، وكذا الاحتجاجات التي أدلى بها نشطاء البيئة في مختلف أنحاء العالم، والتي تطالب بضرورة اتخاذ الإجراءات[3].

5-أفريل 2020 تأجيل المحادثات وسط جائحة COVID-19

على إثر وباء مرض فيروس كورونا المعروف باسم **COVID-19**، تم تأجيل عقد محادثات المناخ لعام 2020 (COP26) التي كان من المقرر عقدها في غلاسكو، وذلك لغرض تعزيز الدول لأهدافها الخاصة بخفض الانبعاثات في جميع أنحاء العالم[4].

6-نوفمبر 2021 ميثاق غلاسكو للمناخ

ميثاق غلاسكو كان أول اتفاق بشأن المناخ للأمم المتحدة يحث الحكومات على تقديم أهداف أكثر طموحًا لخفض الانبعاثات بحلول نهاية عام 2022، حيث حفاظ على هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية، كما دعى الدول إلى خفض استخدام الفحم، إلى جانب وضع قواعد خاصة بسوق الكربون

---

[1]- IBid.

[2]- ففي اطار هذا المؤتمر اختلف المفاوضون حول وضع اللمسات الأخيرة على القواعد الخاصة بسوق الكربون العالمي، كما اختلفوا حول ما إذا كان يجب تعويض البلدان النامية التي دمرنها آثار تغير المناخ لاسيما ما تعلق منها بارتفاع مستويات سطح والتي تعهدت بها بموجب اتفاقية باريس، وكل هذه الخلافات جعلت الأمين العام للأمم المتحدة يصف محادثات (COP25) بأنها فرصة ضائعة:

COP27: An opportunity to get serious about climate migration:

https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/2022/11/01/cop27-an-opportunity-to-get-serious-about-climate-migratio.

[3]- UN Climate Talks, OP,Cit.

[4]- IBid.

العالمي[1].

ومع ذلك أشار الخبراء إلى أنه حتى لو أوفت البلدان بتعهداتها لعام 2030 وما بعده، فإن متوسط درجة الحرارة في العالم سيستمر في الارتفاع بمقدار 2.1 درجة مئوية[2].

7- نوفمبر 2022 إنشاء صندوق الخسائر والأضرار

على إثر مؤتمر الأطراف (COP27) الذي تم في شرم الشيخ بمصر، وافقت الدول ولأول مرة على إنشاء صندوق لتعويض الدول الفقيرة والضعيفة عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، ومع ذلك لم يتم الحسم في إنشاء هذا الصندوق بصورة قطعية، إلى جانب ذلك دعى البيان الختامي للمؤتمر المؤسسات المالية العالمية إلى تجديد ممارستها لمعالجة أزمة المناخ[3].

ختامًا، يمكن القول أن ظاهرة تغير المناخ لقيت اهتمامًا واسعًا، تجسد في كثرة المؤتمرات والاتفاقيات التي تم عقدها بشأن تغير المناخ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تنامي الوعي البيئي الدولي حول مدى خطورة هذه الظاهرة على الإنسان وبيئته، إلى جانب ذلك ساهمت هذه المؤتمرات في خلق نوع من التضامن والتعاون بين الدول النامية والمتقدمة.

غير أنه ومع كل هذا الإهتمام لم يتمكن القادة من الحد من ارتفاع درجات الحرارة، وإن أفلحوا في الحفاظ على الزخم الكبير لهذه اللقاءات، إذ لم تلتزم البلدان بالخفض التدريجي لاستخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري، وفي هذا السياق يقول الأمين العام للأمم المتحدة " إن الاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري يعني" مشكلة مزدوجة لكوكب الأرض". ولعل ما يعنيه "تغير المناخ واللجوء البيئي" هذا الأخير الذي سوف نتطرق له في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للجوء البيئي

اللجوء البيئي مصطلح حديث نسبيًا، طرح على الساحة العالمية في ظل التغيرات البيئية على الأخص ما

[1]- المرجع نفسه.

[2]- وفي اطار ذلك تنبأ تقرير IPCC الذي صدر في عام 2020 أن العالم سيصل أو يتجاوز 1.5 درجة مئوية من الاحترار خلال العقدين المقبلين حتى لو خفضت الدول انبعاثاتها بشكل كبير على الفور

[3] -COP27: An opportunity to get serious about climate migration, OP,Cit.

تعلق منها بالتغير المناخي[1]، كزيادة حالات الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر واختلال أحوال الطقس الموسمية وغيرها من التأثيرات السلبية التي رتبها هذا الأخير.

هذه التأثيرات التي نجم عنها سلسلة من التهديدات مست رفاهية الإنسان وتأمينه لسبل عيشه، ما دفعه لاتخاذ تدابير لتأقلم مع الضغوط المتزايد له على الطبيعة أو البحث عن ملجأ في مناطق أخرى داخل نفس إقليم الدولة أو خارجها في الدول المجاورة، ومن هنا صيغ مصطلح اللجوء البيئي أين ظهرت عدة مصطلحات لتعبير عنه مثل اللاجئون البيئيون، اللاجئون المناخيون، مهاجرو البيئة وغيرها، حيث لم يتم الاتفاق على مصطلح محدد ما صعب من امكانية الاعتراف بهم وبالتالي منحهم الحماية القانونية اللازمة.

وأمام صعوبة الاتفاق على مصطلح محدد للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية كان لابد من تحديد المقصود بهذه الفئة، من خلال التطرق إلى مفهوم اللجوء البيئي (المطلب الأول)، تصنيفات اللاجئين البيئيين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم اللجوء البيئي

تكتسي عملية تحديد مفهوم اللجوء البيئي أهمية بَالِغة كونُها تكشف عن الملامح القانونية للاجئين البيئيين مما يساعد في مرحلة لاحقة على معرفة النظام القانوني الذي ينطبق على هذه الفئة بضمان أعلى مستويات حماية لها من جهة، وتحديد سياسات الاستجابة اللازمة للتصدي لتدفقات هذه الهجرة من جهة أخرى.

وبهدف الإحاطة الشاملة بمفهوم اللجوء البيئي، لابد من تحديد المقصود بهذا المفهوم(الفرع الأول)، ثم تميزه عن المفاهيم المشابهة له (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف اللجوء البيئي

تعد ظاهرة اللجوء البيئي من المآسي الكبرى للإنسانية، لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومع ذلك لا يوجد في النصوص القانونية الدولية منها والوطنية تعريف لمصطلح اللجوء البيئي(أولا)، غير أن ذلك لم

[1]– باعتبار أن تغير المناخ يعد محركًا مُهمًا للتغير البيئي، مع أنه لا يمكن أن يُعزى كل تغير بيئي الى تغير المناخ، وبالتالي فمصطلح التغير البيئي هو مصطلح أكثر عمومية، إذ يعرف التغير البيئي على أنه " تلك التغيرات في البيئة الفزيائية والكيمائية الحيوية على نطاق واسع، إما بسب الأنشطة البشرية أو التي تتأثر بها بشكل طبيعي، بما في ذلك التغييرات التي تُعزى الى تغير المناخ والتغييرات التي ليست كذلك.

يمنع من وجود عدة محاولات لبلورة مفهومه لكن دون جدوى (ثانيا)، إذ لم يتم الإستقرار على تعريف موحد للاجئ البيئي، وذلك يعود لوجود عدة أسباب تقف عائقًا في سبيل تحقيق ذلك (ثالثا).

أولا : انعدام الأساس القانوني لمصطلح اللجوء البيئي

من خلال استقراء النصوص التشريعية البيئية الدولية منها والداخلية وحتي تلك التي لا تعني بالبيئة لا يوجد فيها ما يشير إلى "**ظاهرة اللجوء البيئي**" ولا ما يشير إلى ضحاياها، حيث يَعْرِف التشريع الدولي اللجوء الوحيد وهو "**اللجوء السياسي**" الذي نظمت أحكامة اتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967،[1] هذا الأخير الذي وسع من دائرة اللجوء السياسي بعدما كان مقيدًا بحدود زمانية وأخرى جغرافية[2].

فوفقًا للمادة الأولى من اتفاقية جنيف لسنة 1951 والبروتوكول المكمل لها لسنة 1967 فاللاجئ السياسي يُعْرف على أنه " **كل شخص يُوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتاد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يَملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتاد السابق نتيجة تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد**"[3].

يتضح من هذه المادة النطاق الضيق والصارم للاتفاقية، فلكي يتم تعريف شخص ما على أنه لاجئ يجب أن يستوفي أربعة شروط أساسية[4] وهي:

- لديه خوف مبرر أو تحت تهديد أو التهديد المحتمل بالاضطهاد.

---

[1]– راجع: اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين، تم اعتمادها بتاريخ 28/جانفي/ 1951 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 429 (د–5) المؤرخ في 14/ ديسمبر/ 1950، دخل حيز التنفيذ 22/ أفريل/ 1954، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة – نيويورك، 1993، والمعدلة ببروتوكول تم التوقيع عليه في 31/ جانفي/ 1967، دخل حيز التنفيذ في 1967/10/14.

[2]– لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص 71.

[3] –راجع: المادة الأولى من اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

[4]- Gede Eka Sarjana,<< **Climate Change and Human Migration: Towards More Humane Interpretation of Refugee**>>, **Udayana Journal of Law and Culture** ,Vol. 02, No.02, University of Sidney, pp 220 – 248, JULY 2018, p.229.

- أن يكون الاضطهاد على أساس العرق، أو الدين أو الجنسية أو العضوية لمجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.
- أن يكون خارج وطنه.
- عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاستفادة من الحماية .

وبناءًا على هذه الشروط لا يمكن تصنيف الأشخاص الذين يفرون من بلدانهم بسبب الضغوط البيئية مثل الجفاف والفيضانات على أنهم لاجئين.

غير أنه بالموازاة مع الحراك الدولي الخاص بتأطير وضعية اللاجئين في العالم، والذي نظمت أحكامه اتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكولها لسنة 1967، هُنالك أيضًا تحرك على الصعيد الإقليمي، نظمت أحكامه اتفاقيات إقليمية، هذه الأخيرة التي تطرقت إلى تعريف اللاجئ استنادًا إلى ما ورد في الاتفاقية الأم (اتفاقية جنيف لسنة 1951)، إلى جانب التوسيع من دائرة اللجوء من خلال الإشارة إلى أسباب أخرى له، ومن ذلك نخص بالذكر :

اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لسنة 1969، التي تضمنت معايير أوسع للاجئين على غرار العدوان، احتلال أجنبي، سيطرة أجنبية، أحداث تخل بالأمن، حيث تُعْرف اللاجئين على أنهم " **أولئك الذين يجبرون على مغادرة بلادهم بسبب... الأحداث التي تُخِلُ بالنظام العام على نحو خطير**"[1]، في هذا الاطار ومن خلال تفسير عبارة " **أحداث تُخِل بالنظام العام**" يُمكن توسيع الحماية لتشمل الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية، بحكم أنه يُمكن أن يحدث اختلال في عناصر النظام العام المتمثلة في الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة، بفعل عوامل بيئية بما في ذلك التصحر والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

ونفس الأمر بالنسبة لإعلان قرطاجنة لعام 1984، حيث ورد في تعريفه للاجئين العبارة التالية "**أي ظروف أخرى تُخِل بالنظام العام**"، والتي يندرج ضمنها التدهور البيئي كأحد العوامل التي تُخِل بالنظام العام من خلال المساس بعناصره المتمثلة في السكينة العامة، الصحة العامة، والأمن العام، جمال المدن.

[1]– راجع المادة الأولى من **اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا**، تم تبنيها في دورتها السادسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقدة بأديس بابا بتاريخ سبتمبر 1969، صادقت عليها الجزائر بموجب أمر رقم 73–34، مؤرخ في 25/ جويلية/ 1973، ج ر، عدد 68، الصادر في 1973/08/24.

الاتفاقية العربية لعام 1994، التي تضمنت تعريف أوسع للجوء من خلال نَصِهَا على اللجوء بسبب الكوارث الطبيعية، مما يُخولنا القول أن هذا التعريف يشكل إضافة نوعية، إلى التعاريف السالفة الذِكر، تنعكس قيمته بشكل ملموس في عالمنا اليوم، الذي يشهد موجات لجوء واسعة بسبب الكوارث الطبيعية التي تضاعف عددها بفعل التغير المناخي، بالرغم من ذلك لم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ[1].

ومع ذلك يبقى تطبيق هذه النصوص نِسبي نظرا لتنوع حالات اللجوء البيئي، إلى جانب ذلك فقد وضعت هذه النصوص القيود نفسها الواردة في الاتفاقية الأم، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد، التواجد خارج دولة الأصل، وهو ما من شأنه أن يقلل من حالات اللجوء التي تدخل في نطاق تطبيقها.

ثانيا: محاولات ضبط مفهوم لمصطلح اللجوء البيئي.

في ظل عدم وجود تعريف قانوني مقبول دوليًا حتى الآن للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية ساهم الفقه بشكل كبير إلى جانب العديد من الجهات الفاعلة في بلورة مفهومه نخص بالذكر مما يلي:

يعد الفقيه عصام الحناوي أول من أشار إلى تعريف الأفراد الذين تمسهم مآسي التدهور البيئي في بحث عنوانه" **اللاجئون البيئيون**" نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن تقريره ، إذ جاء تعريفه لهم كالآتي"اللاجئين البيئيين هم أولئك المضطرون إلى مغادرة أماكن عيشهم مؤقتًا أو بصفة دائمة بسبب كارثة بيئية مصدرها طبيعي أو بشري شكلت خطرًا على وجودهم أو أثرت حقيقة على ظروف حياتهم[2]".

كما عرفهم الباحث نورمان مايرز من خلال دراسته للعلاقة بين النزوح البشري والبيئة، النازحون البيئيين بأنهم" الأشخاص الذين لم يعد بإمكانهم كسب رزق آمن في أوطانهم بسبب الجفاف وتآكل التربة والتصحر **وإزالة** الغابات وغيرها من المشاكل البيئية، إلى جانب المشاكل المرتبطة بالسكان الضغوط والفقر المدقع[3]."

في تعريف أخر يُعرف اللاجئين البيئيين "بأنهم أناس لم يعودوا قادرين على كسب رزق آمن في أوطانهم

[1] - Waltre Kälin and Nina Schrepfer, <<**Protecting People Crossing Borders in the Context of Climate Change Normative Gaps and Possible Approaches**>>, **Institute of Public Law** University of Bern, Switzerland, 2011, p34.

[2]-Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P.222.

[3] -Diallo Alassane W Yvan Renou, **<< Climate change, migration and adaptation policies Case of Sahel**>>, pp1-12, April 2014, p02.

بسبب جفاف التربة والتعرية والتصحر وإزالة الغابات وغيرها من المشاكل البيئية، جنبا إلى جنب مع المشاكل المصاحبة للضغوط السكانية والفقر المتضخم".[1]

كما يُقصد باللاجئ البيئي" كل من اضطر لترك أرضه لأسباب بيئية كالتصحر أو التعرية أو الجفاف، أو لأسباب ترتبط بتدهور البيئة كتفاقم الفقر والكثافة السكانية أو لأسباب أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية[2].

في إطار أخر، عرفتهم المنظمة الدولية للهجرة في أحد منشوراتها لسنة 2007 التعريف التالي:

"المهاجرون البيئيون هم أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين لأسباب قاهرة للتغيرات المفاجئة أو التدريجية في البيئة والتي تؤثر سلبا على حياتهم وظروفهم المعيشية، يضطرون إلى مغادرة منازلهم المعتادة، أو يختارون القيام بذلك إما بشكل مؤقت أو دائم ، وينتقلون إما داخل البلاد أو خارجها[3].

والمُلاحظ على جُل هذه التعاريف أنها ارتكزت على ذكر أسباب الهجرة فقط، دون ذكر العواقب المترتبة عنها وخاصة بُعْدُهَا الداخلي وعبر الحدود مما قد يؤدي إلى الخلط بين المهاجرين القسرين بفعل المناخ مع النازحين داخليًا.

ومع ذلك وإن لم تصل الجهود المبذولة لتعريف اللاجئ البيئي إلا أنها كَشفت عن مجموعة من الخصائص التي من الممكن أن يكون لها أثر في تميز اللاجئ البيئي عن غَيرِهِ من الفئات المشابهة له والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

- ✓ سبب النزوح أو الهجرة هو أنواع التدهور البيئي الناتجة عن التغيرات البيئية بما في ذلك تغير المناخ.
- ✓ نوع النزوح أو الهجرة طوعي أو قسري، دائم أو مؤقت، داخلي أو خارج الوطن.
- ✓ الإختلاف في المصطلح المناسب : نازح، لاجئ، مهاجر، وكلها متبوعة بأحد المصلحين التاليين

[1]-Sanem Özer W Senem Atvur,<< **THE NEXUS OF CLIMATE CHANGE AND MIGRATION**>>,**The Academic Elegance**, Vol. 06, No.12,pp.309-334, December 2019, p311.

[2]- حمداوي محمد، **"اللاجئ البيئي من الوجود المادي الى أمل الحماية القانونية الدولية"**، مجلة **الدراسات الحقوقية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة، العدد 04، 2015 م، ص 114.

[3]- International Organization for Migration (IOM), **INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION: No. 10**, International Organization for Migration, 2008, p28.

بيئي، مناخي، وذلك لدلالة على أن سبب الهجرة هو تدهور حالة البيئة، حيث لا يوجد مُصطلح دقيق ومُتفق عليه، إذ لم يستقر الفقه لحد اليوم على مفهوم موحد له وذلك لوجود عدة أسباب تقف عائقا في سبيل تحقيق ذلك، وهو ما نوضحه في العنصر الموالي من هذه الدراسة.

ثالثا: أسباب غياب تعريف موحد للاجئ البيئي

يؤدي غياب تعريف موحد للاجئ البيئي إلى عدم الاعتراف به إلى جانب عدم القدرة على إحصاء أعداد اللاجئين لأسباب بيئية، ما يؤثر سلبًا على الاستجابة الفعالة لتدفقات المتزايدة للاجئين البيئيين، وفي ذلك صرح " ولتر كالين" ممثل رئاسة منبر النزوح الناجم عن الكوارث في جنيف قائلا" **أصبح لدينا فهم عام جيد لحجم المشكلة من حيث عدد الأشخاص الذين يجبرون على ترك منازلهم بسبب كوارث مفاجئة، لكننا لا نعرف عدد الذين يَعْبُرُون الحدود فعليا**"[1].

وعلى ذلك تتعدد الأسباب التي تقف عائقًا في سبيل الوصول إلى تعريف موحد للاجئ البيئي نخص بالذكر ما يلي:

أ-الاختلاف حول المصطلح المناسب لوصف هذه الفئة :

من أُولى المشاكل التي حالت دون الاتفاق على تعريف موحد للاجئ البيئي الاختلاف حول المصطلح المناسب لوصف هذه الفئة، حيث يُستخدم مصطلح " **اللاجئ البيئي**" بشكل مُتبادل إلى حد ما مع مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المتشابهة التي تم تأليفها حول هذا الموضوع[2]، مثل المُهاجر البيئي، اللاجئ المناخي،

[1] – سايمون برادلي، **منبر في جنيف لمساعدة لاجئ المناخ حول العالم**، تم الاطلاع بتاريخ 2022/07/23 في الساعة 10.45، متاح https://www.swissinfo.ch/ara/2020

[2] – ولعل السبب في ذلك يعود الى حداثة هذه الظاهرة إذ لم تطرح كموضوع بحثي إلا في الثمانينيات أين دار النقاش حولها بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المشاركة داخل وخارج الأوساط الأكاديمية، بما في ذلك علماء الطبيعة وعلماء الاجتماع والمؤسسات العامة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، في محاولة لتأطير وتصور الروابط بين تغير المناخ والهجرة وهو ما أدى الى عدم تجانس واسع النطاق في وجهات النظر، حيث أدى هذا التقاطع الواسع الى مصطلحات غير متسقة، وفي سياق ذلك كتب بلاك في عام 2001" : تتمثل إحدى الصعوبات الأولية في التعامل مع" اللاجئين البيئيين "، أو" المهاجرين البيئيين "، في أنه ربما يكون هناك العديد من النماذج بقدر ما توجد أوراق حول هذا الموضوع"، أنظر:

International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION": No. 10**, OP,Cit,P.04 w 08

المهاجر ذو دوافع بيئية، لاجئ تغير المناخ، النازحون بيئيا لاجئي الكوارث، اللاجئون البيئيون القسرين المدفوعين بأسباب بيئية، المشردون بيئيا. فمصطلحات مثل البيئة ، المناخ، المهاجر، اللاجئ، غالبا ما تكون قابلة للتبادل، ومع ذلك تشير إلى مفاهيم مختلفة[1].

وعلى ذلك لتحديد المصطلح الأنسب لوصف هذه الفئة نبدأ بفهم الفئات الأوسع المُستخدمة لوصف السكان خارج مناطقهم الأصلية، بما في ذلك اللاجئ والمهاجر والنازحون داخليًا بشكل عام، ثم بعدها نقوم باختيار الأنسب منها لوصف هذه الفئة، مع ملاحظة أن أي مصطلح يصبح مقبولا بشكل عام سيكون له آثار قانونية على التزامات المجتمع الدولي بموجب القانون الدولي.

- **مصطلح مهاجر:**

يعد مصطلح المهاجر من أكثر المفاهيم انتشارًا، ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة فإن مصطلح المهاجر يعني "**أي شخص انتقل عبر حدود دولية أو دخل دولة بعيدًا عن مكان اقامته المعتاد**"، وعلى ذلك فمصطلح المهاجرين إذًا يُحيل إلى أشخاص ينتقلون إلى بلد أخر أو منطقة أخرى بهدف تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية وآفاق مستقبلهم أو ظروف ومستقبل أُسَرِهم"، وعلى ذلك فأي شخص يقع ضمن هذا المفهوم فهو مهاجر[2].

- **مصطلح النازح الداخلي:**

يُعد مصطلح النازح من أكثر المفاهيم إقترابًا من مفهوم اللاجئ، إذ يعبر عن النازح باللاجئ بمجرد مغادرته لبلاده، ذلك أن النازحون داخليا مثلهم مثل اللاجئون هم "**أشخاص أُجبروا على ترك مساكنهم الأصلية، إما بسبب الكوارث، أو حذرًا من الاضطهاد أو تجنبًا لضرر متوقع أن يصيبهم، لكن على عكس اللاجئين متوجهين إلى أماكن أخرى في نفس الدولة التي ينتمون إليها**"، أي دون أن يعبروا الحدود الدولية، حيث يبقون تحت حماية حكومتهم حتى وإن كانت هذه الحكومة على الأغلب هي السبب الذي دفعهم للفرار[3].

---

[1] - Robert Stojanov And others,<< **Climate Mobility and Development Cooperation**>>, **Population and Environment**, 15 June 2021, pp.9-23, p.13.

[2] - Gede Eka Sarjana, Op, Cit, p 223.

[3]- منظمة أطباء بلا حدود، "**اللاجئون والنازحون**"، تم الاطلاع بتاريخ 12-02-202، في الساعة 21.30، متاح على :

https://www.msf-me.org/ar/media-centre/news-and-stories/cholera-working-contain-latest-outbreak-southern-niger/refugees

وبالتالي فأي شخص يقع ضمن هذا المفهوم فهو نازح.

- **مصطلح اللاجئ:**

اللاجئ أو طالب اللجوء وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة "**كل شخص فَر عبر حدود دولية بسبب "خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي**" ينطبق عليه وصف لاجئ أو طالب اللجوء[1].

بعد فهم الفئات الأوسع المستخدمة لوصف السكان خارج مناطقهم الأصلية، بما في ذلك لاجئ، المهاجر، النازح، نقوم بتحديد الفئة الأنسب التي يندرج ضمنها الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية حيث يُصنف الشخص ضمن أحد هذه الفئات بناءًا على ظروف مغادرته مكان اقامته ووجهة حركته على النحو التالي:

قد تبدو هذه المصطلحات أنها محددة بدقة، لكن عملية تحديد المجموعات السكانية التي تندرج في كل فئة مليئة بالتعقد، مما يؤدي إلى مناقشات علمية وسياسية حول المعايير المحددة للتعريفات. عند تحديد الفئة التي يقع فيها الشخص، وعليه يستلزم الانتقال من الهجرة على نطاقٍ واسع إلى الهجرة البيئية على وجه التحديد الحفاظ على نفس الفئات، ولكن مع تحديد مكان الوجهة داخل أو خارج حدوده الوطنية، أي تحديد ما إذ كان هذا الشخص قد انتقل طواعيةً أم لا، وما إذا كانت تلك الحركة مدفوعة بعوامل بيئية أم لا، كما أن قرار مغادرة مكان الإقامة متعدد الأوجه ويتألف من عوامل الدفع والجذب، كل هذه الأمور لابد أن تكون محل اعتبارٍ عند تحديد الفئة الأنسب التي يندرج ضمنها الشخص المتنقل لأسباب بيئية من ضمن الفئات السالفة الذكر[2].

المهاجر البيئي وفقًا لتعريف السابق: "هو أي شخص انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد لأسباب بيئية"، ومع ذلك فالمهاجر يُهاجر إلى دولة غير تلك التي يحمل جنسيتها بمحض ارادته وبدافع العمل والبحث عن مستوى حياة أفضل لتحقيق الأمل والطموح أي "**الحركة بمستوى معين من**

---

[1]-Katerina Vikatou, Katerina Vikatou,<< **Climate change refugees (coursera**)>>, Vol.10, July 2015, pp 1-7, p3.

[2] - Natalie Delia And others, **"Displacement and Resettlement: Understanding the Role of Climate Change in Contemporary Migration"** , **Chapter 10,International Institute of Applied Systems Analysis, Laxenburg, Austria**, United Nations University, Bonn, Germany, 2019, p238.

الطواعية"، بينما المتنقل لأسباب بيئية في الغالب لا يتنقل بمحض ارادته بل يكون مجبرًا ومضطر لتعرضه لظروف بيئية صعبة تجبره على ترك داره ودولته للحفاظ على حياته بالبحث عن مكان آمن يأويه[1].

علاوة على ذلك تميل الهجرة بسبب المناخ إلى أن تكون داخلية، أي دون عبور الحدود، ما يعني أن هؤلاء المهاجرون يظلون تحت مسؤولية دولتهم، وبالتالي لا يطلبون بحماية بلد ثالث أو على المستوى الدولي، ومع ذلك يمكن إجبارهم، هنا يتدخل عامل خارجي يتمثل هنا في التغير البيئي بما في ذلك تغير المناخ، والذي يزيل اختيار الشخص للتحرك، غير أن المهاجر القيسري ليس له مفهوم قانوني دولي، وعلى ذلك استخدام هذا المصطلح "**المهاجر القيسري**" من شأنه تقويض الحماية القانونية الدولية المكرسة للمهاجر[2].

وبذلك فمصطلح مهاجر لا يصلح لوصف الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية لأنه لا يعبر عن معاناتهم ما ينقص من حمايتهم، وفي سياق ذلك يرى البعض أن استخدام مصطلح مهاجر لوصف الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية غير لائق، لأنه يُسيء لسمعتهم ويُقلل من احترامهم وحمايتهم وغير عادل في حقهم كما أنه مُضلل[3].

ومع ذلك نجد أن المنظمة الدولية للهجرة تفضل استخدام مصطلح المهاجر البيئي لوصف الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية بدلاً من اللاجئ البيئي، وذلك تحت مُبرر أن اتفاقية جنيف لسنة 1951 لا تعترف بالتدهور البيئي الناجم عن الكوارث أو الأثار الضارة كسبب من أسباب الاضطهاد، وبالتالي طلب اللجوء والحصول على الحماية.

النازح البيئي وفقًا لتعريف السابق: هو"**الشخص الذي يُجبر على مغادرة منزله ولكنه يظل داخل الدولة التي يحمل جنسيتها**"، وبالتالي مصطلح النازح يصلح فقط لوصف الأشخاص المتنقلين داخل الدولة، بينما المتنقلون لأسباب بيئية يتنقلون داخل إقليم الدولة أو خارجها، وعلى ذلك فمصطلح النازح يصلح فقط لوصف الأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية داخل الدولة فقط.

ومع ذلك نجد بعض الفقهاء يُفضلون استعمال مصطلح " **النازح البيئي**" بدلاً من **اللاجئ البيئي**" في ظل

---

[1]- Zacharias Malik, **"Protecting Climate Refugees"**, MSc THESIS IN MANAGEMENT & CORPORATE SUSTAINABILITY, Cranfield University, 2018-2019, p.05

[2]- Zacharias Malik, Op, Cit, p06.

[3]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له**، مجلة **دراسات وأبحاث** "المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية"، مجلد 12، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-01-، 2020، ص 163.

غياب الأساس القانوني المُنظم له، وهو ما تراه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن المصطلح الأدق لوصف الأشخاص النازحين في سياق الكوارث الطبيعية وتغير المناخ هو "**النازحين البيئيين**"، باعتباره المصطلح الشامل لكل فئات النازحين وهو المستعمل أيضًا في الكتابات باللغة الإنجليزية[1].

اللاجئ البيئي وفقا لتعريف السابق: هو" **الشخص الذي يضطر، بسبب العوامل البيئية، إلى الفرار من المنزل وعبور الحدود الدولية، أي اللاجئين البيئيون أو لاجئو المناخ** " هم أشخاص غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب التغيرات البيئية التي جعلته غير آمن.

وبما أن مصطلح اللاجئ هو مصطلح موجود بالفعل مُعترف به من قبل المجتمع الدولي على عكس المهاجر القسري، على هذا النحو فمصطلح اللاجئ هو المصطلح الأكثر دقة لوصف هذا الفئة على اعتبار أنه أكثر الزاما من مصطلح المهاجر البيئي لأنه يُوحي بنوع من المسؤولية والمُسائلة العالمية، إذ أنه يحمل شكلاً من أشكال الالحاح بسبب كوارث وشيكة[2].

كما أن مصطلح لاجئ يلقى صدى لدى عامة الناس الذين يمكن أن يتعاطفوا مع الشعور الضمني بالإكراه، كما يحمل دلالات سلبية أقل مقارنة بمصطلح المهاجر الذي يميل إلى الإيحاء بالتحرك الطوعي نحو أسلوب حياة أفضل[3]، إلى جانب أن له دلالات أخلاقية قوية في كل ثقافات وأديان العالم، فضلاً على أنه من أكثر المصطلحات إثارة للرأي العام وتوعيته بالأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية ومعاناتهم[4].

علاوة على ذلك فهو من أكثر المصطلحات التي تلقى تأييد وقبول على المستوى الدولي من ذلك (معهد الأمن الانساني التابع لجامعة الأمم المتحدة، برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية سنة 2014، سكرتارية الأمم المتحدة لسنة 1992)، وفي النقاشات السياسية الوطنية (مثل استراليا التي أصدرت إعلان لاجئ المناخ سنة 2007، وعرفت لاجئ المناخ تعريفًا واسعًا وأيضًا في محاكم بعض الدول تم اعتماد مصطلح لاجئ مثل الحكم

---

[1]-Natalie Delia And others Op, Cit, p45.

[2] -Zacharias Malik, Op, Cit, p6.

[3]- It was Brown**, Climate change and forced migration: Observations, expectations and implications**, United Nations Development Programme, Human Development Report 2007/2008, Geneva – Switzerland,P6.

[4]– زكية بلهول، لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له، المرجع السابق، ص163.

الذي صدر سنة 2013 في اسلاندا)[1].

وبناءًا على الاعتبارات السالفة الذكر فمصطلح لاجئ هو المصطلح المناسب لوصف هذه الفئة، وبالتالي نأمل أن يلقى هذا المصطلح قُبولاً على المستوى الدولي بما سيكون له آثار قانونية على التزامات المجتمع الدولي بموجب القانون الدولي اتجاه هذه الفئة، لِمَالا واللاجئ البيئي مثله مثل اللاجئ السياسي يعيش في حالة عدم الاستقرار في بلده لأسباب تتعلق بتغير المناخ والتدهور البيئي المصاحب له، ما يجعل بقاءه على قيد الحياة فيها شبه مُستحيلة.

ب-الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية:

إلى جانب ذلك تكمن إحدى المُعوقات الأخرى التي حالت دون وجود تعريف رسمي للاجئ البيئي الخلط بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، حيث طرحت في صدد ذلك عدة تساؤلات منها: هل الهجرة البيئية في جوهرها تعد شكلاً من أشكال النزوح القسري؟ أم أنها تتخذ شكلاً من أشكال الانتقال الطوعي لمكان آخر ؟ وماذا عن خطط إعادة التوطين التي تتخذها الحكومات تحسبًا لاضطرابات بيئية أو في أعقابها؟ ومدى أهمية التَمْيز بين ما هو قسري وما هو طوعي ؟ وبذلك فجُل هذه التساؤلات تؤثر على إعطاء الوصف السليم للهجرة البيئية، ولا يمكن التخلص منها بسهولة من خلال الالتفاف حولها[2].

ففي الواقع من المهم تَمْيز درجة الطابع القسري للنزوح، أي هل كان لدى النازح خِيَار البقاء أم لا ؟ فهذا التميز بين اللجوء الطوعي واللجوء القسري يجب أن يبقى المعيار الأساسي في تصنيف اللاجئين البيئيين، لأن النزوح المحضر والمخطط له يختلف عن الإجلاء في حالة الطوارئ، غير أن الاقتصار على هذا التَمْييز لن يسمح بفهم كامل لحركة النزوح، كما أنه أضحى اليوم من الصعب تَمْيز النزوح الطوعي عن النزوح القسري[3]

وعلى خلاف الحالات القصوى والواضحة، التي تؤدي فيها التغيرات البيئية سريعة الهجوم مثل تلك الناجمة

---

[1]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له،** المرجع السابق، ص163.

[2]- أوليفيا وفرانسوا جيمين، " **تعريف الهجرة البيئية**" في **نشرة الهجرة القسرية** ، تغير المناخ والنزوح، العدد 31، مركز دراسة اللاجئين (RST)، أو أكسفورد، ديسمبر 2008، ص 25.

[3]- أيت قاسي حورية، **حماية النازح البيئي: بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية**، المجلة **النقدية للقانون والعلوم السياسية** ، العدد 02، 2014، ص 62.

عن الزلازل أو الفيضانات إلى حدوث النزوح، والتي لا يناقش فيها الطابع القسري للفرار، حيث يكون عنصر الاكراه على النزوح موجود بدرجة أكبر ويكون الفرار ضروريًا للبقاء على قيد الحياة، حيث تبرز المشكلة بالنسبة لحالات النزوح التي تحدث في ظل وجود تغيرات بيئية أو عمليات تعرية بطيئة الهجوم مثل التصحر والتي تؤثر على السكان الذين يعتمدون اعتمادًا مباشرًا على البيئة في معيشتهم[1].

ومنه يمكن القول أن الحدود بين هجرة طوعية وغير طوعية غير مؤكدة لاسيما في حالة الأحداث المناخية البطيئة الظهور، فقرار النزوح لا يكون ناتجًا عن دافع بيئي لوحده، بل هو مرتبط بوجود عوامل الجذب التي تدفع أشخاصًا كثيرين للهجرة آملين إيجاد بيئة أفضل في الخارج، وعلية عندما تكون العوامل البيئية عاملاً مساهمًا لكنها ليست من أهم العوامل، فإنه سيكون هُنالك تشكيك حول ما إذا كان هذا النوع من النزوح نزوحًا بيئيًا، وهو ما سوف نُفصل فيه في العنصر الموالي.

ت–صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة

العوامل المؤثرة في قرارات الهجرة متعددة الأوجه ومعقدة[2]، وهو ما أوجد صعوبة وضع تعريف موحد للهجرة البيئية، فمن جهة فالبيئة هي عامل من بين العوامل الأخرى، وليست هي العامل الوحيد المحرك للهجرة ومن جهة أخرى قد تتوفر العوامل البيئية ولا تدفع إلى الهجرة[3]، وهو ما يطرح التساؤل حول ما إذا من الممكن أن يضم التعريف

---

[1]–أوليفيا وفرانسوا جيمين ، المرجع السابق، ص 10.

[2]– هذه العوامل التي تتراوح بين عوامل جدب وعوامل دفع، ومن عوامل الدفع في منطقة الارسال نجد على سبيل المثال ، الفقر ونقص الفرص الجفاف والتصحر ....الخ، ,ومن عوامل الجذب في منطقة الوجهة على سبيل المثال نجد الوظائف والخدمات الاجتماعية وأفراد الأسرة والشبكات الاجتماعية) ، بالإضافة إلى العقبات المتداخلة (على سبيل المثال ، تكاليف السفر أو ضوابط الحدود)، والعوامل الشخصية (مثل العمر والجنس والعرق) قد تؤثر على قرارات الهجرة، ومع ذلك في معظم الحالات تكون الدوافع وراء قرارات الترحيل أكثر غموضا. راجع:

Asian Development Bank(ADB).Report " **The Links between Climate Change, Disasters, Migration, and Social Resilience in Asia: A Literature Review"**, ADB ECONOMICS WORKING PAPER SERIES, NO. 586, July 2019, p9.

[3]– عزو تنقل الإنسان بشكل مباشر إلى تغير المناخ أمر صعب للغاية: يتحرك الناس لمجموعة متنوعة من الأسباب ، وحتى عندما تساهم المخاطر في هذا القرار ، فإن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية الأساسية هي التي تمكّن الأشخاص أو تقيدهم. القدرة على التأقلم مع مكان وجودهم أو تؤدي إلى تحركهم، راجع:

الخاص باللاجئ البيئي جميع النازحين الذين يرتبط قرار تنقلهم بعوامل أيًا كانت درجة أهمية هذه العوامل بالمقارنة مع العوامل الأخرى، وأيًا كانت مكانة تغير المناخ ضمن هذه العوامل، أم أنه لا يجب إدخال إلا الأشخاص الذين اضطروا للنزوح بعد تغير عنيف في البيئية[1]؟

البيئية هي عامل من بين العوامل التي تدفع إلى الهجرة ، حيث من الصعب للغاية إيجاد دليل علمي على أن تغير المناخ هو الدافع الوحيد وراء قرار الأشخاص بالهجرة، ويرجع ذلك إلى حقيقةً لوجود عوامل أخرى مساهمة ومختلطة يصعب فصلها، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والصراعات السياسية والفقر والبطالة والصراع المسلح[2]، فعلى سبيل المثال أدى الجفاف والمجاعة والصراعات في القرن الافريقي إلى موجات من الهجرة،، وعلى ذلك لا يمكن تحديد العوامل البيئية بوضوح وعزلها عن العوامل الأخرى[3].

وقد أثارت هذه المسألة نوعًا من الجدل بين الفقهاء، حيث ذهب الفريق الأول الذي يُمثله المختصين في المجال البيئي إلى القول أن البيئة هي السبب الرئيسي في هجرة السكان، فلولا التدهور الحاصل في البيئة لَمَا اضطر الأشخاص إلى الهجرة، باعتبارها الخيار الوحيد بالنسبة لهم، وبذلك فهم يعتبرون لاجئين لأسباب بيئية، فيما ذهب الفريق الثاني الذي يُمثله المختصون في مجال الهجرة إلى القول أن البيئة لا تشكل سوى عامل من عوامل عديدة أدت إلى هجرة السكان، مبررين ذلك بأن قرارات الهجرة أكثر تعقيدًا بكثرة وأنه لا توجد مُؤشرات على أن التغيرات البيئية هي السبب الوحيد للهجرة[4]، وهو الرأي أكثر تطابقًا مع الواقع.

United Nations Development Programme(USA) Report**" Climate change, migration anddisplacement**", Overseas Development Institute 203 Blackfriars Road London SE1 8NJ, November 2017, p7.

[1]– أيت قاسي حورية، **حماية النازح البيئي: بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية**، ص 60.

[2]– Gede Eka Sarjana, Op, Cit, p 220.

[3]– بوسماحة الشيخ، **الهجرة البيئية المدفوعة بتغيرات المناخ**، مجلة **الميزان** ، العدد 03، المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، 2018، ص 59.

[4]– وفي سياق ذلك ذكر بلاك أنه يمكن للمرء أن يفترض أن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي على الأرجح أسباب للهجرة. علاوة على ذلك ، يجب علينا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار استراتيجيات التكيف للمجتمعات المختلفة في ضوء التغيرات البيئية. وبالتالي ، وفقًا لبلاك ، من المضلل الحديث عن الهجرة الناجمة عن البيئة أو المهاجرين بسبب المناخ، أنظر : تغير المناخ والهجرة 2017، تم الإطلاع بتاريخ 2022/12/17، في الساعة 18.00،متاح على الموقع التالي:

ومن جهة أخرى فالمناخ ليس دئمًا عامل محرك للهجرة فقد تتوفر العوامل المناخية ومع ذلك لا تدفع للهجرة[1]، فقد أظهرت الدراسات أنه إذ كانت المناطق المتضررة لديها خيارات معيشية وشبكات أمان متنوعة فمن غير المرجح أن يُهاجر الناس استجابة للإجهاد المناخي، فعلى سبيل المثال رغم الاجهاد المرتبط بهطول الأمطار الذي مس مقاطعة لامفون في شمال تايلاند بقي عدد كبير من الناس في أماكنهم بسبب توفر خيارات سبل العيش المتنوعة، وسهولة الوصول إلى الموارد المالية من خلال التمويل المجتمعي، والمساعدة من الحكومة المحلية، واستزراع الجمبري، والأعمال التجارية الأخرى، واستخراج الموارد الطبيعية كل ذلك شجع عدد كبير من الناس على البقاء في أماكنهم[2].

وعليه الهجرة البيئية هي نتيجة التفاعلات المعقدة بين العوامل الفردية والسياقية التي تؤثر على قرارات الهجرة، وبذلك نادرًا ما تكون البيئة هي المحرك الوحيد للهجرة، بل هي واحد من العديد من العوامل التي غالبًا ما تكون مترابطة بشكل وثيق، كما يُمكن أن تكون العوامل البيئية من ضمن العوامل الأخرى ولا تكون هي الدافع للهجرة، وبالتالي لا يُمكن الحديث عن هجرة بيئية، وذلك لصعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الأخرى التي تدفع إلى التحرك، وهو ما أوجد صعوبة وضع تعريف محدد للتنقل لأسباب بيئية أو ما يُصطلحُ عليه باللجوء البيئي.

ث-تعدد أنماط اللجوء البيئي.

حيث تتعدد أنماط اللجوء البيئي بتعدد أوجه تأثير التغير المناخي على الهجرة، فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكن، ما يؤذي بدوره إلى النزوح الدائم للسكان، وقد يؤدي الجفاف إلى الهجرة المؤقتة ثم العودة متى سمحت الظروف بذلك، كما هُنالك حالات التي يتحول فيها النزوح

---

https://oxfordre.com/climatescience/display.

[1] – لويجي جوريو،" **الهجرة بسبب التغيرات المناخية قضية تهم الدول الغنية أيضا**"، تم الاطلاع في 2022/07/23 في الساعة 15.30، متاح على الموقع:.https://www.swissinfo.ch/ara/2014

[2]- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige,**<< Ann Soc Sci Manage Stud The Environment-Human Migration Nexus:An Empirical Overview>>,** Journal **Social Sciences Studies,** University of Northern Iowa, USA, VOL10.,2022, pp1-10, p6.

الداخلي القصير المدى إلى نزوح طويل المدى[1]، وهذا ما شكلا سببًا أخر من الأسباب التي تقف عائقًا في سبيل الوصول إلى وضع تعريف موحد للاجئ البيئي لوجود مجموعة أصناف واسعة من أنماط اللجوء ولوجود معايير مختلفة لتصنيفهم وذلك على النحو التالي:

- ✓ **من حيث المسافة التي يقطعها المهاجرون أو الحدود التي يعبرونها نميز هجرة داخلية، وهجرة دولية.**

الهجرة الخارجية "الدولية": وهي "انتقال الأفراد من مجتمع إلى أخر أي عبور الحدود بهدف العمل أوهروبًا من الاضطهاد، أو تطلعًا لفرص أحسن في الحياة وغيرها"[2]، ومن أهم أسباب الهجرة الخارجية قد يكون الدافع سياسي كاللاجئين، أو علمي هجرة العقول أو الأدمغة، كما قد يكون الدافع بيئي وهي شكل جديد من أشكال الهجرة لأسباب بيئية بما في ذلك التدهور البيئي والتغير المناخي.

الهجرة الداخلية "الإقليمية": هي انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أي دون عبور الحدود الدولية، وتتخذ عدة تصنيفات بما في ذلك الهجرة من الريف للمدينة، الهجرة نحو المناطق الزراعية، الهجرة الموسمية وغيرها[3].

- ✓**من حيث إرادة الحركة نميز بين هجرة طوعية وهجرة قسرية**

إرادة المهاجر تستحق النظر فيها. فالناس ينتقلون لأنهم يطمحون إلى حياة أفضل من تلك التي لديهم في موطنهم الأصلي، غير أن قدرتهم للعمل على هذا الطموح يعتمد بشكل كبير على مختلف رؤوس أموالهم الفردية، بما في ذلك العوائق الاجتماعية والبشرية والمادية والطبيعية والمالية ، فضلاً عن الحواجز القانونية وغيرها. وبالتالي

---

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة**، تم الإطلاع بتاريخ 2022/06/15، في الساعة 14.00، متاح على الموقع:

https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/538700416.pdf.

[2]– ليلى مداني، **الهجرة القسرية واللجوء: إشكالات مفاهيمية وانعكاس للمساواة في حرية التنقل** ، مجلة **الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 234.

[3]– علي سري– حميد دستي، **ظاهرة الهجرة الدولية: محاولة نمذجة حالة الجزائر**، مجلة **شعاع للدراسات الاقتصادية**، العدد01، 2017، ص 11.

هناك عدد من الظروف التي قد يرغب فيها المرء في الهجرة ولكنه يفتقر إلى القدرة ، كما أنه قد يرغب في البقاء في مكانه ولكن مع ذلك يُجبر على المغادرة بسبب كارثة طبيعية أو صراع أو تدخل حكومي، أو قد يرغب الفرد في الهجرة وتساعده الحكومة أو تطلب منه القيام بذلك في عملية تسمى إعادة التوطين المخطط لها[1].

- ✓ **من حيث مدة الإقامة نميز بين هجرة دائمة وأخرى مؤقتة**

إذ قد تكون الهجرة دائمة أو طويلة الآجال وهي الصورة الأكثر شيوعًا للهجرة ، ولكن في العديد من المناطق تسود أنماط التنقل قصيرة الأجل أو الدائرية أو الموسمية، وخاصة بالنسبة للأشخاص مثل العمال المهاجرين والرعاة الرُحل، أخيرًا غالبًا ما توجد اختلافات واضحة في أنماط الهجرة بين البلدان المتقدمة والنامية[2].

- ✓ **حسب معيار طبيعية الكوارث الطبيعية(تدريجية أو فجائية).**

إذ من الممكن أن يكون التدهور الحاصل في البيئة تدريجي وبالتالي يكون التحرك نتيجة كوارث تدريجية أو يكون التدهور البيئي حصل بصفة فجائية ويكون بذلك التحرك نتيجة كوارث فجائية.[3]

- ✓ **حسب معيار أسباب التحرك**

حيث ميزت المنظمة الدولية للهجرة بين التحرك لأسباب طبيعية وهي الأسباب التي هي من صنع الخالق لا يد للإنسان في حدوثها كالبراكين مثلاً، وبين التحرك لأسباب من صنع الإنسان كالانفجارات النووية مثلاً[4].

وبناءًا على هذه الأسباب فالتوصل إلى توافق الآراء بشأن تعريف واضح " **للاجئين البيئيين** " لا يزال يُمثل صعوبة حقيقية.

ختامًا يمكن القول أن جُل هذه المصاعب حالت دون وُجود مصطلح متفق عليه دوليًا لتسمية الأشخاص

---

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report **" INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION": No. 10**, Op, Cit, p 28.

[2] – الأمم المتحدة، أزمة المناخ والهجرة...بحث الأمم المتحدة عن حلول لقضية العصر، تم الاطلاع في 2022/07/19، في الساعة 16.20، متاح على: https://news.un.org/ar/story/2019/08/1037761 .

[3]– زكية بلهول، **لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له**، المرجع السابق، ص 165.

[4]-International Organization for Migration (IOM) Report "**INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION": No. 10,** Op, Cit, p29.

المتنقلين لأسباب بيئية، إذ بقيت هذه الفئة من النازحين القسرين حتى الآن غير معترف بهم في القانون الدولي، كما لا يندرجون تحت أية فئة من الفئات المؤطرة قانونًا في القانون الدولي الحالي.

الفرع الثاني: تميز اللاجئ البيئي عن غيره من المفاهيم المشابهة له

يتشابه اللاجئ البيئي مع بعض المراكز القانونية المعروفة في القانون الدولي وقوانين حقوق الانسان كاللاجئ السياسي، والنازح الداخلي، والمهاجر، حيث يشتد هذا التشابه لدرجة الخلط في المفاهيم خاصة في ظل غياب تعريف قانوني ثابت للاجئ البيئي، ومن هنا تظهر الحاجة لضرورة عقد المقارنات بين اللاجئ البيئي وهذه المراكز، غير أن هذه الأخيرة ستقتصر فقط على المراكز الأكثر قربًا من اللاجئ البيئي.

أولا: اللاجئ البيئي و اللاجئ السياسي

يتشبهان في العديد من النقاط، كما يختلفان في أخرى، حيث يستفيد اللاجئون السياسيون من الحماية القانونية التي تكفلها لهم العديد من المواثيق الدولية منها والداخلية بصفة مباشرة، بخلاف ذلك اللاجئين البيئيين، إذ لا توجد مواثيق دولية أو داخلية تعترف بهم، وبالتالي تكفل لهم الحماية اللازمة بصفة مباشرة، وهذا بالرغم من أن اللاجئ البيئي واللاجئ السياسي يتقاربان من حيث شدة الإضطرار إلى التنقل وترك أماكن اقامتهم وحاجتهم القصوى إلى الحماية وكل ذلك لم يشفع لهم لأن يحظو بالحماية المكرسة بموجب هذه الاتفاقية، وذلك على أساس أن التغيرات البيئية لا تعد سببًا من أسباب الاضطهاد، فوفقًا لاتفاقية جنيف لسنة1951 والبروتوكول نيويورك الملحق بها لسنة 1967، فإن اللاجئ " **هو الشخص الذي عبر الحدود الدولية بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي، ولا يستطيع ولا يريد أن يعود لتلك الدولة لغياب الحماية الوطنية**".

إلى جانب ذلك ما يميز اللاجئون البيئيون بأنهم لا يهاجرون بسبب اضطهاد عرقي أو ديني أو مذهبي، أو الجنسية، أو الرأي السياسي، أو بسبب دوافع اقتصادية، أو بسبب عنف أو صراعات، فسبب هجرتهم هو تدهور بيئي لأراضيهم[1].

[1]– ريم عبد المجيد، **تحد ملح واستجابة محدودة – "النزوح البيئي في الاتحاد الأوروبي"**، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2019/09/18، تم الاطلاع 2022/02/20، على الساعة 13:00، متاح على الموقع:

http://www.acrseg.org/41349.

ثانيا: اللاجئ البيئي والمهاجر الاقتصادي

كل من المهاجر واللاجئ البيئي يتفقان في كونهما يعتمدان على عنصر الانتقال إلى منطقة أخرى أو إلى الحدود بين الدول، ويختلفان من حيث أن المهاجرون الاقتصاديون هم الذين يختارون مغادرة مكان إقاماتهم المُعتاد لأن أسرهم معرضون للخطر بسبب الوضع الاقتصادي السلبي ، بينما اللاجئ البيئي يفر من مكان إقامته نتيجة لتعرضه لظروف بيئية صعبة، وهنا يشتد التشابك بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين ما من شأنه أن يستبعد عدد كبيرًا من الأشخاص الذين يطلبون اللجوء وغير قادرين على الوصول اليه[1].

إلى جانب ذلك فالمهاجرين الاقتصاديون يستجبون لكل من عوامل (الدفع والجذب)، في حين اللاجئون البيئيون ليس لديهم خيار سوى الفرار، لذا فهم يستجبون فقط لعوامل الدفع، وغالبًا ما يكون لديهم خيارات محدودة من حيث الوجهة في مواجهة حالة الطوارئ الفورية، وبذلك فهم يمثلون نوعًا جديد من المُهاجرين[2].

ثالثا: "اللاجئ البيئي والنازح الداخلي.

يشير مصطلح "**اللاجئون البيئيون**" إلى أولئك الذين أُجبروا على مغادرة مكان إقامتهم مؤقتًا أو بشكل دائم بسبب اضطراب بيئي من أصل طبيعي أو بشري عرّض حياتهم للخطر أو أثر بشكل خطير على ظروفهم المعيشية، وهم أشخاص عبروا حدودًا دولية إلى بلد ثاني التماسًا للأمان والحماية وعدم استطاعتهم الشعور بالطمأنينة داخل حدود دولهم ويطبق عليهم قانون الدولة الخاضعين لها[3].

أما النازحون داخليًا فقد يكونون هربوا لأسباب مماثلة إلا أنهم يبقون في أراضيهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانين دولتهم الأصلية[4]، وعلى ذلك الفاصل بين النزوح واللجوء هو عُبور الحدود الدولية.

من خلال كل ما تقدم نخلص إلى أنه بالرغم من قرب تلك المصطلحات من مصطلح اللاجئ البيئي، يبقى لكل منها مركزه القانوني الذي يميزه عن غيره في ظل الحماية التي يَحظى بها كل واحد منها، مع أن فئة اللاجئ

---

[1]-Reazul Ahsan And others, Climate Induced Migration,<< **Climate Induced Migration- Lessons from Bangladesh**>>, **The International Journal of Climate Change Impacts and Responses, in Champaign**, Illinois, USA, Val10. No.10, 2014, pp1-15, p4.

[2]- Reazul Ahsan And others**,** Op, Cit, p5.

[3]- Diallo Alassane W Yvan Renou, Op, Cit, p11.

[4]-Natalie Delia And others, Op, Cit, p239.

البيئي مُختلفة عن الفئات الأخرى ولا تندرج تحت أي فئة من الفئات المُعترف بها قانونًا.

المطلب الثاني: تصنيفات اللاجئين البيئيين

تم تحديد أنواع اللاجئون البيئيون وفقًا لدراسات قام بها مجموعة من الباحثين والخاصة باللجوء البيئي، والتي تتفرع إلى الدراسات التقليدية وأخرى حديثة.

الفرع الأول: فئات النازحون البيئيون حسب الدراسات التقليدية

تتعدد تصنيفات النازحون وفقًا لتعدد الدراسات التقليدية الخاصة بالنزوح البيئي نخص بالذكر ما يلي:

أولا: تصنيفات النازحون وفقًا للباحث "عصام الحناوي".

يعد "عصام الحناوي" من الباحثين السبقين في دراسة النزوح البيئي، وأول من قام بتصنيف فئات النازحين حيث قسمهم إلى ثلاثة أنواع:

أ-الفئة الأولى: وهم الذين يتم تهجيرهم مؤقتًا من منطقة ما بسبب أحداث بيئية طارئة، وقوع كارثة بيئية زلازل فيضانات العواصف أو الحوادث الصناعية، على أمل العودة إلى مواطنهم الأصلية بعد انتهاء الحدث البيئي وإعادة تأهيل المنطقة المنكوبة[1].

ب-الفئة الثانية: تضم الذين يتم نقلهم من مواطنهم الأصلية بصفة دائمة، وتسكينهم في مناطق أخرى بديلة وهذا عند مثلا القيام بتشيد سد ما.

ت-الفئة الثالثة: وهم الذين يتركون مواطنهم الأصلية بصفة دائمة أو مؤقتة إلى مناطق أخرى داخل البلد نفسه أو خارجهُ بحثًا عن نوعية أفضل للحياة، والسبب الرئيسي لهجرة هؤلاء هو أن الموارد الطبيعية في مواطنهم الاصلية لم تعد تفي بمُتطلباتهم الأساسية[2].

والمُلاحظ على هذه التقسمات أنها تقوم على أساس التميز بين الذين هاجروا بحركة طوعية استباقية (اختيارية) وبين أولئك الذين أجبروا على ذلك (اجبارية).

[1]- حمود صبرينة – خلفة نادية، "**الوضع القانوني للاجئ البيئي**"، مجلة **الدراسات والبحوث القانونية** ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 06، العدد 2، 2021 ، ص 234-235.

[2]- حمود صبرينة – خلفة نادية، المرجع السابق، ص 236.

ثانيا: تصنيفات أخرى

كما قسم أخرون النازحون البيئيون وفقًا لمعايير مختلفة منها: معيار أسباب النزوح، ووفقًا لهذا المعيار ميزت منظمة الهجرة بين الهجرة لأسباب الطبيعية والهجرة لأسباب غير طبيعية أي من صنع الانسان، معيار بالوقت وطابع النزوح، المسافة المقطوعة وطبيعة الحدود المجتازة، حيث تم التميز بين النزوح المؤقت والنزوح الدائم وبين النزوح المفاجئ والتدريجي، والنزوح الداخلي والدولي.

وبناءًا على هذه المعايير يمكن تقسيم النازحين إلى ثلاثة أنواع:

أ-فئة النازحين استنادًا لمعيار أسباب النزوح

انطلاقًا من هذه المعيار توجد عدة أسباب تدفع الأشخاص إلى النزوح والتنقل على النحو التالي:

حيث ميز Jodi L.Jacobson ثلاث أسباب لنزوح :

- الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية الفجائية كالزلازل. الفيضانات. والعواصف.
- الأشخاص النازحون بسبب الحوادث الإصطناعية كحادث تشرنوبيل وبوبال.
- الأشخاص النازحون بسبب المشاريع الإنمائية كتشيد السُدود أو بحيرات اصطناعية.
- في حين وضع David Kean سنة 2004 ثلاث أنواع من الأسباب التي تؤدي إلى النزوح[1]:
- الكوارث الطبيعية مثل البراكين، الزلازل، الفيضانات.
- الكوارث من صنع الانسان مثل حادثة محطة تشرنوبيل للطاقة النووية في أوكرانيا سنة 1986، وحادثة بوبال في الهند سنة 1988.
- الأضرار البيئية الناتجة عن النزاعات المسلحة، أين يتم تدمير البيئة كسلاح في الحرب مثل سياسة الأرض المحروقة أو إتلاف الغابات.

وفي عام 2005 قام Hervé Dominach بطرح تصنيف أخر بإضافة فئة من النازحين، حيث قسمها إلى

[1]- حورية أيت قاسي، **تأثير الغموض المفاهيمي على تحديد المركز القانوني للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية**، المجلة **الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص 72.

أربعة فئات تتمثل في الكوارث الطبيعية، الظواهر الطبيعية مثل تدهور الأراضي من جراء التصحر، الجفاف وارتفاع مستوى مياه البحر ، الحوادث الصناعية والحروب، الأسباب المرتبطة بالتمدن مثل التلوث والبحث عن حياة أفضل.

ب-**فئة النازحون استنادًا إلى معيار الوقت وطابع النزوح**

1- **الفئة الأولى**"**اللجوء البيئي المؤقت**": والذي يحدث نتيجة كوارث طبيعية مفاجئة، هذه الأخيرة التي ينجر عنها الإضرار بالمكان المفترض فيه العيش أو الإضرار بالمحيط البيئي، ما يؤدي إلى الهجرة والنزوح الإضطراري لمدة معينة لحين زوال الخطر البيئي الحادث، كالزلازل والفيضانات والأعاصير.

2- **الفئة الثانية** "**اللجوء البيئي الدائم**": والذي يحدث نتيجة حصول خطر بيئي غير قابل للإصلاح، ما يؤدي إلى عدم القدرة على العودة إلى المنطقة من الضرر الحاصل ويكون ذلك وفقا للحالات التالية:

- غرق الجزر المأهولة بالسكان نتيجة ارتفاع منسوب المياه.
- حدوث انفجارات بركانية مستمرة بحيث لا تسمح المنطقة بالعيش الآمن.
- الأخطار الناتجة عن المنشآت الصناعية والتنموية مثل بناء السدود.
- الانفجارات النووية والتسربات الإشعاعية[1].

ت-فئة النازحون استنادًا إلى مِعيار المسافة المقطوعة والحدود المجتازة.

- **نزوح داخلي:** أي داخل حدود دولتهم ويحدث بتنقل الأشخاص لمسافات قصيرة داخل حدود دولتهم، ويتفشى هذا النوع أكثر في افريقيا نتيجة لتصحر والجفاف والكوارث الصناعية.
- **نزوح خارجي:** أي خارج حدود دولتهم و يحدث بتنقل الأشخاص لمئات الأميال للوصول إلى بلدان أخرى غير تلك التي اعتادوا العيش فيها[2].

إلى جانب ذلك في سنة 2007 قام كل من Fabrice Renaud, Olivia Dun et Koko Warner

[1]- شيماء فاروق سلامة عبد الله، المرجع السابق، ص 102-103.

[2]- حمود صبرينة – خلفة نادية، المرجع السابق، ص 167.

بتصنيف أخر وهو التصنيف الأكثر استعمالا، إذ ميزوا بين ثلاثة فئات مختلفة على النحو التالي[1]:

- نازحون تحركوا وتركوا مواطنهم بسبب بيئة متدهورة تمامًا لاستباق الأسوأ مستقبلاً.
- نازحون قسرًا بسبب البيئة عليهم الرحيل لتفادي الأسوأ.
- نازحون بيئيون عليهم الرحيل فورًا بسبب الكوارث البيئية الناتجة عن الفيضانات أو إعصار مداري.

الفرع الثاني: فئات النازحون حسب الدراسات الحديثة

تتعدد تصنيفات النازحون وفقًا لتعدد الدراسات الحديثة الخاصة بالنزوح البيئي نخص بالذكر ما يلي:

أولا: تصنيفات النازحون حسب المنظمة الدولية للهجرة.

تقسم المنظمة الدولية للهجرة المهاجرين البيئيين إلى ثلاث فئات[2]:

أ-المهاجرين ذوو الدافع البيئي الذين يستبقون الأسوأ:

وهم يمثلون فئة المهاجرون البيئيون الذين يغادرون بصفة مؤقتة أو دائمة مناطقهم الأصلية قبل أن يؤدي التدهور البيئي إلى تدمير كامل لسبل عيشهم ومجتمعاتهم، حيث يتركون بيئة متدهورة يمكن إعادة تأهيلها بالسياسة والجهد المناسبين، وعلى ذلك غالبًا ما يُنظر إليهم على أنهم مهاجرون اقتصاديون، ومثال ذلك الهجرة الجماعية من شمال شرق البرازيل إلى ساو باولو بسبب فترات الجفاف الطويلة.

ب-المهاجرون القسريون بيئيًا الذين يتجنبون الأسوأ

ويمثلون فئة المهاجرون البيئيون الذين يضطرون بسبب فقدانهم لسبل عيشهم إلى مغادرة أماكنهم الأصلية بصفة دائمة بشكل أساسي، ومن الأمثلة ذلك الهجرة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر أو فقدان التربة السطحية أو بسبب التصحر كحالة الساحل الإفريقي.

ت-لاجئو البيئة أو لاجئو الكوارث الذين يفرون من الأسوأ

---

[1]- أيت قاسي حورية، **تأثير الغموض المفاهيمي على تحديد المركز القانوني للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية**، المرجع السابق، ص 51.

[2]- International Organization for Migration (IOM) Report " **INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**: No. 10, Op, Cit, pp.81-82

ويمثلون فئة المهاجرون الذين يفرون من مناطقهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة للنجاة بحياتهم بسبب نتيجة تدهور النظام البيئي بشدة بفعل الفيضانات أو الجفاف الشديد، ومثال ذلك النزوح الجماعي بسبب إعصار كاترينا في عام 2005.

ثانيا: تصنيفات أخرى

وفي دراسة حديثة حول النزوح البيئي قام بها مجموعة من الباحثين توصلوا إلى تصنيف النازحين لفئتين هما : المهاجر البيئي والنازح البيئي[1].

أ-**المهاجر البيئي:** (المهاجر الاستباقي): وهي التحركات الطوعية المبنية على التوقعات، إذ يغادر الأشخاص محل اقامتهم طوعًا بصفة دائمة أو مؤقتة، بسبب توقعهم لمخاطر بيئية مستقبلية على حياتهم وأن الوضع سيتدهور وسيدفعهم مستقبلاً للهجرة قسرًا، مثل تدهور المناطق المهددة بالجفاف والتصحر أو تلوث البيئة نتيجة الحوادث الصناعية.

كما يُمكن أن ينطوي هذا النوع من الهجرة على تحركات مجتمعات بكاملها، ويعد هذا النوع من الهجرة استراتيجية تكيف أو فشل في التكيف مع التغيرات البيئية مما يدفعُهم للهجرة.

ب-**النازح البيئي:** وهم الأشخاص المجبرون على الترك في معظم الأحوال لإنقاذ أرواحهم من الهلاك لأن حياتهم في خطر شديد بسبب التدهور البيئي وفية نميز بين نوعين:

1-**نازح بيئي بطيء التحرك:** وهم الأشخاص النازحون قسرًا من محل اقامتهم المعتاد، ولهم في ذلك الوقت الكافي لتخضير لذلك بسبب التدهور البطيء للبيئة مثل ارتفاع منسوب مياه البحر أو الجفاف.

2-**نازح بيئي سريع التحرك:** هم الأشخاص النازحون قسرًا بصفة مؤقتة أو دائمة وغالبًا ما يكون دائم، وذلك لأن الأحداث المناخية تترك أثارًا مدمرة تمس المنازل وسبل العيش مالا يسمح لهم بالعودة لعدم القدرة على اصلاح الضرر الحاصل، إذ يجبرون على التنقل في وقت قصير كون حياتهم مهددة بفعل الكوارث الطبيعية السريعة، ويكون واسع النطاق وسريع الانتشار.

[1]- بلهول زكية، **لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له**، المرجع السابق، ص 145.

خلاصة الفصل الأول

تغير المناخ يُمثل أحد المشاكل البيئية الخطيرة وهو عبارة عن تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي بزيادة تركيز الغازات الدفيئة فيه، الناتج بشكل رئيسي عن مختلف النشاطات البشرية، لا سيما ما تعلق منها بحرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، ما ساهم في رفع حرارة الجو، ومن أهم الغازات الدفيئة الأكثر مساهمة في هذا التغير نجد غاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النتروجين، والكلور وفلوروكربون.

وقد بدأت تظهر التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ في عدة أشكال أبرزها التغيرات في متوسط درجات الحرارة، وما ارتبط بها من التغيرات في نمط هطول الامطار، ذوبان جليد القطبين ما أدى إلى ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، زيادة حدة الجفاف والفيضانات وشدة الأعاصير في بعض مناطق العالم ، هذه التأثيرات التي كانت لها انعكاسات سلبية على حياة الانسان من خلال تهديده بتعريض الملايين من السكان لاسيما في الدول النامية لنقص في المياه وفي المواد الغذائية، ولمخاطر متزايدة على الصحة وغرق أجزاء من سواحلها، والتي تستمر لعقود متتالية ، بحيث تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية" .

فتغير المناخ ظاهرة خطيرة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الظواهر الأخرى بما في ذلك ، ظاهرة بشرية أكثر منها طبيعية، ظاهرة مستمرة عبر الزمن، ظاهرة عابرة للحدود، ظاهرة تهدد الإستقرار العالمي وتنذر بزيادة بؤر التوتر، ظاهر ذات طابع عالمي ما يفرض ضرورة التعاون الدولي لمجابهتها، الطابع التشاركي لظاهرة تغير المناخ الذي يفرض ضرورة إشراك المواطن وتوعيته بخطورتها.

وبذلك فقد شكل تغير المناخ تهديدًا لكافة حقوق الانسان وهو ما أشارت إليه جُل التقارير العلمية في هذا الشأن، ما دفع بالمجتمع الدولي بأسره إلى الاهتمام بهذه الظاهرة، والسعي لإيجاد الحلول الناجعة لها، وبذلك أصبحت مشكلة التغيرات المناخية ضمن قائمة الاهتمامات السياسية للدول حيث تم عقد العديد من المؤتمرات لدراسة هذه الظاهرة إلى جانب ابرام الاتفاقيات للبحث في حماية المناخ، إذ مر الإهتمام الدولي بها بعدة مراحل تتمثل في المرحلة الأولى من 1979 إلى 1991 ثم المرحلة الثانية من 1992 إلى 2015، وأخيرًا المرحلة الثالثة والتي تبدأ من 2015 إلى الوقت الحاضر.

غير أنه بالرغم من الاهتمام الدولي الكبير الذي حَظت به هذه الظاهرة لم يتم إحراز أي تقدم فيما يخص الحد من الانبعاثات، إذ لم تلتزم الدول بالخفض التدريجي للانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، ماساهم

في تفاقم هذه الظاهرة، حيث تضاعف عدد الكوارث في السنوات الأخيرة، وماكان لذلك من تأثيرات سلبية على سبل عيش الإنسان وصحته ورفاهيته، ما جعلة يتخذ عدة تدابير لتأقلم مع الظاهرة الحاصلة أو الخروج من بيئات والمناطق الهشة المتأثرة بشدة ، ومن هنا ظهر ما يعرف باللجوء البيئي كأشد التداعيات الناجمة عن هذه الظاهرة حيث استعملت عدة مصطلحات لتعبير عنه بما في ذلك اللاجئون البيئيون، مهاجرو البيئية، النازحون البيئيون وغيرها، حيث لم يتم الاستقرار على مصطلح موحد له ما صعب من الاعتراف به، وبالتالي منحه الحماية القانونية اللازمة.

إذ لا يوجد في النصوص التشريعية البيئية الدولية أو الداخلية، ولا حتى تلك التي لا تُعنى بالبيئية ما يُشير إلى ظاهرة اللجوء البيئي ولا ما يشير إلى ضحاياها، حيث يعرف التشريع الدولي اللجوء الوحيد هو اللجوء السياسي الذي نظمت أحكامة اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، وإن وجدت بعض المحاولات الفقهية لوضع تعريف موحد للاجئ البيئي، فكلها كانت دون جدوى، ويعود ذلك إلى وجود مجموعة من الأسباب التي حالت دون ذلك ، بما في ذلك الاختلاف حول المصطلح المناسب لوصف هذه الفئة، الخلط بين الهجرة القسرية والطوعية، صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة، تعدد أنماط اللجوء البيئي.

أن اللاجئ البيئي يتشابه مع بعض المراكز القانونية المعروفة في القانون الدولي وقوانين حقوق الانسان كاللاجئ السياسي، والنازح الداخلي، والمهاجر، حيث يشتد هذا التشابه لدرجة الخلط في المفاهيم خاصة في ظل غياب تعريف قانوني ثابت للاجئ البيئي، ومع ذلك بالرغم من قرب تلك المصطلحات من مصطلح اللاجئ البيئي، يبقى لكل منها مركزهُ القانوني الذي يميزه عن غيره في ظل الحماية التي يحظى بها كل واحد منها، مع أن فئة اللاجئ البيئي مختلفة عن الفئات الأخرى ولا تندرج تحت أي فئة من الفئات المعترف بها قانونًا.

الفصل الثاني

التأثير المتبادل بين تغير المناخ واللجوء البيئي

لتغير المناخ أثار ضارة وعواقب وخيمة وواسعة النطاق سواء على البيئة أو البشر، إذ فقد الناس بسبب الأعاصير الشديدة ومُتكررة منازلهم وممتلكاتهم، كما فقدوا إمكانية الحصول على الطعام والمياه النظيفة بسب الطقس القاسي، وفي سياق ذلك أشارت الهيئة الحكومية الدولية(IPCC) من أن "**تغير المناخ البشري المنشأ سيُغير التوازن البيئي لكوكبنا ويؤدي إلى عواقب وخيمة على حقوق الإنسان لملاين الأشخاص في جميع أنحاء العالم**"[1].

فأحداث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، الجفاف والتصحر، حرائق الغابات، وتآكل التربة، زيادة عدد وشدة الأحداث البيئية الكارثية كالفيضانات والأعاصير والتي سواء كانت مُنفردة أو مُجتمعة تُشكل تحديات لسبل العيش، لما تثيره ضغوطات بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، ندرة المياه، انخفاض الإنتاج الزراعي، تفشي الأمراض والأوبئة، عدم المساواة في الوصول إلى الموارد ما يؤدي إلى صراعات عنيفة، وبالتالي اللجوء إما بشكل مباشر أين يُحاول الناس الهروب من الآثار السلبية لتغير المناخ على سبيل العيش وإما بشكل غير مباشر حيث يفرون نتيجة تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية أو نتيجة لتزايد الصراعات العنيفة وعدم الاستقرار، الناتجة عن التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية.

وهذا بالفعل ما تشهدهُ العديد من البلدان الأكثر عُرضةً لهذه الظاهرة بما في ذلك معظم الدول الجِزرِية الصغيرة ، وتلك المعرضة بشدة للجفاف، وتلك التي بها مناطق دلتا منخفضة، وإن كانت هنالك عوامل أخرى تدفع الأشخاص إلى اللجوء إلا أن تغير المناخ أبرزها.

وهو ما أكدتهُ المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها حول "**الهجرة والبيئة**" لسنة 1992 "**تتحرك أعداد كبيرة من الناس نتيجة للتدهور البيئي الذي زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة. يُمكن أن يرتفع عدد هؤلاء المهاجرين بشكل كبير حيث تصبح مناطق أكبر من الأرض غير صالحة للسكن نتيجة لتغير المناخ**"[2].

وفي مقابل ذلك، يُمكن أن يكون لهذه النوع من التنقل أو ما يطلق عليه باللجوء البيئي تأثيرات على البيئة للبلدان المُرسلة والمستقبلة على مستويات مختلفة، بما في ذلك التلوث، استنزاف الموارد، فقدان سبل العيش ، زيادة

[1]- International Organization for Migration (IOM), "INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION:" N10, Op, Cit, p15

[2]- -Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p10.

التعرض للاستغلال والنزوح إلى أماكن غير مألوفة، انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل، التنافس على الموارد المُفضي إلى تزايد الصراعات، ومع ذلك وإن كان هذا هو الوجه السلبي لِمَا يُعرف باللجوء البيئي، فمن الممكن أن يكون لهذا الأخير وجه إيجابي يتمثل في بناء المُرونة والقدرة على التكيف من خلال التحويلات المالية التي يُرسلها اللاجئين البيئيون إلى أسرهم مثلاً.

وعلى ذلك سوف نوضح هذا التأثير المتبادل بالتفصيل من خلال التطرق إلى آثار تغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي (المبحث الأول)، ثم الأثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة (المبحث الثاني)، وهذا على النحو التالي:

المبحث الأول: آثار تغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

لأثار تغير المناخ بما في ذلك الآثار القصيرة الآجال، والآثار الطويلة الآجال، تأثيرات كبيرة على سبل عيش الناس، لاسيما في المجتمعات الريفية الضعيفة ففي العديد من هذه المجتمعات كانت الهجرة إحدى استراتيجيات كسب الرزق لأجيال، وعلى ذلك فمن المحتمل أن يكون للصدمات والضغوط التي تثيرها عواقب تغير المناخ على سبل عيش الناس تأثيرات على تنقل البشر، إذ من المتوقع أن تكون هُنالك زيادة كبيرة في حركة السكان على مدى العقود القادمة، أين يختار المهاجرون وُجهَات مختلفة يرون أنها أكثر مُلائمة لاحْتياجاتهم المُتغيرة.

وفي سياق ذلك أوضحت السيدة أيونيسكو رئيسة قسم الهجرة والبيئة والمناخ "**أن هنالك احتمالاً قويًا بأن يهاجر عدد أكبر من الناس بحثًا عن فرص أفضل لأن الأحوال المعيشية تزداد سُوءًا في أماكنهم الأصلية**"، **وقالت أيضًا** "**هنالك تنبُؤات للقرن الحادي والعشرين تشير إلى أنه سيتحتم على المزيد من الأشخاص الرحيل نتيجة لهذه الآثار المناخية الضارة، مُدعمة رأيها هذا من خلال أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة في علوم المناخ، قالت مرارًا وتكرارًا أن التغيرات الناجمة عن أزمة المناخ ستؤثر على أنماط الهجرة**[1]."

ومع ذلك نادرًا ما يعمل تغير المناخ من تلقاء نفسه، فهو أحد العوامل التي تتقاطع لتسبب الهجرة، إذ توجد عوامل أخرى مُساهمة ومُختلطة يصعب فصلها، لاسيما في البلدان الأقل نموًا على وجه التحديد، أين تتعايش

[1]– الأمم المتحدة، **أزمة المناخ والهجرة...بحث الأمم المتحدة عن حلول لقضية العصر**، تاريخ الاطلاع بتاريخ 2022/07/19، في الساعة 16.20، متاح على الموقع: https://news.un.org/ar/story/2019/08/1037761 .

الضغوط الاجتماعية والديموغرافية والسياسية والاقتصادية مع مخاطر المناخ وتؤثر على القرارات المتعلقة بالهجرة.

وعليه نتطرق إلى كل من الآثار المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي(المطلب الأول)، ثم الآثار غير المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآثار المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

هناك اتفاق بين العلماء على أن تأثيرات تغير المناخ من المُرجح أن تؤدي إلى زيادة ضعف الناس من خلال التأثير بشدة على سُبل عيشهم، مما سيزيد من نُزوحهم، إذ من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة توتر وشدة المخاطر الطبيعية المفاجئة التي يُمكن أن تؤدي إلى النزوح الداخلي أو عبر الحدود، من المتوقع أيضًا أن يؤدي إلى زيادة المخاطر البطيئة الحدوث التي يُمكن أن تقلل من العتبة التي يُجبر الناس عندها على الفرار وتُعِيق أيضًا إمكانية عودة النازحين إلى أماكن إقامتهم المعتادة.

فوفقًا لمركز مراقبة النزوح الداخلي" **تُؤثر أزمة المناخ بالفعل على اللجوء البيئي حيث يضطر ملاين الأشخاص إلى ترك ديارهم بسبب الكوارث التي أثرت سلبًا على حياتهم، كما تُؤثر التغيرات المناخية البطيئة الظهور مثل تَحمض المحيطات والتصحر وتآكل السواحل، بشكل مباشر على سبل عيش الناس وقدرتهم على البقاء في أماكنهم الأصلية**"[1].

وانطلاقًا من ذلك يُعد اللجوء بسب المناخ استجابة للأحداث المفاجئة أو الأحداث البطيئة الظهور[2]، وهذا ما سوف نتناوله من خلال التطرق إلى الأحداث المناخية المفاجئة كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي (الفرع الأول)، ثم الأحداث المناخية البطيئة الظهور كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأحداث المناخية المفاجئة كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

---

[1]- الأمم المتحدة، **أزمة المناخ والهجرة...بحث الأمم المتحدة عن حلول لقضية العصر**، المرجع السابق.

[2]– إذ جمع "روبرت ماكليمان " الدوافع المناخية للهجرة في عمليتان مناخيتين أو أحداث مناخية هما : العمليات المناخية بطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، تحمض المحطات، والتصحر، العمليات المناخية المفاجئة مثل الفيضانات، والعواصف، مع أنه سواء تعلق الأمر بالأحداث المناخية البطيئة الظهور أو الأحداث المناخية المفاجئة، فإن العوامل المناخية الدافعة للهجرة أخذة في الارتفاع مع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية أنظر: لطروش أمينة– سي فضيل زهية، **اللجوء البيئي كأثر لتغير المناخ**، مجلة **القانون والأعمال مقالات قانونية**، 2014– 2015، ص 5–7.

تشكل الأحداث المناخية المفاجئة ضغطًا مباشرًا على الناس لمغادرة المناطق المتضررة[1]، لِمَا تُسببهُ من دمارٍ واسع يتأتى على سبل عيشهم ورفاهيتهم، إذ تضاعف في السنوات الأخيرة عدد الكوارث بفعل تغير المناخ ثلاثة أضعاف، فوفقًا لمركز "**أبحاث علم أوبئة الكوارث**"، فإن 87 بالمئة من الكوارث المسجلة في عام 2014 كانت مرتبطة بالمناخ[2].

وعلى ذلك سوف نحدد بالتفصيل الحالات التي يلعب فيها تغير المناخ دورًا في زيادة عدد اللاجئين البيئيين من خلال الأحداث المناخية المفاجئة، بما في ذلك العواصف، الفيضانات، زيادة موجات الحر كأهم المخاطر المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الناس بما قد يدفعهم إلى اللجوء البيئي.

إلى جانب إعطاء أمثلة لكل منها، مع تسليط الضوء على مجموعة الخسائر والأضرار التي يتكبدها السكان في كل حالة، لكن قبل ذلك نتطرق إلى خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية المفاجئة (أولا)، ثم آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية المفاجئة(ثانيا)، وهذا على النحو التالي:

أولا: خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية المفاجئة

مصطلح حدث بيئي مفاجئ يشير إلى أي كارثة فورية وغير متوقعة من محتمل أن تؤثر على عدد كبير من السكان في منطقة معينة، وهي بذلك تتطلب خطط الاستعداد للطوارئ[3].

وعلى ذلك فاللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية المفاجئة يُظهر خصائص متنوعة أين يتخذ أنماطًا مختلفة بناءًا على طبيعية الكارثة وشدتها ومدتها، والمجموعة المتضررة والمواقع حيث نميز ما يلي:

أ- **طبيعة الكارثة:** هي حادثة أو واقعة مفاجئة تقهر القدرة الوطنية وتستدعي المساعدات الخارجية، على

---

[1]- ذلك أنه أثناء حدوث الكوارث المفاجئة غالبا ما يتخذ الناس قرارتهم بسرعة وتحت ضغط، وعادة ما يتنقلون كجزء من مجموعة كبيرة متصلة لهذا السبب غالبا ما يتم تصنف هذه الأنواع من الحركات على أنها نزوح وليست هجرة راجع:

Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p 10.

[2]- أحمد المهتدي بالله، **اللجوء البيئي مقترح نظام قانوني دولي لحماية النازحين خارج الحدود الإقليمية بسبب الكوارث البيئية**، القاهرة- مصر، ص 1420.

[3]-International Organization for Migration (IOM), **"INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION":** N10, Op, Cit, p31-32.

المستويين الوطني والدولي، لما تُسببهُ من هَلاِك ودمَارٍ ومعاناة إنسانية شديدة[1]، وهي بذلك من أكثر أسباب اللجوء البيئي فاعلية وسرعة تفاعل السكان معها كونُها تشكل تهديدًا مُباشر وخطير لحياتهم، أين يتخذ اللجوء البيئي عادة شكلاً جماعيًا ويشمل مختلف شرائح المجتمع، كما أن وجهتهم تكون واحدة ومؤقتة نسبيًا ما يجعلهم يستقرون في مخيمات جماعية تفتقر عادة إلى الاستقرار، وهو ما يؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي والمشاكل الاجتماعية وندرة الموارد[2]، ذلك أن مثل هذه التحركات الجماعية الواسعة النطاق تتطلب أن تتم إدارتها بشكل صحيح تحسبًا للعواقب التي يمكن أن تترتب عنها.

ب-**درجة حدوثها وشدتها:** فأحداث مثل الأعاصير والفيضانات تقع كل عام على نحو يُخلف العديد من الخسائر والأضرار[3]، حيث تميل إلى أن تكون دورية أو على طول فاصل زمني معين، غير أن تغير المناخ أدى إلى تقصير الفترات الدورية، مما ساهم في حدوث أحداث أكثر تطرفًا[4]، حيث شهدت آسيا على سبيل المثال العديد من الكوارث المفاجئة التي تسببت في نزوح ملاين الأشخاص، ففي عام 2017 نزح أكثر من 18.8 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وكان شرق آسيا وجنوب آسيا يُمثلان 11.4 مليون أو أكثر من 60% من هذا الإجمالي[5].

وإلى جانب ذلك لُوحظ أن حجم الأحداث المفاجئة يحدد شدة الحركة الناتجة، فعلى سبيل المثال في نوفمبر 2013 ضرب إعصار هايان الفلبين، وهو أحد أقوى العواصف التي تم تسجيلها مما أدى إلى نزوح 4 ملاين

[1]- فنتيجة لأثارها المدمرة لحياة الانسان واقتصاديات الدول تم إنشاء مركز "**أبحاث علم أوبئة الكوارث**" عام 1988 تحت رعاية منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة والحكومة البلجيكية للإغاثة في حالات الكوارث ، أنظر: أحمد المهتدي بالله، المرجع السابق، ص 1420.

[2]- Oscar Gómez, **Climate change and migration- A review of the literature, the International Institute of Social Studies**, The Hague and International Development Research Centre, Ottawa, Working Paper, No. 572, 2013, p13.

[3]- أحمد المهتدي بالله، المرجع السابق، ص 1420-1421.

[4] -International Organization for Migration (IOM), **"|INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**, Op, Cit, p69.

[5]-Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p6.

شخص، وبالمثل ضرب إعصار نرجس دلتا إيراوادي في ميانمار في ماي 2008 أدي إلى نزوح 1.6 مليون شخص[1].

ت–المدة والمسافة المقطوعة: فعلى العموم تميل معظم تحركات السكان في أعقاب الكوارث المفاجئة إلى أن تكون قصيرة المدى ومؤقتة في طبيعتها باستثناء بعض الحالات فعلى سبيل المثال بعد إعصار أندرو في عام 1992، عاد80% من الأشخاص الذين تم إجْلاؤهُم في غُضون شهر، وبمثل عاد أكثر من 50% من المهاجرين إلى نيو أورلينز في غُضون 7 أشهر بعد إعصار كاترينا طبعًا مع الاختلاف في معدل العود[2].

ومع ذلك في حالة تعرض المنطقة إلى أضرار طويلة الآجال أو كانت معرضة باستمرار لخطر وقوع الكوارث، يُمكن أن تكون الحركة طويلة المدى ودائمة، فعلى سبيل المثال نتيجة كارثة تسونامي في سريلانكا عام 2005، فَقد العديد من مُزارعي الجمبري مصادر رزقهم وبسبب افتقارهم إلى وسائل شراء معدات جديدة والبدء من جديد ، هاجر الكثيرون منهم بحثًا عن أفاق اقتصادية أفضل[3].

ث–**المواقع المتضررة :** من المحتمل أن تعاني جميع المناطق من الآثار الضارة لتغير المناخ بما في ذلك الآثار القصيرة الآجال، غير أن توزيع المخاطر الناجمة عنها مُتفاوتْ بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم، أين تكون المناطق الأقل نموًا أكثر عُرضةً للخطر بشكل خاص[4]، وفي سياق ذلك أكد تقرير التقييم الخامس (*ICCP*)" **أن الظواهر الجوية المتطرفة تُؤثر في الغالب على السكان الذين ليس لديهم موارد كافية للهجرة المخطط لها، خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المُنْخفضْ**"[5].

---

[1]-. Oscar Gómez, , Op, Cit, p14.

[2]- Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p11.

[3]- International Organization for Migration (IOM) Report "**Migration and Climate Change"**, No. 31, Geneva, 2008, p33.

[4]- Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p12.

[5]- ويعود ذلك أساسًا إلى أن نسبة كبيرة من اقتصاداتها تعتمد على القطاعات الحساسة للمناخ وقدرتها على التكيف منخفضة بسبب بسبب انخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية والطبيعية ، فضلا عن محدودية القدرات المؤسسية والتكنولوجية، راجع:

International Organization for Migration (IOM) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT",** Geneva, 2009 , p15.

ج- **طبيعة الحركة:** غالبية النزوح الناجم عن الأحداث المفاجئة داخلي، مثلا التسونامي الآسيوي في عام 2004 كان هنالك القليل من الهجرة الخارجية إلى البلدان المجاورة في آسيا، أيضًا في حالة إعصار أيلا تحرك معظمهم نحو المدن الكبرى[1].

د- الضعف والمُرونة: لاريب أن السكان الذين يعيشون في مناطق شديدة التعرض للكوارث مع القليل من الموارد هُم الأكثر عُرضةً للخطر، إذ تعتمد مُرونة السكان في مواجهة الكوارث المناخية المفاجئة على مدى توفر الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية وأنظمة الدعم، التأهب للطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر، الإغاثة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث، والتي تلعب دورًا حاسمًا في التعافي من الحوادث المدمرة مثل الفيضانات والعواصف[2].

وعلى ذلك فالكوارث التي تقع في الدول النامية يكون أثرها أكثر جسامة على هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة[3]، فعلى سبيل المثال خلال الفترة الممتدة بين 1960-1990 وقعت 23 كارثة في الدول المتقدمة و50 كارثة في الدول النامية حيث نتج على التوالي 35 ألف حالة وفاة في الدول المتقدمة في مقابل 800 ألف وفاة في الدول النامية، وبالمثل نجد أن الزلزال الذي ضرب الهند عام 1993 أدى إلى وفاة ما يزيد عن عشرة آلاف شخص، بينما الزلزال الذي ضرب لوس أنجلوس عام 1994 بنفس المقياس لم ينجم عنه سوى خمسين حالة وفاة[4].

ثانيا: آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية المفاجئة.

تتمثل النقاط الساخنة التي تحدث من خلالها تدفقات الهجرة نتيجة للأحداث المناخية المفاجئة في العواصف، الفيضانات، فهي من أكثر الكوارث وقوعًا بفعل التغير المناخي، وغالبًا ما يترتب عنها دمار شديد

[1]- Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p23.

[2]- Newland Kathleen, Migration Policy Institute (MPI) Report "**Climate Change and Migration Dynamics"**, Robert Schuman center for Advanced studies,(MPi), 2011, p7.

[3]- وهذا من منطلق أن الدول المتقدمة لديها الموارد والتقنيات الحديثة اللازمة لمجابهة هذا الكوارث والتصدي لها بما يقلل من تأثيراتها المدمرة، بخلاف ذلك الدول النامية التي في الكثير من الأحيان تفتقر لمثل هذا الموارد والتقنيات الأمر الذي يجعلها تتكبد العديد من الخسائر والأضرار التي تنجم عنها.

[4]- أحمد عبد المهتدي، المرجع السابق، ص 1419.

ومآسي إنسانية جسيمة من ضمنها وفاة أعداد كبيرة من السكان، ونزوح أعداد أخرى خارج مكان وقوع الكارثة بحثًا عن ملاذ آمِن.

وعلى ذلك نتطرق إلى العواصف، والفيضانات، كأهم المخاطر المناخية المفاجئة التي تؤدي زيادة اللجوء البيئي على النحو التالي:

أ-العواصف والأعاصير كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

العواصف والأعاصير هي واحدة من أكثر تأثيرات تغير المناخ حُدوثًا،[1] وسببًا لمغادرة الأشخاص مناطقهم الأصلية، لما تُسببهُ من دمار وخسارة شبه كاملة في سبل العيش، بما في ذلك فقدان المأوى والدخل والمرافق العامة، وتشمل المناطق الأكثر تضررًا بالعواصف والأعاصير خليج البنغال، البنغلاديش بسواحلها وجزرها الكثيفة، والجزر والمناطق الساحلية في البحر الكاريبي، وشرق المحيط الهادئ[2].

وفي سياق ذلك خلص البنك الدولي في تقريره لسنة 2013 إلى أن "**انتشار الظواهر المتطرفة سيؤثر بشكل أكبر على المجتمعات الريفية والحضرية، لاسيما في الأراضي المنحدرة وفي المناطق الساحلية ، تواجه البلدان الدلتا المُنخفضة، مثل البنغلاديش، والدول الجزرية الصغيرة النامية بعضًا من أعلى مستويات التعرض لأحداث العواصف الشديدة وقابليتها للتأثر**[3]".

ومع ذلك فالدول الغنية ليست مُحصنة ضد الخسائر والأضرار المرتبطة بالتنقل المرتبط بالعواصف الإعصارية، إذ كثيرًا ما تعرضت الولايات المتحدة للأعاصير من ذلك إعصار ماثيو عام 2017، الذي تسبب في نزوح 875000 مليون شخص[4].

---

[1]- إذ تعطي التقديرات التقريبية لعدد الأشخاص المتأثرين بالأعاصير المدارية والعواصف كل عام 39 مليونا بين عامي 200 و 2010، فوفقا للهيئة الحكومية المعنية من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة مخاطر الأعاصير من خلال زيادة متوسط درجات حرارة البحر، مما يؤدي إلى مزيد من العواصف الشديدة والأكثر رطوبة وارتفاع مستوى سطح البحر مما يضخم تأثير العواصف، أنظر على التوالي:

Diallo Alassane W Yvan Renou, Op, Cit, p8. W Natalie Delia And others, Op, Cit, p249.

[2]- Natalie Delia And ethers, Op, Cit, p249-250.

[3]- Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p21.

[4]- Natalie Delia And ethers, Op, Cit, p250.

ومن أمثلة العواصف والأعاصير التي تسبب في اجبار ملاين الأشخاص على ترك مناطقهم الأصلية، بما قد يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين حول العالم نجد:

الأعاصير العاتية التي حدثت بفعل تغير المناخ في الحوض الأسفل لنهر الميكونغ، وتسببت في خسائر على سُبل كسب الرزق المحلية الرئيسية مثل إنتاج الأرز وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك، وبذلك شكلت بؤر ساخنة للُجُوء البيئي[1].

وفي الولايات المتحدة ضرب إعصار ساندي عام 2012، أدى إلى وفاة 195 شخص وخسائر مادية تكبدتها مدينة نيويورك بلغت 62 مليار دولار، وكذا إعصار إيناورا الذي ضرب مدغشقر في مارس 2017، وأدى الى 38 حالة وفاة وتشرد 58 ألف شخص[2].

بالإضافة إلى ذلك من أبرز الأعاصير التي وقعت في الآونة الأخيرة، إعصار هايان في الفليبين عام 2013 هو أقوى إعصار ضرب الفلبين في تاريخها إذ ترتب عَنهُ وفاة أكثر من 6 آلاف شخص و خسائر اقتصادية تقدر بثلاثة عشرة مليار دولار[3].

وكذا إعصار ميتشي أعنف إعصار ضرب هندوراس وأثر بشدة على دول الكاريبي عام 1998، خلف 20 ألف وفاة وحوالي 2.7 مليون بدون مأوي، ونتيجة لذلك منحت و م أ وضع الحماية المؤقتة (*TPS*) أي إذن البقاء فيها لفترة قصيرة[4].

ب- الفيضانات كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

الفيضانات هي واحدة من أكثر تأثيرات تغير المناخ حدوثًا،[1] وسببًا لمغادرة الأشخاص مناطقهم الأصلية، لِمَا تُحدثُهُ من مخاطر تمس بدرجة أولى أرواحهم وسبل عيشهم ورفاهيتهم، من خلال الإضرار بالممتلكات وتدمير

---

[1] - themove-in-their-own-countries-the-human-face-of-climate-change: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/09/13/millions-on-

[2]- **أرقام قياسية في أعداد النازحين بسب المناخ- أكثر مما تسببه الحروب**، تم الاطلاع بتاريخ 2022/09/12، في الساعة 12:00، متاح على الموقع: https://www.dw.com/ar.

[3]- أحمد المهتدي ، ص 1421.

[4]- Newland Kathleen, Migration Policy Institute (MPI) Report, Op, Cit, p6.

المحاصيل وتلويث إمدادات المياه، فضلاً عن نشر الأمراض من خلال خزانات الصرف الصحي المُخترقة[2]، وفي سياق ذلك تشير التقديرات الحالية إلى أن ما بين 200 مليون ومليار شخص قد يواجهون فُقدان منازلهم وأرضيهم وسُبل عيشهم في القرن الحادي والعشرين بسبب الفيضانات، كما تؤكد العديد من نتائج الأبحاث أن أعداد كبيرة من الناس تتحرك بالفعل، ومن المتوقع أن يتبعهم ملايين أخرون كدليل عن تسارع وتيرة تغير المناخ[3]، ومن أبرز الأمثلة على الفيضانات التي تتسبب في اجبار ملاين الأشخاص على ترك مناطقهم الأصلية، بما قد يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين نجد:

قدرت احدى التقييمات العالمية أن من 200 إلى 250 مليون شخص تعرضوا عام 1990 لمخاطر الفيضانات الساحلية، التي وقعت بفعل ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 1 في المائة، وبذلك فقد فرضت هذه المخاطر المناخية على الناس التنقل الحتمي على نطاقٍ واسع بعيدًا عن منازلهم الساحلية[4].

الفيضانات التي وقعت مؤخرًا في موزمبيق في ديسمبر عام 2016، والتي نجم عنها وفاة 247 شخص، وتشرد ما لا يقل عن ألفين شخص آخرين.

وفي إقليم السند الباكستاني أدى هطول الأمطار الموسمية الشديدة في عام 2016 إلى إجبار أكثر من 20 مليون شخص على ترك منازلهم نتيجة الفيضانات[5]، أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت سلسلة من الفيضانات المدمرة سنوات 1969، 1974، 2001، 2008، وكان أخرها سنة 2023.

---

[1]– إذ تعطي التقديرات التقريبية لعدد الأشخاص المتأثرين بالفيضانات كل عام 99 مليونا بين عامي 200 و 2010، حيث يتوقع خبراء المناخ أن يزداد حجم وتواتر الفيضانات في أجزاء كثيرة من العالم نتيجة تغير المناخ، فوفقا للهيئة الحكومية المعنية من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة مخاطر الفيضانات من خلال زيادة متوسط درجات الحرارة مما يؤدي إلى مزيد من الفيضانات أنظر:

Diallo Alassane W Yvan Renou, Op, Cit, p10.

[2]- Natalie Delia And others, Op, Cit, p249

[3]-Mostafa Mahmud Naser, <<**Human Rights Implications of Climate Change Induced Displacement**>>,available **Bond Law Review**, Vol. 21, No.3, pp139-153, 2009, p143.

[4]- A review of estimating population exposure to sea-level rise and the relevance for migration: https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/abb398/meta.

[5]- United Nations Development Programme(USA) Report," **Climate change, migration anddisplacement**", Op, Cit, p5-7.

وفي أفغانستان دمرت الفيضانات العاتية المحاصيل والمنازل، وأودت بحياة مئات الأشخاص كل عام، فعلى سبيل المثال تسببت الفيضانات في مقتل أكثر من 70 شخصًا في مقاطعة باروان شمال كابول في أوت 2020، وفي مقاطعة نورستان الشرقية، أدى أُسبوع من الفيضانات إلى مقتل أكثر من 100 شخص في العام التالي، ويميل الأشخاص الذين ينجون من هذه الأنواع من الفيضانات إلى النزوح مؤقتًا، بمجرد انحسار المياه، تتم العودة تدريجيًا، غير أنه في حالة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى ما هو أسوء يُمكن أن تتم الهجرة إلى مسافات طويلة ودون العودة[1].

وحسب تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (*WMO*) عن حالة المناخ في إفريقيا لعام 2020، يلاحظ أن منطقة شرق إفريقيا والقرن الأفريقي شهدت 1.2 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالكوارث، نَتجت إلى حد كبير عن الفيضانات[2].

وعليه فمعظم التحركات الناتجة عن الأحداث المناخية المفاجئة تكون في بدايتها لمسافات قصيرة، أين يتنقل السكان داخل دولهم بعدما فقدوا منازلهم وسبل رزقهم، غير أنه في حالة تكرار نفس الكوارث واشتدادها تكون التحركات إلى مسافات أطول خارج حدود دولهم بحثًا عن ملاذ أخر.

الفرع الثاني: الأحداث المناخية البطيئة الظهور كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

غالبًا ما يسعى المهاجرون إلى الانتقال بحثًا عن فرص جديدة، إذ من المتوقع أن تدفع آثار تغير المناخ بشكل متزايد إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين في العقود القادمة، ليس فقط في حالة الكوارث المناخية المفاجئة، أين يتعين على الناس التحرك فجأةً، ولكن أيضًا في حالة التغيرات البيئية التدريجية، فعلى سبيل المثال بفعل تغير المناخ لم يعد بإمكان بعض المزارعين الزراعة لعدم وجود مياه للمحاصيل والماشية، كما لم يَعد بإمكان بعض الصيادين الصيد بسبب نُضُوب مناطق صيدهم، مما يجعلهم يسعون إلى ايجاد طرق أخرى لكسب لقمة العيش، ما يضطرهم إلى الانتقال من مناطقهم الأصلية سعيًا وراء سبل عيش جديدة.

[1]-Climate Change Compounds Longstanding Displacement in. Afghanistan. In: https://www.migrationpolicy.org/article/climate-change-displacement-afghanistan.

[2]- Climate migration—deepening our solutions: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/03/17/climate-migration-deepening-our-solutions.

وعلى ذلك سوف نحدد بالتفصيل الحالات التي يلعب فيها تغير المناخ دورًا في زيادة عدد اللاجئين البيئيين من خلال الأحداث البطيئة الظهور، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، زيادة موجات الحر كأهم المخاطر المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الناس بما قد يدفعهم إلى اللجوء البيئي.

إلى جانب إعطاء أمثلة لكل منها، مع تسليط الضوء على مجموعة الخسائر والأضرار التي يتكبدها السكان في كل حالة، لكن قبل ذلك نتطرق إلى خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية البطيئة الظهور (أولا)، ثم آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية البطيئة الظهور(ثانيا)، وهذا على النحو التالي:

أولا: خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية البطيئة الظهور.

حدث بيئي بطيء الظهور يشير إلى تلك التغيرات التي تحدث ببطء على مدى فترة طويلة مع مظاهر قليلة لكنها تراكُمية في بعض الحالات، إذ أن هنالك عتبات تصل إليها تصبح بعدها هذه الظواهر غير قابلة للعكس اتجاهها مثل التصحر وتدهور الأراضي[1]، كما تعرف على أنها تلك التغيرات التي تحدث على مدى فترة طويلة من الزمن[2].

وعلى ذلك فاللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية البطيئة يُظهر خصائص متنوعة أين يتخذ أنماطًا مختلفة بناءًا على طبيعية الكارثة وشدتها ومدتها، والمجموعة المتضررة والمواقع حيث نُميز ما يلي:

أ- **طبيعة الكارثة:** الأحداث المناخية البطيئة الظهور بما في ذلك التصحر، وارتفاع منسوب مياه البحار المحيطات تتضمن تأثيرات تؤدي تدريجيًا إلى تدمير سبل عيش الإنسان ما يُجبرهم على المغادرة والبحث عن مناطق أكثر أمنًا واستقرارً[3]، وهي بذلك من أسباب اللجوء البيئي التي تمنح المجتمعات والأسر مزيدًا من الوقت لاتخاذ قرارات طوعية بشأن اللجوء، ومع ذلك فهنالك حالات قد تصل فيها درجة التدهور إلى عَتبَات معينة لا رجوع فيها، مثل غرق الدول الجزرية الصغيرة بفعل بلوغ مستوى سطح البحر مستوى معين من الارتفاع،

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report " **INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP,Cit,P25.

[2]-International Organization for Migration (IOM)) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT",** OP,Cit,P85.

[3]– زوليخة بن سويح، "**اللجوء البيئي في القانون الدولي**"، المجلة **الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 03، 2022، ص 243.

عِندها لا يوجد خِيَار سوى التحرك قسرًا[1]، أين يتخذ اللجوء البيئي عادة عدة أشكال فردي وجماعي يشمل مختلف شرائح المجتمع، كما أن وجهتهم قد تكون واحدة أو مختلفة، مؤقتة أو دائمة نسبيًا، كل ذلك حسب نوع الحدث المناخي البطيء والمنطقة المتضررة وكذا الفئة المتضررة، فهؤلاء الناس يهاجرون من مناطقهم التي أصبحت أقل قابلية للحياة[2]، إلى مناطق تأمن لهم على الأقل محور حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الحياة، حيث نلمس ذلك على سبيل المثال في دولة "*TUVALU*" التي تحتضر غرقًا وترسل تقاريرها إلى هيئة الأمم المتحدة وتناشد العالم لسعي معًا لإيجاد حل للغرق الحتمي الذي بدأ يطالها، والذي سيحول شعبًا كاملاً من شعب بجنسية إلى شعب يبحث فقط عن الحق في الحياة[3].

ب–درجة حدوثها وشدتها: فأحداث مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر تقع بصفة تدريجية على نحو يخلف خسائر وأضرار، حيث تميل إلى أن تكون تراكُمية، فعلى الرغم من وجود علاقة وثيقة بين التدهور البيئي وتغير المناخ إلا أن هذا الأخير ليس بالضرورة السبب الجدري للتدهور البيئي الحاصل،[4] فالتدهور البيئي قد يكون موجود من قبل وتغير المناخ يَعمل على تفاقمه وزيادة حدته وشدته بالصورة التي حَفزت على اللجوء البيئي، بإستثناء حالة ارتفاع مستوى سطح البحر،[5] وهو ما يفسر تَعقُّد العلاقة بين تغير المناخ واللجوء البيئي.

وعلى ذلك فالتغيرات البيئية التدريجية تشكل في حد ذاتها كارثة تُهدد الأمن البشري اعتمادًا على شدتها وحجم السكان والمنطقة المتضررة[6]، إذ من المُرجح أن يكون لها تأثير أكبر على حركة السكان في العقود المقبلة

---

[1]- International Organization for Migration (IOM)) Report " **MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT**", OP,Cit, P14-15.

[2]– نتيجة الاجهاد المائي، فقدان الإنتاجية الزراعية، الغرق والعمر نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر على سبيل المثال أنظر:

Sanem Özer and Senem Atvur,<< **THE NEXUS OF CLIMATE CHANGE AND MIGRATION**>>, Vol. 6, No.12, pp.309-334, 2019, p317.

[3]– لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص 72.

[4]- Gede Eka Sarjana, OP,Cit, P227.

[5]–ذلك أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمثل صورة واضحة من صور التدهور البيئي البطيء التي يعد تغير المناخ السبب المباشر والجدري له، بخلاف ذلك الجفاف والتصحر التي تعد من المخاطر التقليدية التي ساهم تغير المناخ في تفاقمها وزيادة حدتها وشدتها.

[6]- International Organization for Migration (IOM) Report **INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION":**N10**.** OP,Cit, P35.

في ظل التغير البيئي المتزايد خاصة ما تعلق منه بالتغير المناخي[1]، بالرغم من ذلك في الوقت الحالي ينْصبُ تركيز وسائل الاعلام والسياسات العالمية على النزوح السكاني الهائل الناجم عن الأحداث المناخية المفاجئة[2].

ت–المدة والمسافة المقطوعة: هنالك عدة معايير تتحكم في تحديد المدة والمسافة المقطوعة في حالة الأحداث المناخية البطيئة مع أنها تميل على العموم إلى أن تكون طويلة المدى ودائمة في حالات التدهور البيئي الطويل الأمد لا رجعة فيه كغرق الدول الجزرية مثلاً، كما يمكن أن تكون قصيرة المدى ومؤقتة في الحالات الأخرى[3].

ث–المواقع المتضررة: من المحتمل أن تعاني مُختلف أنحاء العالم من الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الآثار الطويلة الأمد، ومع ذلك هنالك مناطق تعد بؤر ساخنة لتغير المناخ البطيء الظهور حيث تواجهُ بالفعل ضغوطًا بيئية وهجرة سكانية في السنوات القادمة، بما في ذلك منطقة المحيط الهادئ التي تتكون من العديد من الجزر المُنخفِضة مثل **توفالو وساموا وتونغا وجزر المالديف وكيريباتي، مناطق الدلتا لاسيما الدلتا الآسيوية الضخمة مثل نهر الغانج– براهمابوترا في بنغلاديش وغرب البنغال، والمناطق التي تعاني بالفعل من الجفاف الشديد والتصحر مثل منطقة الساحل الافريقي**[4].

ج– طبيعة الحركة: من المحتمل أن تساهم الأحداث المناخية البطيئة الظهور في تدفقات الهجرة الدولية بشكل كبير في العقود القادمة إذ لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهر التغير المناخي فمثلاً ارتفاع مستوى

---

[1]– فعلى سبيل المثال خلال الثلاثين عاما الماضية عدد الأشخاص الذين تأثروا بالجفاف هو ضعف عدد الأشخاص الذين تأثروا بالعواصف 1.6 مليار مقارنة بحوالي 718 مليونا، كما كشف تقرير نشره ركز تحليل السياسات الاقتصادية بجامعة بوتسدام الألمانية " أن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والتي تقع على فترات زمنية طويلة مثل موجات الحرارة العالية والجفاف تؤدي الى زيادة معدلات الهجرة والنزوح أكثر من تلك التي تحدث بشكل مفاجئ مثل الفيضانات والأعاصير، راجع:

International Organization for Migration (IOM)) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT"**, OP,Cit, P5.

[2]- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP,Cit, P76.

[3]- International Organization for Migration (IOM) Report "**INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP,Cit, P27-28.

[4]- International Organization for Migration (IOM) Report "**Migration and Climate Change**, No. 31, OP,Cit, p10.

سطح البحر من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال ملايين الأشخاص، ليس فقط داخل وبين الولايات الشمالية بل أيضًا من الجنوب إلى الشمال[1].

د- الضعف والمُرونة: تعتمد مُرونة السكان في مواجهة التأثيرات الطويلة الأمد على مدى توفر خِيارات التكيف، بما في ذلك فرص العمل والدخل وإمكانية الوصول إلى مواقع بديلة لإعادة التوطين[2]، ومن منطلق ذلك وفي ظل تجاوز الأضرار البيئية البطيئة الظهور على سبل العيش تسعى المجتمعات إلى التكيف من خلال مجموعة من التدابير بما في ذلك الهجرة، وهنا فالفقراء يكونون أقل مهارة، وبالتالي لديهم خيارات أقل في تطوير استراتيجية التكيف الخاصة بهم ، أما ذوي المهارات العالية يكونوا في وضع أفضل حيث يكون لديهم خيارات كثيرة تسمح لهم بتطوير استراتيجيات التكيف الخاصة بهم[3].

كما أن الأكثر ثراءً أيضًا أكثر قدرة على تحمل الصدمات البيئية والتعافي منها، على النقيض من ذلك الفقراء يكونون في العادة أكثر حرمانًا[4]، وبالتالي أقل قدرة على تحمل الصدمات البيئية والتعافي منها ما يجعلهم يتنقلون بحثًا عن ملاذ أخر آمن، وبالتالي يواجهون عَقَبَات أكبر أثناء تنقلهم أو عدم التحرك وهم ما يطلق عليهم السكان المُحَاصرُون.[5]

وعلى ذلك يُمكن القول أنه في حين أنه من السهل التعرف على خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية المفاجئة، إلا أنه غالبًا ما يكون من الصعب التعرف على خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية البطيئة الظهور، فالتنبؤ بحجم تدفقات الهجرة مثلاً التي تُعزى بطريقةً أو بأخرى إلى أحد صور الأحداث

---

[1]- Gede Eka Sarjana, OP,Cit, P225.

[2]- Newland Kathleen, OP,Cit, P7.

[3] - International Organization for Migration (IOM)) Report "MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT", OP,Cit, P27-28.

[4] - International Organization for Migration (IOM)) Report "MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT", OP,Cit, P27-28.

[5]-**السكان المحاصرون:** وهم "الأشخاص الذين لن يتمكنوا من الابتعاد عن المواقع التي يكونون فيها معرضين بشدة للتغير البيئي بسبب رأس مالهم وقدراتهم المحدودة، على الرغم من رغبتهم وحاجتهم إلى ذلك"، أنظر الى:

Asian Development Bank(ADB).Report, Op, Cit, p11.

المناخية البطيئة الظهور، أكثر صعوبة حيث تخضع نتائجها إلى المزيد من الجدل، على خلاف ذلك الأحداث المناخية المفاجئة، فمن السهل التنبؤ بحجم التدفقات.

ثانيا: آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية البطيئة الظهور.

تتمثل النقاط الساخنة التي تحدث من خلالها تدفقات الهجرة نتيجة للأحداث المناخية البطيئة الظهور في ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل أساسي فهو من أكثر المخاطر المناخية تأثيرًا على النُظُم البيئية بشكل مباشر إلى جانب زيادة موجات الحر، أما بالنسبة إلى الجفاف والتصحر وندرة الموارد المائية فتأثيراتها غالبًا ما تتوسطها متغيرات أخرى لذا نتناولها في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

أ-ارتفاع مستوى سطح البحر كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

يمثل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدًا خطيرًا لبقاء الدول خاصة الجزرية منها، إلى جانب الآثار الأخرى المرتبطة به[1]، والذي ينجم عن كل من التمدد الحراري للمحيطات وذوبان القمم الجليدية.

فعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى سطح البحر ظاهرة بطيئة الحدوث، إلا أنه عند بلوغه مستوى معين يصبح خطرًا داهِم يُهدد بقاء الدول، لاسيما إذا أخذنا في الإعتبار أن ما يَقربُ 44 في المائة من سكان العالم يعيشون على بعد 150 كيلومترًا مع وجود مناطق مكتظة بالسكان أكثر من غيرها[2].

وانطلاقًا من ذلك تعتبر كل من كيريباتي وتوفالو في جنوب المحيط الهادئ من أُولى البلدان التي من المحتمل أن تغمر المياه كامل أراضيها بسب ارتفاع مستوى سطح البحر[3]، وبالتالي قد لا يكون لدى سكانها في

---

[1]– بما في ذلك تلف البنية التحتية وتآكل السواحل وملوحة المياه العذبة وفقدان موائل الأرض، والتي تؤثر على صحة الانسان ورفاهيته، والتراث الثقافي والطبيعي، والمياه العذبة والتنوع البيولوجي والزراعة ومصائد الأسماك، أنظر:

A review of estimating population exposure to sea-level rise and the relevance for migration, OP, Cit.

[2]- International Organization for Migration (IOM)) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT"**, OP,Cit, P14.

[3]– وفي ذلك أشارت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ الى أن " ارتفاع مستوى سطح البحر المقترن بعالم أكثر دفئا بمقدار درجتين مئويتين، يمكن أن يؤدي الى إغراق 280 مليون شخص بحلول نهاية هذا القرن، وبهذا الخصوص تعد جمهورية كيريباتي في جنوب المحيط الهادئ التي يزيد عدد سكانها عن 110 ألف نسمة أول دولة مهددة بالاختفاء عن الخريطة بسبب ارتفاع مستويات مياه البحار جرّاء الاحتباس الحراري العالمي، إذ لا يزيد متوسط ارتفاعها عن سطح البحر عن مترين" ، أنظر على الترتيب:

نهاية المطاف خِيَارٌ أخر سوى اللجوء، وبذلك فارتفاع مستوى سطح البحر من أبرز المخاطر التي من المُرجح أن تساهم في زيادة عدد اللاجئين البيئيين في العقود القادمة.

إلى جانب ذلك قَدر تقرير التقييم الأول للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن " نصف مليون شخص في الأرخبيل والدول الجزرية، يعيشون في مواقع معرضة لخطر الغمر أو فقدان الأرض بحلول عام 2100، مما يساهم في زيادة أعداد من يُطلق عليهم "**لاجئي المناخ**"[1]

فارتفاع مستوى سطح البحر يُهدد بقاء الدول باختفائها، هذا الأخير الذي يتخذ شكلين وفي كيلا الحالتين يساهم في تفاقم حالات اللجوء البيئي:

1- **الاختفاء الكلي:** حيث ستختفي بعض الدول بصورة نهائية ما يدفع سكانها إلى الانتقال إلى الدول المجاورة هذه الأخيرة التي قد تكون غير مؤهلة لاستيعاب كافة أعدادهم ما يدفع غالبيتهم إلى البحث عن اللجوء في الدول الأخرى، وتعد الدول الجزرية الصغيرة مثال صارخ على ذلك[2]، ما يجعل هذه الدول تتخذ بعض النهج الاستباقية مُدركةً أن شعوبها سيتعين عليها البحث عن مواطن جديدة[3]، ومن أوضح الأمثلة على ذلك أدى

No Retreat: Climate Change and Voluntary Immobility in the Pacific Islands:
https://www.migrationpolicy.org/article/no-retreat-climate-change-and-voluntary-immobility-pacific.

وأيضا أنظر سايمون برادلي ، منبر في جنيف لمُساعدة لاجئي المناخ حول العالم، تاريخ الاطلاع 2022/07/23 في الساعة 10.45، متاح على https://www.swissinfo.ch/ara/politics

[1]- A review of estimating population exposure to sea-level rise and the relevance for migration, OP,Cit.

[2]– وهي الدول التي تقع في مستوى منخفض عن سطح البحر ما يجعلها من أكثر الدول عرضة لمخاطر ارتفاع منسوب مياه البحر، كجزر المالديف، جزر كارتيريت، وتوكيلاو، وفانواتو، توفالو ، أنظر: أحمد المهتدى بالله، المرجع السابق، ص 1434.

[3]– ومثال ذلك رئيس كيريباتي السابق أنوتي تونغ الذي روج لفكرة . "**الهجرة بكرامة**" لسكان البلاد البالغ عددهم 110.000 واشترى ما يقرب من 6000 فدان في فيجي كملاذ محتمل، أنظر على الترتيب:

International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP,Cit, P72.

With Millions Displaced by Climate Change or Extreme Weather, Is There a Role for Labor Migration Pathways?،

https://www.migrationpolicy.org/article/millions-displaced-climate-change-or-extreme-weather-there-role-labor-migration-pathways

ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل 12 ملما سنويًا في غرب المحيط الهادئ إلى غمر ثماني جزر، إلى جانب اثنان آخران على وشك الاختفاء، مما أدى بدوره إلى مَوجةً من اللجوء إلى البلدان الكبرى، وبحلول عام 2100 من المتوقع غَمر 48 جزيرة في المحيط الهادئ[1]، كذلك أدى ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا إلى تآكل جزيرة بهولا، حيث أصبحت غير صالحة للسكن إذ فقد أكثر من 500.000 شخص منازلهم ما اضطرهم إلى الانتقال[2]، ما أدى إلى تفاقم حالات اللجوء البيئي.

2- **اختفاء أجزاء جوهرية من الإقليم:** حيث يؤدي بُلوغ ارتفاع مستوى سطح البحر مُستوى مُعين إلى إختفاء أجزاء من إقليم على نحو لا يمكن فيه للأجراء المتبقية استيعاب سكان الأجزاء التي اختفت، الأمر الذي يعرض السكان للتشرد والهلاك بسبب عدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية اللازمة للحياة،[3].

وهذا ما تَشهدُه بالفعل تايلاند إذ أدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى فيضانات عارمة نجم عنها إغراق منطقة كبيرة في بانكوك[4]، وهذا حتمًا ما إضطر سكانها إلى المغادرة إلى المناطق المجاورة ثم إلى البلدان الأخرى، ما أدى إلى تفاقم حالات اللجوء البيئي.

وفي سياق ذلك أشارت الإحصائيات الأولية إلى أن عدد السكان المهاجرين نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر سيصل إلى 26 مليون نسمة في بنغلاديش، و12 مليون في مصر و 73 مليون في الصين، و 20 مليون في الهند، ويصل في مناطق أخرى، بما في ذلك الجزر الصغيرة إلى 31 مليون نسمة[5].

أيضًا من المتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر بما يتراوح بين 17 سم و29 سم في الأربعين عامًا القادمة، أين ستتضرر بعض البلدان في العالم أكثر من غيرها، بما في ذلك مصر، وبنغلاديش وفيتنام والهند والصين، حيث ستواجه ضغوطًا بيئية متزايدة ما يدفع سكانها إلى اللجوء[6].

---

[1]-The climate crisis, migration, and refugees-: https://www.brookings.edu/research/the-climate-crisis-migration-and-refugees,2019.

[2]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP,Cit, P315.

[3]- أحمد المهتدي بالله، المرجع السابق، ص 1436.

[4]-Saverio Bellizzi1- And others**, Global health, climate change and migration: The need for recognition of "climate refugees**", Vol. 13, 2023, pp1-10-3, p2.

[5] - أحمد المهتدي بالله، المرجع السابق، ص1431. 1432.

[6]- Newland Kathleen, OP,Cit, P4-5.

إلى جانب ذلك فمن المتوقع أن يُهدد ارتفاع سطح البحر البنية التحتية والهياكل الحيوية التي تدعم سبل عيش العديد من مجتمعات جزر المحيط الهادئ، من المتوقع أيضًا أن يُقلل من إمدادات المياه لديهم إلى الحد الذي تصبح فيه غير كافية لتلبية الطلب في فترات هطول الأمطار المُنخفضة، بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين[1].

وفي الأخير يمكن القول أن ارتفاع مستوى سطح البحر يؤثر على مختلف مناطق العالم، لاسيما على المناطق الساحلية والدلتا المُنخفضة والدول الجزرية الصغيرة على المدى القصير من خلال الفيضانات التي من المُمكن أن تُلحق الضرر بالأراضي الزراعية وتدمير المحاصيل، والممتلكات، وتلويث إمدادات المياه وانتشار الأمراض، وعلى المدى الطويل من خلال غمر مناطق كبيرة ما يؤدي إلى اختفاء بعض الدول الجزرية، وفي كلتا الحالتين يساهم في تعزيز ظاهرة اللجوء البيئي.

ب- زيادة موجات الحر كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

تؤثر زيادة موجات الحر الناتجة عن تغير المناخ بشكل مباشرًا على سُبل عيش الناس ما يضطرهم إلى المغادرة والبحث عن ملاذ آمن، ومن التأثيرات السلبية التي يُسببها زيادة موجات الحر على سُبل عَيش الناس بما قد يدفعهم إلى اللجوء البيئي "**انخفاض إنتاجية المحاصيل**"، فكم هُو معروف أن المحاصيل التي نزرعها كي تنمو لتوفير الأغذية والألياف والطاقة تحتاج لظروف محددة، بما فيها الحرارة الأمثل، فإذا كانت بعض المحاصيل تنمو في درجات حرارة عالية، فهنالك بعض المحاصيل تتطلب درجات حرارة ملائمة كي تنمو، فإذ لم تتوفر فأنه من المحتمل أن تتراجع الغلات[2].

وهو ما تمت ملاحظته من طرف الخبراء، إذ أنه بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري فإن الدرجة المُثلى لإنتاج المحاصيل ستتغير، إذْ أظهر البحث الذي أجراه ويليام أركلاين من مركز التنمية العالمية أن متوسط درجة الحرارة في أجزاء من المناطق المدارية يقترب بالفعل من المستوى الأعلى لإنتاج المحاصيل، وعلى ذلك فإن ارتفاعًا طفيفًا في درجة الحرارة أو بمقدار درجتين فقط يمكن أن يقلل بشكل خطير من إنتاجية المحاصيل في العديد من البلدان[3]،

---

[1]- Mostafa Mahmud Naser, OP, Cit, P140.

[2]- قصي عبد المجيد السامرائي، **المناخ والاقاليم المناخية**، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2008، ص-ص 449-452.

[3]- International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP,Cit, P27.

وهو بالفعل ما تشهده المناطق الافريقية وغرب وجنوب آسيا، أيضًا شمال شرق البرازيل، والصحراء في شمال غرب الهند، وجنوب شرق الباكستان[1].

ومما لاشك فيه أن هذا التحول المناخي الذي تمت ملاحظته سيؤدي إلى اللجوء البيئي الواسع النطاق في هذه البلدان نتيجة فقدان سُبل العيش، لاسيما وإن كانت هذه الأخيرة تعتمد في اقتصاداتها بصورة أساسية على هذا القطاع الحساس للمناخ.

وأبرز مثال على ذلك دولة الباكستان، التي تعاني من درجات الحرارة الشديدة، هذه الأخيرة التي سببت خسائر في المحاصيل وانخفاض الغلة، ما أثر على أكثر من ثلث الدخل الزراعي، وبما أن السياسات ومساعدات الإغاثة أثناء هذا الخطر كانت محدودة، هاجر كل من النساء والرجال استجابة للحرارة الشديدة[2].

إلى جانب ذلك فمن التأثيرات الأخرى التي تُسببها زيادة موجات الحر على سُبل عَيش الناس، بما قد يدفعهم إلى اللجوء البيئي تَعَرُض المزيد من السكان للأمراض، مثل الأمراض التي تنقلها المياه والتي تزهر في المياه الدافئة مثل الكوليرا، والأمراض المنقولة بالنواقل مثل حُمى الضنك في جنوب شرق آسيا، و الإيبولا في وسط أفريقيا، ومرض لايم في أمريكا الشمالية[3].

غير أنه ليس من الواضح ما إذ كانت هذه التأثيرات ستؤدي بالأشخاص إلى ترك مواطنهم واللجوء إلى دول أخرى غير منكوبة بهذه الأمراض، ومع ذلك إذ فشلت تدابير الصحة والعلاج مع زيادة التعرض، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى اللجوء البيئي، وفي حالة حصول ذلك تكون أغلب التحركات في بدايتها لمسافات قصيرة، وعند اشتداد الوضع تكون لمسافات أطول[4].

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

تشير العديد من الدراسات إلى أن التغيرات المناخية تتفاعل مع الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية لتغيير وتضخيم حجم وأنماط الهجرة، من ذلك تقرير Foresight الذي أشار إلى أن العوامل

[1]- Newland Kathleen, OP, Cit, P4-5.

[2]- United Nations Development Programme(USA) Report, OP, Cit, P11.

[3]-Perilous Pathogens: How Climate Change Is Increasing the Threat of: https://www.cfr.org/article/perilous-pathogens-how-climate-change-increasing-threat-diseas.

[4] -Newland Kathleen, OP, Cit, P5.

المناخية قد يكون لها أحيانا تأثيرات مباشرة على تحركات السكان، ولكن من المُرجح أن يكون لها تأثيرات غير مباشرة أكبر على تحركات السكان، حيث تعمل من خلال محركات وسيطة، فتفاعُل العوامل المناخية وغير المناخية إذًا يُساهم بشكل كبير في تعزيز ظاهرة اللجوء البيئي.

وعلى ذلك ارتأينا عرض تجارب بعض الدول فيما يتعلق بزيادة اللجوء البيئي بسبب التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية، ولكن قبل ذلك نتطرق إلى التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية كأسباب تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي (الفرع الأول)، ثم تجارب الدول عن زيادة اللجوء البيئي الناتج عن التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية (الفرع الثاني)، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية كأسباب تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

لطالما يتحرك الناس من منازلهم لأسباب متعددة، فالتغير المناخي ليس المحرك الوحيد للنزوح والهجرة، بل هنالك تفاعل بين خمسة دوافع أخرى على الأكثر والممثلة في محرك اجتماعي، وسياسي، واقتصادي، وبيئي، وديموغرافي، وعلى ذلك فالتباين المكاني والزماني في واحد أو أكثر من هذه الأبعاد الخمسة هو الذي يخلق الظروف أو الدوافع للهجرة، مما يسمح بتفاعلها أو تداخلها بطرق مختلفة وفي أماكن مختلفة.

فعلى سبيل المثال تَعرض النُظُم البيئية إلى الضغوط المناخية المؤدي إلى فقدان سُبل العيش، وفقدان خدمات النظام البيئي وما إلى ذلك من الآثار، بلا شك له تأثير كبير على المحرك الاقتصادي للهجرة مثل فرص العمل، والدخل، والرفاه، فمتى تزامنت الضغوط المناخية مع الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية، فإنه من المُرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة الهجرة القسرية بشكل كبير من المناطق الأكثر عُرضةً لضغوطات المناخية.

علاوة على ذلك تؤدي البيئات المتدهورة نتيجة تغير المناخ إلى المزيد من الصراعات، سواء كان ذلك في المناطق التي يُهاجر منها أو في المناطق المهاجر إليها، وفي كلتا الحالتين يمكن لهذه الصراعات أن تتسبب في نزوح عدد كبير من الناس، وفي ذلك أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 95 بالمئة من جميع حالات النزوح بسبب الصراع عام 2020 حدثت في بلدان مُعرضة للخطر أو شديدة التأثر بتغير المناخ[1].

[1] -Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan, <<**Cross-border migration on a warming planet: A policy framework**>>,Wiley Climate Change , VOL.10,Humanities and Social Sciences, (IGCS), India, 2022, pp2-9, p4.

إذًا تغير المناخ كعامل مُضاعف للتهديد[1]، إما أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية ، وإما أن يؤدي إلى تزايد الصراعات العنيفة، وفي كلتا الحالتين يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين .

وعلى ذلك سوف نحدد بالتفصيل الحالات التي يلعب فيها التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية دورًا في زيادة عدد اللاجئين البيئيين من خلال التطرق إلى كل من الجفاف والتصحر وندرة الموارد، وتزايد الصراعات كأهم العوامل التي تأثيراتها غالبًا ما تتوسطها مُتغيرات أخرى، بما قد يدفع إلى اللجوء البيئي، إلى جانب إعطاء أمثلة لكل منها، مع تسليط الضوء على مجموعة الخسائر والأضرار التي يتكبدها السكان في كل حالة، حيث نتطرق إلى اللجوء البيئي الناتج عن تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية (أولا)، اللجوء البيئي الناتج عن تزايد الصراعات العنيفة (ثانيا).

أولا: اللجوء البيئي الناتج عن تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية.

يمكن لتفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية أن يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي بشكل كبير من خلال عدد من القنوات، حيث يساهم كل التصحر والجفاف وندرة الموارد المائية في انعدام الأمن الغذائي والمائي والتي بالاقتران مع نقاط الضعف الأخرى الموجودة مسبقًا، بما في ذلك الفقر والنزاع والعنف السياسي، ونقص فرص العمل، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وفشل الحوكمة، والوصول المُحدود للمساعدات الإنسانية وغيرها، يمكن أن تساهم في زيادة عدد اللاجئين البيئيين حول العالم.

وعلى ذلك تتمثل أليات اللجوء البيئي الناتج عن تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية في كل من الجفاف والتصحر وندرة الموارد المائية، فهي من أكثر العوامل المناخية التي تَعمل على مضاعفة التهديد بما يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئة ما يدفع إلى اللجوء البيئي، وبالتالي يكون تأثيرها حادًا على الفقراء في البلدان النامية، أين تتعايش الضغوط الاجتماعية والديموغرافية والسياسية والاقتصادية مع الضغوطات البيئية، بما في ذلك الفقر المزمن، والأنظمة البيئية الفاشلة، ونقص التدخلات المحلية والولائية والدولية.

أ-الجفاف كعامل مناخي مُضاعف للتهديد يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

[1]- تغير المناخ كعامل مضاعف للتهديد، يعنى به أن الخطر موجود مسبقا وتغير المناخ يعمل على زيادة شدته، فهو يضاعف التهديد بحيث يؤدي الى تفاقم المشاكل القائمة وموطن الضعف الموجودة، وبذلك فهو لا يولد المشاكل بقدر ما يفاقمها.

يعد الجفاف المناخي من الأسباب الرئيسية للهجرة وإن كانت غير مباشرة، فمن شأن وقوعه أن يسبب مشاكل صحية وأخرى زراعية وصناعية، وما يكون لذلك من آثار وخيمة تنعكس سلبًا على سبل عيش الناس ورفاهيتهم، وتعد الدول النامية من أكثر المناطق المتأثرة بالجفاف المناخي، بما في ذلك الهند، الباكستان، والشرق الأوسط وافريقيا[1].

ومن أبرز الأمثلة على حالات الجفاف المناخي التي وقعت والتي من الممكن أن تَتَسبب في إجبار ملاين الأشخاص على ترك مناطقهم الأصلية، بما قد يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين نخص بالذكر مايلي:

في أمريكا الوسطى أدى الجفاف المتكرر لعقود، والخسارة الشديدة للأراضي والفيضانات في الأجزاء المُنخفضة من بنغلاديش والحرائق الواسعة في العديد من مناطق السافانا في العالم وتفشي الأمراض المنتشرة في ظروف ما بعد الفيضانات إلى اللجوء البيئي[2].

وفي ريف مالي مثلاً يتأثر كل عام أكثر من 400000 شخص بالجفاف والاضطرابات المُجتمعية، حيث تؤدي هذه العوامل المترابطة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، مما يُجبر الناس على الفرار من ديارهم[3].

ومن أسوء حالات الجفاف في التاريخ الحديث، موجات الجفاف الجَسِيمة التي ضربت شرق افريقيا في عام 2011 وتكرر حدوثها مرة أخرى في الفترة الممتدة من 2015 حتى 2017، إذ أدى اضطراب أنماط هطول الأمطار لعقد كامل إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي لم تَشهد مِثلهُ المنطقة منذ 20 عامًا، حيث عَرض ما يقارب خمسة عشر مليون نسمة من سكانها للخطر الجوع والمرض وعدم القدرة على الحصول على المياه الصالحة للشرب، وبالاقتران مع نقاط الضعف الأخرى الموجودة مُسبقًا في المنطقة، بما في ذلك الفقر والنزاع والعنف السياسي، وإنعدام فرص العمل، وعدم المساواة الاجتماعية، وفشل الحوكمة، والوصول غير المباشر إلى المساعدة الإنسانية، ساهم الجفاف في زيادة النزوح القسري خاصة في كينيا وإثيوبيا[4].

---

[1]– أحمد المهتدى بالله، المرجع السابق، ص 1405.

[2]-Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan, , OP, Cit, P5.

[3]- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P5.

[4]-Celia McMichael,<< **Climate change-related migration and infectious disease**>>,journal of **Virulence ,** vol.10, 2015, PP. 548-553, P550.**ar https://www.tandfonline.com/loi/kvir20**.

فكينيا كانت من أكثر المتضررين، إذ يُقَدر عدد الأشخاص الذين لَقوا حتفهم خلال هذه الأزمة ما بين 50000 و 100000 شخص، ويعود سبب الأزمة الكينية إلى أن هذه الأخيرة لم تكن فقط بسبب الجفاف بل أيضًا نتيجة لنقاط الضعف الموجودة في خدمات الدولة الكنية، إذ لم يكن لديها أنظمة إنذار مبكر، أو خطة وطنية للإغاثة من الجفاف، أو اتفاقيات تعاونية مع المنظمات غير الحكومية التي كانت تقدم الإغاثة، لذا كان عدد الضحايا كبيرًا بخلاف ذلك في إثيوبيا التي لم يكن لديها وفيات ذات صلة[1].

وعلى ذلك يُظهر هذا المثال الأخير بصورة واضحة أن اللجوء البيئي الذي حدث خلال جفاف عام 2011 لا يمكن أن يُعزى إلى الظروف البيئية فقط بل تدخل عوامل أخرى، حيث يتفاعل الجفاف وما يرتبط به من انعدام الأمن الغذائي مع العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية، إلى جانب ذلك أوضح هذا المثال أن الكوارث البيئية المرتبطة بالمناخ تعد عاملاً مُضاعفًا للتهديد بما يساهم في زيادة خطر الإصابة، وبالتالي تزايد عدد اللاجئين البيئيين، فضلاً على أنه أوضح أيضًا أهمية توفر أدوات مُجَابهة الكوارث في التقليل من الأضرار والخسائر وبالتالي التعافي من الحوادث المدمرة ، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية وأنظمة الدعم، التأهب للطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر، الإغاثة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث، وهذا مالا يتوفر بالنسبة لجميع الدول لاسيما البلدان الأقل نموًا والنامية وما يزيد الأمر سُوءًا هو الكثافة السكانية العالية فيها ما يجعلها تتحمل العبء الأكبر.

ب- التصحر كعامل مناخي مضاعف للتهديد يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

يُعد التصحر من أكثر العوامل المناخية المؤدية إلى زيادة اللجوء البيئي وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، لِمَا يُسببهُ من نقص حاد في الغذاء نتيجة تراجع الإنتاجية الزراعية بفعل فقدان الأراضي الصالحة لزراعة، فحسب تقديرات قامت بها باحثة في جامعة ستانفورد" **فإن تغير المناخ أدى إلى فقدان نحو ثلث الأراضي الصالحة للزراعة على مدار الأربعين عامًا الماضية، إذ يعيش أكثر من 1.3 مليار شخص على الأراضي المتدهورة،**

[1]- Jennifer Willett and Jeanelle Sears,<< **Complicating our understanding of environmental migration and displacement: The case of drought-related human movement in Kenya**>>, **International Social Work**,(USA), VOL.10, 2018, pp1-7, p5-6.

مما يُعَرضُهم لخطر تراجع الإنتاجية الذي يمكن أن يؤذي بدوره إلى انعدام الأمن الغذائي والمائي، وبالتالي تفاقم الجوع والفقر والنزوح"[1].

فالتصحر يهدد سُبل عيش مليار شخص في أكثر من 110 دولة ومليار شخص أخر في خطر[2]، والذي يحدث بشكل رئيسي نتيجة عدم الاستغلال الجيد للأرضي الزراعية، واستنزاف الغطاء النباتي إلى جانب تغير المناخ، حيث عَرفتهُ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أنه" **تردي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة، والتي من بينها تغير المناخ والنشاطات البشرية**[3].

والتصحر من المخاطر البيئية التي تؤثر على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء غير أن تأثيرهُ على هذه الأخيرة أكثر حِدة كإفريقيا مثلاً، إذ كان من نتائج تقييم الألفية لعام 2005، أن أكثر من 70 بالمئة من 5.2 مليار هكتار من الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة قد تدهورت، في حين أن التصحر يُمَثِل خسارة اقتصادية عالمية تُقدر بنحو 975 مليون دولار أمريكي لكل سنة، وفي إفريقيا وحدها فالتصحر يبتلع مساحات أكبر في منطقة الساحل، ما يكون له تأثيرات وخيمة على الأمن البشري في هذه المنطقة، خاصة وأن أغلب المجتمعات

[1]– هذه العواقب محسوسة بالفعل اليوم، حيث يعاني حوالي واحد من كل ثلاثة أشخاص على مستوى العالم من انعدام الأمن الغذائي وفقا لما أدلت به منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها لسنة 2021، كما يعيش 14.2 مليار شخص بما في ذلك 450 مليون طفل يعيشون في مناطق معرضة بشدة لضعف أو معرضة بشدة لنقص المياه حسب اليونيسف وهذا طبعا ما سيزيد من احتمالية الفقر وتفاقم الجوع وبالتالي الهجرة والنزوح أنظر: Roman Hoffmann, OP,Cit,P7

[2]- Norman Myers, **ENVIRONMENTAL SECURITY: WHAT'S NEW AND DIFFERENT**?, 2002, P03.

[3]–إلى جانب الجفاف وانجراف التربة، لاسيما في المنطقة العربية، إذ تقدر مساحة الاراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6مليون كلم2، حيث تنقسم الدول العربية إلى 4 مجموعات من حيث نسبة المساحة المتصحرة، الأولى يرتفع فيها التصحر إلى أكثر من 90% من المساحة الكلية (الإمارات، البحرين، جيبوتي، السعودية، الكويت، مصر)، الثانية تتراوح فيها نسبة التصحر من 76% إلى 90% (الأردن، الجزائر، ليبا، عمان)، الثالثة تتراوح نسبة التصحر فيها من 50 % إلى70 %(تونس، المغرب، موريتانيا، اليمن)،أما المجموعة الرابعة فتقل نسبة التصحر فيها عن 50%(لبنان، السودان، سوريا، الصومال، العراق، وفلسطين)، أنظر سلافة عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص 24.

فيها تعتمد بشكل مباشر على الزراعة والرعي، ما يَجعلهم عُرضةً لانخفاض الأمن الغذائي والدخل، وبالتالي المغادرة في مواجهة التصحر[1].

وفي سياق ذلك أشار تقرير "*Worl Bank*" إلى أنه" **دون إجراءات مناخية وتنموية ملموسة، أكثر من 143 مليون شخص أو حوالي 2.8 في المئة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء، جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية يمكن إجبارهم على التحرك هُروبًا من الآثار السلبية لتغير المناخ**"[2].

إذن من المحتمل أن يؤدي التصحر المتزايد وتغيير النُظُمْ البيئية، من خلال تَعريض سُبل عيش المجتمعات للخطر إلى اللجوء البيئي لأعداد كبيرة من السكان، ومن أبرز الأمثلة نخص بالذكر مايلي:

تعتبر بحيرة التشاد نموذجًا مثاليًا للتأثيرات الواضحة للتغير المناخي على منطقة الساحل الإفريقي، إذ ساهم الانخفاض الكبير في سَطحِها نتيجة التدهور البيئي الحاصل، خاصة ما تعلق منه بالجفاف والتصحر، في فشل المحاصيل ونفوق الماشية وانهيار مصايد الأسماك وملوحة التربة، وهو ما أدى إلى تدمير سُبل رزق المجتمعات التي تعيش على ضفاف البحيرة، وارتفاع مستويات الفقر في جميع أنحاء المنطقة[3]، ما دفع الأشخاص الذين يعتمدون في معاشيهم بشكل أساسي على هذه البحيرة للانتقال إلى مناطق أخرى.

وعلى ذلك ليس من السهل القول دائمًا بأن تغير المناخ هو الدافع الوحيد لهذه الهجرة، حيث أكد المثال السالف الذكر أن التغيرات المناخية إلى جانب التهديدات الأمنية وسياسة التنمية الفاشلة، هي التي دفعت سكان منطقة الساحل إلى الانتقال، ومع ذلك يعد تغير المناخ من الدوافع الأساسية لهجرة ونزوح السكان في المنطقة، إذ أدت التأثيرات السلبية له على البيئة إلى تهديد الملاين من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ففي فيفري 2018

---

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10, OP, Cit, P26.

[2]– ومع ذلك ، فإن دوافع الهجرة تتضاءل إذا تم تقديم خيارات للناس التي تسهل لهم التكيف مع التغير المناخي البطيء الحدوث. على سبيل المثال ، منح صغار المزارعين تقنيات الإدارة المتكاملة مثل التسميد ، البذور المحسنة ، وتكنولوجيات حصاد الأمطار لمواجهة الضغوط المناخية والتكيف معها، أنظر: Sanem Özer and Senem Atvur, OP,Cit,P317

[3]– زروق شهرة – عثامنة رشيد، تغير المناخ ودوره في عملية النزوح: الساحل الافريقي نموذجا، مداخلة الملتقى الوطني (النازحون البيئيون آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص)، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، يومي 07و08/ أفريل/2021، ص 98.

سجلت الأمم المتحدة نُزوح أكثر من 2.3 مليون شخص في منطقة حوض البحيرة وحدها، وفي سنة 2020 قُدِر عدد النازحين بأكثر من 3 ملاين شخص في أجزاء من تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر، وهذا يُمَثِل أكثر من نصف السكان الذين يعيشون على ضفاف البحيرة والذين يعتبرون الآن نازحين وفقًا للأرقام الصادرة عن منظمة الهجرة العالمية[1].

ت-ندرة الموارد المائية العذبة كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي

إذ بفعل التأثيرات السلبية لتغير المناخ تعرف النُظُمْ الإيكولوجية للمياه العذبة تدهور مستمر وسريع، حيث تنجم ندرة الموارد المائية عن ثلاثة عوامل ترتبط بتغير المناخ والمتمثلة في ارتفاع مستوى المحيطات الذي يؤثر على مناسيب المياه الجوفية إلى جانب زيادة التصحر في العديد من المناطق، أخيرًا الانخفاض اللاحق في موارد المياه العذبة على كوكب الأرض بسبب ذوبان الأنهار الجليدية[2].

وتُعد ندرة المياه العذبة كما هُو الحال بالنسبة إلى الجفاف والتصحر من الأسباب الرئيسية لزيادة اللجوء البيئي و إن كان ذلك بصورة غير مباشرة، ذلك أن عدم توافر المياه يؤدي إلى انخفاض الانتاج الزراعي وبالتالي نقض الإنتاجية الزراعية، وما يصاحبها من زيادة في أسعار المواد الغذائية، وكذا التأثير سِلبًا على الاقتصاد المحلي في البلدان التي تعتمد على الزراعة كقطاع استراتيجي[3].

وباختصار تفوق التأثيرات السلبية لتغير المناخ على أنظمة المياه العذبة الفوائد، إذ من المُرجح أن يُصبح الإجهاد المائي حادًا بشكل خاص في جنوب غرب الولايات المتحدة والمكسيك، وفي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، حيث ينخفض معدل هطول الأمطار بنسبة 10 إلى 25 في المئة على المستوى الإقليمي وما يصل إلى 40 في المئة محليًا[4]، وفي سياق ذلك تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن يتأثر ما بين 74 و 250 مليون شخص في عام 2020 بِنقص المياه في إفريقيا وآسيا؛ كما أن "كميات المياه العذبة المتوفرة

[1]- زروق شهرة – عثامنة رشيد، المرجع السابق، ص 99.

[2]- Diallo Alassane and Yvan Renou, OP,Cit, P03.

[3]- International Organization for Migration (IOM) Report "**INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION**":N10.OP,Cit,P38.

[4]- International Organization for Migration (IOM) Report "**Migration and Climate Change"**, No. 31, OP,Cit, p24-25.

في وسط وجنوب شرق آسيا خاصة في أحواض الأنهار الكبيرة، من المُتوقع أن تنخفض إلى جانب النمو السكاني وزيادة الطلب المرتبطة بـ ارتفاع مستوى المعيشة، يُمكن أن يؤثر على أكثر من مليار شخص بحلول عام 2050[1].

وفي اطار ذلك أشارت الاحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة أن هنالك أكثر من مليار شخص في الوقت الراهن لا يستطعون الحصول على المياه العذبة، وسوف تتزايد تلك الأعداد بنسبة 30 بالمائة بحلول عام 2030، كما أنه من المتوقع بحلول عام 2025، أن يعيش ما يتجاوز 2.4 مليار شخص حول العالم في مناطق تعاني من نقص شديد في موارد المياه العذبة، مما سيؤدي إلى نزوح أكثر من سبعمائة مليون شخص قبيل عام 2030.

وما تجدر الإشارة له في الأخير إلى أن تأثير العوامل المناخية السالفة الذكر، بما في ذلك الجفاف، والتصحر، وندرة الموارد المائية، كأهم العوامل المناخية التي تعمل على مُضاعفة التهديد، لا يقتصر فقط في تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية، بل يمتد تأثيرها إلى تزايد الصراعات، بما يدفع إلى اللجوء البيئي، ما أدل على ذلك النزاع المسلح في إقليم دارفور بالسودان، فهو من أبرز الأمثلة عن الصراع الذي أشعلت نيرانهُ إحدى الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وهذا ما سوف نوضحه بالتفصيل في العنصر الموالي.

ثانيا: اللجوء البيئي الناتج عن تزايد الصراعات العنيفة.

لاشك في أن ما تعانيه أجراء كثيرة من العالم بفعل التغير المناخي، من انخفاض في الأراضي الصالحية لزراعية، ونقص المياه العذبة على نطاقٍ واسع، إلى جانب تناقص الأرصدة الغذائية والسمكية، فضلاً عن زيادة الفيضانات والجفاف لفترات طويلة، سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وإلى انعدام الأمن الغذائي أو تفاقمه، وإلى زيادة في أسعار المواد الغذائية في جميع المجالات، وأن يؤدي ذلك إلى خسائر اقتصادية كبيرة، حتى في الاقتصادات القوية. والأسوأ من ذلك أن جُل هذه العواقب المناخية تكون أكثر حدةً في المناطق الواقعة تحت ضغط ديموغرافي كمنطقة الساحل الإفريقي مثلاً، فجُل هذا العواقب مجتمعة ستؤجِج الصراعات، حيث يؤدي حدوث مثل هذه الصراعات إلى زيادة الهجرة القسرية لأعداد كبيرة من الناس، ما ينتج عنه زيادة أعداد اللاجئين البيئيين.

كذلك الأمر بالنسبة إلى اللجوء البيئي، إذ يمكن لهذه الأخير أن يؤدي زيادة الصراعات القائمة على الموارد المستنفذة في البلدان المستقبلة ، خاصة إذ كان الوصول إلى هذه الأخيرة صعبًا مثل المياه، والأراضي الزراعية والأخشاب، والتي بدورها يمكن أن تدفع إلى اللجوء البيئي، ما ينتج عنهُ زيادة أعداد اللاجئين البيئيين.

[1]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P226.

إذًا يُوجد سِينار يُوهين مختلفين لتزايد الصراعات، بما قد يدفع إلى اللجوء البيئي هُما، الإجهاد البيئي في مناطق الإرسال يؤدي إلى الهجرة ثم الصراع في مناطق الاستقبال، يؤدي الإجهاد البيئي إلى الصراع في مناطق الإرسال والهجرة والمزيد من الصراع في مناطق الاستقبال[1].

وعلى ذلك نتطرق إلى تزايد الصراعات في مناطق الإرسال كعامل يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي(1)، ثم تزايد الصراعات في مناطق الاستقبال كعامل يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي (2).

أ- تزايد الصراعات في مناطق الإرسال كعامل يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

تعد الصراعات العنفة إحدى العوامل الرئيسية المُحفزة للهجرة القسرية وإن كانت غير مباشرة[2]، إذ هناك ارتباط متزايد بين البيئية والصراع، حيث توفر أوجه القصور البيئية الظروف التي تجعل الصراع أكثر احتمالاً، غير أن هذا الارتباط نادرًا ما يكون مباشرًا، إذ هنالك عوامل أخرى معاكسة لا علاقة لها مُباشرةً بالبيئة، مثل سياسات اقتصادية خاطئة، وهياكل سياسية غير مرنة، والأنظمة الاجتماعية الغير العادلة والحكومات القمعية.[3]

فبوجود هذه المتغيرات المختلطة مع أوجه القصور البيئية خاصة ما تعلق منها بتغير المناخ، يُمكن لهذه الأخيرة أن تعمل كمضاعفات تؤدي إلى تفاقم الأسباب الأساسية للصراع، يُمكن أن تساعد في تشكل طبيعة الصراع، والأكثر من ذلك يُمكن أن تُحفز على الاستخدام المتزايد للقوة لقمع السخط بين أولئك الذين يعانون من عواقب التدهور البيئي.[4]

---

[1]- وهو ما تدعيه مؤسسة (Christian Aid)، من خلال تقريرين لها عام (2006-2007)، أنه من المرجح أن يؤدي تغير المناخ البشري المنشأ الى صراعات عنيفة حول ملكية الموارد، والتي بدورها تتسبب في نزوح عدد كبير من الناس، حيث يؤخذ مسار الحركة الناتجة اتجاهين مختلفين، ومع ذلك على الرغم من التغطية الواسعة لهذه التقارير في الصحف والمجالات ووسائل الإعلام الأخرى، لا يزال هنالك نقص في الأدلة التجريبية لدعم هذه الادعاءات، أنظر:

International Organization for Migration (IOM) Report " **Migration and Climate Change**", N31, OP,Cit, p31.

[2]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P220.

[3]- إذ أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " ...الى أن الفقر أو المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الأخرى ، يمكن أن يزيد بشكل غير مباشر من مخاطر النزاعات العنيفة، أنظر الى التقرير الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لسنة 2014..

[4]-Norman Myers, OP, Cit, P4.

ففي البلدان النامية مثلاً، يصل عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المطلق للمياه والمأوى والصحة إلى 1.3 مليار شخص، وطبعًا هؤلاء الفقراء قد يصبحون أشخاصًا يائسين، ومستعدين تمامًا لتحدى الحكومات من خلال دعم حرب العصابات على سبيل المثال، كما هو الحال في الفلبين وبيرو، وفي الوقت نفسه قد يَشعُر هؤلاء الفقراء أنهم مندفعون بسب مِحنتهم[1].

فالتصحر كأحد العوامل المناخية المُضاعفة للتهديد على سبيل المثال، يُمكن أن يُولد مشاكل واسعة النطاق لرفاهية الإنسان واستقرارهِ السياسي، وذلك لقُدرتهِ على إثارة المجاعات وبالإتحاد مع نقاط الضعف الموجود في الدولة يمكن أن يُشعِل نيران النزاعات، بما قد يؤدي إلى النزوح الداخلي والهجرة الدولية، فالتصحر غالبًا ما يُوصَف على أنه وصفة لعدم الإستقرار السياسي (الجزائر وتشاد)، والتوترات بين البلدان المجاورة (مثل زيمبابوي وبوتسوانا)، وحتى النزاعات المسلحة[2].

إلى جانب ذلك تعد النُدرة الحرجة للموارد البيئية من الأسباب الرئيسية المؤدية للصراعات، حيث تُساهم ندرة الموارد البيئية في تفاقم الانشقاقات القائمة والتوترات الداخلية أو الدولية[3]، بما قد يؤدي إلى المزيد من اللجوء البيئي، تُوجد مثل هذه المشاكل في تايلاند ولكن في إفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، بنغلاديش، وفي أماكن أخرى من المتوقع أن تتفاقم في مستقبل[4].

ففي المنطقة العربية على سبيل المثال بات من المُمكن نُشوء نزاعات داخل المنطقة نفسها وبينها وبين المناطق الأخرى، وتَنافُس حول الموارد المائية المتناقصة والمشتركة دوليًا في البلدان الواقعة في أعالي الأنهار، بما قد يدفع إلى النزوح والهجرات الجماعية عبر الحدود[5].

---

[1]- Norman Myers, OP, Cit, P5.

[2]- Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council ,**Climate change and international security, 08/113, 2008, p113.**

[3]- Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, OP, Cit, P314.

[4]- International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION" :**N10, OP, Cit, P69.

[5]– اسلام محمد عبد الصمد، المرجع السابق، ص 45.

وتوجد أمثلة كثيرة عن الحالات تزايد الصراعات الناجمة عن تغير المناخ، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة اللجوء البيئي نخص بالذكر:

منطقة افريقيا جنوب الصحراء التي تشهد بفعل تغير المناخ تغيرات كبيرة، بما في ذلك درجات الحرارة المرتفعة نقصان في كميات هطول الأمطار، ظواهر جوية متطرفة مثل الجفاف والفيضانات، هذا التغير المناخي الذي بلا شك قلل من إمكانات الإنتاج وقلل من الغلة بشكل كبير، وبالتالي زاد من مخاطر الجوع وأثر بذلك على جميع أبعاد الأمن الغذائي[1]، كما أثر على الصحة، وعلى إمكانية الوصول إلى المياه، كما أضر بالبنية التحتية، والتي بالإتحاد مع نقاط الضعف الموجودة تؤدي إلى زيادة العواقب المحتملة لعدم الإستقرار السياسي والصراعات، وبالتالي اللجوء البيئي لأعداد كبيرة من الناس تبعًا لذلك[2].

وفي سوريا أظهرت العديد من الدراسات الحديثة أن تغير المناخ كان أحد العوامل المساهمة في إطلاق العِنان للنزع المُسلح فيها، حيث تسبب تغير المناخ في الجفاف الشديد خلال الفترة من 2007 إلى 2010، مما أدى إلى فشل المحاصيل وما ترتب على ذلك من نزوح الملاين من الناس من المناطق الريفية إلى المدن، مما أدى إلى الاكتظاظ والبطالة والاضطرابات السياسية الرئيسية التي أدت في النهاية إلى حرب أهلية،[3] والتي من المرجح أن تدفع بدورها إلى اللجوء البيئي، بما يؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين البيئيين.

وبالمثل فقد لَعِب التدهور البيئي والتنافُس على الموارد المتقلصة دورًا حاسمًا في النزاعات المُجتمعية في بلدان الساحل مثل مالي والنيجر وتشاد[4]، إذ أدت حالات الجفاف والفيضانات في أجزاء معينة من إفريقيا وآسيا نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والطقس المُتطرف إلى انخفاض كبير في إنتاج الغذاء، ونتيجةً لذلك ازدادت المجاعة والتنافُس على الاحتياجات الأساسية والموارد الطبيعية بين أفراد المجتمع، مما يؤدي بدوره في معظم الحالات إلى

[1]– وفي هذا السياق أفادت منظمة الأغذية والزراعة عام 2020، " أن 282 مليون شخص في افريقيا يعاني 21 بالمئة منهم من نقص التغذية و 798.8 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل شديد بنسبة 59.6 بالمئة، حيث زادت هذه النسبة بحوالي 30 بالمئة مقارنة مع 2015، ويرجع هذا الى قدراتهم المحدودة على التكيف والتعامل مع التغيرات أو المخاطر البيئية.

[2]- Batru Wolde Muleta,<< **Climate Change and Food Security in Sub-Saharan Africa**>>, Ethiopian Insurance Corporation,VOL.10, 2022, pp1-20, p4.

[3]- Juan Milán-Garcia << **Climate change-induced migration: a bibliometric review**>>, Open Access, 2021, pp1-10, p2.

[4]– لطروش أمينة– سي فضيل زهية، المرجع السابق، ص 05.

صراعات أهلية مُطولة[1]، ويعد نزاع دارفور في جنوب السودان أسوأ أزمة إنسانية في العالم، والتي وُصِفت بالإبادة الجماعية[2]، فهو أحد الأمثلة على الصراع الذي أشعلتهُ إحدى الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، والمتمثل في الجفاف الذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الغذاء، ما أدى بدوره إلى نشوب صراع طويل الأمد بين أفراد المجتمع[3]، وحملهم على الانتقال خارج مناطقهم الأصلية، بما أدى إلى زيادة اللجوء لأعداد كبيرة منهم تبعًا لذلك.

وما تجدر الإشارة له أنه في 13/ ديسمبر 2021، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن تغير المناخ والأمن، برعاية مُشتركة من ايرلندا والنيجر، والذي نص على" **أن الآثار الضارة لتغير المناخ يمكن أن تُؤدي...إلى اضطرابات اجتماعية ... من خلال تفاقم أو إطالة أو زيادة مخاطر الصراع وعدم الإستقرار في المستقبل وتشكل خطرًا رئيسيًا على السلام والأمن والاستقرار العالمين**"، **ومع ذلك استخدمت روسيا حق النقض ضد القرار**[4].

وعلى ذلك يُمكن القول أن الأمن القومي لم يعد يقتصر على محاربة القوات فحسب، بل أصبح يتعلق بشكل متزايد بمستجمعات المياه، والغابات، وغطاء التربة، والأراضي الزراعية، والمناخ، وعوامل أخرى، نادرًا ما يأخُذها الخبراء العسكريون والقادة السياسيون في الإعتبار، ولكن هذه العوامل مُجتمعة تستحق أن يُنظر إليها بنفس القدر من الأهمية لأمن الدولة باعتبارها قوة عسكرية، ويتجسد الوضع في القائد الذي أعلن أنه لن يسمح بالتنازل عن متر مربع واحد من الأراضي الوطنية لغزو أجنبي، بينما يسمح بتآكل مئات الكيلومترات المربعة من التربة السطحية كل عام[5].

ب-تزايد الصراعات في مناطق الاستقبال كعامل يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.

وبالمثل يُمكن للجوء البيئي أن يتحول إلى سبب للصراع في الدولة المضيفة، إذ يمكن أن يؤدي اللجوء البيئي في خضم التغيرات المناخية إلى زيادة الضغط على خطوط الصدع الموجودة مُسبقًا بين المجتمعات، وخلق منافسة جديدة على الموارد الطبيعية، ما يؤدي إلى تصاعد الإضطرابات المدنية وتُقويض سلطة الدولة.

---

[1]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P227.

[2]– لطروش أمينة – سي فضيل زهية، المرجع السابق، ص 07.

[3]- Gede Eka Sarjana, OP ,Cit ,P228.

[4]- Akshalova Roza, OP, Cit, P18-19.

[5] - Norman Myers, OP, Cit, p4.

علاوة على ذلك فإن شُعُور الناس بالحرمان النسبي يُمكن أن يُزيد من خطر التوتر والعنف بين الجماعات، وما يزيد من حِدتها الإقصاء والتهميش الذي غالبًا ما يواجههُ الأشخاص المُتنقلون[1]، بما قد يدفع إلى النزوح والهجرة القسرية لأعداد كبيرة منهم، وبالتالي زيادة عدد اللاجئين البيئيين.

فالتواجد الهائل للاجئين البيئيين والذي في الغالب يتجاوز قدرة الدولة المُضيفة على استيعابه، خاصة إذ كانت هذه الأخيرة دولة نامية، من الممكن أن يشكل تهديدًا لأمن الدولة المستقبلة لهم، من خلال الإضرار بممتلكاتها بفعل استخدام المواد المحلية بشكل مُفرط ما يترتب عنه ندرة في الموارد[2].

وبالتالي فندرة الموارد من المُمكن أن تفضي إلى التنافس بين السكان الأصلين واللاجئين البيئيين، التنافُس على امدادات المياه العذبة أو الأراضي الزراعية الخصبة، ما يخلق نزاعات بينهم، قد تدفع إلى اللجوء البيئي لأعداد كبيرة منهم، وفي سياق ذلك تتوقع الأمم المتحدة أنه سيكون هنالك ملاين المهاجرين البيئيين بحلول عام 2020 مع تغير المناخ كأحد المحركات الرئيسية لهذه الظاهرة، بما قد يؤدي إلى زيادة النزاعات في مناطق الوجهة، وعلى ذلك تدعو إلى ضرورة الاعتراف الدولي بمثل هذه الهجرة الناجمة عن البيئة[3].

إلى جانب ذلك فالهجرة القسرية، لا تتعلق بالتنافس حول الموارد البيئية الشحيحة فَحسب، بل تتعداهُ إلى غير ذلك من الأمُور، كزيادة الأعباء على النُظُم الصحية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستضعفة الذي يؤثر سلبًا على الإطار الاجتماعي العام في الدولة والذي بدوره يُبلور ويُساعد في نشوب النزاعات، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من اللجوء[4].

فاللجوء إذًا يكون سببًا لصراع في الدولة المُضيفة، بما قد يدفع إلى المزيد من اللجوء البيئي، وبالتالي زيادة عدد اللاجئين البيئيين من خلال التنافس على الموارد الطبيعية المُستنفذة، وكذا الفرص الاقتصادية الذي يَحدُثُ

[1] - In Relatively Peaceful Tanzania, Climate Change and Migration Can Spur Conflict-NOVEMBER 13, 2020.
https://www.migrationpolicy.org/article/tanzania-climate-change-migration-conflic.

[2]– بن دريس حليمة، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة– معضلة الموازنة–، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 768.

[3]- International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10,OP, Cit ,P55.

[4]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 768.

بين النازحين البيئيين والمجتمعات المحلية، أو في حالة الاختلافات العرقية والدينية والثقافية بين النازحين والسكان المحلين، أيضًا في حالة استخدام أحد أطراف الصراع لمخيمات النازحين كقاعدة للتوظيف أو لإختبَاء المقاتلين[1].

إذًا يمكن القول أن اللاجئون البيئيون يُشكلون مُشكلة صعبة لحكومات الدول المُستَقبلة لهم، لما يُحدثونه من توترات عنيفة تُخل بآمن الدولة الداخلي، وهو ما يستدعى ضرورة إيجاد الحلول القانونية المناسبة لتنْظِيم هذه الظاهرة، ذلك أن غياب المعالجة القانونية لها يؤدي إلى تفاقمها بشكل يُهدد الأمن والسلم الدوليين.

الفرع الثاني: تجارب الدول عن زيادة اللجوء البيئي بفعل التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية.

وكما وسبق توضحه أعلاه فتفاعُل بين العوامل المناخية وغير المناخية يُساهم في تضخم اللجوء البيئي بشكل غير مباشر، وبالتالي زيادة عدد اللاجئين البيئيين، لاسيما من المناطق الأكثر عُرضة لضغوطات المناخية، وعلى ذلك إرتأينا عَرض مجموعة مُخْتارة من تجارب الدُول، فيما يتعلق بزيادة اللجوء البيئي الناتج عن التفاعُل بين العوامل المناخية وغير المناخية، ومن الدول التي عانت ذلك بما دفع سكانها إلى اللجوء نخص بالذكر مايلي:

أولا: دول الساحل الافريقي

يطلق على دول الساحل الإفريقي اسم "**بؤرة تغير المناخ**" بسبب الظروف المناخية القاسية التي تتميز بها والسكان المُعرضين للخطر بشكل خاص الذين يعيشون في الإقليم، وتواجه عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة منذ عقود[2]، بما في ذلك النمو السكاني القوي والفقر المُتسارع وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي، ما جعلها مُعرضة بِشدة لتأثيرات التغير المناخي والمخاطر المتصلة به[3].

ففي دول الساحل بأفريقيا كما هو الحال في العديد من الأماكن الأخرى حول العالم، يؤثر تغير المناخ سلبًا على التمتع بمجموعة واسعة من حقوق، حيث يُواجه الأفراد في هذه المنطقة تهديدات لسُبل عيشهم وصحتهم

[1]–جعفري مفيدة، المرجع نفسه، ص 126.

[2] - دول الساحل الافريقي وهي مجموعة من الدول التي لا تتقاسم الجغرافيا فقط، وإنما العديد من المشاكل بما في ذلك المشاكل البيئية لاسيما ما تعلق منها بالتغير المناخي، وهو ما جعلها مصدرًا حقيقيًا للاضطرابات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وهى على التوالي: السنغال، موريتنا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شرق نيجيريا، تشاد، إثيوبيا، الى جانب الرأس الأخضر فهنالك من يدرجها ضمن هذه المجموعة، أنظر زروق شهرة – عثامنة رشيد، المرجع السابق، ص 94.

[3]-Diallo Alassane W Yvan Renou, OP, Cit, P6

ورفاهيتهم وحياتهم وأمنهم نتيجة للفيضانات المُتكررة، الجفاف والتصحر، والآثار الأخرى لتغير المناخ والتي نجم عنها تدهور الأراضي وتراجع الإنتاج الزراعي، هذه المخاطر وإن كانت موجودة من قبل إلا أنها بفعل التغير المناخي تفاقمت والتي باتحادها مع العوامل الأخرى غير البيئية تدفع إلى اللجوء[1].

وعلى ذلك فتنقل الناس في هذه المنطقة هو نتيجة التفاعلات المعقدة التي تحدث بين العوامل البيئية والعوامل أخرى غير البيئة والتي تشكل احتياجات الناس وحوافزهم للانتقال.

ثانيا: أفغانستان

أفغانستان وهي واحدة من البلدان التي شهدت سنوات من الصراع وعدم الإستقرار والانهيار الاقتصادي، هذا الوضع الذي تفاقم نتيجة للتغيرات البيئية التي عرفتها المنطقة لاسيما ما تعلق منها بتغير المناخ، ما دفع إلى النزوح والهجرة الداخلية والدولية، ويتمثل مكان الوجهة في باكستان ما يقرب 1.3 مليون لاجئ أفغاني مُسجل، بالإضافة إلى أعداد كبيرة في وضع غير نظامي، وإيران حوالي 780.000 لاجئ أفغاني مُسجل، بالإضافة إلى احتمال وجود أخرين في وضع غير قانوني[2].

ففي أفغانستان غير الساحلية مثلاً، أدت زيادة موجات الجفاف عام 2018 إلى التأثير على المزارعين والرعاة على وجه الخُصوص، ففي مقاطعتي بادغيس وبلخ في الشمال الغربي والشمال، تسبب الجفاف الشديد في موت الماشية، وتلاشي المحاصيل، وإتلاف الحقول، مما أثر على سبل عيش العديد من الأفغان الريفين وتسبب في انعدام الأمن الغذائي، وبما أنهم يفتقرون في الغالب إلى المعدات والموارد اللازمة للتعامل مع تأثير المناخ المُتغير، دفعهم ذلك إلى تحركات جماعية تركت حوالي 4 ملاين أفغاني بحاجة إلى الدعم من أجل الغذاء ولقمة العيش في عام 2018[3].

ثالثا: دول الشرق الأوسط

[1]-approach-climate-change-resilience-and-migration-Sahel: https://www.ohchr.org/en/documents/reports/advancing-rights-based-

[2]-Climate Change Compounds Longstanding Displacement in. Afghanistan-In, , OP, Cit.

[3]-Ibid.

تتعرض أنظمة المياه في الشرق الأوسط بالفعل لضغوط شديدة، فآثار التغير المناخي على الموارد المائية المشتركة دوليًا في المنطقة العربية من المُمكن أن تثير الخلافات، إذ بات من المُمكن نُشوء نزاعات داخل المنطقة نفسها وبينها وبين المناطق الأخرى والتنافس حول الموارد المائية المتناقصة في البلدان الواقعة في أعالي الأنهار، كما قد يترتب عنها النزوح والهِجرات الجماعية عبر الحدود التي تنتج عن شح المياه[1].

إذ قد تنخفض إمدادات المياه خلال هذا القرن، وبالتالي من المتوقع حدوث انخفاض كبير في غَلات المحاصيل في منطقة هي بالفعل قاحلة إلى حد كبير، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، ما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي والمائي[2]، ومع نقاط الضعف الموجودة من المُمكن أن يحدث على إثر ذلك نزاعات، قد تدفع إلى الهجرة القسرية لأعداد كبيرة من الناس، وبالتالي زيادة عدد اللاجئين البيئيين حول العالم.

رابعا: دول جنوب آسيا

في جنوب آسيا يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الملاين من الناس، إذ يعيش 40 % من سكان آسيا على بعد 60 كيلومترا من الساحل، ما يجعلهم أكثر عُرضةً إلى خطر الغرق الحتمي، كما ستؤثر التغيرات في الأمطار الموسمية وانخفاض المياه الذائبة من جبال الهمالايا على أكثر من مليار شخص[3]، قد تهدد هذه العوامل مُجتمعة بقاء الفئات السُكانية الأكثر ضُعفًا وتُزيد من التوتر في المنطقة، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر نُشوب الصراعات، وبالتالي تضخيم الهجرة بشكل غير مباشر.

المبحث الثاني: الآثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة.

يُشكل اللجوء البيئي صفة بارزة في القرن الحادي والعشرين، والذي يطرح تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية وأمنية، بما يؤثر سلبًا على الأمن الانساني والتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، لاسيما في البلدان المُضيفة في ظل غياب رؤية قانونية لهُ، إذ تؤدي الأحداث المناخية التدريجية والمفاجئة إلى حركة بشرية كبيرة، فمن المُتوقع أن يرتفع حجم التدفقات الداخلية والعابرة للحدود، وما يكُون لها من تأثير غير مسبوق على البيئة، إذ يُمكن أن تُساهم التدفقات المتزايدة للاجئين البيئيين في المزيد من التدهور البيئي والمشاكل الاجتماعية وندرة

[1] – اسلام محمد عبد الصمد، المرجع السابق، ص 45.

[2] – اسلام محمد عبد الصمد، المرجع نفسه.

[3]- United Nations Development Programme(USA) Report, OP, Cit, P12.

الموارد، ما يؤثر سلبًا على غذاء الانسان وصحته ويؤدي إلى انعدام أمنه، هذا الأخير الذي يُعد عاملاً رئيسًا في انتشار وزيادة حدة التوترات وعدم الإستقرار والصراعات والهجرة، ما يؤدي إلى انعدام آمن الدولة المُستقبلة لهؤلاء اللاجئين، فضلاً عن ما يُشكله ذلك من تحديات للأمن الانساني والبيئي فيها، ومع ذلك وإن كان هذا هو الوجه السلبي لما يُعرف باللجوء البيئي، فمن المُمكن أن يكون لهذا الأخير وجه إيجابي يتمثل في بناء المرونة والقدرة على التكيف من خلال التحويلات المالية التي يرسلها اللاجئين البيئيون إلى أسرهم مثلا.

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى آثار اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الارسال والاستقبال (المطلب الأول)، ثم تحديات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أثار اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال والاستقبال.

للجوء البيئي تأثير واضح على البيئة في كل من الأماكن التي يُهاجر إليها الأشخاص والأماكن التي يُهاجر منها، هذا التأثير الذي قد يكون في بعض الأحيان إيجابي وفي أحيان أخرى سلبي، إذ يمكن للجوء البيئي أن يُقلل من قابلية التأثر بتغير المناخ في مناطق الارسال، كما يمكن للجوء البيئي أن يؤثر سلبًا على البيئة في مناطق الاستقبال، وذلك من خلال زيادة التدهور البيئي وانتشار التلوث ونُدرة الموارد الطبيعية ، بما ينعكس سلبًا على غذاء الانسان وصحته ورفاهيته وأمنيه.

وعليه نتطرق إلى تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال (الفرع الأول)، ثم تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الاستقبال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال

لا ريب أن التنقل والهجرة هما استجابات رئيسية للتحولات والضغوط البيئية وغير البيئية، بما في ذلك الضغوط والصدمات التي يُرتبها تغير المناخ، فمن المحتمل أن تساهم كل من الظواهر الجوية المُتطرفة والتغيرات المُناخية التدريجية في كثير من الحالات في زيادة مستويات التنقل البيئي، إذ تشير التقديرات الأكثر استشهاد بها

أنه بحلول عام 2050 ، سيتراوح عدد الأشخاص الذين أُجبروا على الانتقال بسبب تغير المناخ بين 200 مليون و 1 مليار[1].

وعلى ذلك فأثار اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال إذًا تختلف باختلاف طبيعة وحجم تدفقات الهجرة وعلى الحالة الأصلية للتدهور، وبالتالي للجوء البيئي تأثير إيجابي وسلبي على دول الإرسال، وعلى ذلك نتطرق إلى الوجه السلبي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال (أولا)، ثم إلى الوجه الإيجابي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال(ثانيا).

أولا: الوجه السلبي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال

حيث قد تؤدي التحركات الدائمة وواسعة النطاق إلى الخارج في أعقاب الكوارث في بعض الحالات إلى ترك مناطق الإرسال تفتقر إلى رأس المال البشري اللازم لمكافحة التدهور البيئي الحاصل، وهذا ما يكون في حالة الهجرة الجماعية الدائمة خاصة لأولئك الأكثر مهارةً في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية[2]، ويحدث هذا التحدي عندما لا تواكب جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل عمليات العود[3].

ثانيا: الوجه الإيجابي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال

حيث يمكن أن يكون للجوء البيئي تأثير إيجابي على مناطق الإرسال، وذلك من خلال تقليل الضغوط الديموغرافية، إذ قد تساعد تدفقات الهجرة الخارجية بعض المناطق على التعافي من التدهور البيئي الحاصل ما قد يسمح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، غير أنه في حالات التدهور الشديدة قد يتطلب ذلك سنوات عديدة لِتعافي إلا في حال تدخل الحكومة[4].

---

[1]- Report, International Organization for Migration (IOM), **MIGRATION ET ENVIRONNEMENT, QUATRE-VINGT-QUATORZIEME SESSION**, 1er Novembre 2007, MC/INF/288, p4

[2]- International Organization for Migration (IOM) Report **" INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP, Cit, P39

[3]- Report, International Organization for Migration (IOM), OP, Cit, P4.

[4]- International Organization for Migration (IOM) Repor **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION":**N10. OP, Cit, P38-39.

علاوة على ذلك يُمكن للجوء البيئي التقليل أو التخفيف من قابلية التأثر بتغير المناخ في مناطق الإرسال من خلال تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين في الخارج إلى بلدان المنشأ التي تلعب دورًا هامًا في المساعدة على التكيف مع تغير المناخ، وهو ما سنفصل فيه لاحقًا.

ومع ذلك وإن كان اللجوء البيئي يُشكل جزء من حل لمشكلة التغير المناخي بالنسبة لمناطق الإرسال فهو على العكس من ذلك بالنسبة للمناطق الاستقبال، فهو بمثابة معضلة تتطلب تدابير رقابية وتقييدية، وذلك لما له من تأثيرات سلبية على البيئة ، وهو ما سنفصل فيه في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الاستقبال.

مما لاشك فيه أن التدفقات المتزايدة وواسعة النطاق للاجئين البيئين لها تأثير غير مسبوق على البيئة في المناطق المُستقبلة إذ لم يتم إدارتها بالشكل الصحيح، حيث يمكن أن تساهم هذه التدفقات في المزيد من التدهور البيئي وانتشار التلوث والمشاكل الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية، ما يؤثر سلبًا على غذاء الإنسان وصحته وأمنه، ما يؤدي إلى انتشار وزيادة حدة التوترات وعدم الإستقرار والصراعات واللجوء.

وانطلاقًا من ذلك يؤثر اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الاستقبال من خلال زيادة ظاهرة الإجهاد البيئي وانتشار التلوث (أولا)، استنزاف الموارد البيئية (ثانيا)، تزايد الصراعات (ثالثا)، هذا الأخير الذي تمت معالجته في القسم الأول من هذه الدارسة تحت عنوان "تزايد الصراعات في مناطق الاستقبال كعامل يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي".

أولا: ظاهرة الإجهاد البيئي وانتشار التلوث

يعد الإجهاد البيئي الأمر الأكثر إثارة للقلق، والذي ينتج عن الكثافة السُكانية العالية في النُظُم البيئية الهشة إلى جانب زيادة التدهور البيئي[1]، إذ تؤدي حالات اللجوء الجماعي المفاجئ إلى دولة ما إلى زيادة عدد سكانها، وما لهذه الزيادة من تداعيات خطيرة على البيئة في المنطقة المُستقبلة لهم ، فعادة ما تتجاوز هذه التدفقات القدرة الاستيعابية لهذه الأخيرة، وعلى ذلك ونتيجة لعدم توفر مساكن مَيسُورة التكلفة ومرافق صحية سليمة لهؤلاء اللاجئين، قد يلجؤون إما لإزالة الغابات من مساحات شاسعة من الأراضي قصد إقامة مخيمات أو مستوطنات،

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION":**N10, OP, Cit, P79.

أو إلى بناء منازلهم في أماكن مُعَرضة للخطر، كالسهول الفيضية أو سُفوح التلال ذات الغابات المتناثرة، أو بجوار مستنقعات المانغروف ومسطحات المد والجزر، وهو ما يَنجر عنه طبعًا إزالة الغابات، تأكل التربة، الحد من قُدرة الأرض على الإنتاج، تصريف المياه القذرة، تلويث البيئة، عدم الوصول إلى مياه آمنة ونظيفة، كل هذه الأمور تساهم في تدهور سريع في الصحة العامة فضلاً عن اجهاد البيئة [1].

إلى جانب ذلك المناطق التي يقطن بها اللاجئين البيئيين عادة ما تُساهم في زيادة انتشار التلوث، ذلك أن الزيادة الكبيرة لعدد اللاجئين يُقابلها زيادة كبيرة في المخلفات والنفايات التي تُعد من الأسباب الرئيسية لتلوث البيئي والتي تنتج طبعًا عن الزيادة الكبيرة في استهلاك الماء والغذاء، صرف المياه القذرة، انتشار الغازات السامة وغيرها من الأمور التي تُساهم في زيادة المخلفات والنفايات، بما يؤدي طبعًا إلى زيادة التلوث وانتشاره، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الأمن الصحي والأمن الغذائي [2].

كل هذه المُعضلات تَفرضُ على المنطقة المُستقبلة لهؤلاء اللاجئين الالتزام بتوفير مُتطلباتهم من الموارد المُتوفرة، وباستمرار هذه الوضعية تصبح هي الأخرى غير قادرة على تلبية احتياجاتهم نتيجة حدوث إجهاد مائي وغذائي وبيئي بها تمتد آثاره إلى السكان الأصليين وفئات اللاجئين البيئيين على حد سواء.

ثانيا: استنزاف الموارد البيئية.

يُقصد باستنزاف الموارد البيئية استخدام الموارد البيئية بطريقة غير رشيدة مع الافراط في ذلك بما يؤدي إلى ندرتها خاصة إذا كانت غير متجددة[3]، وبما أن اللاجئين عادة ما يفتقرون لأبسط وسائل العيش، ومن أجل تغطية نفقاتهم في ظروف غير عادية وطويلة الأمد قد يلجؤون إلى أساليب غير مستدامة كالراعي الجائر الذي يؤدي إلى تدهور التربة[4]، الافراط في استغلال الأراضي إلى أن تصبح جَرداء غير صالحة لزراعة، استنفاذ مناطق الصيد

---

[1]-Décision of the International Organization for Migration**, MIGRATION ET ENVIRONNEMENT**, **QUATRE-VINGT-QUATORZIEME SESSION** MC/INF/288, novembre 2007, p04.

[2]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 768.

[3]– قنوفي وسيلة، **حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2017، ص 301.

[4]- Decision of the International Organization for Migration, MIGRATION ET ENVIRONNEMENT, OP, Cit , P4.

الاستغلال المفرط للمياه الجوفية، إزالة الغابات حيث يقوم المهاجرون بجمع الأخشاب بشكل مكثف لوقود الطهي، حتمًا مثل التصرفات على المدى الطويل ستساهم بلا شك في استنزاف الموارد البيئية على نطاقًا واسع[1].

هذا الاستنزاف الذي يضعف قدرة الدولة بحيث تصبح غير قادرة على تلبية متطلبات سكانها مما يزيد من التنافس الشديد بين السكان الأصلين واللاجئين البيئيون حول الموارد البيئية الشحيحة، وبالتالي حدوث توترات مدنية التي من الممكن أن تتحول إلى صراع عنيف داخل الدولة[2].

وعليه فاستنزاف الموارد البيئية يؤثر على حياة الإنسان الآمنة بمختلف أبعادها من خلال مايلي:

- **التأثير على البعد الاقتصادي:** من خلال إضعاف الأمن الاقتصادي وتجويفه، ذلك أن النشاط الاقتصادي في أي دولة يقوم على وجود موارد أولية مصدرها البيئة، وعلى ذلك فغيابها يؤدي إلى منع عملية التنمية، وبالتالي يختل النمو كيفًا وكمًا، فتنخفض قيمة الدخل ما يفتح الباب على مصراعيه للفقر والبؤس والحرمان بالنسبة لسكان الأصلين وكذا اللاجئين[3].

وفي هذا السياق صرح أحد كبار الاقتصاديين في البنك الدولي " **نيكولا شترون**" بأن العالم مهدد بتسجيل هبوط في الاقتصاد العالمي يصل ما بين 5% إلى 20% نتيجة كوارث المناخ والنزوح القسري، مما يتسبب في خسارة حوالي 8.5 مليون دولار من الثروة العالمية، مما يُسببُ تراجع حاد في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تراجع الاقتصاد العالمي جراء أزمة كوفيد 19 وأزمة الطاقة العالمية[4].

- **التأثير على البعد البيئي:** من خلال الاخلال بالتوازن البيئي، ذلك أن أجزاء النظام البيئي مُترابطة وبالتالي أي حلقة يُصيبها الخلل ستؤثر على باقي الحلقات مما يؤدي إلى اختلال كامل في النظام البيئي.

---

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report "**INTERNATION DIALOGUE ON MIGRATION":**N10**,**OP,Cit,PP37-38.

[2]– جعفري مفيدة، المرجع السابق، ص 767.

[3]– قنوفي وسيلة، المرجع السابق، ص 301.

[4]– شيماء فاروق سلامة عبد الله، المرجع السابق، ص 108.

- **التأثير على البعد الاجتماعي:** من خلال أن استنزاف الموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض مُستوى الوفاء بالحاجات الأساسية للعيش لسكان البلد الأصليين كنتيجة حتمية لأزمة الندرة، ما من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الفقر واللصوصية وبالتالي عدم الاستقرار الاجتماعي، الذي يعتبر المنبه الأساسي للصراعات المستقبلية[1].

وما تجب الإشارة إليه أن استنزاف الموارد الطبيعية لا يُهدد فقط مستقبل الجيل الحاضر بل يمتد أثره إلى الأجيال المُستقبلية التي لم تساهم لا بالقليل ولا بالكثير في هذا التدهور، ومع ذلك تتحمل عبئًا لم تشارك في احداثه.

وعلى ذلك إذ لم تتم إدارة اللجوء البيئي بالشكل الصحيح في مناطق الاستقبال، فإن ذلك حتمًا يؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي والصحي والمشاكل الاجتماعية وندرة الموارد وتزايد الصراعات، وما يُشكل ذلك من تحديات حقيقية للأمن الإنساني والبيئي في هذه المناطق، وهو ما تتم معالجته في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: تحديات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال.

تُمثل ظاهرة اللجوء البيئي تحدي خطير للأمن الإنساني والبيئي والتنمية المستدامة بالنسبة للدول المُستضيفة للاجئين البيئيين في ظل غياب تنظيم قانوني لها على المستويين الدولي والوطني، فمع زيادة معدل تغير المناخ وشدته، سيزداد عدد اللاجئين، وما لذلك من عواقب وخيمة صحية واقتصادية واجتماعية وأمنية لدول المستقبلة لهم، ذلك أن هذا النزوح ينتج عنه مزاحمة اللاجئين لشعوب تلك الدول المستقبلة لهم في الغذاء والمأوى والملبس، وكذا المنح والرعاية الطبية مثلهم مثل اللاجئين السياسيين ما ينتج عنه تَعرض آمن تلك الدول للخطر، وعدم الإستقرار ونشر الفوضى، وهو ما يُقوض الأمن الانساني والبيئي فيها.

وعلى ذلك نتطرق إلى تداعيات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال، لكن قبل ذلك كان لابد من ضبط مفهوم من نتحدث عنه أي لابد من تحديد المقصود بالأمن الإنساني وكذا المقصود بالأمن البيئي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفاهيم أساسية لكل من الأمن الانساني والأمن البيئي.

أولا: مفهوم الأمن البيئي

[1]– قنوفي وسيلة، المرجع السابق ، ص 302.

مصطلح الأمن البيئي من المصطلحات الحديثة نسبيًا، وبذلك لم يلقي هذا المصطلح تعريف شامل له، وعلى ذلك نخص بالذكر التعريف التالي:

هنالك من عرفه بطريقة أكثر شمولية ودقة على أنه" **المحافظة على النظام البيئي العام، ومنع أية أخطار تهدد عناصر البيئة (المياه بما فيها البحر الإقليمي، الهواء وطبقات الجو العليا، والتربة سواء ما على سطح الأرض وما في باطنها)، أو صحة الإنسان أو الحيوان أو المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي**[1]."

وانطلاقًا من هذا التعريف نكون في حالة من الأمن البيئي عندما تتحقق خمسة شروط أساسية وهي: السلامة العامة من المخاطر البيئية سواء تلك الناجمة عن العمليات الطبيعية أو البشرية، تحسين ندرة الموارد البيئية، الحفاظ على صحة وسلامة البيئة، معالجة وتحسين التدهور البيئي، الوقاية من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات[2].

وعلى ذلك فالأمن البيئي هو أهم عامل يسمح بالحفاظ على البيئة الصحية المُدعمة لحياة الناس، وذلك من خلال تحرير الإنسان من مختلف الأخطار البيئية سواءً طبيعية أو بشرية، وكذا نقاط الضعف التي يُمكن أن يكون لها آثار سلبية على الأمن الإنساني، فما يقصد بهذا الأخير؟

ثانيا: مفهوم الأمن الإنساني

هنالك مجموعة من الروىء المتباينة حول مفهومه، وعليه نتطرق إلى أهم التعاريف الوراد بشأنهِ حيث نخُص بالذكر مايلي:

ومن التعاريف الواسعة الانتشار والأكثر تداولاً التعريف الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول التنمية البشرية لسنة 1994، حيث عرفهُ على أنه يعني أولاً " **السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع** "، وثانيا " **يعني الحماية من الاضطرابات المُفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواءً في المنازل أو في الوظائف أو في المجتمعات**[3]".

---

[1]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 763–764.

[2]– زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة –01–، 2019، ص 185.

[3]– بن دريس حليمة ، المرجع السابق، ص 764.

على ذلك فالأمم المُتحدة لم تدرج التحرر من آثار المخاطر كجزء من التعريف التقليدي للأمن الإنساني، ربما يجب عليها ذلك، إذ تُظهر الأحداث الأخيرة التأثير الكارثي للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان على حياة الأفراد في الكفاح من أجل المزيد من المساواة و الكرامة الانسانية، لا يمكن فصل قضايا الأمن عن التنمية البشرية.

وانطلاقًا من هذه التعاريف يتضح أن هنالك علاقة تفاعُلية بين هذه المفاهيم واللاجئ البيئي من مُنطلق أن حركة اللاجئين لأسباب بيئية تُشكل تحديًا لفكرة الأمن البيئي ومنه الأمن الإنساني، حيث يَظهر هذا التحدي انطلاقًا من التأثير الواضح للاجئين البيئيين على عناصر الأمن البيئي، هذه التأثيرات التي سوف نوضحها في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: تداعيات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال.

يُؤثر اللاجئون البيئيون على الأمن الإنساني والبيئي في المناطق المُستقبلة لهم من خلال الإخلال بالتوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر الأثار الصحية والأمنية الناجمة عن هذا الاخلال وحدها وخيمة، هذه الآثار التي نوضحها كما يلي:

أولا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على جهود المحافظة على البيئة في مناطق الاستقبال

البيئة هي بيت المعاش ومصدر رزق الانسان، هذا الوسط الذي يَشتَمِلُ على عنصرين أحدهما طبيعي من صنع الخالق عز وجل ويتمثل في الهواء ، والتربة، النبات والحيوانات والثروات الطبيعية، والأخر اصطناعي كان للإنسان دور في وجوده، والذي يتمثل في جملة النُظُم الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الانسان لتيسير حياته، وعلى ذلك فحركة اللاجئين البيئيين تؤثر سلبًا على جهود المحافظة على البيئة من خلال التأثير على عناصرها الطبيعية من هواء وماء وتربة وذلك على النحو التالي:

عادة ما يستوطن اللاجئون البيئيون في مخيمات تفتقر إلى كامل مقومات الحياة، بما في ذلك خدمات الصرف الصحي، ما يجعلهم يصرفون مياه الصرف الصحي بطريقة عشوائية، هذه المياه التي تتسرب مع مياه الأمطار إلى المياه السطحية والجوفية فتلوثها[1].

[1]– سهير إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 149.

كما أن تمركز مجموعات كبيرة من اللاجئين في مساحات صغيرة، يؤثر على نظافة الهواء من خلال الغبار الناتج عن حركة الراجلين والسيارات، كما لم تكن التربة عن منأى من هذه التأثيرات وهذا من خلال الاستغلال العشوائي لها وللأشجار الموجودة بها كوقود لطهي، والذي طبعًا يؤثر على سلامتها[1].

وعلى ذلك فمخيمات اللاجئين البيئيين لها تأثير مباشر على جهود المحافظة على البيئة من خلال احداث تلوث بكامل عناصرها الطبيعية من ماء وهواء وتربة، وما يكون لهذا الأخير من انعكاسات على اقتصاد الدولة المستقبلة لهم، ذلك أنه نتيجة هذا التلوث تتحمل الدولة المُستقبلة لهم تكاليف إضافية لإزالته وإعادة التوازن، إلى جانب الأعباء الأخرى من تكاليف الرعاية الصحية وتوفير المأكل والمشرب لهؤلاء اللاجئين في اطار احترام الدولة لحقوق الإنسان، فضلاً عن أن الإضرار بالبيئة يؤدي إلى نضوب مواردها، التي تعد قِوام أي نشاط اقتصادي وأي تنمية بها.

ثانيا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.

يؤثر اللاجئون البيئيون على أنظمة الصحة العامة في المناطق المُستقبلة لهم، والذي يتضح بشكل خاص من خلال زيادة حالات سوء التغذية، تزايد الإصابة بالأمراض والأمراض التي تنقلها المياه مثل الكوليرا لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[2].

وعلى ذلك تشمل التأثيرات السلبية للاجئ البيئي على أنظمة الصحة العامة في المناطق المستقبلة لهم على التأثيرات المباشرة والتي تتمثل في زيادة الإصابة بالأمراض كالسرطان مثلاً، والتأثيرات غير المباشرة وهي التأثيرات التي تتوسطها النُظُمْ البيئية مثل زيادة الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الماء والغذاء، كل ذلك سنفصل فيه على النحو التالي:

أ- التأثيرات السلبية المباشرة للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.

تقوم السلامة الصحية على وجود البيئية السليمة، فالهواء النقي والمياه الغدبة والغذاء الكافي في مسكن مُناسب تُعد من مرتكزات الصحة والسلامة الجسدية للإنسان، وانطلاقًا من ذلك ففي غياب هذه المرتكزات يكون

[1]- بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 766.

[2]- Saverio Bellizzi1- And others, OP,Cit,P2.

جسم الإنسان أكثر عرضة للأمراض والأوبئة[1]، وبما أن اللاجئين البيئيين غالبًا ما يعيشون في أحياء هاميشية وغير رسمية مع بنية تحتية غير كافية ونقص الخدمات الأساسية، ونوعية المساكن الرديئة، فهم أكثر عرضة لخطر الإصابة بالأمراض بشكل خاص[2].

فعلى سبيل المثال في أعقاب جفاف 2011 الذي شهدهُ القرن الإفريقي، إذ في غُضُون شهر واحد من بداية الجفاف توسع أكبر مخيم للاجئين في العالم " **مخيم داداب للاجئين**" في شرق كينيا ليشمل 353921 شخصًا حيث أدى الاكتظاظ وسُوء الصرف الصحي إلى تفشي الأمراض المعوية، بما في ذلك التهاب الكبد الوبائي الحاد، وقد تضمنت تدابير المكافحة بناء مراحيض جديدة وإصدار رسائل تتعلق بالنظافة، غير أن الاستجابة لذلك كانت محدودة لوجود صعوبات في تنفيذ تدابير الوقاية والتي تتعلق بظروف المخيم[3].

وعلى خلاف ذلك لو كانت الهجرة مُدارة جيدًا، وكان لدى المهاجرين وصول أفضل إلى خدمات الرعاية الصحة في مواقع الاستيطان، والوجبات الغذائية الأفضل، والبيئات النظيفة، فحتمًا في مثل هذا الحالات العواقب الصحية تقل أو بالأحرى تنعدم.

ب-التأثيرات السلبية غير المباشرة للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.

تتأثر مخاطر الأمراض المُعدية باللجوء البيئي، إذ تعمل الهجرة الدولية على تغيير توزيع وحدوث الأمراض المعدية، حيث يَتعرض الأشخاص المُهاجرون للعدوى في مواقع جديدة أو يَعملون كناقل للعدوى أثناء العبور إلى مواقع إقامتهم الجديدة، أو يُعدون عن طريق إدخال العوامل المعدية أثناء هجرة العودة، وعلى ذلك فمستوى مناعة السكان ضد أمراض معدية معينة هو عامل مُهم في تجنب المخاطر الصحية الناجمة عن الأمراض المعدية المرتبطة باللجوء البيئي لكل من السكان المهاجرين والمُضيفين، ذلك أنه من المحتمل أن يُعرض اللجوء البيئي المهاجرين الذين لديهم مُقاومة محدودة للأمراض المستوطنة، على سبيل المثال الأشخاص الذين يُهاجرون من خلال أو إلى مناطق تتوطن فيها الملاريا بشكل كبير معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة، وعلى العكس من

[1]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 767.

[2] - Roman Hoffmann, , OP, Cit, P7.

[3]-Celia McMichael, , OP, Cit, P548.

ذلك، قد يجلب المُهاجرون معهم عدوى مثل السل (*TB*) والتهاب الكبد *B* والعدوى المنقولة جنسيًا (*STIs*) التي يمكن أن تنتشر بعد ذلك بين السكان المُضيفين[1].

ذلك أن مخاطر الأمراض المعدية لها أيضًا مُحددات اجتماعية مُرتبطة بظروف العمل والمعيشة والسلوكيات الصحية في مواقع الاستيطان، بما في ذلك وصول المهاجرين إلى الخدمات الصحية، فعلى سبيل المثال في دولتين منخفضتين من الجزر الصغيرة في منطقة المحيط الهادي، جمهورية كيريباتي وتوفالو، عانى السكان الذين نزحوا قسرًا بسبب الأحداث المرتبطة بتغير المناخ، من عواقب صحية ضارة[2].

ثالثا: اللاجئ البيئي وانتشار الفقر اختلال لمعادلة الامن الإنساني.

يعد الفقر أهم التحديات التي تواجه الأمن الإنساني والأمن البيئي، فحسب تقرير لجنة برونتلاند فالفقر هو أحد أسباب التدهور البيئي الرئيسية، كما أنه أحد النتائج المترتبة عن التدهور البيئي، إذ أثبتت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة تأثير متبادل، فالفقراء يُجبرون على سد حاجياتهم بطريقة غير رشيدة من البيئة ما يؤدي إلى تدهورها، وهذه الأخيرة تزيد من فقرهم[3].

فمن جهة يُعد تدهور البيئة أحد أسباب الفقر، فلبيئة المُتدهورة تؤثر على النمو الاقتصادي، ومع زيادة عدد السكان فالدولة تفشل وتصبح غير قادرة على توفير الخدمات لمواطنيها، بما في ذلك فرص التعليم والعمل، الغذاء ، والماء، والمسكن، وهذا ما يعني تعرضهم لسوء التغذية والأمراض والجوع، أي انتشار الفقر داخل الدولة الذي يدفع اللاجئين للقيام بسلوكيات من شأنها الإضرار بالبيئة، كتوجه نحو الصيد المُفرط دون ترك مجال لتكاثر الأسماك، واستهداف الأراضي الهامشية مما ينتج عنه زيادة أعداد الفقراء[4].

---

[1]- Celia McMichael, OP, Cit, P549.

[2]- Roman Hoffmann, OP, Cit, P5.

[3]- THE LINKS BETWEEN POVERTY AND ENVIRONMENTAL DEGRADATION,at: https://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/21st_Century/myths/myths_theme_4.htm.

[4]– سهير إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 150

ومن جهة أخرى يُعد الفقر أحد أهم أسباب التدهور البيئي، إذ أن غياب الموارد وعدم القدرة على اشباع الحاجيات الأساسية للأفراد كالمأكل والمشرب والمأوى، يؤدي إلى انتشار الفقر والأمراض، بما يؤثر على الأمن البيئي والإنساني في الدول المُستضيفة[1].

ولما كان الأمن البيئي هو حماية الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستدمار الانسان، فإن هنالك علاقة وثيقة بين اللاجئ البيئي والفقر والتي تأثر بطريقة ألية على الأمن البيئي والإنساني والتنمية المستدامة في الدول المستضيفة[2].

رابعا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على الأمن القومي.

ينشأ تهديد اللاجئ البيئي لأمن الدولة المستضيفة عندما لا تقدر هذه الأخيرة على التعامل مع التدفقات الكبيرة للمهاجرين إليها حيث تواجه هذه الأخيرة تحديات منطيقة وسياسية في إدارتهم، إذ يمكن أن يتدفق السكان المشردون إلى البلدان المجاورة بمعدلات تتجاوز القدرة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو استعداد البلد المستقبِل للاستيعاب، ذلك أن هؤلاء اللاجئين البيئيين يعدون بمثابة عبء إضافي للدول المستقبلة لهم لاسيما إذا كانت من ضمن الدول النامية التي تواجه صعوبات بالغة التعقيد في توفير مستويات معيشية أفضل لمواطنيها، وذلك لما يشكلونه من ضغط اجتماعي واقتصادي عليها، حيث ستحتاج هذه الأخيرة إلى انفاق الكثير من التكاليف لتوفير حاجات اللاجئين من المأكل والمسكن والمشرب، بالإضافة إلى التعليم والرعاية الصحية إعمالاً لمبادئ حقوق الانسان[3].

وانطلاقًا من ذلك إذ كانت الدول المستقبلة لهم تعاني من نقص في فرص العمل اللازمة لتلبية احتياجات المهاجرين الجدد، فمن المحتمل حدوث التنافس بينهم حول الموارد الطبيعية الشحيحة هذا التنافس الذي ينتهي بحدوث صراعات تهدد أمن واستقرار هذه الدول، ففي منطقة دارفور ومنطقة الساحل والقرن الافريقي كثيرًا ما تنشأ توترات نتيجة التنافس على الموارد التي بدأت تشُح في هذه المناطق بفعل تغير المناخ الذي يتسبب بشكل كبير

[1]– المرجع نفسه، ص 151

[2]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 767.

[3]– سهير إبراهيم محمد المرجع السابق، ص 150–151.

في زيادة التفاوت في فرص الحصول على التعليم والتغذية والمياه والخدمات الصحية، ويزيد من احتمالات نُشوب الصراعات على مُقومات الحياة[1].

إضافة لذلك فزيادة الأعباء على النُظُم الصحية والاجتماعية والاقتصادية للدول المُستضيفة، يؤثر سلبًا على الإطار العام في الدولة والذي بدوره يُبلور ويُساعد على نُشوب الصراعات[2].

وانطلاقًا مما سبق يُمكن القول أن الإدارة الفعالة لظاهرة اللجوء البيئي ضرورية لضمان الأمن الإنساني والصحة والرفاه ولتيسير التنمية المستدامة، والذي لا يُمكن تحقيقهُ إلا من خلال العمل المُستنير والتعاون بين جميع الفاعِلين.

[1]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, PP227-228.

[2]– جعفري مفيدة، المرجع السابق،

خلاصة الفصل الثاني

تغير المناخ يؤثر على اللجوء البيئي بطريقة مباشرة من خلال تأثيره على سبل العيش، ما قد يجبر الناس على اللجوء للخلاص من البؤس وضيق العيش، ما يساهم طبعًا في زيادة عدد اللاجئين البيئيين، لاسيما في الأماكن شديدة التعرض لمخاطِرِه، كمناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشمال أفريقيا، وشرق أوروبا وآسيا الوسط.

كما يؤثر تغير المناخ على اللجوء البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على الدوافع الأخرى للهجرة، ، ما قد يجبر الناس على اللجوء نتيجة تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية أو اللجوء نتيجة تزايد الصراعات وفي كلتا الحالتين يُساهم في زيادة عدد اللاجئين البيئين.

ومع ذلك فالارتباط السَببي المباشر بين آثار تغير المناخ واللجوء البيئي نِسبي ، إذ لايزال افتراضًا، فأحداث مثل التصحر والجفاف ونذره الموارد المائية لا تدفع بشكل مباشر إلى اللجوء البيئي، إذ غالبا ما تتوسطها متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، والتي تتقاطع مع آثار تغير المناخ لكي تدفع إلى اللجوء البيئي.

حيث تأخذ هذه الحركة مسار العملية التدريجية تمامًا كعمليات التدهور البيئي، إذا غالبًا ما تُجبر الناس على النزوح إلى مكان قريب أي داخل حدود دولِهم، ثم الهجرة بشكل دائم (اللجوء البيئي) بعد الكارثة أي بعدما يدفعهم السياق الاقتصادي والاجتماعي أو يسحبهم إلى ذلك، باستثناء ارتفاع مستوى سطح البحر المؤدي إلى اختفاء الدول فهي الحالة الوحيدة التي يدفع فيها تغير المناخ إلى اللجوء البيئي بشكل مباشر، فغالبية اللجوء البيئي إذًا ينتج عن التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية، لاسيما في حالة التدهور البيئي التدريجي كالجفاف والتصحر.

وفي كل الحالات فزيادة عدد اللاجئين البيئين يخلق تحديات متزايدة للبشرية، لما له من تأثيرات سلبية على البيئة، بما في ذلك استنزاف الموارد البيئية ، الإجهاد البيئي وانتشار التلوث، والتي تشكل تهديدًا حقيقيًا لبقاء الإنسان لما لها من عواقب وخيمة على الأمن الإنساني، لاسيما في دول الاستقبال.

لذا ينبغي أن تكون للحكومات القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر البيئية ومن ثمّ الاستعداد لمواجهتها قبل أن حدوثها لوما قد يترتب عنها من أضرار جسيمة ولا سبيل لعكس اتجاهها.

الباب الثاني

الآليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي

يطرح اللجوء البيئي العديد من التهديدات على المستوى الدولي، لما له من تأثيرات سلبية تمس البيئة بدرجة أُولى، هذه الأخيرة التي تشكل جانبًا حيويًا من جوانب سُبل عيش الإنسان، وبالتالي فتدهورها أو ندرة مواردها يؤثر سلبًا على غذاء الانسان وصحته وأمنه، ما جعل المجتمع الدولي يدق ناقوس الخطر ويبحث فيما يجب اتخاذه للحد من هذه الطاهرة التي ارتبطت بالعديد من العوامل يأتي على رأسها عامل تغير المناخ، كأحد العوامل الرئيسية التي تُسرع من وتيرة الهجرة باعتبارهِ عامل مُضاعف للمخاطر.

فبفعل تغير المناخ ارتفع عدد اللاجئين البيئيين بنسب تفوق عدد لاجئي الحروب والصراعات، حيث تضاعف عددهم بشكل رهيب هدد استقرار المجتمع الدولي، وهو ما أدلى به الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في بيان صحفي يوم 19 يونيو 2013، قائلا "**يجب أن نتحرك نحو ميثاق عالمي لمواجهة تغير المناخ وإلا فإن البديل الكئيب يؤثر علينا جميعا– عواصف أشد، مزيد من المجاعة والفيضانات وموجات جديدة من اللاجئين**[1]"

وفي اطار ذلك فقد سعى المجتمع الدولي جاهدًا إلى الحد من الأثار السلبية لتغير المناخ من خلال اتخاذه عدة تدابير وإجراءات تساهم في معالجة هذه المشكلة العالمية ومن ثم منع الأضرار التي تقع على الأشخاص، ما يؤدي بشكل غير مباشر إلى معالجة مشكلة اللجوء البيئي، هذا النهج الذي يسعى إلى معالجة المشكلة من جانب واحد، ويتجاهل معالجة العواقب التي يواجهها المهاجرون في سياق الهجرة القسرية في مكان آخر، لاسيما في الحالات التي لا يملك فيها هؤلاء خِيَار العودة مجددًا إلى أوطانهم، وبذلك يصبحون مثلهم مثل اللاجئين السياسيين أو أولئك الذين تركوُ أوطانهم جراء الفقر، والحرب والنزاعات المسلحة.

إذًا فالتصدي لظاهرة اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي يكون من خلال اتخاذ الإجراءات التي تمنع أو تُقللُ آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي (إمكانية بقاء السكان في مناطقهم الأصلية)، ومن خلال تقديم خِيارات الهجرة القانونية للاجئ البيئي (عدم إمكانية البقاء في المناطق الأصلية).

وعلى ذلك سيتم عَرض ومناقشة الأليات الدولية التي تهدف إلى منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي، إلى جانب عرض ومناقشة الآليات الدولية التي تهدف إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي، وذلك من خلال التطرق إلى الآليات الدولية الهادفة إلى منع أو تقليل أثار تغير المناخ على اللجوء البيئي (الفصل الأول)، ثم الآليات الدولية الهادفة إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي (الفصل الثاني).

[1]-

الفصل الأول

الأليات الدولية الهادفة إلى منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي.

لقد أصبح واضحًا أن تغير المناخ يُساهم في تفاقم الأحداث المفاجئة والبطيئة الظهور، بما في ذلك الفيضانات والأعاصير، الجفاف والتصحر، ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، وتلوث الهواء وتحولات أنماط المطر، وفقدان التنوع البيولوجي، ما يؤدي إلى العديد من الأزمات الإنسانية، وبالتالي تنقل المزيد من الأشخاص خارج أوطانهم.

هذه التأثيرات التي يشهدها كوكب الأرض اليوم بفعل تغير المناخ عامة وليست محصورة في دولة أو إقليم أو منطقة، وإنما هي عالمية وهذا ما تم تأكيده في قمة المناخ (COP27) المنعقدة في مصر من 6 إلى 18 نوفمبر 2022، أين حذر القادة والمسؤولين والخبراء من كل دول العالم حول تأثيراته الكارثية على البشرية جمعاء، غير أن الأكثر من سيعاني من هذه المخاطر هُم البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية التي لم تساهم إلا بالقدر القليل في الانبعاثات الغازية المسببة لهذه الظاهرة.

فكان لابد من التعاون الدولي لأجل التصدي لمختلف التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة، لاسيما ما تعلق منها باللجوء البيئي، إذ لا توجد حتى الأن استراتيجية متعددة الأطراف ولا اطار قانوني لمراعاة تغير المناخ كمحرك للجوء البيئي.

وقد تجسد التعاون الدولي في هذا اطار في مجموعة من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة التغير المناخي، أين لعبت الأمم المتحدة دورًا هامًا في هذا المجال من خلال تنظيم العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الهادفة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو تقليل آثار تغير المناخ على البشر، من خلال وضع التزامات على عاتق كل الدول، لاسيما المتقدمة منها التي عليها أن تأخذ زمام المبادرة لمساعدة البلدان النامية للتعامل مع هذه المشكلة، وذلك من خلال اتخاذ كافة الخطوات لتقليص الانبعاثات الغازية بأقصى ما تستطيع، إلى جانب ضمان أن الناس في البلدان النامية يُمكنهم التكيف مع التأثيرات، والتكيف مع النماذج منخفضة الكربون، فضلاً عن تقديم المساعدات الإنسانية للتعافي من آثار الكوارث، حيث تَنعكس هذه المسؤوليات في مبدأ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمعالجة تغير المناخ "مع مراعاة مسؤولياتهم المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منهم".

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى المساعدات الإنسانية آلية دولية للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي (المبحث الأول)، ثم التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه آليات دولية للحد من اللجوء البيئي(المبحث الثاني).

المبحث الأول: المساعدات الإنسانية آلية دولية للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي.

ترتبط العديد من الكوارث الطبيعية بالتغيرات المناخية كالفيضانات والأعاصير وموجات الحر وجفاف وحرائق الغابات والتي هي في تزايد مستمر في ظل المناخ المتغير، إذ سجل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث 335 كارثة متعلقة بالطقس بين عامي 2005 و 2014 أي بزيادة قدرها 14%، مقارنة بين عامي 1995 و 2005، حيث شكلت الفيضانات وحدها 47% من مجموع الكوارث المتعلقة بالطقس[1]، هذه الزيادة التي تعني زيادة في عدد اللاجئين البيئيين.

بالنظر لما تخلفهُ هذه الكوارث من أثار فورية وطويلة المدى على حقوق الإنسان، بما في ذلك زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتزايد التفاوت، وتدني مستوى الأمن الغذائي والمائي، وزيادة المخاطر التي تهدد الصحة وسبل العيش. حيث تستفيد هذه الفئة كغيرها من ضحايا الكوارث الطبيعية من المساعدات الإنسانية بطريقة اعتيادية حتى وإن لم يكن معترف لهم بهذه الصفة بموجب القواعد القانونية الداخلية أو الدولية، إذ تُقدم حكومات الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المساعدات الإنسانية لأولئك المتأثرين سلبًا بتغير المناخ على أمل التغلب عليها حتى تتحسن الظروف، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الجهود ستقللُ من ضعف المتضررين وتُحِدُ من الهجرة إلى الخارج.

وعلى ذلك للإحاطة بدور المساعدات الإنسانية في الحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي نتطرق إلى مفاهيم عامة حول المساعدات الإنسانية (المطلب الأول)، ثم الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية (المطلب الثاني)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المساعدات الإنسانية.

تنطوي المساعدات الإنسانية باعتبارها أحد وسائل حماية اللاجئين على تقديم المعونة للاجئين في أماكن تواجدهم، حيث تضطرُهُم الكوارث الطبيعية أو الصناعية إلى الخروج من مناطقهم الأصلية إلى أماكن أكثر أمنا، خاصة في ظل ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من تضاعف لعدد الكوارث الطبيعية بفعل التغير المناخي[2]،

1

[2] - Alexander, **"Towards the Development of a Standard in Emergency Planning**." **Disaster Planning and Management**,14(2005), PP75-158, p75.

غير أنه كثيرًا ما تواجه الجهات الفاعلة في هذا الشأن صعوبات ذات طابع اجرائي تتعلق بالجمارك وتسهيلات العبور من طرف الدول، مما يحد من قدرتها على الاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية، نتيجة لذلك أقدمت الأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الدولي للصليب الأحمر مؤخرًا على تحديث استراتيجياتهما ومبادئهما لتوفير الإعانات الدولية.

وعلى ذلك كان لابد من الوقوف على أهم المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية وقت وقوع الكارثة الطبيعية بشكل عام، وأهم المبادئ العامة التي تحكم عمليات توزيع مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية وهذا من خلال التطرق إلى المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية (الفرع الأول)، ثم المبادئ العامة التي تحكم المساعدات الإنسانية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية.

يُشكل وقوع كارثة ما خسائر وأضرار رهيبة تعود على الدولة المتضررة ما يجعلها في أمس الحاجة إلى المساعدة، فتهُب حكومات الدول والمنظمات الدولية مُسرعة إلى تقديم يد العون لها من باب إنساني على أمل أن تتغلب عليها، غير أنه كثيرًا ما تواجه هذه الأخيرة صعوبات ذات طابع اجرائي تتعلق بالجمارك وتسهيلات العبور من طرف الدول، مما يُحِدُ من قُدرتها على الاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية، لكن قبل التطرق إلى أهم المشاكل التي تعيق عملية تقديم المساعدات الإنسانية كان من باب أولى التعرف على الإطار القانوني المنظم للمساعدات الإنسانية (أولا)، ثم أهم المشاكل التي تُعيق تقديم المساعدات الإنسانية (ثانيا).

أولا: الاطار القانوني المُنظِم للمساعدات الإنسانية

النظام القانوني الدولي يخلو من معاهدات جماعية تختص بتنظيم المساعدات الإنسانية للحد من الكوارث الطبيعية، إذ لا يوجد في ثنايا هذا الأخير ما يشير إلى تقديم المساعدات الإنسانية أوقات الكوارث الطبيعية[1].

غير أن ذلك لم يمنع من وجود عدد من الصكوك الدولية التي تُنظم عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية والتي تتمثل في بعض وثائق حقوق الإنسان التي تناولت بصورة مباشرة مسألة الإغاثة أو المساعدات

[1]–نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، **الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي**، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 14.

الإنسانية في حالات الكوارث، من ذلك ما ورد في المادة 23 من الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لعام 1990،[1] والتي أكدت على أن تتكفل الدول الأطراف في الميثاق بتوفير الحماية المناسبة للأطفال اللاجئين أو المشردين داخليًا بسبب الكوارث.[2]

كذلك ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 من خلال المادة 11 منها التي أشارت صراحة إلى ذلك[3]، إضافة اتفاقيات أخرى ذات الصلة حيث توجد 150 معاهدة ثنائية ومذكرة تفاهم تُعنى بشؤون مساعدات الإغاثة وقت وقوع الكوارث الطبيعية[4].

إلى جانب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة من أبرزها القرار رقم 46/182 لسنة 1992 والقرار رقم 57/150 لسنة 2003،[5] إلى جانب اطار عمل هيُوغو لسنة 2005، واطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث لسنة 2015-2030، فضلاً عن بعض المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك الصادرة عن المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأهم وأحدث اتفاق يمكن الإشارة إليه هنا هو اتفاق رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 2004،[6] والتي يتم وضعها بهدف مساعدة الدول على ملاءمة أُطرها التنظيمية المحلية من أجل تيسير جهود الإغاثة الدولية.[7]

---

[1]- راجع : المادة 23 من الميثاق الإفريقي لحوق ورفاهية الطفل لعام 1990 ، والتي تنص " على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة كي تضمن تمكن الأطفال ملتمسي وضع اللاجئ أو الحائزين لهذا الوضع، فضلا عن الأطفال المشردين داخليا لأسباب تشمل الكوارث الطبيعية، من الحصول على الحماية الملائمة والمساعدات الإنسانية في التمتع بالحقوق التي ينص عليها الميثاق والصكوك الدولية الأخرى.

[2]- رابح منزر، **شرعية المساعدة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 459.

[3]-راجع: المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006.

[4]- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 17.

[5]- القاموس العملي للقانون الإنساني، تاريخ الاطلاع 2023/08/17، في الساعة 8.00، متاح على الموقع: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/index.

[6]- رابح منزر، المرجع السابق، ص 459-460.

[7]- القاموس العملي للقانون الإنساني، المرجع السابق.

ثانيا : أهم المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية

عادة ما تصطدم حكومات الدول والمنظمات الدولية بعدد من العوائق أثناء تأدية مهامها في اطار تقديم المساعدات الإنسانية، منها ما له طابع قانوني ومنها ما له طابع أخر.

أ- **الحواجز البيروقراطية**

فكما هو معروف تعتمد فعالية المساعدات الإنسانية المقدمة وقت وقوع الكارثة على وصلها إلى دولة المقصد في الوقت المناسب، غير أنه في حالة حصول خلاف ذلك تحِيدُ عن الهدف الرئيسي الذي ترجو الجهات المانِحة الوصول إليه من تقديم المساعدة الإنسانية هو إنقاذ الأرواح واستعادة كرامة الإنسان، إلى جانب زيادة الكُلفة ما يؤدي إلى زيادة الأثار السلبية الناتجة عن الكارثة، فغالبًا ما تصطدم المنظمات بالحواجز البيروقراطية المتمثلة في منح تأشيرات الدخول وإجراءات التخلص الجمركي وأدوات النقل، إلى جانب قلة التنسيق بين الجهات المانحة والدولة المستقبلة للمساعدات الإنسانية، فعلى سبيل المثال في أحداث تسونامي عام 2002، على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومتي سريلانكا وإندونيسيا لاستيعاب عمليات الإغاثة، إلا أن إجراءات التخلص الجمركي المعقدة وقفت حاجزًا يحول بينها وبين وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين في الوقت المناسب[1].

ب-الافتقار إلى النصوص القانونية المنظمة لعمليات الإغاثة على الصعيد الدولي

على الرغم من تضاعف عدد الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة بفعل التغير المناخي، نجد أن القانون الدولي لا يتضمن نصوصًا خاصة بإدارة الكوارث وتنسيق عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية.[2]

وعلى ذلك توجد ضرورة لوضع اتفاقية دولية أو اطار قانوني ينظم عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية، ما من شأنه تقليل الكوارث الطبيعية والبيئية، على أن يتم وضع آليات تجعل الدول أكثر انخراطًا في تقديم الدعم والإعانات للدول المتضررة[3].

---

[1] – نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 14.

[2]– المرجع نفسه، ص 12.

[3]– **المساعدات الدولية في أوقات الكوارث: التزام قانوني أم أخلاقي**، 2023/02/23، تم الإطلاع بتاريخ 2023/06/25، في الساعة 17:00، متاح على الموقع: https://www.trtarabi.com/explainers.

تجاوزًا لذلك وبغية تيسير العمليات وتوضيح أدوار الدول المتضررة والجهات الفاعلة الإنسانية قام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصياغة مجموعة توصيات تساهِمُ في التأهب للمشروع الوطني لمواجهة الكوارث الطبيعية، وفي سنة 2007 تم اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتيسير وتنظيم الإغاثة الدولية على الصعيد المحلي في حالات الكوارث والمساعدة المقدمة من أجل الإنعاش الدولي، والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو مُساعدة الدول على ملاءمة أُطُرها التنظيمية المحلية من أجل تيسير جهود الإغاثة الدولية.[1]

ت-الحق في المساعدة الإنسانية حق غير منظم بموجب القانون الدولي.

حيث أن الحق في المساعدات الإنسانية وقت وقوع الكوارث الطبيعية هو حق غير مستقر في ثنايا القانون الدولي العام، إذ لا توجد معاهدة جماعية تنص على حق المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة للحق في المساعدة الإنسانية في زمن الحرب[2]، الذي نصت عليه اتفاقية جنيف الأربعة لعام 1949[3].

ومع ذلك يوجد ما يُبرر تقديم المساعدات في أوقات الكوارث الطبيعية، بما في ذلك المبررات الأخلاقية إذ تمثل المساعدات الإنسانية أبرز صور التعاون الدولي التي يكون العَرض منها إعانة الدول المنكوبة على تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الكوارث الطبيعية، إلى جانب ذلك تعد تجسيدًا للكرامة الإنسانية على اعتبار أن ضحايا الكوارث الطبيعية هُم من أكثر الفئات التي تتعرض كرامتهم للانتهاك، وكذا المبررات القانونية حسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة[4]، فضلا عن الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان إذ يُعد واجبًا تلتزم به كل الدول اتجاه المجتمع الدولي.[5]

ث- **اشهار مبدأ السيادة**

في حالة وقوع الكوارث الطبيعية قبول التدخل لتقديم المساعدات الإنسانية يتوقف على موافقة الدولة

[1] – القاموس العملي للقانون الإنساني، المرجع السابق.

[2]– نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص17.

[3]– راجع المادة 59 من اتفاقية جنيف الرابع لعام 1949، المتعلقة بحماية المدنيين وقت وقوع الحرب.

[4]– راجع المواد 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة.

[5]– رابح منزر، المرجع السابق، ص 455-456.

المستفيدة، إذا نصت المادة الثانية الفقرة الأولى من المعاهدة الآسيوية على أن " **يجب احترام سيادة وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا**".[1]

ومن مُنطلق ذلك قد تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية رفضًا من السلطات الوطنية، إذ كثيرًا ما تميل الدول إلى اشهار مبدأ السيادة في وجه أي عمل إنساني من جانب المنظمات مُعتبرة إياهُ نوع من التدخل في شؤونها الداخلية، ومع ذلك فالتأكيد المتزايد في القانون الدولي العام على واجب الدولة المُتضررة في حماية ضحايا الكوارث الواقعة على اقليمها قد يغير هذا الموقف ويجعله واجبًا إيجابيًا يترتب على عاتق السلطات المحلية، ولاسيما إذا كانت غير قادرة على توفير المساعدة لضحاياها حيث لا يمكنها أن ترفض استلام المساعدات الإنسانية تعسفًا[2].

ج-تحدي القدرات

إذ قد تواجه المنظمات الإنسانية التي تقود الجهود لمساعدة الناس من أجل التعافي من الأحداث سريعة الظهور بالتنسيق مع الحكومات الوطنية تحدي القدرات خاصةً إذ كان عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث ينمو بشكل ملحوظ، وهو الأمر الغالب لاسيما في حالة كون الدولة المتضررة من الدول النامية التي هي بالأساس تفتقر لمُعِدات المواجهة وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة على هذه المنظمات[3].

فعلى سبيل المثال عانت أمريكا الوسطى عام 2014 من فيضانات وجفاف ترتب عنها آثار مدمرة لسبل عيش ملاين المزارعين، حيث قُدرت الخسائر الزراعية بنحو 465 مليون دولار أمريكي، كما بلغت الخسائر في الممر الجاف لأمريكا الوسطى حوالي 10 مليارات دولار أمريكي، ومع أن المساعدات المُقدمة للمزارعين أصحاب الخيارات الصغيرة كانت غير كافية عانى الكثير منهم من انعدام الأمن الغذائي ما دفعهم إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة كملاذ أخير[4].

---

[1]- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 19.

[2]-المرجع نفسه، ص 20.

[3] - Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P320.

[4]- Climate Extremes, Food Insecurity, and Migration in Central America: A4 Complicated-Nexus-In: https://www.migrationpolicy.org/article/climate-food-insecurity-migration-central-america-guatemala.

الفرع الثاني: المبادئ العامة التي تحكم المساعدات الإنسانية

فمن منطلق أن المساعدات الإنسانية تقدم إلى الدولة المنكوبة بهدف معاونتها على التغلب على الآثار السلبية التي عانتها جراء الكارثة، فحتى لا تخرج وتحِيد عن هذا الهدف يحكم تقديم هذه المساعدات جملة من المبادي العامة أهمها الحياد والإنسانية والنزاهة وعدم التمييز (أولا)، والتعاون واحترام سيادة الدول المستفيدة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (ثانيا)، والتأهب والوقاية والتخفيف من آثار الكوارث (ثالثا).

أولا: الحياد والإنسانية والنزهة وعدم التميز.

إذ يجب أن تراعي المساعدات الإنسانية المقدمة لضحايا الكوارث أمور العدل بين الجنسين والسن أي كفالة قيام الدول والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى التي تقدِّم المساعدات الإنسانية بإدراج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ وفي جميع البرامج وإنشاء آليات مناسبة وفعالة تتناسب مع ضخامة الحالة وهو ما تم تأكيده ضمن المادة 04 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 57/48،[1] مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر تهميشًا من النساء والفتيات والأطفال، ذلك أن الحرمان وعدم الإنصاف والظلم والاغتراب والتهميش النابع من عدم المساواة يولد الضغينة والكره ما يؤدي إلى العنف والفوضى ما قد يكون له تأثير على السلم والأمن الداخلي، كما قد يكون لها تأثير على السلم والأمن الدوليين في حالة اتخاذه منحى أوسع[2].

وعلى ذلك تُعد مبادئ العدل والحياد والنزاهة مطلب أساسي في تقديم المساعدات ما يستلزم طبعًا وجود قوانين تختص بتنظيم الوقاية والتأهب أو الاستعداد للكوارث، وكذا تنسيق عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات حاجة ملحة في عصرنا هذا الذي يَعرف زيادة كبيرة في عدد الكوارث نتيجة تغير المناخ.

ثانيا: التعاون واحترام سيادة الدول المستفيدة.

إذ يُشكل وقوع كارثة خسائر وأضرار تعود على الدولة المُتضررة حيث تعتمد قدرة الدولة على التصدي لها

[1] – نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 18.

[2] – راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تم الاطلاع في 2023/01/15، في الساعة 07.00، متاح على الموقع:

https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsldCrOlUTvLRFDjh6%2Fx1pWBTkD7GV%2BcNsNftZ%2BJbJpcKOIqS1Qc63V27g2Sab4VXqJ0jk2kxMKOzC2NEp3KDzb3Oa1Y16z2F4fYsX%2Fl9HqRM.

على مدى شدة الكارثة وقوتها، فكلما كانت شدتها كبيرة تصبح هذه الأخيرة غير قادرة على مواجهتها بمفردها، وهو الأمر الغالب لاسما بالنسبة للبلدان النامية ما يجعل التعاون أمر لا مفر منه، وهو ما تم التأكيد عليه ضمن قرارات مجلس حقوق الإنسان رقم 27/26 و 15/29، " **تتعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة ومناسبة**[1]".

ويعد مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية من أهم المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الجهات المانحة عند تقديم المساعدات الإنسانية وقت وقوع الكارثة، وقد تم التأكيد على هذا المبدأ في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب ما جاء في المادة الثانية الفقرة الأولى من المعاهدة الآسيوية لعام 2005، كما أنه وفي اطار احترام مبدأ سيادة الدول يَحق للجهات المانحة أن تعرض على الدولة المُتضررة تقديم المساعدة عليها دون أن يعد ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية ، وهو ما تم تأكيده في المبدأ الخامس والعشرين فقرة الثانية من المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليًا الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومع ذلك عادةً ما يشرع في عمليات المساعدات الغَوثِية بناءًا على نداء استغاثة توجهُهُ الدولة المُتضررة إلى المجتمع الدولي[2].

ثالثا: التأهب والوقاية والتخفيف من آثار الكوارث.

حيث يتعين على الدول والمنظمات الإنسانية والكيانات الأخرى التي تقدم المساعدات الإنسانية وضع خطط وبرامج وإنشاء آليات مناسبة وفعالة تتناسب مع ضخامة الحالة للحد من مخاطر الكوارث، مع اتخاذ تدابير كافية لبناء قدراتهم بغية تمكينهم من التأهب للكوارث وبناء قدرتهم على تأمين وسائل بديلة لكسب العيش في حالات ما بعد الكوارث، والترويج علنًا لتنفيذ نُهج لمواجهة الكوارث والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل والإعمار تتسم بالإنصاف بين الجنسين ويُمكن للجميع الاستفادة منها، وهو ما تم التأكيد عليه ضمن العديد من المبادئ الواردة في اطار سنداي 2015-2003 للحد من مخاطر الكوارث[3].

[1] – راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المرجع نفسه.

[2] – نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 19-20.

[3] –راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق.

المطلب الثاني: الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية

يُشكل اللاجئون البيئيون جزء كبير من ضحايا الكوارث الطبيعية، حتى وإن لم يكن مُعترف لهم بهذه الصفة بموجب القواعد القانونية الداخلية أو الدولية، فعند وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة المنكوبة يعامل اللاجئون البيئيون معاملة اعتيادية مثلهم مثل باقي ضحايا الكوارث الطبيعية، على اعتبار أن المساعدات الإنسانية المقدمة ليس لها خصوصية مُعينة في غالب الأحيان، إذ تُقدم الدول والمنظمات المساعدات الإنسانية لأولئك المتأثرين سلبًا بتغير المناخ على أمل التغلب عليها حتى تتحسن الظروف أو تظهر قرارات أخرى غير الهجرة الدولية.

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى دور الدول في مساعدة اللاجئين (الفرع الأول)، ثم دور المنظمات الإنسانية في مساعدة اللاجئين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور الدول في مساعدة اللاجئين

للدول دور هام في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا عند وقوع الكارثة، حيث تتبع آليات معنية لمساعدة اللاجئين البيئيين، لكن ليس بصفتهم لاجئين أو مهجرين بيئيين، وإنما باعتبارهم فئة من بين فئات ضحايا الكوارث.

أولا: دور الدولة المُتضررة في مساعدة اللاجئين

تعد الدولة المُتضررة مسؤولة في المقام الأول عن حماية ومساعدة المتضررين من الكوارث[1]، إذ تتحمل العبء الأكبر في تقديم المساعدات لضحايا المقيمين على اقليميها حيث تبذل قصارى جهدها في ذلك، وهو ما تم التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة رقم 175/65" **تسلم بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث لأغراض منها حماية الناس في إقليمها**[2]".

---

[1] - Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P3.

[2] – وبالمثل نصت ديباجية القرار رقم 22/49 بشأن العقد الدولي للكوارث الطبيعية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن واقتناعا منها بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية شعبه وهياكله الأساسية واصوله الوطنية الأخرى من آثار الكوارث الطبيعية وعن اتخاذ الخطوات الكفيلة بتخفيف تعرض سكانه في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، أنظر :

Climate Change and Migration:

https://oxfordre.com/climatescience/display/10.1093/acrefore/9780190228620.001.0001/acrefore-9780190228620-e-42;jsessionid=2A9BCA26A5BDE07651293B64BB96B2.

وبهذا الخصوص نجد أن المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات الأخرى اهتم بإدارة مخاطر الكوارث من خلال تبَنِيه لمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالدراسة والتصدي لمختلف الأضرار والتقليل من آثارها منها القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25،[1]والمرسوم التنفيذي رقم 23-85 المؤرخ في 1985/08/25،[2] وكذا المرسوم التنفيذي رقم 85-232 المؤرخ في 1985/08/25[3].

ويتمثل دور الدولة المتضررة في توفير اللوازم الضرورية للأشخاص المشردين وكفالة وصولها، وهو ما تم النص عليه في المبدأ (18) في الفقرة الثانية من المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليًا الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي تؤكد على أن تُوفر السلطات المختصة للمشردين داخليًا كحد أدني وبغض النظر عن الظروف ودونما تَميز اللوازم الأساسية من أغذية ومياه صالحة للشرب ومأوى وملابس ملائمة وخدمات طبية والمرافق الأساسية[4].

وفي اطار ذلك تلعب مُساعدات الإسكان الحكومية ووسائل استعادة مصادر الدخل دورًا مهمًا في إعادة توطين الناس في المناطق المتضررة من الكوارث، إذ ساعدت صياغة وتنفيذ برامج المساعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الولايات المعنية الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المُتضررة على إعادة تأهيل منازلهم وإعادة بنائها وترميمها، ومن أمثلة هذه البرامج عمليات اصلاح المنازل وتخصيص الأموال للمرافق وإصلاح البنى التحتية للطرق، والقروض ومنح الشركات الصغيرة[5].

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المساعدات، كجزء من جهود التعافي والحد من مخاطر الكوارث، ستقلل من ضعف المُتضررين والهجرة إلى الخارج، غير أن العديد من البلدان لاسيما منها النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها تجاه ضحاياها.

---

[1]– راجع: القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

[2]– راجع: المرسوم التنفيذي رقم 231-85 المؤرخ في 1985/08/25 الذي يحدد شروط وتنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث.

[3]– راجع: المرسوم التنفيذي رقم 85-232 المؤرخ في 1985/08/25 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث.

[4] – نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع نفسه ص 66-67.

[5] - Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P4.

ثانيا: دور الدول الأخرى في مساعدة اللاجئين.

حيث يقع على عاتق الدول واجب تقديم المساعدات الإنسانية للدولة التي تمر بظروف استثنائية نتيجة وقوع الكارثة الطبيعية حيث تقوم بذلك من باب أخلاقي بحت، إذ لا يوجد في القانون الدولي ما يلزم الدول تقديم مساعدات إنسانية، إذ أنه في حال وقوع الكارثة تهب الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مسرعة لمساعدة الدولة المتضررة لتتعافى من آثار الكارثة، وعلى العموم تقوم بذلك من أجل إنقاذ جماعة بشرية في حالة خطر مؤكد[1].

ويتجلى هذا الواجب الأخلاقي في التضامن الدولي مع الالتزام بمبدأ سيادة الدولة، وهو ما تأكده بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (131/43)، والذي أكد على أن أحد أهم أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعها واحترام الحريات الأساسية لجميع الناس بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، ومن أهم الآليات التي تتبعها الدول لمساعدة الدول المنكوبة نخص بالذكر تقديم المساعدات الانسانية وارسال الكوادر الإنسانية وارسال الكوادر الطبية وما إلى ذلك[2].

الفرع الثاني: دور المنظمات الإنسانية في مساعدة اللاجئين.

للمنظمات الإنسانية سواء كانت حكومية أم غير حكومية، وسواء كانت دولية أو وطنية مع استبعاد المنظمات ذات الطابع السياسي لافتقارها عادة لعنصر الحياد دور هام في تقديم المساعدات الإنسانية، ومن تلك المنظمات نخص بالذكر المنظمة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، إضافة إلى الاتحاد الدولي لصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي تقود جهودًا لمساعدة المجتمعات المتضررة بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، ويتجسد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي على النحو التالي:

---

[1] – **المساعدات الدولية في أوقات الكوارث: التزام قانوني أم أخلاقي**، المرجع السابق.

[2]- Speech by Mr. Junichiro Touched, UNHCR's Senior Advisor on Climate Change, **Climate change, natural disasters and human displacement, International Conference on Environment, Forced Migration and Social Vulnerability (EFMSV),** Bonn, 10/ October/2008, P03.

أولا: دور المنظمات الحكومية في مساعدة اللاجئين.

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية الحكومية في مواجهة الكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية في سبيل انقاذ الضحايا والتخفيف من معاناتهم وآلامهم ومن المنظمات النشيطة في هذا المجال نخص بالذكر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

أ- دور المنظمة الدولية للهجرة في مساعدة اللاجئين.

منذ أوائل التسعينيات نشطت المنظمة الدولية للهجرة في مجال الهجرة وتغير المناخ والبيئة، حيث نفذت برامج في أكثر من 40 دولة من جزر المحيط الهادئ إلى أمريكا اللاتينية وفي القارتين الآسيوية والأفريقية، ففي العديد من هذه المناطق ساعدت المتضررين من الأعاصير والفيضانات الشديدة والجفاف[1].

من ذلك عملت مع العديد من وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك اليونيسيف على توفير الطعام والمأوى ومختلف المُستلزمات المنزلية وغيرها من المساعدات للمجتمعات المنكوبة في أعقاب عام 2019، مرتين على التوالي في إعصار الذي ضرب إيداي وكينيث موزمبيق.، وقد لعبت مثل هذه الاستجابات للكوارث دورًا ولو كان جزئيًا في التقليل من حالات النزوح إذ من أصل 1.800.944 فردًا متضررًا نزح 100159 فقط[2].

ب-دور المفوضية السامة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين.

كثيرًا ما يُطلب من المفوضية المساعدة في حالات الطوارئ الدولية التي تسببها الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والعواصف العنيفة، بالرغم من أن الأشخاص المتضررين من هذه الأحداث لا يخضعون لولاية المفوضية، ولكن هذه الأخيرة لديها الخبرة والقدرة على المساعدة.[3]

إذ وفرت المفوضية الحماية والمساعدة للكثير من اللاجئين نتيجة تغير المناخ، إلى جانب مُساعدتهم في تعزيز قُدراتهم على تجاوز الأزمات مستقبلاً، ففي عام 2020 نشرت المفوضية فرقًا للمساعدة في جهود الإغاثة في أمريكا الجنوبية وجنوب المكسيك، حيث تأثر ما يقدر بثلاثة ملايين شخص بإعصار إيتا، وهو أحد أسوأ

[1] -International Organization for Migration (IOM)) Report**, MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT**, OP, Cit, P87.

[2]-Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P6.

[3]- Speech by Mr. Junichiro Touched, UNHCR's Senior Advisor on Climate Change, **Climate change, natural disasters and human displacement,** OP, Cit, P03.

الكوارث المتعلقة بالطقس في المنطقة على مدى العقدين الماضيين من الزمن، وعندما ضرب إعصار إيدي الموسمي الإستوائي مناطق في موزمبيق وزيمبابوي وملاوي عام 2019، نقلت المفوضية العائلات اللاجئة إلى مآوى أكثر أمانًا، وزودتهم بالخيام والأغطية البلاستيكية وتجهيزات الصرف الصحي والمياه النظيفة.[1]

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المساعدات، كجزء من جهود التعافي والحد من مخاطر الكوارث، ستقلل من ضعف المتضررين والهجرة إلى الخارج.

ثانيا: دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة اللاجئين.

يتجسد دور المنظمات غير الحكومية في منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي بشكل أساسي في دور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر الذي يلعب دورًا فعالاً وبارزًا في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية، هذا الدور الذي يرتكز على جملة من المبادئ تتمحور في تعزيز القيم الإنسانية، الاستجابة للكوارث والاستعداد لها، الرعاية الصحية، كما يتخذ الاتحاد عدة آليات في سبيل ذلك.

أ- أهم الأليات المعتمد من الاتحاد الدولي لصليب الأحمر لمجابهة الكوارث

- ✓ **التأهب لمواجهة الكوارث:** تقوم هذه الآلية على تقنية التنبؤ قبل وقوع الكارثة، والذي يسمح بالتقليل من آثارها السلبية كإنقاذ الأرواح من خلال إجلاء السكان وحمايتهم.
- ✓ **الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية:** وهذا من خلال إعادة الإسكان وتعزيز قدرة المتضررين[2].

ب- دور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر في مساعدة اللاجئين

ساهم الاتحاد الدولي للصليب الأحمر بشكل كبير في تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين جراء الكوارث المناخية، ومن أمثلة ذلك ساعدت برامج الاستجابة الطارئة للإسكان من قبل الصليب الأحمر في إيواء ما يقرب

---

[1]- المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، **النزوح الناجم عن تغير المناخ والكوارث**، تم الإطلاع في 2023/05/14، في الساعة 06.00، متاح على:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html.

[2]- سهير إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 130.

من 2600 فرد في ولاية كنتاكي الغربية بعد إعصار 2021، إذ أن الهدف من هذه البرامج تقليل الهجرة الدائمة إلى الخارج وزيادة نسبة الأشخاص النازحين الذين من المحتمل أن يعودوا إلى ديارهم، أيضًا مكنت المساعدات السريعة من الصليب الأحمر ووكالات الأمم مثل اليونيسف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى جانب حشد 300 متطوع من قبل الجمعية النيبالية، المجتمعات النيبالية من التعافي بسرعة من زلزال 2015 وحالت دون النزوح الدائم والواسع النطاق[1].

ومما لا شك فيه أن برامج الإغاثة في حالات الطوارئ وبرامج القدرة على الصمود، كجزء من جهود التعافي والحد من مخاطر الكوارث، ستقلل من ضعف المتضررين والهجرة إلى الخارج.

في الأخير يمكن القول أن المساعدات الإنسانية المتبعة للتقليل من الأضرار التي تلحق باللاجئين البيئيين نتيجة تغير المناخ هي آلية تتصف بالعمومية، حيث لا تستهدف هذه الفئة بالذات وإنما تستهدف تخفيف آثار الكارثة على جميع فئات الضحايا، فهي بشكل عام مُخصصة لحل مشاكل دولية عامة، ما يجعلها غير كافية في ظل تغير المناخ وتضاعف عدد الكوارث، فضلاً عن أنها ترتكز فقط على الحد من الأحدث المناخية المفاجئة دون الاهتمام بالأحداث المناخية البطيئة الظهور التي هي على الأرجح الأكثر سببًا في زيادة الهجرة الدولية، فبدون عمل مناخي طَامُوح والحد من مخاطر الكوارث لا يمكن الحد من ظاهرة اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي لاسيما في المناطق الأكثر عرضة لهذا الأخير كإفريقيا جنوب الصحراء، جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

لذا يجب أن يكون إلى جانب هذه الآلية التي تسمح بالحد من تأثيرات تغير المناخ على اللجوء البيئي على المدى القصير، آليات أخرى مُتخصصة في الحد من هذه الأخيرة على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن دور التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي، وهذا ما يتم تناوله في العنصر الموالي من هذا الدراسة.

المبحث الثاني : التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه أليات دولية للحد من اللجوء البيئي

تُوفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وسيلة مهمة لمتابعة وتحقيق هدف مكافحة الأسباب

[1]- Climate Change and Migration:
https://oxfordre.com/climatescience/display/10.1093/acrefore/9780190228620.001.0001/acrefore-9780190228620-e-42;jsessionid=2A9BCA26A5BDE07651293B64BB96B2

الجذرية لتغير المناخ، ولاسيما انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إذ لا جدل في أن العواقب المُدمرة لتغير المناخ لا يمكن عكسها على المدى القصير، فالعمل التعاوني على المدى المتوسط وطويل في اطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والمتمثل في كل من التخفيف والتكيف هو الأسلوب الأمثل لمواجهة مختلف التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة، لاسيما ما تعلق منها بالهجرة البيئية، هذه الأخيرة التي من المتوقع أن تتسارع وتيرتها في النصف الثاني لهذا القرن، إذا لم تنجح البلدان في تخفيض الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ، فقد يَظهر ما يسمى " **البؤر الساخنة**" للهجرة بسبب تغير المناخ.

وفي اطار التصدي لهذه الأخيرة فقد سعي المجتمع الدولي من خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، جاهدًا لاستكشاف استراتيجيات لمساعدة السكان على التعامل مع الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتغير المناخ، من خلال اعتماد إجراءات وتدابير تساهم في التخفيف من هذه الظاهرة والتكيف مع آثارها السلبية خاصة في الأماكن التي يتعرض فيها السكان لخطر الهجرة القسرية، **إذ توصل تقرير البنك الدولي المُحدث الذي صدر في 2021/09/13 إلى أن التحرك سريعًا لاتخاذ إجراءات فورية ومنسقة للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ودعم التنمية الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود قد يُحِدُ من نطاق الهجرة بسبب تغير المناخ بنسبة تصل إلى 80%**[1].

وعلى ذلك نوضح كيف يساهم التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي، وذلك من خلال التطرق إلى التخفيف من تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي (المطلب الأول)، ثم التكيف مع تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التخفيف من تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي.

لتغير المناخ تأثيرات عالمية النطاق وغير مسبوقة من حيث الحجم، إذ تؤدي تداعيات تغير المناخ إلى تَعريض ملاين البشر إلى الموت المحقق أو التشرُد، وعلى ذلك بدون اتخاذ إجراءات صارمة للحد منهُ، فسيكون التكيف مع هذه الآثار في المستقبل أكثر صعوبة إلى جانب التكاليف الكبيرة اللازمة لذلك، وفي هذا السياق أكدت

[1]– مستشار مفوضية اللاجئين ، **يحتاج العالم الى التحول العاجل للبيئة درءا لمخاطر تغير المناخ**، 2021/12/29، تاريخ الاطلاع 2023/02/14، في الساعة 17:00، متاح على الموقع: https://www.qcharity.org/blog/k

الهيئة الحكومية في تقرير لها نشر في أغسطس 2021، أكدت فيه الهيئة على أنه " **إذا لم تكن هنالك تخفيضات فورية وواسعة النطاق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن الحد من ارتفاع مستوى دراجات الحرارة مستحيل، مما يؤدي إلى كوارث طبيعية سوف تنهي الحياة على كوكب الأرض**"[1].

فالتخفيف من تغير المناخ إجراء لازم من أجل إبقاء مستويات التثبيت منخفضة، وبالتالي تجنب التأثيرات الأسوأ لهذا الأخير بما في ذلك الحد من ظاهرة اللجوء البيئي، هذه الأخيرة التي هي في تزايد مستمر في ظل التدهور البيئي المتزايد، وعلى ذلك نحن اليوم بحاجة إلى الاستعداد واستثمار جهودنا في مجابهة المخاطر المُحدقة بكوكبينا من أجل تلافي الضرر الذي يُحدثه تغير المناخ، وبالتالي التخفيف من احتياجات الحماية مستقبلاً وتلافي المزيد من النزوح الناجم عن تغير المناخ، إن انتظار وقوع الكارثة ليس الخيار المناسب. وفي هذا السياق يقول أندرو هاربر خبير المناخ بالأمم المتحدة في حديث خاص "**إنه يجب علينا رفع درجة الاستعداد لمجابهة المخاطر المحدقة بكوكبنا الذي بدأت تضربه الفيضانات والحرائق والسيول والأمطار الغزيرة بشكل غير مسبوق .... وأن المآسي الثلاثية من النزاع وتغير المناخ والنزوح مُهددات جدية للمجتمع البشري يجب الإسراع في معالجتها من أجل ضمان الأمن البشري**"[2].

وانطلاقًا من ذلك للإحاطة بدور التخفيف من تغير المناخ في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي، نتطرق إلى مفاهيم أساسية حول التخفيف من تغير المناخ(الفرع الأول)، التدابير المتخذة لتخفيف أسباب وتأثيرات ظاهرة تغير المناخ (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التخفيف من تغير المناخ

التخفيف هو استراتيجية وقائية تتخذ في وقت مُبكر، إذ باتت مظاهر تغير المناخ الناتج عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تظهر في جميع القِطاعات الغذاء، الصحة، الزراعة، الطاقة، فبدون إجراءات مناخية وتنموية ملموسة قد يُجبر العديد من السكان الأكثر تضرر من تغير المناخ على التحرك للهروب من الآثار البطيئة لتغير

[1]- المفوضية السامية لحقوق الانسان، "يجب على الدول تكثيف العمل المناخي الآن قبل فوات الأوان، تاريخ النشر 2023/03/23، تاريخ الاطلاع 2023/05/27، في الساعة 14.00، متاح على الوقع :

https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/states-must-step-climate-action-now-it-too-late-un-expert

[2]– مستشار مفوضية اللاجئين، المرجع السابق.

المناخ، لذا ينبغي أن تكون إجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ ذات أولوية بالنسبة لواضعي السياسات الدولية، وفي هذا السياق يقول أحد خبراء الأمم المتحدة ، " **يجب على الدول اتخاذ إجراءات صارمة وتسريع الطموحات المناخية دون تأخير لتأمين مستقبل قابل للعيش ومستدام للجميع، تماشيًا مع توصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)**[1].

والتي منها التقرير التقييمي لها في أكتوبر 2018 الذي حذرت من خلاله من خطورة وصول الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي أو على الأقل ألا تتجاوز ذلك، وهذا حرصًا على حياتنا وحياة الأجيال المستقبلية[2]، ما يعني ضرورة خفض الانبعاثات من خلال الانتقال السريع لمستقبل منخفض الكربون لمنع الاحترار من تجاوز الدرجتين، هذا الانتقال الذي يقوم على مجموعة من المرتكزات.

وعلى ذلك نحدد هذه المرتكزات لكن قبل ذلك من باب أولى لابد من تحديد المقصود بالتخفيف من تغير المناخ (أولا)، ثم المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها هذا الأخير (ثانيا).

أولا: المقصود بالتخفيف من تغير المناخ

التخفيف هو العمل على تقليل الانبعاثات[3] من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات، والإستقرار عند مستوى معين لتركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، بما في ذلك سياسات تسعيرة الكربون، وسياسات تشجيع الابتكار التقني، وسياسات تشجيع الانتقال إلى بيئة اقتصادية جديدة[4].

ثانيا: المُرتكزات الرئيسية للتخفيف من حدة التغيرات المناخية

تقوم استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ على مجموعة من المُرتكزات لتحقيق انتقال سريع لمستقبل مُنخفض الكربون، أي عالم خالي من الانبعاثات الغازية المُسببة لظاهرة تغير المناخ الخطير:

---

[1]– المفوضية السامية لحقوق الانسان، "**يجب على الدول تكثيف العمل المناخي الآن قبل فوات الأوان**، المرجع السابق.

[2]– مستشار مفوضية اللاجئين ، المرجع السابق.

[3]– أحمد عثمان الخولي– عزت عبد الحميد، **مشروع أساليب الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية** بمحافظة كفر الشيخ، 2014، ص 50.

[4]– خالد السيد حسن، **التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة**، مكتبة جزيرة الورد، ط01، القاهرة، 2021، ص 137.

أ- العمل المبكر والمنسق يمكن أن يؤدي إلى خفض انبعاث الغازات الدفيئة العالمية.

التخفيف هو استراتيجية وقائية تتخذ في وقت مُبكر لا مُتأخر[1]، إذ يقع على الجهات الفاعلة الوطنية والدولية اتخاذ إجراءات استباقية في وضع سياسات التخفيف من تغير المناخ تتناسب مع حجم الأزمة أي وضع أهداف لخفض الانبعاثات تبقي الاحترار العالمي أقل من الدرجتين المئويتين[2]، مع التأكد من أن سياسات التخفيف الخاصة بها لا تؤثر على حقوق الفئات الأكثر ضعفًا في الداخل والخارج[3]، إلى جانب العمل على تطوير المعارف الحالية والعلوم بشكل أفضل من أجل استكشاف التقنيات التي تسمح بالحد من الانبعاثات الغازية، وكذا التوعية بأهمية عمليات التخفيف في مُواجهة آثار التغيرات المناخية[4]، ومع ذلك فالبلدان التي تتأثر سبل عيشهم بشكل كبير نتيجة تغير المناخ تحتاج لتنفيذ تدابير استباقية لتخفيف من تغير المناخ إلى الدعم الدولي[5].

بالإضافة إلى ذلك فبدون اطار عمل موثوق متعدد الأطراف لن يكون بوسع العالم تجنب التغيرات المناخية الخطيرة، مع ذلك ليس ثمة اطار عمل متعدد الأطراف قادر على تحقيق أي نتائج ما لم تدعمه أهداف وطنية وسياسات تتفق مع هذه الأهداف والنتيجة الطبيعية آلية ميزانية كربون عالمية ، تطوير ميزانيات كربون وطنية تعمل ضمن إطار الموارد العالمية[6].

---

[1]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي** ، المرجع السابق، ص 230.

[2]- وهو ما تم أكدت عليه من طرف الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الصادر عام 2018 " أن الحد من الاحترار العالمي ليكون 1.5 درجة مئوية بدلا من درجتين مئويتين مقارنة بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية سيحقق فوائد حقيقية للبشر وسبل كسب الرزق والنظم البيئية الطبيعية ، ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف تغيرات غير مسبوقة في جميع قطاعات المجتمع، أنظر مستشار مفوضية اللاجئين ، "**يحتاج العالم الى التحول العاجل للبيئة درءا لمخاطر تغير المناخ**"، المرجع السابق.

[3]- Rymn J. Parsons,(report), **TAKING UP THE SECURITY CHALLENGE OF CLIMATE CHANGE**, Authors of Strategic Studies Institute (SSI), August 2009, p4

[4]-مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " **تغير المناخ له تأثير خاص على اللاجئين والنازحين**"، نشر في 2020/11/30، تاريخ الاطلاع 2022/09/13، في الساعة 16.30، متاح على الموقع التالي:

https://www.unhcr.org/ar/news/stories/2020.

[5]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P325.

[6]-راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2008/2007** "**تجنب تغير المناخ الخطر استراتيجيات التخفيف**"، الفصل 03، ص 102-103.

وعلى ذلك ينبغي أن تكون سياسات التخفيف من تغير المناخ ذات أولوية بالنسبة لواضعي السياسات الدولية، وبالتالي كلما تأخرنا في التحرك كلما ارتفعت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وزادت صعوبة الوصول إلى النسبة المرغوبة من تركيز ثاني أكسيد الكربون مما يعني زيادة أخطار تغير المنا

ب-"**تسعير الانبعاثات الكربونية.**"

إذ يقصد بتسعيرة الكربون حساب القيمة الاجتماعية للكربون بصفة عامة، كلما زاد مستوى تركيز الانبعاثات في الهواء الجوي كلما زادت الأضرار الناتجة عنها، وبالتالي ارتفع سعر الكربون، عادة ما يكون سعر الكربون أو تسعيرة الكربون في صورة ضرائب أو رسوم إضافة تفرض على المنتجات أو المخرجات النهائية التي يصاحبها انبعاثات أكبر لغازات الاحتباس الحراري[1].

حيث تشمل الخيارات المتاحة من أجل تسعيرة الكربون فرض الضرائب وفرض نظام الالتزام بحد أعلى من الانبعاثات[2]، وبهذا الخصوص لدى أدوات السُوق دور محوري يمكن أن تلعبه في خلق الحَوافز التي تلفت نظر رجال الصناعة والمستهلكين إلى أن ثمة قيمة مُستفادة بإمكانهم جنيها من وراء خفض الانبعاثات، وأن قدرة الأرض على استيعاب ثاني أكسيد الكربون لازالت شحيحة[3]

ت-تغير السلوك بأوسع معانيه مع رفع القيود والحواجز التي تحول دون التغيير".

إذ يتطلب التخفيف الناجح من المستهلكين والمستثمرين تحولات مبكرة وجذرية في سياسة الطاقة، والتشجيع على هذا التغير السلوكي لا يقتصر فقط على حوافز الأسعار وحدها لتحقيق الانخفاضات المطلوبة، بل لابد من تدخل الحكومات هذه الأخيرة التي تلعب دور حيوي في ذلك من خلال دعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، ووضع المعايير وتوفير المعلومات، وتشجيع الأبحاث والتنمية، ومتى أمكن تقيد الخيارات التي تضر بالجهود

[1]- خالد السيد حسن، المرجع السابق، ص 139.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير **التنمية البشرية 2008/2007**" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق، ص101.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق ، ص 102.

الرامية لمعالجة قضية تغير المناخ[1].

فإن قَام النمو الاقتصادي والازدهار الإنساني منذ الثورة الصناعية على أنظمة الطاقة القائمة على استهلاك الكربون، فعلى مدار العقود القليلة القادمة سوف يحتاج العالم لثورة في الطاقة، تُمكن الدول من التحول إلى الاقتصاديات التي تقوم على الاستهلاك المُنخفض للكربون ، حيث يجب أن تنطلق هذه الثورة من العالم المُتقدم، إذ يتطلب التمتع بميزانية كربون مستدامة من البلدان الغنية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 80 بالمئة على الأقل بحلول عام 2050، فإذا أردنا لهذا الهدف أن يتحقق فإن على منحى الانبعاثات الجماعية لهذه الدول أن يصل لذروته ويبدأ في التناقص، كما يتوجب على البلدان النامية أيضًا وضع مسار الانتقال القائم على انخفاض استهلاك الكربون وإن يَكن على معدل يعكس مواردها المحدودة ودوافعها لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام والحد من الفقر[2].

ث-"الابتكار التكنولوجي"

ترتكز سياسات الابتكار التكنولوجي في أنشطة النقل وأنشطة توليد الطاقة والأنشطة الأخرى المستخدمة للطاقة مثل الصناعة وبعض العمليات الزراعية ونشاط البناء، ويتمثل التحدي الحقيقي لسياسات الابتكار التكنولوجي في أنشطة النقل خاصة تطوير وقود قليل أو عديم الكربون لسيارات والقطارات والطائرات والسفن، وما تجب ملاحظته أن سياسات تسعيرة الكربون تفيد جدًا في حفز سياسات الابتكار التكنولوجي، طالما ظل العائد الحدي من عمليات الابتكار التكنولوجي لإنقاص الكربون أكبر من التكلفة الحدية للأضرار المُعبر عنها بالتكلفة الاجتماعية للكربون[3].

ج-" التمويل للتخفيف من حدة المشكلة".

ويقصد بها توفير الدعم المالي لمشاريع الابتكار التكنولوجي ذات المدى الطويل، والتي تهدف إلى احداث تخفيض في الانبعاثات مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وتمويل مبادرات العمل المناخي التي تستحدث مجالات عمل

[1]- خالد السيد حسن، المرجع السابق، ص 140.

[2]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P325.

[3]- خالد السيد حسن، المرجع السابق، ص 141.

جديدة، وتشجيع البحث عن مجالات جديد،[1] إذ يمكن للدعم المالي والتكنولوجي أن يزيد من كفاءة استهلاك الطاقة في الدول النامية، بما يُوفر قاعدة الحصول على طاقة رخيصة وفي نفس الوقت يحقق خفضًا للانبعاثات، وفي اطار ذلك اقترح السيد فراي[2] ضمن تقرير أرسله إلى الجمعية العامة لعام 2022 ضرورة إنشاء مرفق تمويل الخسائر والأضرار وإنشاء مجموعة من الخبراء الماليين الذين يمكنهم تطوير مصادر تمويل جديدة ومبتكرة وموسعة بشكل كبير للمساهمة في تمويل المناخ[3].

د- "التعاون الدولي"

إذ أن تجنب التهديدات غير المسبوقة لتغير المناخ يتطلب جهدًا جماعيًا لا سابق له من التعاون الدولي الذي يُعد مفتاح الباب أمام التخفيف من تغير المناخ، وتتمثل أحد أولويات ذلك في زيادة التمويل والدعم التكنولوجي لآليات توليد الطاقة مُنخفضة الكربون في البلدان النامية، حيث يُمكِن التعاون هنا من توسيع قاعدة الحصول على الطاقة ويُحسن من الكفاءة ويُقلل من الانبعاثات الكربونية ويُدعم جُهود خفض الفقر أثناء ذلك[4].

وفي سياق ذلك أكد الرئيس " **كلينتون**" على ضرورة العمل معًا بقوله "**يجب أن نقف معا ضد خطر الاحتباس الحراري، قد تكون الدفيئة مكانًا جيدًا لتربية النباتات، لا يوجد مكان لرعاية أطفالنا، كما دعى المجتمع الدولي إلى الموافقة على التزامات ملزمة قانونًا لمكافحة تغير المناخ**"[5]، وبالمثل أشار العديد من رؤساء

---

[1]–المرجع نفسه، ص 141–142.

[2]– خبير في القانون والسياسة البيئية الدولية، هو أول مقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ . تم تعيينه من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين في مارس 2022، أنظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، **يجب على الدول تكثيف العمل المناخي الآن ، قبل فوات الأوان**، نشر في 23 مارس 2023، تم الإطلاع بتاريخ 2023/02/14، في الساعة 17.00، متاح على :

https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/states-must-step-climate-action-now-it-too-late-un-expert.

[3]– المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المرجع السابق.

[4] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق، ص 147.

[5]- - Rymn J. Parsons, (report), **TAKING UP THE SECURITY CHALLENGE OF CLIMATE CHANGE,** OP,Cit,P08.

الدول في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 إلى أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية من الدوافع الرئيسية للهجرة ودعو إلى معالجتها بشكل جماعي[1].

فنظرًا لارتباط تغير المناخ ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة البشرية حسب ما أشادت به الهيئة الحكومية الدولية لاسيما ما تعلق منها بالنشاط الصناعي واستخدام الوقود الأحفوري، فإن البلدان المتقدمة وباعتبارها المسؤول الأول عن هذه الظاهرة تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية لمنع انتهاك الحقوق الأساسية المنصوص عليها ضمن الوثائق الدولية بسبب تغير المناخ[2].

وذلك من خلال أخذ زمام المبادرة لمكافحة تغير المناخ، بخفض انبعاثاتها بشكل كبير ومُبكر، مع ضمان أن الناس في البلدان النامية الأكثر تضررًا يُمكنهم التكيف مع التأثيرات والتكيف مع النماذج المُنخفضة الكربون[3]، بتوجيه اقتصاداتها نحو مسارات خضراء ومرنة لتجنب الهجرة الناجمة عن المناخ وتسخيرها لتعزيز التحولات الاقتصادية والديموغرافية، حيث تتطلب مثل هذه السياسات استثمارات في رأس المال البشري لدعم الجيل القادم في وظائف مُنتجة ومستدامة وذكية مناخيًا، على سبيل المثال مُبادرة الجدار الأخضر العظيم (GGW)[4].

هذه المسؤولية التي تنعكس في مبدأ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثل في مبدأ

---

[1]– المرجع نفسه، ص 09.

[2]– إذ قدمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بصفتها هيئة علمية دولية معترف بها أدلة قوية أثبتت العلاقة الوثيقة بين تغير المناخ والتصنيع أو استخدام الوقود الأخفوري، وعلى ذلك يجب على البلدان المتقدمة أن تعترف بمسؤولياتها عن حدوث الظاهرة ، أنظر الهجرة وتغير المناخ، أنظر: Gede Eka Sarjana, OP,Cit,P228

[3]– مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق.

[4]–مبادرة الجدار الأخضر العظيم وهي عبارة هي جهد منسق عبر منطقة الساحل والصحراء لاستعادة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى وإدارتها بشكل مستدام ، ومعالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة الطبيعية وكذلك الفقر. بحلول عام 2030 ، تهدف مبادرة "GGW" إلى استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة ، وعزل 250 مليون طن من الكربون ، وخلق 10 ملايين فرصة عمل في المناطق الريفية وفي اطار ذلك التزم البنك الدولي بتقديم 5.6 مليار دولار بين عامي 2020 و 2025 لدعم 11 دولة هي جزء من مبادرة (GGw). يقوم البنك الدولي بالفعل بتنفيذ مشاريع يبلغ مجموعها حوالي 4.1 مليار دولار، أنظر:

Climate migration—deepening our solutions:

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/03/17/climate-migration-deepening-our-solutions/

المسؤوليات المشتركة ولكن مُتباينة (CBDR)[1]، فطبقا له يقع على عاتق كل من البلدان المتقدمة والنامية التزامات متماثلة للحد من المشكلات البيئية العالمية والتي منها مشكلة تغير المناخ. وهذا بناءًا على شرطين هُما:

- كل دولة لديها نفس الاهتمام فيما يتعلق بتغير المناخ كمشكلة مشتركة للإنسانية.
- الخلفية التاريخية للمشكلة البيئية العالمية الحالية والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد فيما يتعلق بقدرته على معالجة المشكلة، وهي نفسها الأحكام التي تم النص عليها في اعلان ريو لعام 1992.[2]

حيث تتطلب عملية الانتقال إلى مُستقبل منخفض الكربون وضع اطار عمل دولي يُرسى أهدافًا لخفض الانبعاثات بالنسبة لجميع الدول أي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإلا باء بالفشل، حيث تساهم البلدان المتقدمة ومن باب التعاون الدولي في تسهيل عملية الانتقال بالنسبة للبلدان النامية لضمان عدم تضرر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بمسار الانبعاثات المُنخفض.[3]

الفرع الثاني: التدابير المتخذة لتخفيف أسباب وتأثيرات ظاهرة تغير المناخ.

بات الكل يشعر بأن الاحترار العالمي يؤثر على جميع جوانب حياتنا، لما أصبحت تعانيه أنظمتنا البيئية والبشرية من تداعيات خطيرة، بما في ذلك ضياع التنوع البيولوجي الضروري لاستمرارية الحياة، اختفاء الموائل الطبيعية للحيوانات البرية المتبقية، انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة انتشار ناقلات الأمراض كالبعوض إلى جانب سُوء التغذية وندرة المياه الصالحة للشرب التي تعد أحد المُرتكزات الصحية للعيش، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي نتيجة نقص إنتاجية الغذاء، والتي في مُجملها أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين البيئيين، وبالنظر إلى تأثيراته الكارثية وُجدت عدة محاولات للتخفيف منه، بما في ذلك تقليل الانبعاثات والهندسة الجيولوجية، غير أن معظم هذه التدابير أقرب إلى النظر منها إلى العملي أو التطبيقي، ومع ذلك هنالك تدابير لتخفيف ذات طابع عملي.

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى التدابير المتخذة لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع النظري (أولا)، ثم التدابير المتخذة لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع العملي(ثانيا).

---

[1]– راجع المادة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، التي تنص على " ينبغي على الأطراف أن تحمي النظام المناخي...على أساس العدالة ووفقا لمسؤولياتها المشتركة ولكن متباينة وقدرات كل منها".

[2]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, PP236-237.

[3]– زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي** ، المرجع السابق، ص 231.

أولا: التدابير المتخذة لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع النظري.

وجدت بعض المحاولات الجادة لتخفيف من أسباب وتأثيرات تغير المناخ تمثلت فيما يلي

أ- تقليل الانبعاثات.

على الرغم من أن ظاهرة التغيرات المناخية لا تزال في مراحلها الأولى إلا أن مستوى غاز ثاني أكسيد الكربون وصل إلى أعلى مُستوى لهُ منذ منتصف مليون سنة، وهو ما يُنذر بكارثة حقيقة للكوكب الأرض، أوجدت ضرورة إيجاد حلول تسمح بالسيطرة على غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن ثمة ظاهرة الاحتباس الحراري، هذه حلول التي منها ما هي ذات طابع اتفاقي، ومنها ذات طابع تقني.

1- الحلول الدولية الاتفاقية للحد من الانبعاثات

حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى التقليل من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري ومنه تغير المناخ، حيث شكلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي نقطة البداية لإقرار النظام القانوني لحماية المناخ عقبتها العديد من الاتفاقيات إلى ليومنا هذا، والتي قد تم تناولها في القسم الأول من هذه الدراسة، وعلى ذلك سنخُصُ بالذكر ما يلي:

✓ **اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ:**

تعد حجر الأساس الدولي لتقليل الانبعاثات، حيث أثار انبعاث الغازات الحابسة للحرارة القلق على مستوى العالم، فأصدرت الحكومات نداءات عالمية مُلحة لإبرام معاهدة عالمية للتصدي للمشكلة، وقد استجابت الجمعية العامة للأمر بموجب قرارها رقم 2012/45 الصادر في شهر ديسمبر 1990 من خلال انشائها للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، وبعد مرور عامين من المفاوضات وعلى اثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المَعروف بقمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك بتاريخ 9 ماي 1992 ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس/1994،[1] إذ تَمثل هدفها في منع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ[2].

[1]- بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص 284.

[2]- راجع المادة 02 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المرجع السابق.

وعلى ذلك فهي لا تلزم الموقعين عليها بخفض انبعاثاتها، حيث لم تكن سوى اطار عام لتحقيق هدف دولي مُشترك يتمثل في الالتزام الدولي بحماية المناخ، إذ لم تتضمن أية ترتيبات أو جداول زمنية مُلزمة للدول المتقدمة والنامية بتحقيق ذلك الهدف.

✓**برتوكول كيوتو**

يعد بروتوكول كيوتو الاتفاقية العالمية الرئيسية الهادفة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، إذ تم اعتماده بتاريخ 11-12-1997، وذلك بمناسبة مؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في اليابان من أجل مُراجعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لسنة 1992، ودخل حيز النفاذ في فيفري 2005 بعد تصديق 55 دولة طرف عليه[1]، حيث يغطي أكثر من 55 بالمئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم[2].

إذ تمثل الإنجاز الرئيسي لهذا الأخير في الزام البلدان الصناعية مُنفردة أو مُجتمعة، تخفيض مجموع انبعاثاتها من الغازات الدفيئة خلال الفترة من 2008-2012 بنسبة 5 بالمئة على الأقل مما كانت عليه عام 1990، كما تم تأسيس نظام لمراقبة تقدم الدول، إلى جانب ذلك تم انشاء سُوقًا للكربون للبلدان لتُتَاجِرَ بوحدات الانبعاثات وتُشجع التنمية المستدامة تحت نظام عُرف باسم " **الحد الأقصى والتجارة**[3]".

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن بعض الدول النامية كالصين والهند ذات مُعدلات انبعاث الكربون عالية فلم تُدرج ضمن هذا الالتزام، كما أن كل من كازاخستان والولايات المتحدة لم تصادق عليه، على الرغم من أن هذه الأخيرة من أكبر الدول المنتجة لهذه الغازات، وهو طبعًا ما رتب الأسباب الداعية لفشله.

✓ **اتفاقية باريس " أهم اتفاقية عالمية لحماية المناخ".**

تم التوصل إلى اتفاقية باريس عام 2015 ووافقت عليها 196 دولة، دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، تمثل هدفها الرئيسي في الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 2 درجة مئوية ومتابعة الجهود لإبقائها أقل

[1] – بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص 285.

[2] – أزاهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 10.

[3]- UN Climate Talks, OP,Cit.

من 1.5 درجة مئوية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب المزيد من العمل[1].

وكالعادة في عام 2017 انسحبت و م أ من الاتفاقية، تحت مُبرر أنها تفرض أعباء مالية واقتصادية شديدة على البلاد، وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية اليوم تشُنُ حربًا من نوع أخر من الإرهاب تعتمد على سيادة القوة ضاربة المعاهدات الدولية عرض الحائط[2].

وبناءًا على ما سبق يبدوا أن الحلول الاتفاقية للحد من الانبعاثات لم تكن كافية، إذ لم تلتزم البلدان بالخفض التدريجي لاستخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري، ما يعنى الفشل في الوصول إلى الهدف المتمثل في تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عند مستويات عام 1990 في عام 2000، وعلى ذلك بات من الواضح أن الاستجابات التكنولوجية الأكثر قوة مَطلوبة للتحكم في غازات الاحتباس الحراري، وهو ما نفصل فيه في العنصر الموالي.

2- الحلول الدولية التقنية للحد من الانبعاثات.

هنالك العديد من التقنيات للسيطرة على غاز ثاني أكسيد الكربون ومن ثمة ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تشمل تقنية رش بودرة الحديد التي تساعد على استهلاك (CO_2)، تقنية حبس غاز ثاني أكسيد الكربون في تجويفات تحت الأرض، تقنية صب الغاز الكربوني في المحيطات، غير أن العيب الرئيسي لهذه المجموعة من التقنيات هو تأثيرها المحدود، إذ هنالك اعتقاد عام بأنها لن تكون قادرة على حل المشكلة على المدى المتوسط والطويل، إلى جانب الأضرار المحتملة لها، فضلاً عن الكلفة المُرتفعة، ومع أنه تم تطوير تقنيات أحدث كتقنية التقاط وعزل ثاني أكسيد الكربون من مصادر ثابتة كبيرة، غير أن هذه الأخيرة وإن تميزت عن سابقتها فإنها تتطلب خبرات وتقنيات تكنولوجية معنية لا تتوافر لدى غالبية الدول لاسيما النامية منها، فضلاً عن أنها لاتزال محل جدل حول قابلية تطبيقها، إذ أن مجال التقاط الكربون وعزلة لا يزال في مهده.

✓ **تقنية رش بودرة الحديد التي تساعد على استهلاك(CO_2).**

تقوم هذا التقنية التي أثارت الكثير من الجدل وسط المهتمين على رش بودرة الحديد وذلك من مُنطلق "أن

[1]- بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص 286.

[2]- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي، المرجع السابق ص 123

قلة الموارد المغذية مثل الأمونياك والحديد في بعض مناطق المُحيطات يُحد من نمو الطحالب الخضراء التي تساعد على استهلاك كميات مقدرة من ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية التمثيل الضوئي، وعلى ذلك فنشر بودرة الحديد على مساحة بضعة كيلو مترات مربعة والتي يتم اختيارها بعناية يؤذي إلى انتشار الطحالب بقوة وبالتالي استهلاك كميات معتبرة من غاز الكربون[1].

✓ **تقنية صب الغاز الكربوني في المحيطات**

وتقوم هذه التقنية على صب الغاز الكربوني في المحيطات، حيث يؤخذ هذا الغاز مُباشرة من مصادر انبعاثه، من فوهات مداخن مراكز الطاقة الحرارية مثلاً، ثم يُسحب بواسطة أنابيب إلى عمق 1500–3000 متر، أين يُضغط بفعل المياه فيتمدد بشكل سائل، غير أن هذه الطريقة أثارت قلق الكثير من العلماء، إذ أنه لا يمكن معرفة التفاعلات التي قد تنتج من ذلك فتخزين غاز الكربون بهذا الشكل سيكون له تأثير على السلسلة الغذائية (الثروة السمكية)، وكما يُخشى على التضاريس المرجانية[2].

✓ **تقنية إعادة استخدام وتخزين ثاني أكسيد الكربون للتخفيف من حدة المناخ.**

تعد تقنية إعادة استخدام وتخزين ثاني أكسيد الكربون من التقنيات الحديثة التي تسمح للوقود الأحفوري بالبقاء كمصدر فعال للطاقة مع المساهمة في الوقت نفسه في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير، حيث تتميز هذه التقنية عن التقنيات السابقة لها بما يلي[3]:

- أنها اجراء حكيم لأنه لا يُوجد سوى عدد قليل من الاستراتيجيات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- هذه التقنية حديثة النشأة إذ أن مجال التقاط الكربون وعزلة لا يزال في مهده، حيث توجد العديد من التساؤلات حول قابلية التطبيق.
- توفر هذه التقنية خيارًا طويل الأمد لتخفيف غازات الاحتباس الحراري الذي يتسم بالاستخدام المُستمر على

[1]– أزاهر حسين، المرجع السابق، ص 11.

[2]–أزاهر حسين، المرجع نفسه، ص 11.

[3]- Elisabeth Drake and Eric Adams,(report), **CO Capture Reuse and Storage Technologies 2 for Mitigating Global Climate Change**, agency of the United States Government, January, 1997, p7-8.

نطاق واسع لموارد الطاقة الأحفورية الوفيرة لدينا.

- مع استمرار البحث في هذه التقنيات يمكن أن توفر خيارات تخفيف فعال من حيث التكلفة استجابة لسياسات التي تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق الإستقرار في نهاية المطاف لتركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.
- ُمكن استخدام هذه التقنية كخيار بديل في حالة الطاقة الجديدة، اذ لا يمكن لمصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية أو مصادر الطاقة غير الأحفورية مثل الطاقة النووية الحصول على حصة سوقية أو قبول كافي.

ب- الهندسة الجيولوجية.

الهندسة الجيولوجية هي التغيير المتعمد للبيئة الطبيعية للأرضي على مستوى واسع كي تتوافق مع احتياجات البشر، ومثال ذلك إصلاح الآثار السلبية الناتجة عن غازات الصُوبة الزراعية، حيث تتم إزالة هذه الغازات من الغلاف الجوي من خلال أساليب فصل الكربون ، كتنقية الهواء من غاز ثاني أكسيد الكربون، يقلل التحكم في أشعة الشمس من الاشعاع الشمسي، مثل إضافة أيروسولات كبريت الاستراتوسفير[1].

ما يمكن قوله أن معظم هذه الحلول أقرب إلى النظر منها إلى العملي أو التطبيقي، ذلك أن تطبيقها على أرض الواقع يتطلب ضرورة توفر أوضاع خاصة، فمثلاً بعضها يقتضي توفير خبرات وظروف أو تقنيات مُعينة فضلاً عن أموال ضخمة، وهذا ما لا يتوفر لدى جميع الدول، لاسيما النامية التي في الكثير من الأحيان تفتقر لمثل هذه المُتطلبات، إلى جانب الموقع الجغرافي للكثير من الدول لا يمكِنها من تطبيق العديد من هذه التقنيات والكثير من التعقيدات والتبعات والمشاكل الأخرى، ومع ذلك هنالك حلول أخرى أكثر عملية وفاعلية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون والتي للعديد من دول العالم الثالث أن تتوافق مع امكانياتها مع قليل من الدعم العالمي وهو ما يتم التفصيل فيه في العنصر الموالي.

ثانيا: التدابير المتخذة لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع العملي

نظرًا لطابع النظري للحلول السالفة الذكر، تم وضع حلول أخرى أكثر عملية وفاعلية للتخفيف من انبعاثات

[1] – أزاهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 12.

غازات الاحتباس الحراري خاصة ثاني أكسيد الكربون والتي للعديد من دول العالم الثالث أن تتوافق مع امكانياتها مع قليل من الدعم العالمي والمتمثلة في:

أ- الحد من إزالة الغابات .

تعد الغابات مُستودعات هائلة للكربون وقد انجرفت هذه المُستودعات نتيجة قطع الأشجار[1]، إذ تتعرض هذه الغابات للتدمير والازالة من قبل الانسان سواء لأغراض تجارية أو من أجل تصدير الأخشاب أو لإحلال الزراعة وتربية الحيوان محلها أو المشاريع الإنشائية والطرق...الخ، وهذا ما ساهم في زيادة نسبة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وبالتالي الرفع من درجات حرارة الأرض، إلى جانب أضرار أخرى بيئية، خاصة الغابات المدارية المطيرة والتي تتعرض للإزالة بمعدل يبلغ 110 الف كلم سنويًا ما يؤدي إلى اختفائها مع مرور الزمن[2].

ففي إندونيسيا مثلا أدى قطع أشجار الغابات وتآكل الغطاء النباتي وحرائق الغابات إلى جعل هذه الأخيرة أكبر مصدر لغازات الاحتباس الجراري في العالم، كما أدي قطع أشجار الغابات في منطقة الأمازون إلى مصدر أخر من مصادر الانبعاثات العالمية، حيث تُشير النتائج التي توصلت لها مُؤسسة بحثية في شمال البرازيل إلى أن قطع أشجار الغابات يقف وراء انبعاثات تقدر ب 730 ميغا طن من ثاني أكسيد الكربون كل عام[3].

ولا تنحصر أهميتها فقط في امتصاص غاز الكربون بل لها فوائد أخرى إذ أكد الباحثين على أهميتها في هطول الأمطار بما يقارب 50 % من أمطار حوض الأمازون، كما أنها تساعد في تلطيف الجو، توفير الظل، تثبيت زحف الرمال، تعمل كمصادات للرياح، تثبيت التربة والمحافظة عليها من عوامل التعرية، تخفيف حدة جريان المياه خاصة في وقت الفيضان[4]، فضلاً عن أنها تلعب دورًا مهمًا في حياة الملايين من الفقراء لما توفر لهم من طعام ووقود والدخل كما تُمثل الغابات المدارية موقع للتنوع الإحيائي.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق، ص147.

[2]- أزهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 12.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق، ص148.

[4]- أزاهر حسن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص11.

وعلى ذلك وجب على الدول الغنية مساعدة الدول النامية حتى لا تضطر بفعل الظروف القاسية إلى إزالة غاباتها، كما يُمكن انشاء صندوق عالمي يخصص لمساعدتها في الحد من إزالة الغابات وزيادة المساحات الخضراء، غير أن الدول الغنية حاليًا لا تلبي هذا التحدي، فالحقائق البارزة حول قطع الغابات تخبرنا بما فيه الكفاية، فبين عامي 2000 و2005 كان متوسط الخسارة الكلية من أشجار الغابات على مستوى العالم قد بلغ 73 ألف كيلومتر مربع سنويًا[1].

ومع أن بروتوكول كيوتو باعتباره الاطار الدولي لمعالجة مشكلة الاحتباس الحراري لم يُبرز قضية قطع أشجار الغابات، فيما عدَا بند محدود للغاية لدعم " **توسيع الغطاء الغابي**" من خلال ألية التنمية النظيفة، كما لم يضع أية آلية تمويلية تستطيع من خلالها البلدان المُتقدمة وضع حوافز ضد قطع أشجار الغابات.

ب-استخدام الطاقة المتجددة النظيفة كبديل لطاقة الأحفورية المُلوثة.

بما أن قطاع الطاقة أكبر مساهم في زيادة الانبعاثات طرحت فكرة استخدام مصادر بديلة غير كربونية تقوم بتغطية كل استخدامات الطاقة لكن دون تلويث البيئة وهوما تُؤديه مصادر الطاقة المتجددة، التي تلعب دورًا مهمًا في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي التخفيف من آثار تغير المناخ، فحسب الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ فإن تطوير قطاع الطاقة المتجددة هو مِفتاح التخفيف من آثار تغير المناخ[2].

إذ أشارت الدراسات في هذا المجال إلى أن انبعاث غازات الاحتباس الحراري من تقنيات الطاقة المتجددة بشكل عام أقل بكثير من تلك المرتبطة بخيارات الوقود الأحفوري، ووفقا للمادة 2 الفقرة ب من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)" **يتعين على الوكالة تشجيع التبني الواسع النطاق والمتزايد والاستخدام المستدام لجميع أشكال الطاقة المتجددة، مع مراعاة مساهمة الطاقة المتجددة في حماية المناخ**"[3].

إضافة إلى ذلك أشار تحليل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إلى أن أهداف وسياسات الطاقة

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف**"، المرجع السابق، ص 147-149.

[2]–الأمم المتحدة/ العمل المناخي، **من أجل مناخ صالح للعيش** : يجب دعم الالتزامات الصافية الصفرية بإجراءات موثوقة، تاريخ الاطلاع 2023/03/09، في الساعة 09.30، متاح على الموقع:
https://www.un.org/en/climatechange/net-zero-coalition

[3]- Akshalova Roza, OP, Cit, P19.

المتجددة هي بالفعل مكونات حاسمة للمساهمات المحددة وطنيًا، إلا أن هنالك مجال كبير أمام البلدان لزيادة طموحاتها في مجال الطاقة المتجددة، وهذا لا ينطبق فقط على أغراض التخفيف، ولكن أيضًا لبناء المرونة في مواجهة التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ.[1]

وعلى ذلك فالطاقة المتجددة مفتاح التخفيف من تغير المناخ، باعتبارها طاقة خالية من الانبعاثات الكربونية المُسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، فهي طاقة خضراء تحافظ على البيئة وصحة الانسان والحيوان إلى جانب أنها تُساهم في تحقيق عوائد مالية، كما أنها طاقة يتكرر وجودها في الطبيعة باستمرار أي أنها طاقة مستدامة لا تنفذ بمرور الزمن وهو ما يسمح بالحافظ على حقوق الأجيال المقبلة في الموارد الطبيعية المتجددة.

مما جعل العديد من الدول تتجه نحو الاعتماد عليها كمصدر طاقوي بديل للنفط على غرار الجزائر التي تزخر بإمكانيات هائلة لاسيما منها الطاقة الشمسية مما يؤهلها لتكون من الدول الرائدة في تصدير الطاقة النظيفة، لذا أولت اهتمامًا كبير لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة، إذ أنشأت العديد من الهيئات والمراكز التي تعني بذلك، كما وضعت استراتيجيات وبرامج إلى جانب تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، ورغم ذلك تواجهها تحديات لا يمكن إغفالها كالافتقار إلى التكنولوجيا المتطورة وهو ما تعانيه غالبية البلدان النامية.

مع أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ أشارت إلى أن التعاون الدولي عُنصر رئيسي في التخفيف من تغير المناخ وفي اطار ذلك تعهدت البلدان المتقدمة " باتخاذ جميع الخطوات العملية لتعزيز وتسهيل وتمويل ومتى أمكن نقل أو الحصول على التقنيات الملائمة بيئيًا، ففي عام 2001 تم وضع اتفاقيات بشأن الالتزام الدولي بنقل التكنولوجيا من ذلك اتفاقيات مراكش، وذلك بهدف تعزيز الالتزام بنقل التكنولوجيا، بيد أن الأطراف الموقعة قد أخفقت في تنفيذ تعهداتها، والأكثر من ذلك أخفقت في ابداء مستوى الطموح المطلوب، وبالنتيجة التقدم البطيء في التعامل مع مشكلة[2].

وعلى ذلك وفي ظل غياب استراتيجية دولية متماسكة لنقل التمويل والتكنولوجيا لتسهيل انتشار الطاقة

---

[1]- Akshalova Roza, OP, Cit, P20.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" **تجنب تغير المناخ الخطر استراتيجيات التخفيف**"، **المرجع السابق**، ص 149.

مُنخفضة الكربون، لن يكون أمام البلدان النامية سوى حافز ضئيل للإنضمام إلى أي اتفاقيات متعددة الأظراف لوضع أسقف للانبعاثات، إذ هنالك 6.1 مليار شخص في العالم يفتقدون لوسيلة الحصول على الكهرباء وغالبًا ما تضطر النساء إلى المشي لعدة أميال يوميًا لجلب الحطب أو جمع روث البهائم لاستخدمه كوقود، وبالتالي لا يكون واقعيًا أو أخلاقيا أن نتوقع من الحكومات التي تمثلهم أن يقبلوا بأسقف متوسطة المدى على الانبعاثات والتي ستعني التأثير سلبًا على التطور في إمكانية الحصول على الطاقة، كما تخالف الالتزام الدولي بالحد من الفقر.[1]

ت- تغير نمط النمو الاقتصادي إلى نمط أكثر استدامة بيئيًا.

وهنا سيحتاج صانعو السياسات إلى استخدام مجموعة أدوات الاقتصادين لتغير مسار تغير المناخ، بما في ذلك التحفيز على استخدام تسعيرة الكربون من خلال ضريبة الكربون المفروضة على مصدر التلوث، كما هو معمول به في كوريا الجنوبية وسنغافورة، أو من خلال تجارة الكربون، كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي والصين، أيضًا أن تكون جميع مشاريع التنمية مصحوبة بعهود قانونية بشأن التخفيف، تجنب استخدام الوقود الأحفوري، إلغاء الإعانات المالية لمصدر التلوث، وتحقيقًا لذلك على الدول ذات الدخل المرتفع تقديم تمويل كبير للمناخ لمساعدة البلدان منخفضة الدخل، وفي هذا الشأن تمت الإشارة في مؤتمر الأطراف COP27 إلى ضرورة إقامة بنك التنمية المتعددة الأطراف لتخالف بشأن تمويل العمل المناخي، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الجديد[2].

ث- التقليل من المخاطر الكارثية للإنسان على البيئة.

أدى الاستنزاف المُفرط للبيئة لأغراض التنمية إلى افراز تدمير واسع النطاق للبيئة، وبالتالي كان لابد من التقليل من المخاطر الكارثية التي يتسبب فيها الإنسان ركضًا وراء التنمية، وذلك من خلال توعيته بأهمية المحافظة على بيئته التي تغدو من السيئ إلى الأسوأ، باعتبارها منبع حياته وحياة بقية الكائنات الأخرى الموجودة على سطح هذا الكوكب.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 150.

[2]- Risk and resilience in the era of climate change:
https://www.brookings.edu/blog/future-development/2023/04/04/risk-and-resilience-in-the-era-of-climate-change.

وعليه يمكن القول أنه حتى ولو تم إحراز بعض التقدم في الحد من الانبعاثات، إلا أن هذا التقدم كان دون المستوى المطلوب، وذلك أن الانتقال إلى عالم يخلو من الكربون يتطلب أولاً تغييرات جذرية في سياسة الطاقة هذه الأخيرة التي تتطلب بدورها وجود أجندة طموحة لنقل التمويل والتكنولوجيا للبلدان النامية، ويتطلب ثانيًا التعاون الدولي في إبطاء وتيرة قطع أشجار الغابات باعتبارها الخزانات الطبيعية للكربون الذي يعد السبب الرئيسي لهذه الظاهرة.

المطلب الثاني: التكيف مع تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي.

تميل استراتيجيات التكيف إلى فرض نفسها على جداول الأعمال الدولية، باعتبارها أحد الآليات الدولية التي تسمح بمواجهة الإخفاقات المُتكررة لسياسات التخفيف المُتبعة، إذ أظهرت التقارير المتعاقبة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن الانبعاثات الغازية المُسببة للاحترار العالمي في تزايد مُستمر، ما يَعني فشل الدول في الحد من انبعاثاتها بشكل كبير على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، فالعديد من التأثيرات المناخية تحدث بالفعل، إذ يواجه ملاين الأشخاص أزمات في الغذاء والمياه والصحة، وعلى ذلك فمن الضروري للغاية اعتماد تدابير التكيف مع تغير المناخ، وإلا فاللجوء البيئي سيكون أكثر احتمالاً، لاسيما في البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، إذ خلص أخر تقرير لمجموعة البنك الدولي إلى " **أنه إذا لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ والتنمية بحلول عام 2050، فإن عدد النازحين نتيجة لهذه الظاهرة يمكن أن يصل الى 140 مليون نسمة في ثلاث من أكثر المناطق النامية كثافة سكانية في العالم بما في ذلك جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية**".

فمن خلال تدابير التكيف التي يجب دمجها في الخطط الوطنية، يُمكن بناء قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود بحيث لا تؤثر الفيضانات والجفاف والأعاصير على حقوقهم في الحياة والغذاء والسكن والصحة، ما يحد من حاجتُهم إلى الهجرة، وبذلك فهذا النهج من التكيف يرتكز على فكرة التكيف في المَوقع حيث يُنظر إلى الهجرة على أنها فشل في التكيف، إذ لا تأخذ الدول الهجرة على نطاقٍ واسع في الاعتبار في استراتيجيات التكيف الوطنية، ومع ذلك قد تكون الهجرة هي الاستجابة التكيفية الوحيدة الممكنة كما هو الحال في بعض الجزر الصغيرة والدول المنخفضة.

وعلى ذلك وفي اطار تحديد دور التكيف مع تغير المناخ في الحد من اللجوء البيئي نتطرق إلى مفاهيم

أساسية حول التكيف مع تغير المناخ(الفرع الأول)، ثم استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التكيف مع تغير المناخ.

يُسبب تغير المناخ في الوقت الحاضر العديد من التأثيرات السلبية من جفاف وفيضانات أعاصير ارتفاع حاد في درجات الحرارة، وما ينجم عنها من أزمات إنسانية أشدها زيادة اللجوء البيئي، ونظرًا لِمَا لهذا الأخير من تأثيرات سلبية على البيئة إلى جانب عواقبها على الأمن الإنساني، تُوجد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للحد منه، بما في ذلك العمل على إبقاء السكان في أماكنهم الأصلية من خلال مُختلف استراتيجيات التكيف باعتباره عملية تسعى من خلالها المجتمعات إلى جعل نفسها أكثر قدرةً على مواجهة مُستقبل غير مضمون.

ذلك أن التكيف مع العواقب المناخية يحمي الناس والمنازل وسبل العيش والبنية التحتية والنُظُم البيئة الطبيعية ما يُقلل من مُيولهم إلى الهجرة، بحيث يشمُل التأثيرات الحالية وتلك التي يُحتمل أن تحدث في المُستقبل، وتملك المُجتمعات سِجلاً طويلاً عن التكيف مع آثار الطقس والمناخ، غير أن التغير المناخي الذي يُشهدهُ العالم حاليًا يحدث بسرعة أكبر من أي تغيير شَهِدهُ الكوكب خلال العشرة آلاف سنة الماضية، ويُولد مخاطر جديدة غالبًا ما تقع خارج نطاق التجربة، ونتيجة لذلك دعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ البلدان إلى ضرورة تطوير برامج عمل وطنية للتكيف التي من المُفترض أن تساعد البلدان الأقل نموًا في تحديد وترتيب أولوياتها لتكيف مع تغير المناخ.

غير أن رسم الاستراتيجيات الناجحة للتكيف يقوم على مجموعة من المتطلبات الحاسمة، بما في ذلك التمويل، بناء الأفكار والتقدم في مجالات القانون، التكنولوجيا والتعليم والتدريب والبحوث ما يسمح بخيارات مُتعددة للتكيفْ.

وبالنظر إلى أهمية هذا الإجراء كان لابد من إزالة اللُبس عنه من خلال بيان مفهومه، وكذا المُتطلبات التي يقوم عليها لضمان سياسات تكيف فعالة تسمح بالتصدي لمُختلف تأثيرات تغير المناخ بما في ذلك اللجوء البيئي، وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم التكيف مع تغير المناخ (أولا)، المُتطلبات الحاسمة لضمان رسم استراتيجيات تكيف فعالة (ثانيا).

أولاً: تعريف التكيف مع تغير المناخ

يُعرف التكيف كشكل من أشكال الحد من مخاطر تغير المناخ على أنه "عملية تعديل في الأنظمة الطبيعية أو البشرية استجابة لِمُحفزات مُناخية فعلية أو مُتوقعة أو استجابة لتأثيراتها، يُخفف من الأذى أو يستغل الفرص المفيدة"[1].

حيث عرفتهُ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي على أنه " **عملية توافق في الطبيعة أو النظام البشري استجابة لتغيرات حقيقية مُتوقعة للمناخ أو للأثار الناتجة عنهُ، وذلك من أجل تقليل الأضرار أو استكشاف فرص لفوائد مُحتملة**"[2].

وعلى ذلك فالتكيف يهدف إلى تمكن الناس، وبناء قُدراتهم على الصمود، تأمين سُبل عيشهم، إقامة أو تعزيز الهياكل الأساسية المادية اللازمة للحماية من الظواهر المُتطرفة فضلاً عن مواجهة العواقِب المُحتملة لتغير المناخ[3]، والذي يتوقف على مُستوى الثروة في المجتمع والتعليم وقوة المؤسسات والمَقدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة[4].

ثانيا: المُتطلبات الحاسمة لضمان رسم استراتيجيات تكيف فعالة.

يُعد التكيف مع تغير المناخ جبهة رئيسية في الاستجابة العالمية للمناخ من أجل تقليل المُعاناة البشرية التي يُسببها، ومع أنه هام بالنسبة لِجميع البلدان فإنه هام على وجه الخُصوص بالنسبة للبلدان النامية التي تتوقف اقتصاداتها إلى حد كبير على قطاعات قابلة لتأثر بالمناخ، وعلى ذلك يجب على هذه الأخيرة أن تضع استراتيجيات فعالة للتكيف مع تأثير تغير المناخ حاليًا وفي السنوات المقبلة، غير أنه لضمان رسم استراتيجيات ناجحة وفعالة في سياق الخطط الوطنية والدولية للتكيف، فلابد أن تقوم عملية التكيف على مجموعة من المُتطلبات الحاسمة، نبينها على النحو التالي:

أ-خلق بيئة تمكينية للتكيف مع تغير المناخ

---

[1]- راجع: دورتي فيرنر، تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية : دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ**، تقرير رقم 64635، البنك الدولي، واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 39.

[2]- خالد السيد حسن، المرجع السابق، ص 142.

[3]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص 234

[4]- خالد السيد حسن، المرجع السابق، ص 142-143.

إذ ينبغي على الحكومات أن تؤدي أدوارًا رائدة في تهيئة بيئات تمكينية للتكيف، بما في ذلك تحديد مواطن الضعف إزاء تغير المناخ، تحسين البيئة للممارسة مُختلف الأعمال، خلق الظروف القانونية والتنظيمية التي تُسهل التكيف، تقليل الحواجز التي تؤدي إلى سُوء التكيف، تعزيز المعلومات والمعرفة اللازمة، تثقيف أصحاب المصلحة المُتعددين[1]، وعلى ذلك فخلق بيئات تمكينية للتكيف مع تغير المناخ يقوم على العناصر التالية:

1-الوصول إلى المعلومات الموثوقة ذات الصلة بالتكيف وإتاحتها للجمهور من أجل التخطيط الفعال.

إذ يُعد الوصول إلى المعلومات المُتعلقة بالمناخ ذات الجودة أمر ضروري للتخطيط للتكيف، ذلك أن البلدان التي تفتقر إلى القُدرة والموارد اللازمة لمُراقبة الأنماط الأرصادية والتنبؤ بالتأثيرات وتقييم المخاطر لا يُمكنها إعطاء مُواطنها معلومات موثوقة، كما أنها تكون أقل قُدرة على تحديد نوعية الاستثمارات والسياسات العامة اللازمة للحد من مواطن الضُعف[2].

فعلي سبيل المثال بِدون وُجود بيانات موثوق بها عن درجات الحرارة وهُطول الأمطار، فإنه من الصعب تقييم المناخ الحالي، والمُلاحظ في هذا الشأن أن غالبية البلدان النامية، لا سيما العربية عدد محطات المناخ محدود جدًا مقارنة مع معظم أجزاء الأخرى من العالم.

إلى جانب كَون البيانات المُتوفرة غير رقمية وغير مُتاحة للجمهور، وإن كان جمع البيانات خطوة مُهمة إلا أن نشرها لا يقل أهمية وهذا لزيادة الوعي وتشجيع الناس على البدء في تغير سُلوكِهم ، فعلى سبيل المثال حملات التوعية حول ندرة المياه بسبب تغير المناخ من المُمكن أن تساهم في خفض الإستهلاك المنزلي للمياه[3].

2- تحسين التعليم والتدريب:

يُعد تحسين التعليم والتدريب أمر بَالِغ الأهمية في بناء القدرة على التكيف، من خلال أنه يُسهل الوصول إلى سبل العيش البديلة في المجتمعات المُتأثرة بالتغير المناخي؛ يسمح بوضع التدابير التقنية التي تُمكن من إدارة

[1]- The International Organization for Migration(ION) and the United Nations High Commissioner for Refugees(UNU), Joint report, **Climate change, migration and displacement: impacts, vulnerability and adaptation options**, Fifth session of the Ad Hoc Working Group on Long-Term Cooperative Action under the Convention, Bonn 29 March 2009, p04.

[2]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص 236.

[3]-راجع: دورتي فيرنر، المرجع السابق، ص 43.

أفضل للموارد والأراضي؛ وتعزيز الوصول إلى أنواع أخرى من أدوات إدارة المخاطر مثل تقاسم المخاطر أو تحويل المخاطر أو التأمين[1].

3-الحوار وتبادل الخبرات

إذ هنالك حاجة إلى حوار السياسات، لفهم كيفية تأثير تأثيرات تغير المناخ على إمكانات سُبل العيش، وذلك لكون هذا الأخير ليس شيئًا مقصورًا على بلد واحد، وعلى ذلك يجب على البلدان التواصل مع بعضها البعض لتعاون على حل هذه المُشكلة[2]، من خلال توفير منصة لتبادل الخبرات بين البلدان، ما يسمح بتعزيز سبل تقاسم المعرفة وتسهيل تبادل ونشر السياسات الجيدة على أساس تجارب البلدان في معالجة حركة السُكان البيئية داخل أو عبر الحدود، وإعادة التوطين والعَود[3].

4- وضع تشريعات وأُطر تنظيمية مُناسبة تُشجِع على اتخاذ تدابير مُراعية للتكيف.

من خلال وضع أُطر قانونية لمُساعدة الأفراد والجماعات الذين تم تَحفزهم على الهجرة بسبب التغير البيئي، ومُعالجة نقاط الضُعف التي يُمكن أن تؤدي إلى كل من التنقل والتدهور البيئي، على أن تكون الأُطُر القانونية الجديدة مرنة، وضع الأدوات القانونية المُناسبة التي تعالج الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالبشر.[4]

5- توفير الموارد البشرية والتقنية وغيرها من الخدمات لدعم التكيف.

إذ تبرز الحاجة إلى الموارد البشرية الفنية المُتخصصة لتحليل وتحديد وتنفيذ الاستجابات التكيفية، وعلى ذلك لابد من وضع برامج تدريبية حول تغير المناخ بشكل عام والتكيف مع تغير المناخ لبناء الخبرات في مجال علم المناخ، وهذا ما يُعد أمر بالغ الأهمية ليس فقط لزيادة الوعي، وإنما أيضًا لبناء قُدرات الأجيال القادمة لمواجهة

[1] - Climate Change and Migration: Reflections on Policy Needs1: https://enb.iisd.org/email/mea-l/guestarticle64.htm.

[2]- International Organization for Migration (IOM)) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT**", OP, Cit, p72.

[3]- أحمد عثمان الخولي- عزت عبد الحميد، المرجع السابق، ص 75.

[4]- راجع: دورتي فيرنر، المرجع السابق، ص 55.

تحديات تغير المناخ[1].

6-تطوير البحوث

القيام بالبُحوث يُعد أمرًا ضروريًا يُساعد على الفهم الأفضل لمُختلف التأثيرات، وبالتالي وضع استراتيجيات التكيف اللازمة للتعامل معها[2]، فالمطلوب إذن المزيد من العمل التحليلي مُتعدد التخصصات لتحسين قاعدة المعرفة وفهم أفضل لطبيعة وحجم وأنماط تحركات السكان المُرتبطة بتغير المناخ، وتأثيرات هذه الحركة على توزيع السكان على المُستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ما يُمكن طبعًا من تحسين الاستجابات التكيفية لها[3].

7-التحول لتقنيات الجديد

يُعد التحول للتقنيات الجديدة أو استخدام التقنيات الحالية بفعالية أكبر بمثابة آلية لِبناء القدرة على مُجابهة تأثيرات تغير المناخ، كما تلعب الحكومات دورًا هامًا في تسهيل عملية الترويج والحصول على التقنيات التي تُساعد الناس على التكيف مع مخاطر المناخ، ومع ذلك فالعديد من مناطق العالم حاليًا لم تتمكن من الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والمعلوماتية، وعلى ذلك يُعد نقل التكنولوجيا أمر أساسي للتكيف الفعال على المُستويين الوطني والدولي[4].

ب-**التعاون الدولي لدعم التنفيذ العاجل للتكيف.**

حيث تتطلب مُواجهة هذا التحدي غير المُسبوق شراكةً غير مسبُوقة، أي التعاون على جميع المُستويات أي على المُستويين المحلي والوطني، بين مُجتمعات الهجرة، ومُجتمعات السياسة الخارجية والأمنية، حيث تكون الدول في قلب هذا الجُهد، كذلك التعاون على المُستويات الثنائية والإقليمية والعالمية أين يكُون للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية دورًا هامًا في تيسير الإتساق وبِناء القُدرات، كما أن القطاع الخاص له الكثير لِيُقدمه في

[1]-المرجع نفسه ، ص 56.

[2]- أحمد عثمان الخولي- عزت عبد الحميد، المرجع السابق، ص 78.

[3]- International Organization for Migration (IOM)) Report " **MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT",** OP, Cit, p46.

[4]- أحمد عثمان الخولي- عزت عبد الحميد، المرجع السابق، ص 77.

هذا المجال[1].

هذا التعاون الذي يجد أساسًا له في العديد من المواثيق الدولية على غرار مُؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام 1992، الذي وضع الأساس للتعاون الدولي في الإدارة البيئية، من خلال المبادئ التي جاء بها والتي أقرت الروابط بين الإدارة البيئية والصراع والتنمية المستدامة، إلى جانب ذلك أكد الأمين العام للأمم المتحدة قائلا"**أن التعاون شرط أساسي للعمل المناخي العالمي الفَعال، إذ لا يُمكن التغلب على أزمة المناخ إلا من خلال التعاون بين الشُعوب والثقافات والأمم والأجيال**"[2].

فبالعمل معًا يُمكننا تحقيق نتائج أفضل وعلى نطاقًا واسع، ويكون لها تأثير حقيقي وترتكز على ما يحتاجه المجتمع على أرض الواقع.

ت-اعتماد تدابير تكيف قائمة على حقوق الإنسان.

إذ من الضروري للغاية اعتماد تدابير تَكيفية قائمة على حقوق الإنسان، ما يعني إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء والأقليات والأطفال، مع ضمان إشراكِهم في تطوير وتنفيذ مُبادرات التكيف وصنع القرار لحماية حُقوقهم، إلى جانب ضمان إدارة فعالة وشفافة للاستراتيجيات والصناديق الوطنية والدولية للتكيف، فضلاً عن اعلان نتائج التكيف على الصعيد الدولي[3].

وفي سياق ذلك أكد خبير الأمم المتحدة على أن " **تغير المناخ له تأثير سلبي على حقوق الإنسان، وأن دمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في العمل المناخي من شأنه تحسين النتائج وتمكين المجموعات والشعوب الأكثر تضررًا** "، كما أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أكد على أن إجراءات التكيف والتخفيف التي تعطي الأولوية للإنصاف والعدالة الاجتماعية والعدالة المناخية والنُهَج القائمة على الحقوق

[1]- International Organization for Migration (IOM)) Report " **MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT"**, OP, Cit, p58.

[2]-International Court's Advisory Opinions on Climate Change Obligations of States 'of Tremendous Importance', Secretary-General Tells General Assembly/2023:

https://press.un.org/en/2023/sgsm21750.doc.

[3]- Oxfam International(Oxfam) Report, **Climate, injustice and human rights,** September 2008, p20.

والشُمولية تؤدي إلى نتائج أكثر استدامة[1].

ث- **التكيف الإستباقي.**

حيث أن التبكِير باتخاذ تدابير استباقية في سياق التكيف مع تغير المناخ، يُمكن أن يُؤدي إلى الاقلال من الضرر الذي ينجم عنه مستقبلاً مع تحقيق فوائد مُباشرة، وعلى العكس من ذلك فالتأخِير في تنفيذ عملية التكيف، بما في ذلك التأخِير في تمويل ودعم التكيف في البلدان النامية، يُؤدي إلى زيادة التكاليف وزيادة الأخطار مستقبلاً، بما في ذلك زيادة التحركات السكانية البيئية على نطاقٍ واسع، إلى جانب زيادة الصراعات على الموارد الشحيحة كالماء والغذاء والطاقة، وفي سياق ذلك أكد فيليب غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " **نحن بحاجة للإستثمار الآن في جُهود الاستعداد من أجل التخفيف من احتياجات الحماية مُستقبلاً وتلافي المزيد من النزوح الناجم عن تغير المناخ، إن انتظار وُقوع الكارثة ليس الخَيار المُناسب**[2]".

وبالتالي فعدم اليقين المُتأصل في التنبؤ بالضبط حول كيف وإلى أي مدى سيتغير المناخ، وما الدور الذي يلعبهُ في إستنفاذ الموارد وحركة السكان؟ فطبقًا لمبدأ الاحتياط لا يُعد ذريعة لعدم اتجاذ إجراءات التكيف اللازمة والمُسبقة لتفادي مالا يُحمد عقباه.[3]

وعلى ذلك فلن يكون من الكافي التأقلم وإعادة البناء بعد الكوارث، إذا يتعين على الحكومات والشركات والأفراد المُضي قُدمًا في وضع مناهج مُبتكرة للقدرة على الصمود، ذلك أن بناء القُدرة على الصمود يجب أن يتجاوز مُجرد التعامل مع الكوارث إلى منعها، بل هنالك حاجة إلى مناهج مُبتكرة للقدرة على الصمود مثل تجميع الموارد، الحصول على المُوافقات المالية قبل وُقُوع الكوارث، الموظفين المُدربين[4].

إذًا لتجنب اللجوء البيئي من خلال ألية التكيف، فلابد من التدخل في مرحلة مناسبة وقبل حُدوثها.

ج-**تنفيذ عملية التكيف في سياق خُطط وطنية ودولية للتنمية المستدامة.**

---

[1]-tep-climate-action-now-it-too-late-un-expert:
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/states-must-s.

[2] – مستشار مفوضية اللاجئين: **يحتاج العالم إلى التحول العاجل للبيئة درءا لمخاطر تغير المناخ**، المرجع السابق.

[3]- International Organization for Migration (IOM)) Report "**MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT",** OP, Cit, p82.

[4] - Risk and resilience in the era of climate change, OP,Cit.

حيث تُعد التنمية المستدامة أساس التكيف والتأقلم مع تغير المناخ، باعتبارها تعزز السياسات التي من شأنها أن تدفع بالنمو المُتساوي والتنوع المعيشي، وتوسيع الفرص في الصحة والتعليم وتؤمن مضلة التأمين الاجتماعي للفئات غير القادرة وتُحسن من أسلوب إدارة الكوارث وتُدعم عمليات الانتعاش المُعاقبة لحالات الطوارئ[1]، والتي في مُجملها تزيد من قدرة الشعوب الفقيرة على الصمود والقدرة على مواجهة مخاطر المناخ.

فالأساس التنموي إذًا حاسمًا لأي سياسات وطنية أو إقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك استجابات إدارة الهجرة لتأثيرات المناخ، فدور التنمية المستدامة حاسمًا في هذه المعادلة[2]، ذلك أن استراتيجيات وسياسات التنمية الملائمة الواعية بالمخاطر ضرورية، إذ لا يمكن فصل قضايا المناخ والتنقل البشري من سياق التنمية الأساسي للبلدان والمجتمعات[3].

وفي اطار ذلك أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " **أن القابلية للتأثر مستقبلاً لا تتوقف على تغير المناخ فحسبْ، بل تتوقف أيضًا على نمط التنمية المُتبع، والتنمية المستدامة يُمكن أن تحد من القابلية للتأثر، لذا ينبغي لضمان نجاح عملية التكيف أن تنفذ في سياق خطط وطنية ودولية للتنمية المستدامة**[4].

ومع ذلك، إذا لم يتم توفير الموارد الكافية وإدماجها في الخطط الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً ، فإن عمليات وخطط التكيف الوطنية ودون الوطنية لن يكون لديها القدرة على لعب دور هام في هذا الصدد.

د-دعم البلدان الأكثر تضررًا وبناء قُدرتها على مواجهة مخاطر المناخ.

حيث يُعد دعم البلدان النامية في وضع سياسات هادفة ومُستنيرة للمخاطر، وتخصيص الموارد المناسبة، أمر ضروريًا لمعالجة القضايا التي يثيرها التنقل البشري، بما في ذلك تحقيق الفرص المُرتبطة بالهجرة في سياق تغير المناخ، تقليل تكاليف التنقل ومَواطن ضعف المهاجرين، وهذا إذ كانت الحكومات جادة بشأن

---

[1] – زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص234.

[2]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P314.

[3]- Pascale Combes Motel and Katrin Mellick,<< **Climate change mitigation and adaptation in developing and transition countries: Introduction to the special issue**>>,**Environment and Development Economics**,VOL.20,NO.4, pp 425-433,2015, PP427-428.

[4]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P315.

التزاماتها بأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث[1]

ويجد ذلك أساسًا له انطلاقًا من كون البلدان النامية أقل إسهامًا في حدوث تغير المناخ، وعلى ذلك فطبقًا لمبادئ العدالة والانصاف " **على البلدان التي ساهمت أكثر من غيرها في تغير المناخ دعم البلدان الأكثر تضررًا، مثل تلك الواقعة في منطقة الساحل، وهذا من خلال نشر السياسات والموارد والتِقنيات التي تحتاج إليها من أجل التخفيف من هذه الأزمة والتكيف معها**[2].

وفي هذا السياق أكدت المفوضية على أن التمويل الإضافي ليس ضروريًا فقط لمساعدة الدول على التخفيف من تأثير تغير المناخ، بل أيضًا لتعزيز التكيف والتأهب للكوارث والحد من المخاطر والاستجابة الإنسانية على المستوى الوطني لتجنب المواقف التي يضطر فيها الناس إلى الهجرة أو النزوح، إذ يجب بناء قدرة المجتمعات على الصمود وتعزيزها بشكل أفضل سواءً من حيث أمنهم المادي وقُدرتهم على الحفاظ على سُبل عيش مناسبة[3].

كما عززت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا الالتزام القوي لتوفير تمويل التكيف حيث أقرت " **يجبُ على الأطراف من البلدان المُتقدمة... مُساعدة الأطراف من البلدان النامية المُعرضة بشكل خاص للأثار الضارة لتغير المناخ على تحمل تَكلفة تكيُفها مع هذه الآثار**،[4] وفي إطار ذلك في نوفمبر 2022 تم إنشاء "**صندوق الخسائر والأضرار**"، الذي يُمثل خُطوة مُهمة لتمويل المشاريع المتعلقة بالتشرد بسبب المناخ[5].

---

[1]–مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، تقرير " **كيف يؤثر تغير المناخ على حقوق الإنسان للمهاجرين في منطقة الساحل**، نوفمبر 2021، تاريخ الاطلاع 2022/07/05، 8.00، متاح على الموقع التالي:

https://www.ohchr.org/ar/stories/2021/11/report-how-climate-change-affects-human-rights-sahel-region-migrants.

[2]– مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، تقرير " **كيف يؤثر تغير المناخ على حقوق الإنسان للمهاجرين في منطقة الساحل**، المرجع نفسه.

[3]- United Nations High Commissioner for Refugees(UNU) Report**, Climate change, disasters and displacement: Anthropogenic climate change**, p10.

[4]- Oxfam International(Oxfam) Report, OP, Cit, P21.

[5]- Efforts to Manage Climate Migration Are Slowly Growing, but Their Focus Is Often Indirect ، MARCH 1, 2023 ،By Lawrence Huang

https://www.migrationpolicy.org/article/climate-mobility-development-projects.

ومع ذلك لا تزال هذه البلدان مُقصرة في تمويل جهود التكيف والتخفيف، بل والمُزعِج في الأمر هو فشل هذه البلدان في الوفاء بالتزاماتها لعام 2009 بتقديم 100 مليار دولار سنويًا إلى البلدان النامية بحلول عام 2020، ومع ذلك فقد تم تحديد عام 2023 باعتباره العام الذي ستفي فيه الدول المُتقدمة بهذا التعهد، فما هي التوقعات لقمم المناخ في المُستقبل؟

الفرع الثاني: استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ

يُعد التكيف مع تغير المناخ أحد الآليات الدولية التي تُمكن الدول من التغلب على التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وبالتالي إبقاء الناس في أماكنهم الأصلية ما يُحد من ظاهرة اللجوء البيئي، إذ هنالك العديد من المُمَارسَات التي تسمح بالتأقلم مع ظاهرة تغير المناخ، بما في ذلك التهجير من المناطق المُهددة بارتفاع مستوى سطح البحر أو تلك المهددة بالارتفاع الحاد لدرجات الحرارة، تركيب أجهزة التبريد، الحفاظ على المياه وإدخال تغييرات في الرعاية الصحية و تدخلات من أجل حماية الكائنات المُهددة بالانقراض، مشاريع البنية التحتية الكبيرة وغيرها من تدابير التكيف التي يُمكن الأخذ بها في اطار التصدي لمختلف التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

وعلى هذا النحو فقد ارتكز الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة على مُساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ، بحيث يعتمد هذا النهج للتكيف بشكل أساسي على فكرة "**التكيف في الموقع**"، حيث يُنظر إلى الهجرة على أنها فشل في التكيف، إذ لا تأخذها الدول في الاعتبار في استراتيجيات التكيف الوطنية، ومع ذلك قد تكون الهجرة هي الاستجابة التكيفية الوحيدة المُمكنة، كما هو الحال في بعض الجزر الصغيرة والدول المُنخفضة.

وعلى ذلك وبصدد تحديد مُختلف استراتيجيات التكيف التي اتخذتها الدول في اطار الحد من ظاهرة اللجوء البيئي نتطرق إلى مُحاولات التكيف مع آثار التغير المناخي في الموقع (أولا)، ثم الهجرة كاستراتيجية لتكيف مع تغير المناخ (ثانيا).

أولا: مُحاولات التكيف مع آثار التغير المناخي في الموقع.

تقوم تدابير التكيف مع تغير المناخ على برامج عمل التكيف الوطنية التي رسمتها الدول، إذ بِمقدُور برامج التكيف الوطنية مُعالجة سائر الهجرة والتهجير من خلال خفض الضغوطات، ما يسمحُ للأفراد بالبقاء في أماكنهم

الأصلية، حيث دعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ البلدان إلى ضرورة تطوير برامج عمل وطنية للتكيف التي من المُفترض أن تساعد البلدان الأقل نموًا في تحديد وترتيب أولوياتها لتكيف مع تغير المناخ، وفي اطار ذلك أقر مؤتمر كانون لسنة 2010 جُملةً من تدابير التكيف التي تسمح بالتخفيف من وطأة الضغط على الهجرة والسماح للأفراد بالبقاء في ديارهم لأطول مدة مُمكنة، بما في ذلك تَكيف المُمَارسات الزراعية وإدارة الأراضي الرعوية والبنية التحتية مثل بناء السدود والحواجز الشاطئية وأنماط صيد أسماك، إلى جانب ذلك ترتكز المُقاربات المُتبعة في خفض التهجير في اطار الكوارث المُرتبطة بالتغير المناخي في أغلب الأحيان على الإنذار المُبكر والاستعداد لحالات الطوارئ أو إعادة التوطين فيما بعد الكارثة وخُطط الإنقاذ وغيرها من الاستراتيجيات لخفض الضغوط القائمة على المنظومات البيئية الهشة ما يسمح ببقاء السكان في أماكنهم الأصلية[1].

وعلى ذلك تتعدد تدابير التكيف مع تغير المناخ في الموقع، لذا سوف نتطرق إلى أهم التدابير التي تسمح ببقاء السكان في أماكنهم الأصلية بما يُحِدُ من ظاهرة اللجوء البيئي على النحو التالي:

أ-أنظمة الحماية الاجتماعية (مبادرات الاستقرار المجتمعي).

تُعد أنظمة الحماية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التكيف المتكاملة التي تسمح بصون حقوق أفقر الفئات[2]، وهي مجموعة واسعة من التدابير الهادفة إلى زيادة قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود في وجه تغير المناخ ما يسمح ببقائهم في أماكنهم الأصلية وبالتالي الحد من اللجوء البيئي[3].

وفي صدد ذلك تؤكد سيدوفا على أنه " **إذ استطعنا أن نوفر لهؤلاء الأشخاص فرصًا في المدن التي يعيشون فيها بخصوص الوظائف والسكن والحياة الكريمة، فلن تكون الهجرة قضية تتعلق بالأمن الدولي بالضرورة، لاسيما إذ تمت إدارة الأمر بشكل جيد، فيمكن أن تكون له عواقب إيجابية على البلاد**"[4].

---

[1]-كوكو وارنر ووالتر كالين وسوزان ماتن ويوسف ناصف، " **خطط التكيف الوطنية والتنقل البشري**" مجلة **نشرة الهجرة القسرية: " الكوارث والتهجير في مناخ متغير**، العدد 49، مركز دراسات اللاجئين أكسفورد، 2015.

[2]- Oxfam International(Oxfam) Report, OP, Cit ,P52.

[3]-Robert Stojanov1 And ethers,<< **Climate Mobility and Development Cooperation**>>, Population and Environment, June 2021, p23.

[4] – أرقام قياسية في أعداد النازحين بسبب المناخ– أكثر مما تسببه الحروب، تاريخ الاطلاع 2022/09/12، في الساعة 12.00، متاح على:.https://www.dw.com/ar

حيث تقوم مُبادرات الاستقرار المجتمعي على قيام حكومات الدول بدعم السكان المُعرضين للخطر لتتبنى مُمارسات أكثر استدامة، إذ هنالك العديد من الأمثلة التي يمكن الإستشهاد بها، من ذلك أقدمت الحكومة البرازيلية على تنفيد برامج حصاد المياه وإعادة توزيعها، أيضًا الدعم المباشر للدخل لِتعويض عن انخفاض المحاصيل الزراعية أو تربية الحيوانات، تسهيل وصول الشباب إلى الأراضي وتقديم الدعم التكميلي لضمان إدارة أكثر استدامة للأراضي، ففي سلفادور مثلاً قامت الحكومة بتطوير أجهزة طهى تعمل بالطاقة الشمسية ووزعتها على الأسر حتى تمنع الاستخدام المكثف للأخشاب وبالتالي الحد من إزالة الغابات[1].

وعلى ذلك إذ كانت المناطق المُتضررة لديها خيارات معيشية وشبكات أمان متنوعة، فمن غير المرجح أن يُهاجر الناس استجابة للإجهاد المناخي، فعلى سبيل المثال رُغم الاجهاد المُرتبط بهطول الأمطار الذي مس مقاطعة لا مفون في شمال تايلاند بقي عددٌ كبير من الناس في أماكنهم بسبب توفر خِيارات سُبل العيش المُتنوعة وسُهولة الوصول إلى الموارد المالية من خلال التمويل المجتمعي، ما شجع عدد كبير من الناس على البقاء في أماكنهم الأصلية، وبالتالي فاللجوء يكون الخيار المناسب للفقراء الذين يعيشون في مناطق الاجهاد المناخي مع خيارات ضئيلة لسُبل العيش، ومع ذلك فهو غير متاح للجميع إذ يَتطلبُ تكاليف لا يستطعون تكبدها ما يجعل هؤلاء في حالة جمود وهُم ما أطلق عليهم بالسكان المُحَاصرون[2].

ومما لاشك فيه أن مثل هذه المبادرات حتمًا ستساهم في إبقاء السكان في أماكنهم الأصلية ما يحِدُ من ظاهرة اللجوء البيئي، غير أن البلدان النامية والأقل نموًا حتى تتمكن من القيام بهذه المُبادرات تحتاج إلى التمويل أي وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها المُقررة بموجب المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمُلاحظ في هذا الشأن أن هذه الأخيرة لاتزال مُقصرة في تقديم 100 دولار لِمُساعدة الدول النامية، مع أن هذه المبادرات هي مُمارسات جيدة لتعزيز الاستدامة البيئية، وعلى ذلك يجب على المجتمع الدولي أن يَقُود عمليات تمويل التكيف لتقوية مُرونة المجتمعات البشرية.

---

[1]- International Organization for Migration (IOM) Report " **INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP, Cit, P49.

[2]– السكان المُحاصرون هم "الأشخاص الذين لن يتمكنوا من الابتعاد عن المواقع التي يكونون فيها معرضين بشدة للتغير البيئي بسبب رأس مالهم وقدراتهم المحدودة، على الرغم من رغبتهم وحاجتهم إلى ذلك"، أنظر:

Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit ,P06.

ب-النقل المُخطط لهُ.

يُعد نقل المُجتمعات من المناطق المُعرضة للأخطار خِيارٌ مُهِم للتكيف[1]، باعتبارهِ إجراء وقائي للأشخاص الذين يَعيشُون في حالات التي تزداد فيها مخاطر الكوارث والنزوح[2]، حيث يتم تنظيمه من طرف الدولة بهدف إبعاد الناس بعيدًا عن الأذى، فهو يُمثل جزء أساسي في إنقاذ الأرواح، على أن تتم إدارتهُ بالشكل الصحيح، إذ يُراعى فيه جملة من العناصر المُهمة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الأراضي وسُبل العيش والخدمات والتمويل والتعويض.[3]

ضرورة نقل السكان إلى مناطق تحتوى على المُرتكزات الصحية ما يقلل من فُرص التعرض للأمراض[4] وعلى ذلك يستغرق وقتًا طويلاً، إذ لا تثمر تدخلات الحكومات لسنوات عديدة، فبدون التخطيط المُبكر للتكيف والذي يتضمن تقييمات شاملة للمخاطر وقابلية التأثر يمكن أن ينتهي الأمر إلى نقل الأشخاص إلى مناطق أكثر عُرضةً للأخطار.[5]

ومع ذلك عادة ما تتم عملية النقل دون التخطط المُبكر لها، حيث تترتب عنها العديد من النتائج السلبية بما في ذلك فُقدان الأرض والعَمالة، انخفاض الوصول إلى الموارد المشتركة، والتهميش الاقتصادي، تفشي الأمراض، انعدام الأمن الغذائي[6]، إلى جانب ذلك التوزيع غير المُتكافئ للتكاليف والفوائد بين الأشخاص الذين تم نقلهم وتعرضِهم إلى مخاطر بيئية غير مألوفة ونقص العمل اللائق[7]، على النقيض من ذلك فالنقل المخطط له والذي يأخذ في الاعتبار ويحترم الحقوق والقيم الثقافية والتقاليد، والذي يتم تنفيذهُ بالتشاور مع الأشخاص

---

[1]- Climate Change, Displacement, and Managed Retreat in Coastal India. https://www.migrationpolicy.org/article/climate-change-displacement-managed-retreat-india.

[2]- Robert Stojanov1 And ethers, OP,Cit, p30.

[3]- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P249.

[4]- أحمد عثمان الخولي – عزت عبد الحميد، المرجع السابق، ص 46.

[5] - Climate Change and Migration: Reflections on Policy Needs1, OP, Cit,

[6]- Ibid.

[7]- Introduction to politics of climate change: discourses of policy and practice in developing countries: https://rgs-ibg.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/geoj.12054.

المُتضررين وبمشاركتهم يُمكن أن يُساعد في إدارة مخاطر تغير المناخ في المستقبل[1].

والمُلاحظ في هذا الشأن وُجود حالات قليلة التي تأخذ فيها الدول بهذا الإجراء، ففي جزر المحيط الهادي مثلاً بالرغم من تسرب المياه المالحة وتآكل السواحل نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، لم تحدث سوى حالات قليلة من عمليات النقل المخطط له ذات الصلة بتغير المناخ، فخلال القرن العشرين حدثت عمليات نقل مختلفة داخل المحيط الهادي وكان العديد منها غير ناجح تمامًا بسبب عدم مراعاة سبل العيش والاختلافات الثقافية، ما عرض الناس لمخاطر بيئية جديدة، لذا عادةً ما يرفضُ المُجتمع المُتنقل عمليات الترحيل المقترحة، ومع ذلك كانت بعض عمليات النقل الأخيرة أكثر نجاحًا لمراعاة العناصر السالفة الذكر.[2]

وعليه فالنقل المُخطط له يُعد إجراء مُهم لتكيف مع مخاطر تغير المناخ، إذ تمت إدارته بالشكل الصحيح، غير أنه نظرًا لاتساع نطاق النزوح المُتوقع، فالنقل المخطط يصبح إجراء صعب التخطيط له، إذ يصعبُ على الحكومات التفكير في احتمال تحرك قطاعات كبيرة من سكان بلد، بل أنه من الصعب تطوير استراتيجيات ملموسة حوله، كما أن ذلك يتطلب زيادة توفير التمويل الدولي للتكيف، ذلك أن مُهاجرو المناخ الذين يصلون إلى المدن، لابد من توفير لهم الخدمات الأساسية إلى جانب الإسكان والتوظيف، وهذا طبعًا يحتاج إلى تمكين مَسؤولُوا المدينة من المزيد من الدعم المالي والفني والسياسي لإبقاء الناس في أماكنهم ولتلبية احتياجاتهم.

وعلى ذلك تتمثل إحدى الخطوات الحاسمة لتحقيق ذلك، في وفاء البلدان الصناعية بالتزامها بتقديم 100 مليار دولار سنويًا إلى البلدان النامية[3].

لكن أين المال ؟ وكيف يمكن جعله متاحًا للبلدان للتخطيط على وجه التحديد للتنقل من أجل المناخ؟

فمع أن الدول في قمة المناخ لأمم المتحدة (COP27) وافقت على إنشاء صُندوق الخسائر والأضرار للدول الأكثر ضعفًا، كما تم من خلاله حَثْ بنوك التنمية مُتعددة الأطراف على اصلاح مُمارستها وأولوياتها إلى جانب زيادة استخدام مجموعة من أدوات التمويل، بما في ذلك المِنح والضمانات، إلا أن التفاصيل الدقيقة للصندوق لاتزال

---

[1]- Pascale Combes Motel and Katrin Mellick, OP, Cit, P429.

[2]- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige, OP, Cit, P149.

[3]– الأمم المتحدة / العمل المناخي، " **يتطلب العمل المناخي استثمارات مالية كبيرة من قبل الحكومات والشركات لكن التقاعس عن العمل المناخي يكلف ثمنا باهضا**، تاريخ الاطلاع 2022/09/09 في الساعة 9.30، متاح على الموقع: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

غير مُحددة، ضف إلى ذلك البلدان الغنية لا تزال مُقصرة في تمويل جهود التكيف والتخفيف[1]، فوفقًا لمنظمة أوكسفام " هنالك حاجة إلى ما لا يقل عن 50 مليار دولار سنويًا للتكيف في جميع البلدان النامية، لكن إجمالي التعهدات لصندوق أقل البلدان نموًا يصل إلى 173 مليون دولار فقط، علاوة على ذلك فالتمويل المُخصص لهذا الصندوق حتى الأن هو 92 مليون دولار وهو أقل مما يُنفقه الأمريكيون على كريم واقي الشمس شهريًا"[2].

ثانيا: الهجرة كاستراتيجية تَكييف.

في حين أن تدابير التكيف في الموقع يمكن أن تسمح للناس بالبقاء في أماكنهم الأصلية، يمكن للهجرة المنظمة والآمنة أن تكون بمثابة آلية للتكيف واستراتيجية للبقاء على قيد الحياة لآلئك الذين يتنقلون، إذ هنالك أدلة مُتزايدة، تشير إلى أن التنقل بالاقتران مع تنويع الدخل، هو استراتيجية مُهمة للحد من التعرض للمخاطر البيئية وغير البيئية، بما في ذلك الصدمات الاقتصادية والتهميش الاجتماعي، وفي الكثير من الحالات لا يزيد التنقل من المرونة والقدرة على التكيف فحسب ، بل يعمل أيضًا على تمكين الأفراد والأسر من تجميع الأصول، على هذا النحو من المُحتمل أن يكون للهجرة البيئية دورًا مهمًا في التكيف مع تغير المناخ في السياسات التي تدعم التنقل البيئي وتستوعبهُ، فوفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ " **يمكن اعتبار الهجرة إحدى استراتيجيات التكيف من بين استراتيجيات الأخرى[3].**"

حيث تلعب تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين في الخارج إلى بلدان المنشأ دورًا هامًا في التقليل من القابلية التأثر بتغير المناخ، وبالتالي المساعدة على التكيف معه[4].

إذ توجد العديد من الأمثلة التي يمكن الإستشهاد بها على ذلك، فدول غرب افريقيا مثلاً من بين أكثر الدول عُرضة لتغير المناخ، إلا أن التحويلات المالية التي يُرسلها المُهاجرين من الخارج لعبت دورًا هامًا في اقتصاديها،

[1]- COP27: An opportunity to get serious about climate migration, OP,Cit.

[2]- Oxfam International(Oxfam) Report, OP, Cit, P24.

[3] - CECILIA TACOL,<< **Crisis or adaptation? Migration and climate change in a context of high mobility**>>, Environment & Urbanization- International Institute for Environment and Development, Vol. 21(2), Issue.10, London, 2009, pp513-525, p513, www.sagepublications.com.

[4]- Oxfam International(Oxfam) Report, OP, Cit, P30.

من خلال التخفيف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية،[1] حيث أظهرت الدراسات التي أجريت في كوت ديفوار على أن المُهاجرين الذين انتقلوا من بوركينافاسو يُرسلون بانتظام تحويلاتهم إلى الوطن والتي تم استثمارها في بناء المدارس والمستشفيات وفي تطوير أنظمة المياه والري، وبذلك فالتحولات المالية للمهاجرين قد ساهمت في تمويل مُبادرات الادارة المستدامة للموارد الطبيعية في بوركينافاسو،[2] كما أنه غالبًا ما يُقدم المهاجرون المساعدة عند حدوث كوارث طبيعية، حيث أظهرت الأبحاث التي أُجريت في بلدان مثل السلفادور وجامايكا وبوتسوانا والفلبين أن تحويلات المهاجرين تزداد بشكل كبير عند وقوع الكوارث لتوفير مُساعدات الإغاثة الأساسية للمُجتمعات المُتضررة[3].

وإلى جانب ذلك لا تقتصر افادة المُهاجرين مجتمعاتهم الأصلية من خلال التحويلات المالية فحسب بل قد يُفيد المهاجرون مجتمعاتهم أيضًا عند عودتهم بصفة مؤقتة أو دائمة، وذلك من خلال المهارات التي قد يكونوا إكتسبوها في أماكن الاستقبال، كأن يعودوا مثلاً بتقنيات استخدام الأراضي الأكثر استدامة وغيرها من المهارات، ففي شمال شرق تايلاند لُوحظ أن المهاجرون العائدون استخدموا المهارات والمعاريف ومدخراتهم المالية المُكتسبة في الخارج في الإدارة المستدامة للأراضي، الأمر الذي ساهم في حماية البيئة في المناطق الجافة في شمال شرق تايلاند، إذ يُعزى التدهور البيئي السابق جزئيًا إلى الاستخدام غير المُستدام للأراضي[4].

وانطلاقًا مما سبق فالهجرة كاستراتيجية تكيف مع تغير المناخ تُحقق عدة نتائج إيجابية تتمثل فيما يلي[5]

- أن اللجوء البيئي يُمكن أن يُقلل من التعرض لأخطار تغير المناخ، وذلك من خلال الانتقال من البيئات الأكثر خطورة إلى البيئات أقل خطورة أو أكثر ملاءمة.
- أن اللجوء البيئي يُعد بمثابة استراتيجية لتنويع سبل العيش والحد من المخاطر، حيث تساهم التحويلات

---

[1]- Pascale Combes Motel and Katrin Mellick, OP, Cit, P430.

[2]- International Organization for Migration (IOM) Report **" INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP, Cit, P38.

[3]- International Organization for Migration (IOM)) Report **"MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT"**, OP, Cit, p59.

[4]- - International Organization for Migration (IOM) Report **"INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION"**:N10. OP, Cit, P39.

[5]- - Pascale Combes Motel and Katrin Mellick, OP, Cit, P431.

المالية من أفراد الأسرة في مناطق المقصد في تمويل مُبادرات الادارة المُستدامة للموارد الطبيعية في مناطق المنشأ، وبالتالي دعم الوحدة الاقتصادية لها، إلى جانب تقديم مُساعدات الإغاثة الأساسية في أعقاب الكوارث.

- يُمكن للجوء البيئي أن يزيد من أصول الأسرة في مناطق الارسال، وبالتالي مُساعدة الأسرة في أوقات الشدة وزيادة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.
- يُمكن للجوء البيئي أن يُقلل من عدد أفراد الأسرة، وبالتالي زيادة الأمن الغذائي لمن تخلفوا عن الركب.
- أخيرًا يُمكن للاجئين البيئين العائدين أن يجلبوا مهارات ومعارف جديدة لمجتمعاتهم وبلدانهم الأصلية والتي تزيد من خيارات التكيف لديهم، بما يُزيد من قُدراتهم على الصمود في مواجهة التغير المناخي.

ومع كل ذلك تركز الدول على تكييف حدودها ضد الهجرة الناجمة عن المناخ، بدلاً من مبادرات التنمية البشرية والمناخ[1]، فالهند مثلاً قامت بوضع سياج يبلغ طوله 40.45 كيلومتر على طول الحدود البنغلادشية لوقف تدفقات المهاجرين القسرين بسبب المناخ إليها[2].

وعلى ذلك فالحكومات حتى الآن لا تنظر إلى الهجرة كبديل لتكيف، إذ أن عدد قليل جدًا من الدول تدرج في برامج العمل الوطنية للتكيف (NAPAS) خيارات الهجرة أو إعادة التوطين[3]، مع أن اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن المناخ دعت البلدان إلى ضرورة تطوير برامج عمل وطنية للتكيف التي من المُفترض أن تساعد البلدان الأقل نموًا في تحديد وترتيب أولوياتها لتكيف مع تغير المناخ، كما أنه قد تكون الهجرة هي الاستجابة التكيفية الوحيدة الممكنة في حالة بعض الجزر الصغيرة والدول المنخفضة، حيث يؤدي ارتفاع منسوب البحر في النهاية إلى اغراق أجزاء كبيرة من البلاد، وبالتالي فالتكيف على مُستوى الموقع هو اقتراح سخيف نظرًا لأن المستوى

[1]- Climate change is already fueling global migration. The world isn't ready to meet people's changing needs, experts say:

https://www.pbs.org/newshour/world/climate-change-is-already-fueling-global-migration-the-world-isnt-ready-to-meet-peoples-needs-experts-say.

[2]- It was Brown, OP,Cit, PP27-28.

[3]-Coco Warner,<< **Migration and global environmental change: Governance challenges**>>,Global environmental change-**United Nations Institute for Human and Environmental Change**(UNU-EHS) Bonn – Germany,(2010)20,PP402-413, p403.

الوطني تحت الماء حسب " **أندرو سيمز**" من مؤسسة الاقتصاد الجديدة.[1]

ومن أمثلة البلدان التي تَذكر الهجرة كاستجابة سياسية مُحتملة نجد كمبوديا، جزر القمر، جيبوتي، هايتي كيريباتي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، النيجر، ساموا، السينغال، استراليا، السويد.

وعلى ذلك يمكن القول أنه للأخذ بالهجرة كاستراتيجية تكييف ناجحة بعيدًا عن السلبيات السالفة الذكر، فلابد أن تكون الهجرة المُنظمة والآمنة بمثابة الإجراء الوحيد المُمكن لحماية أولئك الذين يعيشون في أماكن لا يمكن فيها التكيف في الموقع.

ضرورة رفع مستوى الوعي حول الأشخاص النازحين بسب تغير المناخ وهو ما أكد عليه المؤسس والمدير التنفيذي لـ Climate Refugees " **أمالي تاور**" قائلاً" **إحدى المُشكلات هي مُجرد الافتقار التام لفهم كيفية إجبار المناخ الناس على الانتقال، إذ لا تزال هنالك فكرة في الشمال العالمي (الدول الصناعية)، أن الناس يأتون إلى هنا لأنهم يَفرون من الفقر ويبحثون عن حياة أفضل " الحلم الأمريكي" وفي أوروبا نفس القصة، لكن لا أحد يريد مغادرة منزلهُ**"، ويضيف قائلاً "**يجب أن نتعامل مع النزوح المناخي باعتباره قضية أمن بشري وليست قضية أمن حدودي**"[2].

علاوة على ذلك ضرورة تطوير السياسات المناسبة التي تسمح بدعم التنقل البيئي واستعابة أين تلعب المُؤسسات والهيئات الدولية دورًا هامًا في جعل التنقل البيئي جزءًا من الحل بدلاً من أنه مُشكلة، وهو ما يتطلب تغيرًا جذريًا في تصورات صانعي السياسات للهجرة البيئية باعتبارها مُشكلة تؤدي إلى زيادة المخاطر بالنسبة إلى لأولئك الذين يتنقلون وأيضًا تُزيد المخاطر في المناطق التي ينتقل إليها.

ختامًا يُمكن القول أن التكيف مع تغير المناخ كألية دولية للحد من اللجوء البيئي يُعد أحد المفاهيم المعقدة والمتنازع عليها ولدت مجموعة واسعة من السياسات والتدخلات في جميع أنحاء العالم النامي، غير أنها لم تكن كافية لإبقاء الناس في أماكنهم الأصلية ما يعني فشلها في الحد من ظاهرة اللجوء البيئي، وذلك يعود إلى وُجود جملة من العقبات التي حالت دون ذلك، إذ هنالك مجموعة من العقبات والتحديات التي يُوجهها صانعو السياسات

[1]- It was Brown, OP, Cit, P26.

[2]- Climate change is already fueling global migration. The world isn't ready to meet people's changing needs, experts say, OP, Cit.

والممارسون في السعي إلى التكيف مع تغير المناخ بما يُحدُ من ظاهرة اللجوء البيئي بشكل فعال، بما في ذلك محدودية الوصول إلى التمويل الكافي، عدم وجود قاعدة رئيسية لتكيف، محدودية أدوات مُراقبة فعالية التكيف، الافتقار إلى التسهيلات الائتمانية، محدودية الوصول إلى الموارد المؤسساتية عدم كفاية البُحوث والمُراقبة والرصد، فضلاً عن أنه ينطوي على تكاليف حقيقية، وبالتالي لن يمنع كل الأضرار لاسيما في الدول الفقيرة، وعلى ذلك يصبح وضع الهجرة ضمن التخطيط لتكيف أمر ضروري لضمان فعالية التنفيذ.

خلاصة الفصل الأول

إن التصدي للأثار الضارة لتغير المناخ بما يسمح منع أو التقليل من ظاهرة اللجوء البيئي يكُون على عدة مسارات وفي وقت واحد وخلال أُطر زمانية مُختلفة على النحو التالي:

الاستجابة الدولية القصرة الآجال والتي تتمثل في المساعدات الإنسانية، حيث تُقَدم للاجئ البيئي بصفة اعتيادية مثله مثل ضحايا الكوارث الطبيعية.

الاستجابة الدولية على المدى المُتوسط والتي تتمثل في التكيف مع تغير المناخ على مستوى المجتمع المحلي والدولة، وذلك بهدف بناء المرونة لدى السكان المُعرضين لخطر التدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ، على أن يقوم التكيف على التدابير التالية:

الاستخدام الأكثر كفاءةً للموارد الطبيعية، استعادة البيئات المُتدهورة، الاستخدام الذكي لكل التقنيات ، غير أن هذا الاجراء يتطلب موارد بشرية ومؤسساتية لتصمم وتنفيد سياسات وبرامج الحماية من الآثار السلبية لتغير المناخ.

الاستجابة الدولية على المدى الطويل وترتكز على التخفيف من تغير المناخ من خلال العمل على التقليل من الانبعاثات من أجل ثني منحى الاحتباس الحراري، وهذا ما يتطلب آفاق زمنية طويلة لصنع السياسات ومُستويات غير مسبوقة من التعاون الدولي.

ومع ذلك فقد كان التقدم في المهام المتوسطية والطويلة بطيئًا ودون المستوى المطلوب حتى الآن، إذ هُنالك حاجة ماسة إلى الدعم الفني والمالي من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية الأكثر ضعفًا.

وبذلك فجل هذه الأليات تسعى إلى معالجة المشكلة من جانب واحد، وتتجاهل معالجة العواقب التي يُواجهها المهاجرون في سياق الهجرة القسرية في مكان آخر لاسيما في الحالات التي لا يملك فيها هؤلاء خِيارُ العودة مجددًا إلى أوطانهم، وبذلك يصبحون مثلهم مثل اللاجئين السياسيين أو أولئك الذين تركو أوطانهم جراء الفقر، والحرب والنزاعات المسلحة، ففي مثل هذه الحالات سيحتاج لاجئو المناخ إلى الاعتماد على الحماية الفعالة والدعم من المجتمع الدول

الفصل الثاني

الآليات الدولية الهادفة إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي

ظاهرة اللجوء البيئي هي ظاهرة خطيرة في تزايد مُستمر في ظل الكوارث وتغير المناخ، إذ أشارت الدراسات المتاحة إلى أن أزمة اللاجئين المناخية ستتجاوز جميع أزمات اللاجئين المعروفة من حيث عدد المتضررين، فبعض حالات اللجوء يُمكن منعها من خلال تدابير التكيف لاسيما في البلدان المتقدمة، إلا أنه في حالات أخرى قد يكُون اللجوء هو الخيارُ الوحيد وهذا خاصة بالنسبة للمناطق الساحلية والمُنخفضة التي من المُتوقع أن تختفي كليًا أو أن تصبح غير صالحة للعيش، عندها لا يملك هؤلاء اللاجئين خِيارُ العودة مجددًا لأوطانهم، في مِثل هذه الحالات سيحتاج لاجئو المناخ إلى الإعتماد على الحماية الفعالة والدعم من المجتمع الدولي.

ومع ذلك لا يتضمن القانون الدولي أي نص قانوني يَكفل حماية هذه الفئة، فالمساعي القانونية والمؤسساتية القائمة لمعالجة النزوح الناجم عن تغير المناخ والهجرة تعاني عدد من أوجه القُصور، غير أنه وفي ظل التزايد المُستمر لأعداد اللاجئين بسبب الكوارث وتغير المناخ، وما يُصاحبهُ من تهديد للأمن الإنساني، لا يُمكن للمجتمع الدولي تجاهل هذا التحدي، ومن مُنطلق ذلك يتعين عليه إيجاد حل خاص بهذه الفئة، بما يؤدي إلى الاعتراف بالحقوق التي تمكنهم من البقاء كبشر.

وعلى ذلك سنتطرق إلى غياب مركز قانوني للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي. (المبحث الأول)، ثم نحو تكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي(المبحث الثاني)، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: غياب مركز قانوني للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي.

بسبب المشاكل البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والجفاف وتآكل التربة والتصحر وإزالة الغابات والفيضانات والتدهور البيئي، هُنالك أشخاص لم يعودوا قادرين على كسب العيش الكريم، ومع ذلك لم يتم قبول هؤلاء الأشخاص قانونًا كـ "**لاجئين**" على الساحة الدولية، فالأُطر القانونية الدولية لمن يَعبرون الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ غير موجودة بالرغم من التحذيرات العالمية التي تتنبأ باختفاء بعض الدول الجزرية مثل جزر المالديف وبنغلادش وسكان المدن الساحلية مثل ميامي (الولايات المتحدة الامريكية)، الإسكندرية (مصر)، شنغهاي (الصين)، كلها ستصبح تحت أمواج البحر، إذ ما ارتفعت درجة حرارة الأرض أربع درجات مئوية.

فالفاعلين في المجتمع الدولي لازالو لم يَحِسمُوا أمر هاته الفئة بوضع أحكام قانونية تضبط مركزهم القانوني، فلا نجد في فروع القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية، الإعلانات الخاصة بحقوق الانسان، القانون الدولي الإنساني، الاتفاقيات الخاصة بالبيئة أي نص صريح يُقر للاجئين البيئيين بمركز قانوني يضمن

حمايتهم، ولعل رفض المجتمع الدولي الاعتراف بمركز قانوني لهم راجع لعدة اعتبارات منها ما يرتبط أساسًا بالجانب الاقتصادي والأمني لبلدان اللجوء.

هذا ما يدفعنا إلى البحث عن أوجه قُصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي مع بيان العراقيل التي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني له، لكن قبل هذا كان أَولى بنا التطرق إلى مُختلف قواعد القانون الدولي ذات الصلة بموضوع حماية اللاجئ لمعرفة موقع اللاجئ البيئي في هذه المنظومة(المطلب أول)، ثم بيان أوجه قصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي والعراقيل التي حالت دون ذلك (المطلب الثاني) وهذا على النحو التالي:

المطلب الأول: اللاجئ البيئي في المنظومة القانونية الدولية لحماية اللاجئ.

يتضمن القانون الدولي مجموعة من النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع حماية اللاجئ، والتي من المَفروض أن يُستخلص منها المركز القانوني للاجئين البيئيين أو على الأقل حماية خاصة لهم، لكن على ما يبدو فالقانون الدولي خالي كليًا من النصوص القانونية المتضمنة حماية ضحايا التدهور البيئي أو التغير المناخي، وهذا ما يَظهر من خلال مُختلف فروعه سواءً في القانون الدولي المتعلق بحماية اللاجئين أو القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي للبيئية، كل ذلك سوف نُفصل فيه من خلال التطرق إلى المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئ (الفرع الأولى)، ثم المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة لحماية اللاجئ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئ

بغية التعرف على موقع اللاجئ البيئي ضمن القانون الدولي الحالي نتطرق إلى جملة فروعه العامة ذات الصلة بموضوع حماية اللاجئ، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للبيئة والتي تُعد من أكثر أنظمة القانون الدولي العامة صلة بالموضوع.

أولا: القانون الدولي لحقوق الانسان.

يُشكل اللاجئون البيئيون نسبة كبيرة من ضحايا الكوارث وتغير المناخ، ومع ذلك لا يمتلكون الاعتراف لهم بالصفة القانونية للاجئ ولا بالحقوق المُكرسة لهاته الفئة في الأحكام القانونية الدولية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن

يتمتعوا بالحقوق الممنوحة للإنسان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[1]، الذي يتضمن مجموع الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها كل البشر لأنهم آدميون وينطبق عليهم الشرط الإنساني"[2]، إذ أكدت دِيباجِية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على " **صون الكرامة الإنسانية والحريات المترتبة واحترام حقوق الأفراد وحرياتهم، إلى جانب ذلك حث الدول على التعاون مع الأمم المتحدة لضمان تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**".[3]

وهو بذلك يهدف إلى احترام الجنس البشري وحماية كرامته المُتأصلة وقيمته إلى جانب حماية الحقوق التي يملكها كافة الأفراد بغض النظر عن موطنهم أو جنسهم أو عرقهم أو انتمائهم اللغوي أو الجنسي أو قُدراتهم الذاتية وذلك في زمن السلم والحرب[4].

ومن مُنطلق ذلك فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يُوفر حماية عامة للاجئين جراء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ تنطبق عليه بصورة آلية بصفته "**انسان**" وليس بصفته "**لاجئ بيئي**"، هذه الحماية التي يمكن استخلاصها من النصوص القانونية الواردة في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان من ذلك نخص بالذكر ما يلي:

المادة **13** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على حرية الانتقال وحق كل فرد اختيار محل إقامته داخل حدود كل الدولة، وحقهِ في مغادرة أية بلاد بما في ذلك بلده وكذا حق العودة إليه[5].

وهو ذات المعنى الوراد في المادة **12ف (2.1)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية " لكل فرد يُوجد على نحو قانوني داخل اقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان اقامته"، "لكل فرد حرية

---

[1] -Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections: https://www.cfr.org/in-brief/climate-change-fueling-migration-do-climate-migrants-have-legal.

[2] –عقبة خضراوي – منير بسكرى، "**الوثائق الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان وحقوق اللاجئين**"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية / الإسكندرية، 2014م، ص 05.

[3]– راجع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217، المؤرخ في ديسمبر 1948.

[4]–عقبة خضراوي – منير بسكرى، المرجع السابق، ص 06.

[5]– راجع: المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المرجع السابق.

مُغادرة أي بلد بما في ذلك بلده"[1]، والتي تقابلها أيضًا المادة **12ف (2.1)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2].

إلى جانب ذلك نصت المادة **14 ف (2.1)** من نفس الإعلان على حق اللجوء لكل فرد مع بيان وجه الانتفاع به حيث جاء فيها "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يُحاول الالتجاء إليها هُروبًا من الاضطهاد"، "لا ينتفع بهذا الحق من قُدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها"[3].

أيضًا تضمنت العديد من المواثيق الدولية الأخرى اللاحقة التأكيد على ما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين من ذلك المادة **20** من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 1997 التي تنص على" لكل فرد مُقيم على اقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الاقامة في أي جهة من هذا الاقليم في حدود القانون"، كما جاء في المادة**21** منها" لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده، أو فرض خطر على اقامته في جهة معينة أو الزامه بالإقامة في أية جهة من بلده"، وكذا المادة **22**" لا يجوز نفي المواطن من بلده أو منعه من العودة إليه"[4].

إضافة إلى ما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري، حيث ورد في دِيباجِتها النص على " أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على مبدأي الكرامة والتساوي الأصليين بين جميع البشر"، كما عرفت المادة **01** منها التميز العنصري على أنه " كل تميز أو تقيد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي يستهدف تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها..."[5].

---

[1]– راجع: المادة 12/ف(1.2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 بتاريخ ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ مارس 1976.

[2]– راجع: المادة 12/ ف (1.2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 بتاريخ ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في جانفي 1976.

[3]– راجع: المادة 14/ف(1.2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

[4]– عقبة خضراوي – منير بسكرى، المرجع السابق، ص6–8.

[5]–راجع: المادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتحدة رقم 2106، المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، دخلت حيز النفاذ جانفي 1969.

أيضًا ما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، حيث عرفته المادة **01** منها " كل تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في ميدان أخر أو توهين تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها"[1].

فضلاً عن ما جاء في اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990، إذ جاء في المادة **02** منها على أن تحترم الدول الأطراف الحقوق المُوضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طِفل يخضع لولايتها دون أي تميز له أو لوالديه أو لوصيه القانوني بسبب اللون أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي، كما كفلت المادة **10** منها حق كل طفل ووالديه دخول أي دولة طرف أو مغادرتها، ودخول ومغادرة إقليم أي دولة بما فيها بلدهم الأصلي[2].

واعمالاً للحقوق السالف ذِكرها فيما يخُص اللاجئ البيئي ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه يحق للأشخاص المتنقلين طوعًا أو قسرًا عبر الحدود الدولية بسبب عوامل بيئية الحصول على ضمانات عامة في مجال حقوق الإنسان من جانب الدولة المُستقبلة، غير أنه كثيرًا مالا يكون لهُم الحق في دخول أراضي هذه الدولة، إلى جانب ذلك أشار مُمثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًا إلى وجوب اعتبار الشخص الذي لا تتوقع عودتهُ على نحو معقول ضحية لتشريد القسري ومنحه إقامة مُؤقتة على الأقل[3].

وفيما يخص حقوق المُتضررين اتجاه الدول المُستقبلة والاستحقاقات المُمكنة للعيش في اطار المُجتمعات المحلية بشأن الأشخاص المُشردين من الدول الجزرية التي تتعرض للغرق، فقانون حقوق الإنسان لم يتضمن ردودًا واضحة بشأنهم، والمسألة القابلة للجدل هي أن معالجة هذه الكوارث الممكنة الحدوث وحماية حقوق الإنسان

[1]- راجع: المادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ديسمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ سبتمبر 1981.

[2]– راجع المادتين 2 و10 من اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ سبتمبر 1990.

[3]– قرار الجمعية العامة رقم 61/10، المتضمن " تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان "، الدورة العاشرة، المؤرخة في 15/جوان/2009، الوثيقة رمز A/HRC/10/61K، ص 17–18.

للتضررين سيتطلب أولاً وبالذات إيجاد حلول سياسية مناسبة على المدى الطويل، وليس اعتماد صكوك قانونية جديدة[1].

ومع ذلك هنالك توجه دولي واضح وصريح لبعض الاتفاقيات الدولية الخاصة والمنظمات الدولية لطرح قضية اللاجئ البيئي للتداول القانوني،[2] إذ هنالك العديد من النصوص التي تضمنت حماية اللاجئين في حالة الظروف الاستثنائية والحالات الخاصة لاسيما الكوارث، وكلها تتعامل أو توفر الحماية من مُنطلق إنساني لا غير منها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006[3].

ومن ذلك ما نصت عليه المادة 11 منها التي نصت على أنه " تتعهد الدول الأطراف وفقًا لمسؤولياتها الواردة في القانون الدولي بما فيها القانون الإنساني، وكذلك القانون الدولي لحقوق الانسان، باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان وحماية سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية"[4].

اتفاقية كامبالا لحماية النازحين داخليًا في افريقيا ومُساعدتهم لعام 2012 التي نصت صراحة عن الكوارث الناتجة عن التغيرات المناخية، حيث وضعت الالتزامات المَفروضة على الدول الأعضاء، إذ يجب على هؤلاء اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النازحين داخليًا نتيجة الكوارث الطبيعية الاصطناعية بما فيها التغيرات المناخية، ومُساعدتهم والاستعداد للطوارئ وتدابير إدارتها و الحرية المُرتقبة للناس جراءه[5].

وانطلاقًا مما سبق نستخلص أن اللاجئ البيئي يتمتع ببعض الحقوق الأساسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، غير أنه يفتقر إلى العديد من الحماية المهمة الممنوحة لمجموعات أخرى مثل اللاجئين السياسيين، إذ

---

[1]– قرار الجمعية العامة رقم 61/10، المرجع السابق، ص 18.

[2]– حمداوي محمد، المرجع السابق، ص 137.

[3]– مخلوف عمر، **المهاجرين لأسباب إيكولوجية في إفريقيا في ظل إشكالية مدى شموله بالحماية القانونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 05، العدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة –01–، جويلية 2018،ص 476.

[4]– المادة 11 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 ديسمبر، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 3 ماي 2008.

[5]– بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 761.

أن كل النصوص السالف ذكرها تعتبر مصدرًا عامًا لحقوق اللاجئ البيئي، ما يعني أنها تضمن له حماية عامة وغير مُباشرة مُستمدة من كونه إنسان لا كلاجئ أو نازح بيئي، لأنه لا يستوي وفي ظل غياب نصوص خاصة تحمي وتتضمن حقوقًا تواكب حالة هاته الفئات، أن تُحرم من باقي حقوقها وحرياتها الأساسية التي تشكل الحد الأدنى للحقوق الإنسانية التي تثبت لكل فرد مهما كانت وضعيتهُ ومركزهُ القانوني.

ثانيا: القانون الدولي الإنساني

بالرجوع إلى القانون الدولي الإنساني نجد أنه أقر حماية للبيئة والجماعات البشرية التي من الممكن أن تتعرض للتهجير بسبب الكوارث البيئية في زمن الحرب واستخدام الدول لأسلحة مُدمرة ومُضرة بالبيئة، من ذلك مثلاً ما ورد في المادة **55** من البروتكول الإضافي لعام 1977 لاتفاقيات جنيف المنعقدة في 12 أوت 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والتي ألزمت أطراف النزاع المسلح –أثناء القتال " **حماية البيئة الطبيعية**" من الأضرار البالغة الواسعة الانتشار وطويلة الأمد وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب القتال أو وسائله التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب الإضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة الإنسان وبقائه[1].

وعلى ذلك فالقانون الدولي الإنساني وإن أقر حماية للبيئية والجماعات البشرية من الكوارث البيئية أثناء النزاعات المسلحة، إلا أنه لا يمكن الإستناد إلى هذه النصوص كقاعدة عامة لحماية اللاجئين البيئيين نتيجة الكوارث البيئية.

ثالثا: القانون الدولي للبيئة.

شكل مؤتمر استكهولم المنعقد بالسويد سنة 1972 أهم المنابر الدولية لكونه رسم بداية تاريخ القانون الدولي للبيئة من خلال اعلانه أُسُس لالتزام دولي بحماية البيئة، حيث صدر عنه العديد من المبادئ والمفاهيم القانونية المُشكلة للقانون الدولي لحماية البيئة[2]، إذ أكد المبدأ الأول من الإعلان الصادر عنه "**على حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظل ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه**"

وانطلاقًا من هذا المبدأ يتضح أن هذا الإعلان دعا إلى صون الكرامة الإنسانية وحفظ حقوق الإنسان

[1]– نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 33.

[2]– لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص54.

الأساسية التي نادت بها المواثيق الدولية، وبالتالي دعا إلى حماية الإنسان بشكل عام وغير مُباشر، حيث لا ترد فيه أية إشارة لمفهوم اللاجئ البيئي، والسَبب في ذلك يعود أساسًا إلى الحداثة النسبية لهذه الظاهرة وإن كانت موجودة مُسبقًا لكن ليس بالحجم الذي هي عليه الآن[1].

إلى جانب ذلك هُنالك ما يُوحي إلى رغبة القائمين على الإعلان إحالة مُشكلة اللاجئين البيئيين إلى الأطر الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، ونفس الأمر لُوحظ بالنسبة لباقي المؤتمرات البيئية التي عقبته بما في ذلك مؤتمر نيروبي عام 1982، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992، مؤتمر كيوتو عام 2002 وإعلان هيُوغو عام 2005، ومؤتمر كوبنهاغن عام 2008، التي كان تركيزها قائم فقط على كيفية مواجهة تغير المناخ والحفاظ على درجة حرارة الأرض، وبذلك لم تضع أية ضمانات لحماية الأفراد الذين سيكونون الضحايا المُباشرين لتغير المناخ[2].

ومن مُنطلق ذلك يستخلص أنه على الرغم من أن البيئة كانت من ضمن أولويات اهتمام المجتمع الدولي، إلا أن جُل المعاهدات والمؤتمرات المُشكَلة لبُنْيَان القانون الدولي للبيئة تخلو من نصوص صريحة تحمي اللاجئ البيئي بصورة مُباشرة.

الفرع الثاني: المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة لحماية اللاجئ.

بغية التعرف على موقع اللاجئ البيئي ضمن المواثيق والاعلانات الدولية الخاصة ذات الصلة بموضوع حماية اللاجئ، نتطرق إلى المعاهدات والاعلانات الخاصة بحماية اللاجئ على المستوى الدولي، وكذا المعاهدات والاعلانات الخاصة بحماية اللاجئ على المستوى الإقليمي وذلك على النحو التالي:

أولا: المعاهدات والإعلانات الدولية الخاصة لحماية اللاجئ على المستوي الدولي.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 إلى جانب اعلان جنيف الصادر في 2001 عن الدول الأطراف في اتفاقية 1951 وبروتوكولها لعام 1967 بمثابة حجر الزاوية لحماية اللاجئين.

أ-اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967

[1]- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 30.

[2]- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع نفسه، ص 31-33.

تُشكل اتفاقية جنيف الدولية للجوء السياسي النص القانوني الدولي الوحيد المُتعلق أو الذي يُعنى بفئة اللاجئين وليس كلهم بل جزء منهم، إذ برزت كنتيجة للحرب العالمية الثانية التي خلفت ملاين الموتى والجرحى وأعدادً مُعتبرة من الفارين من أوطانهم طالبي اللجوء السياسي من بلدان أجنبية عنهم[1].

تم اعتمادها في 28 جوان 1951 من قِبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للانعقاد بموجب قرارها 429 المؤرخ في 14/ديسمبر/1950، ودخل حيز التنفيذ في 22/أفريل /1954 وصادقت عليها 141 دولة حتي سبتمبر 2001[2].

هذه الاتفاقية التي كانت مربُوطة بحدود جغرافية وأخرى زمنية، إذ كانت تشير فقط إلى حدود دول القارة الأوروبية، أما الحدود الزمانية فهذه الأخيرة كانت تشير إلى أن أحكامها تُطبق فقط على اللاجئين قبل تاريخ 1951 ما يعنى أن اللاجئين بعد هذا التاريخ لا تشمُلهم هذه الاتفاقية، لكن نظرًا لظهور أعداد جديدة للاجئين تدخل ضمن حيز هذا التعريف من ناحية الأسباب القانونية للجوئهم ولا تنطبق عليهم من ناحية الحدود الزمنية والجغرافية، جاء التشريع الدول بالبروتوكول الملحق بالاتفاقية والذي ألغى الحدود الزمنية والجغرافية موسعًا بذلك دائرة اللجوء السياسي[3].

وبذلك وُصفت هذه الاتفاقية على أنها الوثيقة الرئيسية لحماية اللاجئين تضمنت تعريف اللاجئ وحددت الأشخاص اللذين يتمتعون بالحماية بموجبها وكذا الالتزامات والحقوق التي يتمتعون بها[4]، حيث عرفت اللاجئ على أنه" **كل شخص وبسبب خوف له ما يُبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، يوجد خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتاد السابق**

[1]– لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص69.

[2]– زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص267.

[3]– لطرش على عيسى عبد القادر، المرجع السابق، ص70.

[4]– عقبة خضراوي – منير بسكرى، المرجع السابق، ص242

نتيجة تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه تم تحديد فئة اللاجئين أو ما يُعَدون بمثابة لاجئين سياسيين تحديدًا دقيقًا، تَمثل في أن هذه الاتفاقية وبروتوكولها لعام 1967 تختص فقط بحماية أولئك الذين يفرون من العنف أو الاضطهاد ما يعنى أن المهاجرون الفارون من الظروف المناخية المُتطرفة لا يتمتعون بالحماية على الرغم من أنهم يُشبهون في ظُروفهم ظُروف اللاجئين، ومع ذلك لا يتلقون نفس الحماية، فالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترفض حتى الآن منح هؤلاء الأشخاص وضع اللاجئ، وبدلاً من ذلك صنفتهم على أنهم " **مهاجرون بيئيون**"، وبهذا المعنى لا يتمتع اللاجئون بسب المناخ بالحماية بموجب القانون الدولي للاجئين، كما لا يُوجد إجماع حول كيفية تعريفهم قانونًا[2].

وفي هذا السياق أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن الأشخاص الذين أُجبروا على ترك مناطقهم الأصلية بسبب آثار تغير المناخ لا يتناسبون مع تعريف اللاجئين واصفًا إياهم بـ" ضحايا العالم المنسيين وهذا ما يُعد إشكالاً، ذلك أن رفض وضع اللاجئ يعني أن هؤلاء الأفراد لا يتمتعون إلا بإمكانية مَحدودة للحصول على الحماية القانونية لحقوق الإنسان الخاصة بهم ويواجهون مخاطر مثل الترحيل[3].

وفي هذا الشأن فقد برز في الساحة الفقهية خلاف حول حق اللجوء، فهل هو حق مُطلق للأفراد أم حق مطلق للدولة، أم هو حق لكِليهِمَا مع قيود، وفي اطار ذلك ذهب الاتجاه الأول إلى القول أنه حق للأفراد مع اختلافهم في نطاقهَ، حيث أقر جانب منهم أنه حق مطلق للأفراد يقع على عاتق الدولة التزام بمنحه لهم، في حين أقر الجانب الآخر على أنهُ حق للأفراد مقيد يتوقف منحهُ على موافقة الدولة مانحة اللجوء وذلك وفقًا لسلطتها التقديرية، بينما ذهب الاتجاه الثاني إلى القول إلى أن حق اللجوء هو حق أصيل للدولة وحدها هي من تقرر منح اللجوء أو ترفضهُ وفقًا لما تمليه عليها سلطتها التقديرية المُطلقة، غير أنهم اختلفوا حول مفهوم " حق الدولة في اللجوء"، إذ أقر جانب منهم إلى أن حق اللجوء هو حق للدولة بالمعنى القانوني الدقيق، في حين أقر جانب أخر إلى أن حق اللجوء هو مظهر من مظاهر سيادة الدولة، فيما ذهب الاتجاه الثالث إلى القول أن حق اللجوء هو حق للدولة ويُعبر عن

[1]- Albert Kraler(Report), **Climate Change and Migration - Legal and policy challenges and responses to environmentally induced migration**, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs(IPOL), **European Parliament**, Brussels, July 2020, P43.

[2]- Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections, OP,Cit.

[3]- Saverio Bellizzi1- And ethers, OP, Cit, P03.

أهليتها[1].

ومن خلال ما تَقدم من أراء نخلص إلى أن جُل الآراء تُقر بأنه ليس للفرد الحق في الحصول على اللجوء من أية دولة، هذه الأخيرة هي صاحبة الحق في منحه على أقاليمها، وفقًا لسلطتها التقديرية التي لا يُقيدها سوى الالتزامات المُقررة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية وهذا ما هو معمول به.

ب- اعلان جنيف لعام 2001 عن الدول الأطراف في اتفاقية 1951 وبروتوكولها.

تم هذا الإعلان بعرض تعزيز الحماية الدولية لملتمسي اللجوء واللاجئين وتحسين تنفيذ اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها الصادر في 1967، وذلك في الاجتماع الوزاري للدول الأطراف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي تم عقده في سويسرا في 12 و13 كانون الأول / ديسمبر 2001 احتفالا بذكرى مرور خمسين عامًا على عقد الاتفاقية.[2]

والمُلاحظ على هذا الاعلان أنه تم التطرق فيه فقط إلى التعريف بالأهمية التي تتسم بها اتفاقية عام 1951 وبروتوكولها الصادر في 1967، وكذا التأكيد على الالتزام السياسي بالتمسك بالقيم والمبادئ المُجسدة فيهما وحث جميع الدول على تنفيذها مع ضرورة توثيق التعاون بين الدول الأطراف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبذلك فهذا الاعلان لم يتطرق إلى فكرة اللجوء لأسباب بيئية، حيث أشار في ديباجته إلى سمات البيئة المُتطورة التي يجب أن توفر الحماية للاجئين، بما في ذلك الصراعات المسلحة والانتهاكات المُستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، والتدفقات المختلطة للسكان وارتفاع تكاليف استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين ومُلتمسي اللجوء وما يرتبط بذلك من زيادة حالات الإتجار في الأشخاص وتهريبهم ومشكلات حماية نُظم اللجوء من إساءة الإستعمال، وكذا مُشكلات استبعاد وإعادة من لا يحق لهم الحصول على الحماية الدولية أو من ليسُوا بحاجة إليها، فضلاً عن عدم تسوية حالات وجود اللاجئين منذ أمد طويل[3].

ثانيا: المُعاهدات والاعلانات على المستوى الإقليمي.

---

[1]- سماح محسن صبري أبو الليل، **ماهية اللجوء البيئي في ضوء قواعد القانون الدولي العام وسبل مكافحته**، مجلة **الدراسات الافريقية**، المجلد 45، العدد 02، 2023، ص 423-424.

[2]- عقبة خضراوي - منير بسكرى، المرجع السابق، ص243.

[3]- المرجع نفسة، ص 244.

تُعد اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للجوء لعام 1969 وإعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984 أرضية مناسبة لحماية اللاجئين بشكل عام.

أ-اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للجوء لعام 1969.

شكلت اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية الأساس القانوني لحماية اللاجئين في افريقيا، إذ تضمنت حماية أوسع للاجئين، والتي شمُلت كل شخص اضطر إلى مغادرة مكان إقامته المُعتاد بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تُخِلُ بشكل خطير بالنظام العام في أي جُزء أو في كل بلد منشئه أو جِنسيتهُ من أجل التماس اللجوء في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو جنسيتهِ"[1].

وعلى ذلك فقد طبقت بعض الدول الإفريقية التعريف المُوسع لاتفاقية منظمة الوحدة الافريقية على الصوماليين الذين كانوا ضحايا تهديدات المجاعة وغير قادرين على تلقي المُساعدات من السلطات المحلية، كما أيدت إثيوبيا أجندة الحماية بفتح حُدودها أمام الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة مكان إقامتهم المُعتاد بسبب الكوارث الطبيعية، ومع ذلك فنقل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية في القانون الوطني من قبل الدول المُوقعة لم يكتمل بعد، إذ رحبت كينيا بنحو 200000 صومالي فروا من مثل هذه الكوارث دون العودة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية[2].

ب-اعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984.

شكل اعلان قرطاجنة الأساس القانوني لحماية اللاجئين في أمريكا الوسطى، إذ تضمن هو الآخر حماية أوسع للاجئين تفوق بكثير تلك الوراد النص عليها في اتفاقية عام 1951، حيث عرفت اللاجئ على أنه" **كل شخص يفر من بلده بسبب تهديد حياته وأمنه وحريته بسبب أعمال العنف...أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام للبلاد**"، وبذلك فقد كانت هذه الوثيقة أشمل عن سابقتها، إذ ورد ضمنها أحكامًا تُوسع صراحة أو ضمننًا الحماية لمن يتنقلون بسبب الكوارث أو لأسباب بيئية[3].

---

[1]- راجع: المادة الأولى من **اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا لسنة** 1969.

[2]- Albert Kraler(Report), , OP, Cit, P102-104.

[3]- Robert Stojanov1 And ethers, OP, Cit, p16.

وذلك ما يستشفوا من خلال عبارة "**أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخرى**" وهو ما يُوفر المُرونة للدول التي قد ترغب في حماية أولئك الذين نزحُوا بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية[1].

وعليه يُمكن القول أن كل من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للجوء لعام 1969 وإعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984، هي أقرب إلى شكل من أشكال الاعتراف الدولي الرسمي الذي يُمكن أن يشمل أولئك الذين يجبرون على مُغادرة بلدهم الأصلي بسبب عوامل بيئية، ومع ذلك تنطبق فقط على الأفراد الذين يعيشون في إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب أنها لا تخُص القضايا البيئية على وجه التحديد.

المطلب الثاني: قُصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي.

أصبح لا يخفى علينا أن القانون الدولي على الرغم من أنه يزخر بسلسلة من القواعد القانونية ذات الصلة بموضوع حماية اللاجئ إلا أنه قاصر لخلوه كليًا من أية قواعد قانونية تُعنى بحماية اللاجئ البيئي بصفة مباشرة، هذا القُصور الذي يظهر بشكل واضح من خلال عدم إمكانية تطبيق القانون الدولي التقليدي للاجئين على اللاجئ البيئي، إلى جانب تجاهل القانون الدولي للبيئة حماية اللاجئ البيئي بصورة تامة، إذ هُنالك جملة من العراقيل التي تَعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي، وهذا ما سوف نُفصل فيه من خلال التطرق إلى أوجه قُصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي (الفرع الأول)، ثم العراقيل التي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي (الفرع الثاني) وهذا على النحو التالي:

الفرع الأول: أوجه قُصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي.

ترتكز أوجه قُصور القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي بشكل أكثر وضوحًا في عدم ملاءمة تطبيق القانون الدولي التقليدي للاجئين على اللاجئ البيئي، إلى جانب تجاهل القانون البيئي الدولي للاجئ البيئي تمامًا.

أولا: عدم ملائمة تطبيق القانون الدولي التقليدي للاجئين على اللاجئ البيئي

تُعد اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئ حِجر الزاوية لحماية اللاجئين، غير أنهُ وفيما يتعلق بنطاق الحماية التي تُوفرها للاجئين فتطبيقها يرتبط بتوافر عدة شروط ما يجعلها غير قابلة لتطبيق على اللاجئ

[1]- Albert Kraler(Report), , OP, Cit, P06.

البيئي، إذ بالرجوع إلى تعريف اللاجئ الوراد في هذه الاتفاقية والمُدرج ضمن المادة الأولى منها السالف ذكرها،[1] نجد أنه لا يُمكن تصنيف الأشخاص الفارين من ديارهم بسبب الضغوط التي ترتبها الكوارث وتغير المناخ على أنهم لاجئين[2]، وذلك من مُنطلق أنه لكي يتم تصنيف شخص ما على أنه اللاجئ حسب هذه الاتفاقية يجب أن يستوفي أربعة شروط أساسية وهي:

- لديه خوف مُبرر أو تحت تهديد أو التهديد المُحتمل بالاضطهاد.
- أن يقوم الاضطهاد على خمس عناصر أساسية
- أن يكون خارج وطنه.
- عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاستفادة من الحماية.

أ- الشرط الأول: لديه خوف مُبرر أو تحت تهديد أو التهديد المُحتمل بالاضطهاد.

يُعرف الاضطهاد بشكل عام على أنه قمع وضغط تُمارسه الحكومة على شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف وقف الأنشطة التي من المُرجح أن تؤدي إلى صراع أفقي أو اضطرابات اجتماعية أو تهديد منصب الحكومة[3]، وبالتالي فهو فعل له عواقب سلبية على الأشخاص الذين يعانون منه.

ومن مُنطلق ذلك يمكن التساؤل حول ما إذ كانت التأثيرات السلبية لتغير المناخ تشكل نوعًا من الاضطهاد الذي بناءًا عليه يمكن الحصول على وضع اللاجئ وفقًا لاتفاقية جنيف لعام 1951؟

الجواب على التساؤل يكُون بالرجوع إلى بعض القضايا المعرُوضة على المحاكم بخصوص طلب الحصول على وضع اللاجئ البيئي وهي قليلة منها تلك التي تصدت لها أستراليا ونيوزيلندا، أين شكل تفسير مصطلح " **الاضطهاد**" الوارد في الاتفاقية أحد العناصر الأساسية لقرار المحكمة، حيث رفضت منح صفة اللاجئ لِمُقدمي طلب اللجوء على أساس الأثر العشوائي لتغير المناخ، قائلة " **أن تأثيرات تغير المناخ التي شكلت الأساس القانوني للإدعاء لم تكن مُوجهة بشكل مُتعمد إلى أفراد معينين أو مجموعات معينة من الناس في توفالو**

[1]- راجع: المادة 1/ف(1.2) من **اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.**

[2]- Gede Eka Sarjana, OP,Cit,P229.

[3]- The climate crisis, migration, and refugees: https://www.brookings.edu/research/the-climate-crisis-migration-and-refugee.2019.

وكيريباتي، فالتأثيرات السلبية لتغير المناخ تمُس جميع البلدان دون استثناء".

ومع ذلك تبدُو هذه الحجة غير مُقنعة بحكم أنهم تجاهلوا حقيقة أن مُقدمي طلب اللجوء عانوا بالفعل من وضع لا يُطاق في بلدانهم الأصلية، إلى جانب ذلك فقد أغفل قرار الرفض حجم الضرر ومُستوى الصعوبة، علاوة على ذلك فالمنطق القائل بأن تأثير تغير المناخ يُؤثر على جميع الناس ليس ثابتًا بما يكفي لتعميم الوضع، على اعتبار أنه لم يكن كل الأشخاص الذين يعيشون في هذه البلدان يعانون من نفس الوضع والشعور والخوف والتهديد، فالأشخاص الذين يعيشون بعيدًا عن الشاطئ أو على الأرض المرتفعة لم يواجهوا نفس المشكلة التي يُواجهُوها مُقدمي الطلب[1].

وانطلاقًا مما ذهبت له هذه المحاكم في الأحكام الصادرة عنها يمكن القول أن التأثيرات السلبية لتغير المناخ لا تشكل نوعًا من الاضطهاد الذي على أساسه يُمكن طلب اللجوء والحصول على الحماية، ومع ذلك هُنالك بعض الحالات التي ترتبط فيها المسائل البيئية ارتباطًا وثيقًا بالاضطهاد، من ذلك على سبيل المثال أن يفر ضحايا الكوارث الطبيعية من أوطانهم لأن حُكومتهم تعمدت منع أو عرقلة المساعدة، إذ كان ذلك لمُعاقبتهم أو تهميشهم، فيمكن اعتبار الأشخاص المُتضررين شرعيًا أنهم "**لاجئين**".

ب- الشرط الثاني: أن يقُوم الاضطهاد على خمس عناصر أساسية

يجب أن يكون دافع الشخص للفرار من بلده مرتبطُا بعنصر من عناصر الاضطهاد، بما في ذلك العرق أو الجنس أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة، وحيث لا يُعد التدهور البيئي عنصرًا من عناصر الاضطهاد لا يمكن وصف المُتنقل لأسباب بيئية على أنه لاجئ، وبعبارة أخرى فالمعيار الأساسي لتصنيف الشخص كلاجئ هو الفرار لتجنب الاضطهاد.[2]

ومع ذلك إذ تم النظر إلى الاضطهاد من زوايا مُختلفة، فإن تغير المناخ والمصاعِب المُرتبطة به يُمكن أن تعتبر اضطهادًا، كأن يكون التركيز على نتيجة الاضطهاد الذي يتعرض فيه الناس للخطر أو أن يُنظر إلى الاضطهاد كسبب لظروف غير سَارةٍ تؤدي إلى النزوح[3]، ففي حالة الغرق بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر،

[1]-Gede Eka Sarjana, OP,Cit,P231-232.

[2]-Walter Kaelin, **<<The Global Compact on Migration: A Ray of Hope for Disaster-Displaced Persons>>,**International Journal of Refugee Law,VOL30,No4,PP664-667,2018,P665.

[3]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P231-233.

يمكن أن تكون الآثار السلبية لتغير المناخ أسوأ من تلك التي يُرتبها الاضطهاد التقليدي، إذ يُمكن أن يفقد النازحون بسبب الكوارث وتغير المناخ جنسيتهم وثقافتهم التي تم الحفاظ عليها لمئات السنين[1].

ت- الشرط الثالث: أن يكون خارج وطنه.

على ما يبدُو فإن حركة الأشخاص المتضررين الذين يطلق عليهم لاجئين غير واضحة إلى حد ما، سواءً كانت تستند إلى تجنب الاضطهاد الوارد في الاتفاقية أو بسبب عوامل أخرى، وفي اطار ذلك نَنظر في مدى توفر هذا المعيار فيما يتعلق باللجوء لأسباب بيئية، حيث نميز مايلي:

في حالة كون الأشخاص المتضررين ينتمون إلى البلدان المتقدمة، أين تكون الحكومات أكثر استعدادًا وقدرة على رعاية مواطنيها في أعقاب الكوارث البيئية، فنتيجة لذلك فالهجرة عبر الحدود غير مُرجحة إلى حد كبير مُقارنة بالنزوح الداخلي،[2] فمثلاً إعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة عام 2005، وزلازل الأرض في فوكوشيما باليابان عام 2011، فيضانات بفرنسا عام 2015، فكلها لم تؤدي إلى الهجرة عبر الحدود.[3]

على خلاف ذلك في حالة كون الأشخاص المُتضررين ينتمون إلى البلدان النامية الفقيرة، فعند اجتياح الكوارث وتغير المناخ يُواجهون ظروف معنية تُجبرهم على الهجرة داخل بلدانهم أو عبر الحدود أو البقاء مُحاصرُون، وبالتالي فوضع اللاجئ البيئي يختلف تمامًا على اللاجئ التقليدي الذي يُمكنه في سائر الحالات الذهاب إلى البلدان الأخرى وطلب اللجوء.

ث-الشرط الرابع: عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاستفادة من الحماية.

فإن كانت المخاوف والصدمات المُستمرة للحرب أو الصراع تُشكل أساس قانوني قوي لعدم قُدرة الأشخاص على العودة إلى المنازل الأصلية، وبالتالي الحصول على الحماية الدولية، فالأمر على خلاف ذلك بالنسبة للمهاجرين البيئيين، إذ أن تنفيذ معيار عدم القدرة على العودة إلى المنازل الأصلية كأساس قانوني لطلب الحماية الدولية مُعقد للغاية على اعتبار أن الناس إلى حد ما قد يضطرون إلى الهجرة قبل حدوث التأثير البيئي الحقيقي بوقت طويل، كما في حالة ارتفاع مستوى سطح البحر أين قد يضطر الناس إلى الهجرة قبل وقوع الكارثة بوقت

[1]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص 280.

[2]- Walter Kaelin, OP, Cit, P666.

[3]-Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P234.

طويل، مع ذلك ففي حالة الأحداث المناخية المفاجئة يكون هنالك تزامن بين حصول الكارثة والهجرة، وبالتالي تحقيق معيار عدم القدرة على العودة إلى منازلهم الأصلية، إلا أنه في غالب الأمر تكون الهجرة داخلية ومؤقتة حيث يتم العودة بمجرد تحسُن الظروف بعد الكارثة[1].

إلى جانب ذلك تستند اتفاقية جنيف في تحديد الأسباب القائم عليها اللجوء على مقاربة فردية لا جماعية، غير أن اللجوء لأسباب بيئية مبني على أساس جماعي، ذلك أن الخطر البيئي هو خطر يُصيب مجموعة من الأفراد وليس فرد واحد، علاوة على ذلك فالدوافع القائم عليها طلب اللجوء ذات طابع شخصي، بما في ذلك الرأي السياسي أو النزاع أو التميز[2] وغيرها من دوافع الشخصية، بخلاف ذلك في حالة طلب اللجوء لأسباب بيئية فالدوافع ذات طابع موضوعي، بما في ذلك الجفاف والتصحر الفيضانات وغيرها، وهكذا يبدو أن اتفاقية جنيف غير ملائمة لتطبيق على ضحايا الكوارث وتغير المناخ.

ومن التطبيقات التي يُمكن الإستشهاد بها في هذا الشأن بعض القضايا المُتداولة والتي تم رفعها أمام المحاكم الأسترالية والنيوزيلندية في اطار طلب اللجوء من طرف المُتضررين بشدة من تأثيرات تغير المناخ، أين تم رفض طلب الحماية الدولية تحت مُبرر أن هذه الطلبات لا تتوافق مع تعريف اللاجئ الوارد النص عليه ضمن اتفاقية جنيف لعام 1951 المُتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وقد أسست هذه المحاكم قراراتها بناءًا على عدة مُعطيات من أجل إقامة علاقة سَببية بين تغير المناخ ومنح صفة اللاجئ[3].

والجدير بالذكر أنه حتى وأن أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في حالة تيتيوتا أن حقه في الحياة لم يثنتهك، وبالتالي لا توجد أسباب كافية خاصة بالحماية، فذلك يعد اعترافًا من جانبها بأن تأثيرات تغير المناخ، قد تنشأ عنها الحاجة إلى الحماية في المستقبل، وبذلك فقد فتحت الباب بالفعل للمزيد من التحليل والمُراجعة لاحتياجات الحماية الدولية وهذا هو جوهر الأمر[4].

---

[1]-IBid, P235-236.

[2]– زيد المال صافية، **النزوح البيئي في القانون الدولي**، مداخلة الملتقى الوطني حول **النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص**، المرجع السابق، ص 440.

[3]– سايمون برادلي، " **مِنبَر في جنيف لمُساعدة لاجئي المناخ حول العالم**"، المرجع السابق.

[4]- Gede Eka Sarjana, OP,Cit,P228-229.

والأكثر من ذلك فقد أقرت أنه " **من دون بذل جهود وطنية ودولية قوية، فإن آثار تغير المناخ في الدول المُستقبلة قد تعرض حقوق الأشخاص للإنتهاك**"، وهو ما يعني تفعيل التزام الدول المُرسلة بعدم الإعادة القسرية التي تمنع أي دولة من إعادة طالبي اللجوء إلى بلد قد يتعرضُون فيه للخطر[1].

ثانيا: خلو القانون الدولي للبيئة من توفير الحماية للاجئ البيئي

على الرغم من أن مُصطلح اللاجئ البيئي شَاع استخدامه في بعض السياقات، فإن القانون الدولي للبيئة يخلو من أي إشارة للاجئ البيئي، فلا اتفاقية تغير المناخ 1992 ولا برتوكول كيوتو 1997 يُشير إلى مُصطلح اللاجئ البيئي إذ تخلو هذه النصوص من أي إشارة للمساعدة أو حماية من سيتأثرون بشكل مُباشر بتغير المناخ، فكل هذه الوثائق كان تركيزها الأول حول كيفية مواجهة تغير المناخ والحفاظ على درجة حرارة الأرض، إذ لم تتضمن أية ضمانات لحماية الضحايا المباشرين لتغير المناخ والتصحر[2].

فاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لسنة 1992 على الرغم من أنها شكلت اطارًا عامًا لحماية المناخ، إلا أنها لا تعترف بآثار تغير المناخ على التنقل البشري ولا عواقبه الإنسانية الأوسع، وبالتالي لا توفر الحماية الكافية للأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ، إذ يرتكز مجال الاهتمام فيها فقط على منع تغير المناخ والتكيف معه[3]، بدليل أن المادة الثانية منها نصت على أن الهدف النهائي للاتفاقية " **تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي**"[4].

وهذا ما يُمثل اغفالاً شَكلَ مصدر قلق كبير للمجتمع الإنساني، إذ لا يُمكن للمجتمع الدولي النظر في مسألة الهجرة والنزوح الناجمين على تغير المناخ ومُعالجتهما بشكل صحيح ما لم يتم الاعتراف بهما على النحو الواجب في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ[5].

---

[1]– سايمون برادلي، المرجع السابق.

[2]– زيد المال صافية، **النزوح البيئي في القانون الدولي**، المرجع السابق، ص452–454.

[3]- Philippe Boncour and Bruce Burson,<< **Climate Change and Migration in the South Pacific Region: Policy Perspectives**>>, Policy Quarterly, VOL 5, NO4 – November 2009, PP 13-20, P14.

[4]–راجع: المادة 02/ف(1) من **اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ** لسنة 1992.

[5]- Philippe Boncour and Bruce Burson, OP,Cit,P15.

ومع ذلك هُنالك في هذه الاتفاقية ما يشير إلى إمكانية استخدامها كأداة مهمة في الصراع من أجل حماية الأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ[1]، من ذلك على سبيل المثال ما نصت عليه المادة **04** الفقرة **08** من هذه الاتفاقية "**على الدول الأطراف أن تُولي اهتمامًا إضافيًا للاحتياجات والشواغل الخاصة للبلدان النامية الناشئة عن الآثار السلبية لتغير المناخ**"[2] والتي يُمثل اللجوء البيئي أشدها، كما أشارت الفقرة **05** من المادة **02** على " **أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مُحايد ومفتوح يُفضي إلى نمو اقتصادي مُستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، لاسيما البلدان النامية الأطراف ومن ثم يتسع لها المزيد من القدرة على تناول مُشكلة تغير المناخ.**"[3]

وعلى ذلك يمكن القول أن اتفاقية الأمم المتحدة لم تقدم حلاً مناسبًا بخصوص حماية اللاجئين بسبب الكوارث وتغير المناخ، ومن مُنطلق ذلك هُنالك حاجة إلى اعتراف صريح بالتنقل البشري والعواقب الإنسانية لتغير المناخ، ذلك أن ترك الآثار الصارخة لتغير المناخ على تنقل البشر، والتي تُؤثر على ملاين الأشخاص في جميع أنحاء العالم من دون تنظيم يُمثل فجوةً كبيرة.

مما سبق يُمكن القول أنه على الرغم من أن القانون الدولي للبيئة يتضمن ترسانة قانونية واسعة من الإعلانات والاتفاقيات لحماية البيئية، إلا أنها في مُجملها لم تتضمن أية إشارة مُباشرة للاجئ البيئي، مع أنها من أكثر الأُسُس التي يُمكن أن تُبني عليها أي حماية دولية للمُتضررين بفعل الكوارث وتغير المناخ، لكونها تتضمن القواعد الخاصة بحماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

الفرع الثاني: العراقيل التي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.

تُوجد العديد من التحديات التي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي، والتي منها ما يرتبط بظاهرة اللجوء البيئي في حد ذاتها، ومنها ما يخرج عن نطاقها، وعليه نتطرق إلى العراقيل التي ترتبط بظاهرة اللجوء البيئي في حد ذاتها (أولا)، ثم العراقيل التي تخرج عن نطاق ظاهرة اللجوء البيئي (ثانيا).

---

[1]– سماح محسن صبري أبو الليل، المرجع السابق، ص 429.

[2]– المادة 04/ف (8) من **اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ** لسنة 1992.

[3]–المادة 02/ف(5)، **من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ** لسنة 1992.

أولا: العراقيل التي ترتبط بظاهرة اللجوء البيئي

حيث توجد العديد من العراقيل المُرتبطة بظاهرة اللجوء البيئي والتي حالت دون تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي، بما في ذلك عدم وجود مفهوم واضح ومحدد للاجئين البيئيين، نُقص البيانات وأدوات تقييم أفضل للجوء البيئي، صعوبة اثبات صفة اللاجئ لتعقد أسباب اللجوء وغيرها، والتي سنُفصل فيها على النحو التالي:

أ- عدم وجود مفهوم واضح ومُحدد للاجئين البيئيين

يُعد وضع مفهوم مُحدد للجوء البيئي خطوة حاسمة لضمان استجابات سياسية فعالة لتدفقات الكبيرة للاجئين، وعلى ذلك فغموض مفهوم اللجوء البيئي يُشكل حاجزًا يقف كعائق أمام تحديد مركز قانوني للاجئ البيئي، والذي جعل المُجتمع الدولي حاليًا يتحجج بهذا الغموض كسبب لعدم توفير الحماية لهم[1]، غير أنه على الأرجح فالرغبة السياسية لبعض لدول إلى جانب المصالح الاقتصادية هي أكبر عائق يقف أمام تحقيق هذا الهدف.

والجدير بالذكر أنه توجد العديد من الأسباب التي حالت دون وضع تعريف مُحدد للاجئ البيئي، بما في ذلك تعدد المُصطلحات، صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل، الخلط بين الهجرة الطوعية والقسرية، تعدد أنماط اللجوء البيئي، والتي تم التفصيل فيها في القسم الأول من هذه الدراسة.

ب- صعوبة إثبات لاجئ بسبب المناخ.

يُشكل الاعتراف بالوضع القانوني للاجئين بسبب المناخ مصدر قلق كبير، إذ أنه حتى وإن تم تحديد الوضع القانوني، فهنالك تحديات علمية قد يكُون من الصعب بل ويستحِيل على المرء إثبات أن اختيار اللجوء قد كان بسب المناخ، وذلك لحقيقة وُجود أسباب أخرى اجتماعية وسياسية تتحد مع العوامل البيئية، بما فيها تغير المناخ والتي تدفع إلى اللجوء، حيث يزعم الكثيرون أن الأسباب البيئية ليست السبب الرئيسي للجوء[2].

وهذا ما يَطرح النقاش حول تحديد نطاق الحماية التي يُمكن منحها للاجئين البيئين، فهل تمنح لهم وفقًا لتعريف المُوسع للاجئ البيئي والذي يشمُل جميع الأشخاص المُتضررين بسبب التغيرات البيئية المُباشرة منها وغير المُباشرة، بما فيها التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وهذا ما يسمح بأن تشمل الحماية أكبر عدد من الأشخاص

[1]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP, Cit, P310.

[2]- Xiang Xiang,<< **The Dilemma Faced by Climate Displaced People**>>, Advances in Social -Science, Education and Humanities Research,VOL664,2022,PP755-759,P758.

المُتضررين، أو منحها لهم وفقًا لتعريف الضيق للاجئ البيئي والذي يشمل جميع المُتضررين من التغيرات البيئية المُباشرة فقط بما فيها التأثيرات المباشرة لتغير المناخ، وهذا ما قد يترتب عنه حرمان فئات من الحماية التي هُم في أمس الحاجة إليها[1].

والمُلاحظ في هذا الشأن أن هُنالك ميل إلى منح الحماية للاجئين البيئين وفقًا للتعريف المُوسَع،[2] وذلك من مُنطلق أن غالبية اللجوء البيئي ينتج عن التغيرات البيئية غير المباشر، فَقلمَا تتوفر حالات تنتج عن التأثيرات المُباشرة فقط، ضف إلى ذلك صُعوبة إيجاد دليل علمي يُثبت أن التغيرات البيئة كانت وحدها العامل الرئيسي للجوء البيئي.

ت-نُقص البيانات وأدوات تقييم أفضل للجوء البيئي.

من بين الأمُور الأخرى التي تُشكل في الوقت الحالي عائقًا أمام تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي النقص المُستمر في البيانات الذي يُعد أحد التحديات الرئيسية لقياس العلاقة بين الهجرة والبيئة لضمان استجابات سياسية فعالة، حيث تُوجد تقديرات مُتباينة لتحركات السكان التي تحدث أو من المُحتمل أن تحدث، وهذا لاسيما في البلدان النامية التي من المُرجح أن تكون الأكثر عُرضةً لتغير المناخ[3].

ضف إلى ذلك فحتى وإن كانت هُنالك تقديرات للعدد الإجمالي للأشخاص الذين سَيتم تهجيرهم بسبب تغير المناخ، فإنه غالبًا ما يتم التشكيك في هذه الأرقام وذلك نتيجة الافتقار إلى أدوات تقييم ذات جودة عالية، إلى جانب أن هذه التقديرات تعتمد على التقديرات الأولية للسكان وتفترض أن السكان سيغادرون بشكل دائم المناطق المُتأثرة بتغير المناخ لاسيما في حالة كون الأحداث بطيئة الظهور، ومع ذلك قد تكون الإحصاءات المُتعلقة بتأثيرات الأحداث المناخية المفاجئة على تحركات السكان أكثر موثُوقية، وتعد السنغال أول دولة غرب إفريقيا تُنْشئ نظامًا مُرصدًا لتدفقات المُهاجرين، يتم من خلاله جمع البيانات حول التحركات عبر الحدود، إلى جانب مُراقبة الحدود ومعرفة الأسباب الكامنة وراء اللجوء[4].

---

[1]- Sanem Özer and Senem Atvur, OP,Cit,P310.

[2]-IBid, P310.

[3]-International Organization for Migration (IOM)) Report, **MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT,** OP,Cit, p23.

[4]-IBid, p41-42.

ث-عدم الاهتمام الدولي بالبيئة كمعيار للجوء

من الأسباب الأخرى التي حالت دون تكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي عدم الإهتمام الدولي بالبيئة كمعيار للجوء، والذي يعود إلى صعوبة الاعتراف به نتيجةً لِمُرونة المُصطلح وعدم قابليته للتطبيق على نطاقًا واسع، ما يتطلب تضمين الاتفاقيات المُتعلقة بالبيئة جانبًا يتصل بالبيئة ومضارها على الحق في الحياة واستمراريتها في الأماكن التي من المُمكن أن تتضرر بيئيًا بشكل غير قابل للتعويض أو الإصلاح، وهذا ما يُشكل سببًا قويًا لإنعدام الرغبة في إيجاد حل قانوني للظاهرة[1].

ثانيا: العراقيل الخارجة عن نطاق ظاهرة اللجوء البيئي.

إلى جانب العراقيل التي ترتبط بظاهرة اللجوء البيئي، توجد عراقيل تحول هي الأخرى دون تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي، وتتمثل في جملة العقبات التي تخرج عن نطاق ظاهرة اللجوء البيئي، بما في ذلك العقبات السياسية، والعقبات الاقتصادية والعقبات القانونية، والتي سوف نُفصل فيها على النحو التالي:

أ-العقبات القانونية

وتتمثل في أن قواعد القانون الدولي غير مُلزمة وتستند إلى مفهوم السيادة، وهذا طبعًا مالا يسمح بترتيب أية مسؤولية على الدولة المُخالفة أو بالأحرى فهذا لا يسمح بتحميل البلدان المتقدمة المسؤولية الدولية عن ظاهرة الاختباس الحراري العالمي، حيث لا ينص إلا على المُفاوضات الحكومية الدولية كوسيلة مُمكنة لقبول الحالة الخاصة للاجئ البيئي[2].

ومع ذلك ومن مُنطلق أن البلدان المتقدمة هي المسؤول الأول عن هذه الظاهرة، فهي بذلك تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية لمنع انتهاك الحقوق الأساسية المنصوص عليها ضمن الوثائق الدولية بسبب تغير المناخ، هذه المسؤولية التي تجد أساسها في مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة(CBDR)، كأحد أهم المبادئ التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي طبقا له يقع على عاتق كل البلدان المتقدمة والنامية التزامات متماثلة للحد من المُشكلات البيئية العالمية والتي منها مُشكلة تغير المناخ، وفي هذا السياق أكد برنامج

[1]- United Nations Development Programme(USA) Report, OP, Cit, P21.

[2]- زيد المال صافية، المرجع السابق، ص 457.

الأمم المتحدة للبيئة في تقريره أنه " **بدون التزام قوي من البلدان الصناعية بتنفيذ سياسة للحد بشكل كبير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المُنبعث في الغلاف الجوي، ستزداد مُشكلة تغير المناخ وآثاره الضارة سُوءًا في غُضون العقد المُقبل**"[1].

وعلى ذلك فمبدأ المُسؤوليات المشتركة ولكن مُتباينة لا يُنظم المسؤولية القانونية للدول المتقدمة في بذل الجهود المناسبة والأولى لمعالجة هذه القضية العالمية فحسب، بل أيضًا يتضمن واجبًا أخلاقيًا يتمثل في مُساعدة الدول الأقل تقدمًا على الهروب من المِحْنَة، حيث تلعب المسؤولية الأخلاقية دورًا حيويًا، نظرًا لأن الصُكوك الدولية هي أقل احتمالاً لفرض عُقوبات صارمة ومحدودة على البلدان التي لا تفي بالتزاماتها، ذلك أنه عندما لا تريد أي دولة الانضمام إلى اتفاق دولي مُعين لا يُمكن للقانون الدولي أن يُجبرها على الانضمام، كما أنه لا يُوجد التزام قانوني على الدول كأطراف في اتفاقية اللاجئين للاعتراف وتوفير الحماية للأشخاص المُتضررين[2].

ب-العقبات السياسية

فعلى الرغم من كون ظاهرة اللجوء البيئي موجودة فعلاً في الواقع الذي نعيشه، فضلاً عن أنها في تزايد مُستمر في ظل التدهور البيئي والتغير المناخي المُتزايد، ومع ذلك لا توجد رغبة سياسية في إقرار نظام قانوني يُنظم مسألة اللجوء البيئي، حيث تخشي الدول الكبرى إضافة اللاجئين البيئيين إلى القانون الدولي ما يُحملهم أعباء إضافية، فعدم الإهتمام بتحديد مركز اللاجئ البيئي كان نتيجة لعدم وُجود شُعور بضرورة مُعالجة مِثل هذه القضايا خاصة من الدول الغربية، ففي حالة مواجهة تسونامي أو إعصار على سبيل المثال، يتفاعل المجتمع الدولي ويُرسل التبرعات والمساعدات لمواجهة الحالة العاجلة دون النظر للبعد المُستقبلي لها[3].

والأكثر من ذلك فالبلدان المتقدمة تَحجُم وترفض مفهوم اللاجئ البيئي، حيث تعتقد أن قُبول هذا المفهوم من جانبها يُؤكد ضمنيًا أن مُشكلة تغير المناخ الحالية تعود إلى مُساهمتهم، وبالتالي يتحملون المسؤولية الكاملة على مُعالجتها بصرف النظر عن ما إذ كان اللاجئ البيئي مُعترف به أم لا[4].

---

[1]- Gede Eka Sarjana, OP,Cit,P236-238.

[2]-IBid, P237.

[3]– زيد المال صافية، المرجع السابق، ص457.

[4]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P237.

فضلاً عن أن مسألة تحديد مركز قانوني للاجئ البيئي تُثير عدة مخاوف خاصة من النواحي الأمنية، فالتدهور البيئي وتغير المناخ المُتزايد يُؤدي إلى المزيد من اللاجئين، الذين غالبًا ما يكونون من الفقراء، وهُم بذلك قد يُثيرون القلاقل أو يُشكلون أرضًا خصبة للعديد من الأعمال غير المشروعة، وهذا ما شكل سببًا قويًا لإنعدام الرغبة السياسية للدول الصناعية المتقدمة في إيجاد حل قانوني للظاهرة[1].

3-العقبات الاقتصادية.

ومن جملة العقبات الاقتصادية التي حالت دون تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي هو انعدام الرغبة لدى البلدان الصناعية في العمل الجماعي الهادف إلى مواجهة التأثيرات السلبية للتغير المناخي، والذي يرجع أساسًا في أن هذه الأخيرة ترى أن الالتزامات المناخية تُشكل عائقًا يُضِرُ بالمصالح الاقتصادية لما يترتب عنها من تقليل لمستويات الإنتاج المُراد الوصول إليها[2]، ومن الشواهد على ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من وبروتوكول كيوتو لعام 2005 وقمة باريس لعام 2015 اللذين تم الانسحاب منهما[3].

ولعل ما أدى إلى انعدام الرغبة لدى هذه البلدان هو ضعف الحافز للتصرف في هذا الصدد،[4] لاسيما وأنها أقل عُرضةً لتأثيرات السلبية لتغير المناخ إلى جانب قدراتها على مواجهته لما لها من إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية تتيح لها ذلك، فهذه الدول تلجأ لتوطين الصناعات المُلوثة للبيئة في أقاليم الدول النامية تحت غطاء الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية، في حين أنها تسعى فقط للحصول على التسهيلات التي تتعلق بالجانب البيئي لدى هذه البلدان التي لا تُولي أي اهتمام بهذا الأخير فضلاً عن اليد العاملة الرخيصة[5].

---

[1]-أوشن ليلي، المرجع السابق، ص 1251.

[2]- المرجع نفسه، ص 1251

[3]- رغم تكيد الدول المشاركة في قمة مراكش على الالتزام بتنفيذ قرارات اتفاق باريس أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في شهر جوان 2017 انسحابه من اتفاق باريس تحت مبرر أن الالتزام يضر بالمصالح الاقتصادية لبلاده، أنظر: أوشن زوجة بولرياس ليلي، **نحو ضرورة تحديد الوضع القانوني للاجئ البيئي في اطار قواعد القانون الدولي العام**، مداخلة الملتقى الوطني حول **النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص**، المرجع السابق، ص 150.

[4]- أوشن ليلي، المرجع السابق، ص 1251.

[5] - أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، 151.

ويعود ذلك أيضًا إلى تخوف الدول الصناعية من الآثار القانونية التي تترتب في حالة الاعتراف بهذه الفئة من اللاجئين، منها اكتساب الحقوق التي من شأنها التأثير سلبًا على اقتصاداتها لِمَا يُشكِلُونهُ من عبء اقتصادي إضافي لها، لاسيما وأن هذه الظاهرة في تزايد مُستمر في ظل التدهور البيئي والتغير المناخي المُتزايد، وهو ما جعلها فقط تدعو إلى توفير المُساعدات الإنسانية[1] التي لا تُسمن ولا تغني من جوع.

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من هذه العراقيل التي تقف كعائق أمام وضع أداة مُحددة لتنظيم اللاجئين البيئين، توجد ضرورة مُلحة لتكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي، لما لِصكُوك الدولية من أهمية في حماية المجتمعات المتضررة من التغيرات البيئية المُعاكسة والتي تسمح لهم بالحفاظ على مُستوى معيشي ثابت، فضلاً عن أنها تضمن أن الهجرة عبر الحدود والناتجة عن التدهور البيئي وتغير المناخ لن تحدث في فراغ قانوني وأن هؤلاء اللاجئين يحتفِظون بحقوقهم القانونية الأساسية مثلهم مثل اللاجئين السياسين، وهذا ما يقودنا إلى البحث في مدى إمكانية تكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي وهو ما تتم معالجته في العنصر الموالي.

المبحث الثاني: نحو تكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي.

في اطار السعي إلى تحديد مركز قانوني للاجئين البيئيين، نال موضوع اللاجئ البيئي في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايد في مُناقشات ومُبادرات السياسة الدولية، أين برزت إلى السطح الأطر والتوجيهات والإجراءات التي مثلت جملة الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه القضية، حيث زودت الحكومات باطار عمل لكيفية التعامل مع المناخ والهجرة، ومع ذلك وبالرغم من أنها أحرزت تقدمًا في سد فجوات الحماية، فإن الطبيعية الطوعية لهذه الجُهود حالت دون الاستجابة الفعالة لها، وفي وسط التوقعات بزيادة المُستمرة لعدد اللاجئين البيئين في ظل التغير المناخي المُتزايد، فقد حان الوقت لتصور اطار قانوني للاجئ البيئي، وفي اطار ذلك فقد تكفل الفقه القانوني الدولي بالبحث عن الأطر القانونية الملائمة أين وُجدت عدة توجُهات فقهية سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي لتكريس مركز قانوني يعنى بحماية هذه الفئة.

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى تعزيز أطر الحماية الدولية للاجئ البيئي (المطلب الأول)، ثم توجُهات الفقه القانوني الدولي لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي(المطلب الثاني).

[1]– أوشن ليلي، المرجع السابق، ص 1252.

المطلب الأول: تعزيز أُطر الحماية الدولية للاجئ البيئي

نال موضوع اللجوء البيئي اهتمامًا مُتزايد في السنوات الأخيرة في مُناقشات ومُبادرات السياسة الدولية، أين برزت إلى السطح الأُطر والتوجيهات والإجراءات التي مثلت جُملة الجهود الدولية المبذولة لمعالجة هذه القضية، أين كانت مُبادرة نانسن التي تقودها الدولة في مقدمة الجهود التي رمت إلى تعزيز حماية المُشردين بيئيًا، وبالمثل أدى الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى إبراز الدوافع البيئة للجوء وطرق مُعالجتها من خلال التعاون الدولي، والى جانب الجهود العالمية السالف ذكرها، هُنالك العديد من الجهود الإقليمية المبذولة في هذا الشأن، وبالتالي فجُل هذه الجهود مثلت خطوة مهمة في تعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي، ومع ذلك فالطبيعة الطوعية لها حالت دون الاستجابة فعالة لها.

وعليه نتطرق إلى الأطر الاتفاقية والتوجيهات العالمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي (الفرع الأول)، ثم الأطر الاتفاقية والتوجيهات الإقليمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأطر الاتفاقية والتوجيهات العالمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي

تُعد مُشكلة اللجوء البيئي ظاهرة واقعة في العديد من الدول، وهي في تزايد مُستمر في ظل تغير المناخ والتدهور البيئي المصاحب له، وعلى الرغم من ذلك لم يحضى ضحاياها بحماية كافية في ظل القانون الدولي كتلك المُقررة للفئات الأخرى مع أنهم يخضعون لظروف مُشابهة، وأمام هذا الفراغ القانوني بُذلت العديد من الجهود لسد هذا الفراغ لحماية هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك مُبادرة نانسن والجهود المتصلة بها، اعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتي مثلت خطوة مهمة في تعزيز أطر الحماية الدولية للاجئ البيئي مع أنها لم تحدد حماية قانونية خاصة للمُتضررين.

وانطلاقًا من ذلك نتطرق إلى المُبادرات العالمية المُتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي(أولا)، الإعلانات والمواثيق العالمية المُتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي (ثانيا).

أولا: المُبادرات العالمية المُتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي.

سعت مجموعة من المبادرات العالمية المتعددة الأطراف إلى تعزيز حماية اللاجئين البيئيين، ومن أهم المُبادرات العالمية في هذا الشأن نجد مُبادرة نانسن، ومُبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمة والتي سنفصل

فيهما على النحو التالي:

أ-مُبادرة نانسن والجُهود المُتصلة بها

في اطار السعي إلى إيجاد حل قانوني لوضعية اللاجئ البيئي تم عقد العديد من المُلتقيات والمؤتمرات الدولية، ويعد المؤتمر الدولي الذي عقد بليموج الفرنسية سنة 2005 حول اللاجئين البيئيين من بين أهم المبادرات الرامية إلى وضع معاهدة دولية تُعنى بالمتنقلين لأسباب بيئية أو ما يُعرف بمُبادرة نانسن التي أقرت آليات مُهمة لحماية اللاجئين، وبذلك فهي أول مُبادرة عالمية تُعالج التحركات عبر الحدود في هذا السياق، بعد أن نالت اهتمام الرأي العالمي بها[1].

وتهدف مُبادرة نانسن التي أطلقتها النرويج وسويسرا عام 2012 بعد مُشاركة نَشِطة بين الجهات الفاعِلة الحكومية وغير الحكومية إلى بناء توافق في الآراء بين الدول من أجل الوصول إلى أفضل السُبل للتعامل مع النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ[2]، وعلى ذلك فقد نَظمت هذه المبادرة العديد من المناقشات العالمية والإقليمية الهادفة إلى تطوير مبادئ والأجندة الرئيسية لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود.[3]

إلى جانب ذلك تضمنت هذه المبادرة عدة تدابير للحماية المتضررين من الكوارث بما في ذلك إصدار تأشيرات إنسانية، ومنح صفة اللاجئ في الحالات الإستثنائية، توفير أماكن إقامة للمُرحلين، إصدار تصاريح العمل، إلى جانب ذلك وُجدت عدة مُشاورات بشأن مدى إمكانية تطبيق الاتفاقيات الإقليمية القائمة لمعالجة التهجير عبر الحدود في سياق الكوارث، أو مراعاة وضع إجراءات حماية مُؤقتة، وتصريحات دخول للبلاد، أو منح إذن الإقامة كجزء من الحلول الدائمة[4]، ومن الجهود ذات الصلة بهذه المُبادرة العالمية نخص بالذكر:

---

[1]- Robert Stojanov1 And ethers, OP, Cit, p15.

[2]- والتر كالين، **مبادرة نانسن: التوصل لتوافق أراء بشأن النزوح في سياق الكوارث**، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، العدد 49، 2015، تاريخ الاطلاق 2023/09/15، ص 06، متاح على الموقع:

https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/climatechange-disasters/kaelin.pdf.

[3]- Albert Kraler(Report), **Climate Change and Migration - Legal and policy challenges and responses to environmentally induced migration**, OP, Cit, P20.

[4]- والتر كالين، **مبادرة نانسن: التوصل لتوافق أراء بشأن النزوح في سياق الكوارث، نشرة الهجرة القسرية**، المرجع السابق، ص 06.

1- أجندة الحماية

حيث تُوج عمل مبادرة نانسن بتطوير جدول أعمال لحماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، والذي تم إقراره بعد مُشاورة حكومية دولية عالمية عقدت في أكتوبر 2015 في جنيف بسويسرا، وترتكز أهداف جدول أعمال الحماية على ما يلي[1]:

- وضع تصور شامل للنزوح بسبب الكوارث يركز بشكل أساسي على حماية الأشخاص النازحين بسبب الكوارث عبر الحدود، كما يقدم تدابير لإدارة مخاطر النزوح الناجمة عن الكوارث في بلد المنشأ.
- العمل على جمع الممارسات الفعالة لتمكين الدول والجهات الفاعلة الأخرى من استخدامها، بما يضمن استجابات مستقبلية أكثر فعالية للنزوح عبر الحدود بسبب الكوارث.
- العمل على الجمع بين سياسات ومجالات عمل مُتعددة، وربطها لمُعالجة النزوح بسبب الكوارث العابرة للحدود وأسبابه الجذرية، إلى جانب الدعوة إلى التعاون بين الجهات الفاعلة في هذه المجالات.
- تحديد المجالات الثلاث ذات الأولوية للعمل المُعزز من قبل الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي والمدني والمجتمعات المحلية والسكان المُتضررين.

وانطلاقًا من هذه الأهداف يُلاحظ أن أجندة الحماية وإن هدفت إلى مُعالجة النزوح عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، فإنها في الوقت نفسه تجاهلت تمامًا مُعالجة السبب الجدري للاحترار العالمي والمسؤولية التاريخية للبلدان الصناعية عن خلق هذه الأزمة، والأكثر من ذلك أنها تضع المزيد من المسؤوليات على الدول الأكثر تضررًا لِمعالجة الأزمة.

2- مُبادئ نانسن

حيث مثلت هذه المبادئ ثمرة جهود مؤتمر نانسن حول التغيرات المناخية والنزوح في القرن الحادي والعشرين[2]، والتي تضمنت مجموعة من التوصيات الهادفة إلى توجيه الاستجابات العاجلة والمُعقدة التي يثيرها

[1] - Robert Stojanov1 And ethers, OP, Cit, p21-22

[2] – مؤتمر نانسن المعني بتغير المناخ والتشرد، المنعقد في أوسلو في يومي 6و7 جوان 2011.

النزوح في سياق التغيرات المناخية والأخطار البيئية الأخرى[1]، حيث جاء في المبدأ الأول النص على الحاجة لقاعدة معرفية سليمة للتجاوب مع النزوح المناخي، في حين ورد النص في المبادئ من **1** الى **5** على الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق أصحاب المصلحة المعنيين، ووفقًا للقانون الدولي بشكل عام، فإن تلك المبادئ تنص على تحمل الدول المسؤولية الأساسية لحماية السكان المُتأثرين بالتغيرات المناخية وغيرها من الأخطار البيئية، بما فيها المجتمعات النازحة والمُضيفة ومن يُواجهون خطر النزوح، لكنها تؤكد في الوقت نفسه على أن التحديات الناتجة عن التغيرات المناخية بما فيها التحديات المرتبطة بالانتقال البشري، لا يمكن تناولها بصورة فاعلة دون قِيادة وتضامن الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وحيثما تكون الإمكانيات الوطنية محدودة ستظهر الحاجة إلى أُطر العمل الإقليمية والتعاون الدولي للمساعدة في منع النزوح ومساعدة وحماية المجتمعات المتضررة جراء هذا النزوح وإيجاد الحلول المستدامة[2].

كما أوصى المبدأ السابع منها على استخدام المعايير الحالية للقانون الدولي والتصدي للفجوات المعيارية، وبالمثل ورد في المبدأ التاسع النص على " تُقر المبادئ بوجود الفجوة المعيارية الخاصة بحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية نتيجة للكوارث المفاجئة وتقترح كذلك أن تنشئ الدول العاملة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إطار عمل أو صك إرشادي، أما المبدأ العاشر والأخير أعاد التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع السياسات والاستجابات، بما فيها إعادة النقل المنظم على أساس المساواة والتراضي والتمكين والمشاركة مع من تضررو بصورة مباشرة، مع مراعاة الجوانب المتعلقة بالعمر والجنس والتنوع"، مع وضع أصوات النازحين أو المُهددين بالنزوح في الاعتبار[3].

وعلى ذلك جُل هذه المبادئ تحوي توجيهات تُفيد الساسة في اطار عملها في التعامل مع النزوح الناجم عن الكوارث من خلال تحديد الفاعلين الأساسيين ومجالات النشاط ذات الصلة، وبذلك فإنها تُمثل خُطوة مُهمة في عملية وضع ظاهرة اللجوء البيئي على جدول الأعمال الدولي.

---

[1]– والتر كالين، **من مبادئ نانسن إلى مبادرة نانسن، نشرة الهجرة القسرية**، مركز دراسات اللاجئين، أوكسفورد، العدد 41، 2012، تم الاطلاع بتاريخ 2023/09/14، في الساعة 16:00، متاح على الموقع :

https://www.regjeringen.no/globalassets/upload/ud/vedlegg/hum/nansen_prinsipper.pdf.

[2]– والتر كالين، **من مبادئ نانسن إلى مبادرة نانسن، نشرة الهجرة القسرية**، المرجع السابق.

[3]– المرجع نفسه.

3- منصة النزوح المتعلقة بالكوارث

وهي عبارة عن مُبادرة تقودها الحكومات تهدف إلى العمل على تطبيق أجندة الحماية لمبادرة نانسن، واطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس، من خلال دعم مجالات التعاون بما في ذلك تبادل المعلومات، والتوعية ودعم العمليات والإرشاد القانوني والمعياري، دعم الحد من مخاطر الكوارث، دعم العمل المناخي والطاقة النظيفة والاستدامة البيئية[1].

ب- مُبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمة

أطلق المجتمع الدولي برئاسة مشتركة بين الفلبين والولايات المتحدة، "**مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمة**" **(MICIC)** عام 2014 على إثر اندلاع الصراع في ليبيا عام 2011، والتي سعيت إلى تعزيز حماية المهاجرين المُتأثرين بالكوارث الطبيعية أو الصراع، من خلال اصدار ارشادات غير مُلزمة للجهات الفاعلة لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية والتي تضمن توفير الحماية أثناء الاستعداد للأزمات والاستجابة لها، أيضًا توفير توصيات للدول والمنظمات الدولية وكذا المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب توفير المُمارسات الجيدة لتمكين أصحاب المصلحة، وبذلك فقد أدت هذه المبادرة إلى مجموعة مُتنوعة من أنشطة بناء القدرات التي تتناول توصياتها، مع أنها تجاهلت الاحتياجات الخاصة للمهاجرين في بلدان المقصد أو بلدان العُبُور.[2]

ثانيًا: الإعلانات والمواثيق العالمية المُتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي.

لم يحضى ضحايا التدهور البيئي وتغير المناخ بحماية خاصة تضمن لهم الأمن والإستقرار كتلك المُقررة للفئات الأخرى، بالرغم من أنهم يمرون بالمعاناة نفسها، ومع ذلك وُجدت على المستوى العالمي وثائق أحدث أدت إلى إبراز الدوافع البيئية للجوء وطرق معالجتها من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتي سنُفصل فيها على النحو التالي:

---

[1]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **النزوح الناجم عن تغير المناخ والكوارث**، تم الإطلاع بتاريخ 2023/2/17 في الساعة 14.00، متاح على: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html

[2]- Albert Kraler(Report) , OP, Cit, P49.

أ-إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين

وسط التوقعات بزيادة عدد اللاجئين البيئين، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين في عام 2016، والذي من خلاله تم المصادقة على عدد من التعهدات المتعلقة باحتياجات وحقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين بهدف تَعزيز حماية ضحايا التدهور البيئي وتغير المناخ، حيث يَعترف هذا الإعلان بأن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والعوامل البيئية الأخرى كعوامل دافعة للهجرة، كما يلتزم بمعالجتها بما في ذلك مُعالجة التحركات الجماعية، إذ تضمنت وثيقة الإعلان خطة لأُطُر الاستجابة الشاملة إلى جانب اتفاقيتين عالميتين أحدهما بشأن اللاجئين والآخر بشأن الهجرة الدولية[1]، وبذلك فقد مثل هذا الإعلان بيان طموح لكن بدون التزامات مُلزمة قانونًا.

ب-الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

فبعدما أدرك المجتمع الدولي المخاوف المتزايد للتفاعلات القائمة بين المناخ والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية وأثرها على تحركات السكان بشكل مُباشر، تبنت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ديسمبر 2018 " **الميثاق العالمي بشأن اللاجئين**" **(GCR)**، والذي دعت من خلاله إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لمنع النزوح الناجم عن المناخ والحد منه[2]، مع أن هذا التصريح لم يَكُن مُلزمًا[3]، إلا أنه تضمن جملة من الإشارات حول النزوح البيئي، والتي تشمل مايلي:

- الاعتراف بالتفاعلات القائمة بين المناخ والتدهور البيئي وآثارها المُتزايدة على دوافع الهجرة والنزوح.
- دعوة المجتمع الدولي للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز هذا الإجراء من خلال ادراجه في التخطيط الوطني.

---

[1]- Robert Stojanov1 And ethers, OP,Cit, p21-22

[2]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **الجفاف وانعدام الأمن يجبران الصوماليين على الفرار الى إثيوبيا**، 2019/04/20، تم الإطلاع بتاريخ 2022/09/13، في الساعة 18.00، متاح على : https://www.unhcr.org/ar/news/stories/2019.

[3]- Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan,<< **Cross- border migration on a warming planet: A policy framework**>>, Wiley interdisciplinary reviews: Climate Change, March 2022, PP3-9, P4.

- تشجيع أصحاب المصلحة على الاستجابة لاحتياجات الحماية لأولئك المهجرين قسرًا باستخدام الأدوات الوطنية أو الإقليمية المعمول بها، بما في ذلك الحماية المؤقتة، الإقامة لأسباب إنسانية وغيرها من أشكال الحماية.
- مُساعدة المجتمع الدولي للدول على إشراك اللاجئين في جهودها للحد من مخاطر الكوارث.[1]

وعلى ذلك فمن مُنطلق اعتراف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين(GCR)، بأن العوامل البيئية تساهم في دفع النزوح، فقد مكن بذلك البلدان الأكثر تضررًا من الكوارث وتغير المناخ من الاستفادة من تقاسم المسؤولية والنُهج الأخرى، ومع ذلك تبقى الإشارات الواردة بشأن المناخ والهجرة بيانات غير مُلزمة قانونًا، ما ينعكس على الاستجابة الفعالة للجوء البيئي المُرتبط بالتغير المناخي.

ت- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة.

يُمثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة (GCM)، اتفاق حكومي دولي غير مُلزم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مراكش في ديسمبر عام 2018،[2] بعد أن أدراك المجتمع الدولي خطورة الزيادة المُستمرة لأعداد اللاجئين البيئين وعواقبها السلبية على الأمن الإنساني والذي يوضح للدول كيفية إدارة الهجرة الدولية، إذ بُني هذا الاتفاق على فكرة أن الهجرة يجب أن تكون اختيارية وليست قسرية، وعلى أنه ينبغي الحد من التحركات غير الطوعية والعمل على منعها، وهذا من مُنطلق أن الهجرة غير النظامية تُقوض سيادة القانون وتجعل المهاجرين عرضة لِسُوء المُعاملة والاستغلال[3].

حيث دعى البلدان إلى وضع خطط لمنع الحاجة إلى إعادة التوطين بسبب تغير المناخ والدعم الذين أُجبروا على الانتقال، إذ نص على أنه " **يجب على الحكومات في البلدان المُستقبلة أن تعمل على حماية لاجئي المناخ من خلال وضع خيارات إعادة التوطين المخطط لها إذ كان التكيف والعودة إلى بلدانهم الأصلية غير ممكن خلال العام نفسه**"[4].

إلى جانب ذلك تَضمن هذا الاتفاق مجموعة شاملة من التوصيات السياسية حول إدارة التحركات الناجمة

[1]-Albert Kraler(Report), **Climate Change and Migration - Legal and policy challenges and responses to environmentally induced migration**, OP, Cit, PP57-61.

[2]- Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan, OP, Cit, P04.

[3]- Robert Stojanov1 And ethers, OP, Cit, p14.

[4]- Saverio Bellizzi1- And ethers, OP, Cit, P04.

عن الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك إجراءات الحد من الدوافع السلبية للهجرة من خلال تَعزيز المرونة واستراتيجيات التكيف، ودمج النزوح في التأهب للكوارث والتخطيط المُبكر، بالإضافة إلى إجراءات لتعزيز مسارات الهجرة النظامية[1].

علاوة على ذلك تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الأهداف، حيث تضمن الهدف رقم **02** منه التدابير ذات الصلة بمعالجة الهجرة البيئية والقائمة على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في سياق الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتدهور البيئي، نفس الشيء بالنسبة للهدف رقم**05** الذي يُحدد سُبل تعزيز فرص الهجرة النظامية للمُتضررين بسبب الكوارث الطبيعية التي تحدث ببطء.[2]

وما تجب الإشارة له بهذا الخصوص أن الهدف رقم **02** تضمن قِسمًا فرعيًا مُخصصًا بشكل خاص للدوافع البيئية للهجرة، والذي يدعُو إلى[3]:

- العمل على مواجهة التحديات البيئية من خلال وضع استراتيجيات للتكيف والمرونة لاسيما في بلدان المنشأ بما يسمح بالحد من اللجوء البيئي ومنعه.
- العمل على تعزيز التعاون بين الدول من خلال تبادل المعلومات ما يسمح بزيادة المعرفة حول حركات الهجرة المتعلقة بالكوارث البطيئة والمفاجئة.
- العمل على دمج الاعتبارات المتعلقة بالنزوح في جهود التأهب للكوارث.
- الإستفادة من التوصيات التي تم تطويرها بالفعل من قبل المبادرات التي تقودها الدولة لصياغة مناهج مُتسقة للقضية.

وعلى ذلك فالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يُمثل رؤية شاملة، إذ وضح للدول كيف يُمكنها التعامل الآن وفي المستقبل مع أثار تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي على الهجرة الدولية، ومع أنه غير ملزم ولم يتم الاتفاق علية من قِبل كل دولة، فذلك لا ينتقص من أهميته ومن كونه يُمثل معلمًا هامًا في

[1]- Robert Stojanov1 And ethers, OP, Cit, p15.

[2]- Albert Kraler(Report**), Climate Change and Migration - Legal and policy challenges and responses to environmentally induced migration**, OP, Cit, P53.

[3] - The climate crisis, migration, and refugees: OP, Cit.

تحديد تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى كعوامل دافعة للجوء البيئي إلى جانب تحديدهِ لمجالات التعاون لمعالجة هذه القضية.

الفرع الثاني: الأطر الاتفاقية والتوجيهات الإقليمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي.

إلى جانب المبادرات والتوجيهات العالمية السالف ذكرها أعلاه توجد العديد من المبادرات والتوجيهات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز أُطر الحماية للاجئين في سياق الكوارث وتغير المناخ، لاسيما في إفريقيا وأمريكيا الوسطى والجنوبية، باعتبار أن النزوح المُرتبط بالكوارث عبر الحدود فيها أكثر حدوثًا جعلها تُطور بعض الأدوات لحماية الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فعلى عكس الطبيعة الطوعية لمعظم المبادرات، طَورت المنطقة الافريقية أدوات مُلزمة قانونًا، وذلك ما نُفصل فيه على النحو التالي:

أولا: إرشادات لحماية الأشخاص المُتضررين من النزوح المُرتبط بالكوارث.

شكل تزايد قوة العواصف المدارية والأعاصير إلى جانب الفيضانات والكوارث الأخرى عواقب وخيمة على الملاين في الأميركتين، مما أدى إلى تحركات واسعة النطاق في هذه المناطق، الأمر الذي دفع الحكومات الإقليمية إلى البحث عن أفضل الطرق للتعامل مع آثار النزوح عبر الحدود، وعلى إثر الإحتفال بالذكرة الثلاثين لإعلان قرطاجنة (كارتاجينا+30)، اجتمعت 28 حكومة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا في عام 2014 واعتمدت إعلان وخطة عمل البرازيل، وذلك بعد عدة مشاورات استمرت لمدة عام كامل، هذه الوثيقة التي تهدف إلى الاستجابة لتحديات الحماية الجديدة والتي تبنت بعض الأفكار الواردة في الإعلانات الإقليمية السابقة لها، بما في ذلك إعلان سان خوسيه لعام 1994 بشأن اللاجئين والمشردين، وإعلان وخطة عمل المكسيك لعام 2004 لتعزيز الحماية الدولية للاجئين والمشردين.[1]

والقصد من هذه الوثيقة أن تكون بمثابة مخطط للتعاون وحلول لحماية الأشخاص النازحين وعديمي الجنسية في اتفاقية شراكة الأعمال (BPA)، إذ من خلالها أقرت الدول المُوقعة بالتحديات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية وما يترتب عن ذلك من نزوح، إلى جانب أنها صرحت بالحاجة إلى زيادة تركيزها على هذا الموضوع، فبالنظر إلى الوضع الحالي فإن وضع الممارسات الجيدة للحماية الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ والكوارث الطبيعية هو من بين أولويات تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، ومن مُنطلق ذلك تعهد المُشاركون على العمل معًا

[1]- Albert Kraler(Report), , OP, Cit, PP50-51.

للاستجابة لإتجاهات النزوح الجديدة ووضع حُلول إبداعية للنازحين، إلى جانب هذه الوثيقة الإرشادية كألية لتنسق الجُهود الإقليمية، توجد وثائق أخرى وضعت لنفس الغرض، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي حول الهجرة(RCM) ومؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة (CSM)[1].

مما سبق يمُكن القول أنه على الرغم من الطبيعة الغير المُلزمة للوثائق الإقليمية السالف ذكرها، إلا أنها تعد خُطوات مُهمة لتعزيز حماية الأشخاص النازحين عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ إلى جانب أنها أداة لتطوير السياسات في هذا المجال.

ثانيا: بروتكول حرية تنقل الأشخاص في منطقة الإيقاد.

تعد منطقة الإيقاد في شرق افريقيا واحدة من المناطق الإفريقية الأكثر عُرضةً لتغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى، إذ أدى تغير نمط هطول الأمطار إلى جانب تدهور الأراضي إلى فشل المحاصيل الزراعية، وبالتالي تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي وانتشار المجاعة والفقر، ما ساهم في تأجيج التوترات والصراعات والتي حفزت جميعها على الهجرة والنزوح، الأمر الذي دفع مُمثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية[2].

وبعد عدة سنوات من المناقشات في الاجتماع الوزاري في الخرطوم في فيفري 2020 تم وضع "**برتوكول حرية تنقل الأشخاص في منطقة الإيقاد**"، الذي تم اعتماده في2021. إذ بموجب هذا الأخير يسمح للأشخاص الفارين من الكوارث الذين يعبرون الحدود التماس اللجوء في بلد مُجاور بحيث يُمْكِنهم العودة بعد أن تصبح مناطقهم الأصلية أكثر آمنًا، كما توسع مجال تطبيق هذا البروتوكول في الترتيبات الدولية القائمة بين الدول الأعضاء إلى الإعفاء من التأشيرات بين بلدان معنية، وهو ما ساعد على سد فجوة الحماية بالنسبة لضحايا الكوارث وتغير المناخ، وفي هذا السياق وَصفت المنظمة الدولية للهجرة هذا الوثيقة الإقليمية على أنها معلمًا هامًا في تحفيز التنمية[3] الاجتماعية والاقتصادية، التي يُمكن أن تعزز التكامل الإقليمي والتنمية من خلال حرية تنقل الناس، إذ

[1]- Albert Kraler(Report), , OP, Cit, P52.

[2]–الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، هي هيئة حكومية دولية في منطقة شرق افريقيا لمعالجة قضايا الجفاف و التصحر.

[3]-Albert Kraler(Report), , OP, Cit, P53.

يُمكن أن تكون بمثابة نموذج للمنظمات دون الإقليمية الأخرى في افريقيا وأماكن أخرى"[1].

ختامًا يمكن القول أن أُطر حماية اللاجئ البيئي الدولية والإقليمية السابق ذكرها كان لها دور هام في تعزيز حماية اللاجئين البيئيين من خلال سد فجوات الحماية عن طريق توجيه صُناع السياسات وأصحاب المصلحة الأخرين إلى طُرق الاستجابة لها ومعالجتها من خلال التعاون الدول، بما في ذلك تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والاستفادة منها، ووضع توصيات عملية وجهود بناء القدرات، ومع ذلك هذه الأُطر ليست مُلزمة قانونًا ولم يتم تطويرها بشكل كافٍ لدعم اللاجئين بسبب المناخ والتدهور البيئي، وبالتالي ففي ظل الزيادة المُتوقعة لعدد اللاجئين البيئيين والحاجة إلى استجابة حماية فعالة، فقد حان الوقت لتصور اطار قانوني للاجئ البيئي وهو ما سوف نحاول مُعالجته في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: توجهات الفقه القانوني الدولي لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي

فعلى خلاف ما هُو مُقرر من التزامات دولية وحقوق للأفراد في حالة اللجوء التقليدي، هُنالك فراغ قانوني فيما يتعلق باللاجئ البيئي، إذ لا يُوجد حاليًا صك قانوني دولي قائم بذاته يختص بتنظيم هذه الفئة، بل وحتى الصُكوك القانونية الدولية صامتة في تعريفهم ما جعل هذه الفئة تأخذ تسميات مُختلفة ، فغياب الاعتراف بالمُشكلة من الناحية القانونية يعود إلى أن المجتمع الدولي لايزال مُتخوفًا من الاعتراف بها.

ومع ذلك لا يُمكن لدول أن تستمر في دفن رؤوسها تحت الرمال، ذلك أن السُكوت عن المُشكلة لا يُشكل حلاً لها بقدر ما يُشكل مشاكل أكبر منها تتجسد في زغزغة الأمن والسلم الدوليين، وعلى ذلك فقد حان الوقت لإدراج هذه القضية ضمن اهتمامات المجتمع الدولي والبحث عن الحلول القانونية المناسبة لها.

وفي اطار ذلك فقد أثارت هذه المسألة اهتمام فقهاء القانون الدولي ما دفعه للبحث عن الأطر القانونية الملائمة للتكفل بهذه الفئة أين وُجدت عدة توجهات فقهية سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي لتكريس مركز قانوني يُعنى بحماية هذه الفئة، إذ هُنالك العديد من الأسباب التي تأكد على ضرورة حُصول اللاجئين البيئيين على نفس الحماية والمُعاملة التي يتمتع بها اللاجئين التقليدين الأخرين.

وعليه نتطرق إلى دواعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي(الفرع الأول)، ثم التوجهات الفقهية الدولية

[1]-Albert Kraler(Report), , OP, Cit, P53.

والإقليمية لتكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دواعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي

كما هو معروف فإدراج أية فكرة قانونية جديدة ضمن المنظومة القانونية الدولية يستدعي إيجاد مُبررات لها، ومن مُنطلق أن ظاهرة اللجوء البيئي هي ظاهرة حديثة نسبيًا في تاريخ البشرية، فهنالك العديد من الأسباب التي تأكد على ضرورة حصول اللاجئين البيئيين على نفس الحماية والمُعاملة التي يتمتع بها اللاجئين التقليدين الأخرين والمتمثلة في المسؤولية الأخلاقية والتاريخية لدول الصناعية عن ظاهرة تغير المناخ تبرر شمول اللاجئ البيئي بالحماية الدولية (أولا)، أن تجاهل الدول لمصير الشعوب المُتضررة لا يُوجد ما يُبرره (ثانيا)، أن حقوق الأشخاص المُتضررين مكفولة ضمن الوثائق الدولية(ثالثا).

أولا: أن مسؤولية الدول الصناعية عن ظاهرة تغير المناخ تُبرر شُمول اللاجئ البيئي بالحماية الدولية.

يرتبط تغير المناخ ارتبطًا وثيقًا بالأنشطة البشرية لاسيما ما تعلق منها بالنشاط الصناعي واستخدام الوقود الأحفوري وهو ما أكدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبالتالي فالبلدان المتقدمة تُعد المُسبب الرئيسي لهذه الظاهرة ومع ذلك فالبلدان النامية تتحمل العبء الأكبر مع أنها لم تُساهم إلا بالقلة القليلة من الانبعاثات الغازية المُسببة لهذه الظاهرة .

فمنطقة جنوب المحيط الهادي مثلاً هي في طليعة المناطق التي يتعين عليها بالفعل أن تُصارع عواقب تنقل البشر الناجمة عن الأحداث والعمليات المُعاكسة التي وإن لم يَكُن تغير المناخ هو السَبب الوحيد لها، فهو على الأغلب السبب الرئيسي في زيادتها، إذ من المُرجح أن تتزايد تحركات السكان بفعل تغير المناخ في السنوات القادمة، حسب ما أشادت به الهيئة (ICCP) في تقرير التقييم الرابع لها لعام 2007، وعلى ذلك وبالنظر إلى الطبيعة البشرية لتغير المناخ الحالي وعدم التكافؤ في انبعاثات الكربون التي هي أصل هذا التغيير، فالبلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية لمواجهة هذه التحديات إذ حان الوقت لوضع قضية اللاجئين البيئيين في قلب النقاش حول استجابات السياسات لتغير المناخ[1].

هذه المسؤولية تم التأكيد عليها في العديد من المبادئ الدولية نخص بالذكر "**مبدأ المسؤوليات المشتركة**

[1]-Philippe Boncour and Bruce Burson, OP, Cit, P16.

ولكن متباينة" (CBDR)، الذي يقتضي أن تتحمل كلٌ من البلدان المتقدمة والنامية التزامات مُتماثلة للحد من المشكلات البيئية العالمية والتي منها مُشكلة تغير المناخ[1]، أيضًا "**مبدأ تحديد مسؤولية الدول عن تأثير تغير المناخ** وهو " **قاعدة عدم الإضرار** " **التي تعني الالتزام بعدم التسبب في الضرر للبلدان الأخرى نتيجة للأنشطة المُضطلع بها**"، يرتبط هذا المبدأ ارتباطًا وثيقًا بمبدأ " **مسؤولية الدولة** " الذي تم قبولهُ على نطاقًا واسع باعتباره معيارًا من معايير القانون الدولي[2].

وتقوم هذه المسؤولية من جِهة على منع انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان المنصُوص عليها في مختلف الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة، وحقه في بيئة سليمة وصحية كأهم الحقوق التي ترتكز عليها باقي الحقوق الأخرى، كما تقوم من جِهة أُخرى على ضرورة التعاون الدولي[3]، والتي تُشكل في الوقت نفسه دواعي تمتع اللاجئ البيئي بالحماية الدولية مثله مثل باقي الفئات الأُخرى[4].

ثانيا: أن تجاهل الدول لمصير الشُعوب المُتضررة لا يُوجد ما يُبررهُ.

فمن مُنطلق أن اللاجئون البيئيون هُم ضحايا الأنشطة البشرية التي سببت معاناة شديدة أجبرتهم على الفرار من منازلهم من أجل إيجاد مكان أفضل للعيش فيه، لا يُمكن للدول أن تستمر في دفن رُؤوسها في الرمال وتتجاهل اللاجئين لمجرد عدم وجود اتفاق قانوني دولي مقبول أو صك مؤسس مُشترك[5]، خصوصًا وأن الواقع أظهر تزايد عدد الأشخاص المُتأثرين بالضغوط البيئية، ومن المُتوقع أن تزداد الآثار السلبية لتغير المناخ سُوءً في المُستقبل والأكثر من ذلك بالنظر إلى أنهم يمُرون بنفس المعاناة التي يمر بها اللاجئين السياسين المُعترف بهم، ما يعني أن المُهاجرون البيئيون يَستحقون الحماية وبذل الجُهود العالمية للاعتراف بهم، إذ هنالك صك دولي مقبول على نطاقٍ واسع ألا وهو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ لعام 1992 والتي تنص على أن " **الآثار الضارة لتغير المناخ هي مصدر قلق مشترك للبشرية**"[6].

---

[1]– راجع المادة 03 ن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

[2]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, P240.

[3]- Gede Eka Sarjana, OP, Cit, PP240-241.

[4]– حمدان محمد، المرجع السابق، ص 120–127.

[5]-IBid, P241.

[6]–راجع المادة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

وبذلك فهي تحث على أن مُعالجة هذه القضية هو واجب يقع على عاتق كل الدول بدون استثناء، لاسيما البلدان المتقدمة التي عليها أن تأخذ زمام المبادرة لمساعدة البلدان النامية للتعامل مع هذه المشكلة.

ثالثا: أن حقوق الأشخاص المُتضررين مكفولة ضمن الوثائق الدولية.

حيث أن حقوق الأشخاص المُتضررين بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الغذاء الكافي والمياه النظيفة والمأوى المناسب والصحة والتعليم تم النص عليها في العديد من الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهدين الدوليين، كما تم التأكيد عليها أيضًا في إعلان ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية والقائمة طويلة لا يسعنا ذكرها كلها.

أ- **الإعلان العالمي لحقوق الانسان مصدر قانوني لحماية اللاجئ البيئي**

حيث يتضمن هذا الإعلان مجموعة من الحقوق الأساسية والضرورية لحماية كرامة الانسان وصيانتها، وأهم هذه الحقوق نخص بالذكر الحق في الحياة، حيث نصت المادة **03** من هذا الإعلان على أن " **لكل فرد الحق في الحياة والحرية في الأمان على شخصه**" هذا الحق الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع سبب هجرة المجموعات البشرية المُهددة بيئيًا[1].

ب- **العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966**

حيث نصت المادة السادسة منه على أن " **الحق في الحياة هو حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفيًا**"، فمن مُنطلق هذا النص يتوجب على الدول ضمان الحد الأدنى للحقوق من أجل صيانة كرامة الإنسان وحماية حقه في الحياة، ومن جملة الحقوق المُرتبطة بهذا الحق نجد الحق في التغذية واللباس والسكن والعلاج والضمان الاجتماعي إلى جانب الحق في الحماية ضد التعذيب وضد أشكال المعاملات لا إنسانية، الحق في الحماية ضد أشكال العُبودية، الحق في بيئة سليمة[2].

ت- إعلان ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية

[1]- بن دريس حليمة، المرجع السابق، ص 759

[2]- المرجع نفسه، ص 760.

إذ نص المبدأ الأول من اعلان ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية على للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقق الرفاه، وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية "[1]"، وبذلك فقد أكد هذا النص على الحق في الحياة الكريمة لكل إنسان.

الفرع الثاني: التوجهات الفقهية الدولية والإقليمية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.

مع تنامي حدة التغيرات المناخية وتكرارها تزايد عدد اللاجئين البيئيين في ظل غياب رؤيا قانونية دولية واضحة لها، الأمر الذي أثار اهتمام فقهاء القانون الدولي بها، ما دفعهم إلى البحث عن الأُطر الملائمة التي تضمن حماية فعالة لهذه الفئة الجديدة من اللاجئين، وذلك سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي، وعليه نتطرق إلى التوجهات الفقهية الدولية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي (أولا)، ثم التوجهات الفقهية الإقليمية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي (ثانيا).

أولا: التوجهات الفقهية الدولية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.

حيث حاول الفقهاء والعلماء التصدي لمسألة اللجوء البيئي من خلال وضع جُملة من المُقترحات الخاصة بالأطر القانونية لحمايتهم، حيث إقترح البعض منهم توسيع نطاق اتفاقية اللاجئين لعام 1951 بما يسمح بتضمن اللاجئين البيئين في تعريف اللاجئ، أو إضافة بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما إقترح البعض الآخر صياغة اتفاقية جديدة تُعنى بهذه الفئة من اللاجئين، ومع ذلك فكل هذه المُقترحات على الرغم من أهمية ما كانت تصبُو إليه، إلا أنها لم تلقى أي تفعيل لها على المستوى الدولي لحقيقة وجود العديد من الصُعوبات.

أ- إقتراح تعديل الأطر القانونية القائمة

حيث يقترح بعض الفقهاء توسيع اتفاقية اللجوء لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك من خلال إضافة برتوكول ينطبق على اللاجئين لأسباب بيئية، بينما يقترح فريق آخر إضافة بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

[1]- فاتن صبري سيد الليثي، المرجع السابق، ص 106.

1- تعديل اتفاقية اللجوء لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين لحماية اللاجئ البيئي

في اطار البحث عن الأُطر القانونية الملائمة لتنظيم اللاجئين لأسباب بيئية، دعى جانب من الفقهاء إلى ضرورة تعديل اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، من خلال إضافة بروتوكول لهذه الاتفاقية يُوسع من تعريف اللاجئ الوارد في المادة الأولى من هذه الأخيرة بحيث يُضاف المعيار البيئي بشكلٍ تُصبح ملائمة لتحديد مركز قانوني دولي للاجئ البيئي[1].

وقد بُني هذا الاتجاه فكرته هذه من مُنطلق أن توسيع اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين لا يؤدي فقط إلى توضيح تعريف اللاجئين بسبب المناخ فحسب، بل يسمح أيضًا لهولاء اللاجئين الوصول إلى الحقوق مثل عدم الإعادة القسرية، وهو ما من شأنه تحقيق نوع جديد من العدالة الاجتماعية الدولية[2].

بالإضافة إلى ذلك ينتقد هذا الاتجاه فكرة صياغة اتفاقية جديدة تخص فئة اللاجئين بسبب العوامل البيئية، تحت مُبرر أن وضع اتفاقيتين منفصلتين بشأن اللاجئين والمهاجرون يُهدد بإدامة التميز المفاهيمي والتنظيمي بين الهروب القسري والطوعي الذي لا يعكس الواقع[3].

غير أنه بالرجوع إلى هذه الاتفاقية المُؤسسة لنظام الدولي للاجئين نجد أنه من الصعب إدخال المعيار البيئي في نطاقها، ذلك أن تعديل هذه الاتفاقية ببروتوكول إضافي يُلزم الدول المُصادقة عليه بتحمل التزامات دولية جديدة، إذ يُصبح اللاجئين البيئيين مثلهم مثل باقي أنواع اللجوء الأخرى المُعترف بها في اطار هذه الاتفاقية، ما يُكسبهُم حقوق أوسع من نطاق المساعدات الإنسانية[4].

وهو ما جعل هذا الإقتراح بالرغم من أهميته يلقى مُقاومة شديدة قانونية ومؤسسية، إذ هنالك من يجادلون ضد توسيع اتفاقية عام 1951، ما جعل هذا الحل يُمثل مُشكلة لعدة أسباب والتي يَرجِع الجزء الأكبر منها إلى

---

[1]- أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، ص 153.

[2]- Elizabeth Streeter1 and Joseph Cloward,<< Climate Migrants and the Denial of Refugee Status>>, journal of student Research, TX, USA, Vol. 11,NO.4(2022),PP1-15, P02.

[3]- سماح محسن صبري أبو الليل، المرجع السابق، ص 438.

[4]- أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، ص 153.

الموقف الحالي المُناهض للهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة.[1]

فالنظام الحالي للاجئين مُرهق إلى درجة أن الدول غير مُستعدة لتقبل فئة جديدة من اللاجئين خاصة مع توجه بعض الدول نحو غلق الحدود في وجه اللاجئين التقليدين مما يجعل من غير المُمكن مطالبتهم بفتح الحدود أمام اللاجئين البيئيين[2]، بل إنه من الصعب إجبارهم على الالتزام بحماية هذه الفئة، ذلك أنه وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة والمُستمرة لأعداد اللاجئين البيئين، فالعديدة من الدول غير راغبة في تمديد الحماية إلى هذا الحد.[3]

إلى جانب ذلك هنالك أيضًا مُقاومة مؤسساتية لهذه الفكرة، إذ أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الإنسانية إلى تفادي استعمال مُصطلحات مثل **لاجئ المناخ**" **و** " **لاجئ بيئي**" فيما يتعلق بالأشخاص المتنقلين بسبب التدهور البيئي، على اعتبار أنهما تفتقران إلى الأساس القانوني الدولي للاجئين، وبالتالي فمن الضروري تفادي استعمالها بغية عدم تقويض النظام القانوني الدولي لحماية اللاجئين.[4]

وعلى ذلك فقد حذروا من إعادة فتح اتفاقية عام 1951 خوفًا من قيام الحكومات بتقيد التعريف في مناقشات مُتجددة، فهم يُفضلون الإستمرار في تصنيف هؤلاء الأفراد على أنهم " **مُهاجرون بسبب المناخ**"، هذا التصنيف الذي لن يخلق لهُم أية حماية[5].

إلى جانب ذلك فأغلب القانونيين يستبعدون هذا الحل لُوجود مشاكل تقف عائقًا في استخدام هذا المُصطلح منها أن التصنيف كلاجئ يعتمد على عُبور حدود مُعترف بها دوليًا، ووفقًا لتنبؤات غالبية الأشخاص الذين نزحوا بسبب تغير المناخ لم يعبروا الحدود الدولية، وبالتالي فقَصَر التعريف على أُولئك الذين يعبُرون الحدود الدولية لن يُقلل من حجم المُشكلة[6].

---

[1]- Elizabeth Streeter1 and Joseph Cloward, OP, Cit, P03.

[2]– أيت قاسي حورية، **دور الفقه القانوني الدولي في تأطير مشكلة النزوح البيئي**، مداخلة الملتقى الوطني حول " **النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص**"، المرجع السابق، 415.

[3]– سماح محسن صبري أبو الليل، المرجع السابق، 439.

[4]– راجع: تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 17.

[5]- Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections: OP,Cit.

[6]- It was Brown, OP, Cit, P07.

أما في حالة وضع تعريف شامل تُثار مسألة السيادة، ذلك أن الأمر هنا لا يتعلق بتعويض حماية وطنية بحماية دولية، كما هو وارد في اتفاقية جنيف، بل يتعلق الأمر بالتعاون مع الدولة المعنية لِمساعدة وحماية الأشخاص النازحين[1]، وهو ما قد يمُس سيادتها بشكل غير مباشر، فالمساس بصك دولي بهذه الأهمية يستلزم جهود جبارة من أفراد المجتمع الدولي، أين يكون للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، دور بارز في حمل هذا الالتزام الدولي الجديد في حق هؤلاء اللاجئين الذين يسعون إلى الحصول على الحماية الدولية[2].

وبناءًا على ما سبق فجُل هذه العواقب تقف كعائق أمام إمكانية تعديل نص معاهدة جنيف لسنة 1951 بصفة عامة.

2- إضافة بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

حيث ذهب اتجاه أخر من الفقهاء والباحثين في القانون الدولي إلى إقتراح توفير حماية للاجئين المناخين فقط دون سواهم، وذلك بوضع بروتوكول إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، ومن الفقهاء الذين نادُو بهذا الحل كلٌ من Frank Bergmann and Ingrid Boas[3]، أين حصروا اللاجئين الجُدد في كل الأشخاص الذين إضطرُوا للهجرة القسرية من مواطن إقامتهم الأصلية للأسباب التالية[4]:

المتأثرين بالأحداث المناخية المفاجئة القصوى كالأعاصير.

المتأثرين بالأحداث المناخية البطيئة كالجفاف وندرة الموارد المائية.

المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات.

إلى جانب ذلك يقوم هذا البرتوكول على مجموعة من المبادئ كما يتطلب إنشاء مؤسسات تسهر على تنفيذهُ، وتتمثل هذه المبادئ في:

مبدأ إعادة التوطين، أولوية إعادة الإسكان على الحماية المؤقتة، الحقوق الجماعية الممنُوحة للسكان

---

[1]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 415.

[2]- أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، ص 154.

[3]- زكية بلهول، **لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي**، المرجع السابق، ص 317.

[4]- أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، ص 154.

المحليين، مبدأ المساعدة الدولية داخل الدول، مبدأ التقاسم الدولي لعبء الاستقبال[1].

علاوة على ذلك فقد تم تعزيز هذا الإقتراح باعتماد لجنة تنفيذية تعمل على تحقيق المبادئ السالفة الذكر، كما تسهر على التنفيذ الفعلي للبرتوكول أين تم انشاء صندوق حماية وإعادة السكان اللاجئين الذي يدعم هذا التوجه[2].

وبذلك فهذا الحل بالرغم من أهمية الأهداف التي يرمي إلى الوصول إليها، إلا أنه يحمل في ثناياه العديد من السلبيات، بما في ذلك حصرهُ لنطاق الحماية في فئة لاجئو المناخ فقط، مع أنه حتى هذا الأخير يُثير مشكل المفهوم مثله مثل اللاجئ البيئي، وبذلك فالقانون البيئي لا يمكن الاستناد إليه لحل مُشكلة اللاجئين البيئين لاسيما وأن هذا الأخير غير مُلزم، وبالتالي غير ردعي، كما أنه يقوم على مبادئ ذات طابع إعلاني فقط، وبالتالي فإضافة بروتوكول إضافي لاتفاقية المناخ لا يُغيرُ من الوضع القائم شيئًا.

وعلى ذلك يظهر أن هُنالك صعوبة في العمل بأحد الخيارين السابقين، ما دفع إلى البحث عن حل من نوع أخر تمثل في إقتراح وضع تشريع دولي جديد منُفصل عن المعاهدتين السالف التطرق لهما، ما من شأنه تمكين المجتمع الدولي من حل مُشكلة تحديد المركز القانوني للاجئ، وهو ما نُفصل فيه في العنصر الموالي.

ب- إقتراح صياغة اتفاقية جديد

حيث ذهب اتجاه أخر من الفقهاء والباحثين في القانون الدولي إلى اقتراح وضع تشريع دولي جديد يُعنى بفئة اللاجئين البيئين، إذ انتقدوا فكرة توسيع اتفاقية جنيف لعام 1951 وذلك من مُنطلق أن هذه الأخيرة نطاق تطبيقها يقوم على فكرة الاضطهاد وتغير المناخ لا يعد نوعًا من الاضطهاد، وعلى ذلك فهذه الاتفاقية لا يتسع نطاق تطبيقها إلى اللاجئين البيئيين إلا في حالة استخدام الدولة البيئة كأداة لاضطهاد سكانها[3].

ومن أهم المشاريع الفقهية في هذا الشأن نجد مشروع أساتذة جامعة ليموج الفرنسية، ومشروع الفقهاء الأستراليين والتي نُفصل فيها على النحو التالي:

---

[1]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 415.

[2]- أوشن زوجة بولرياس ليلي، المرجع السابق، ص 155.

[3]- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، المرجع السابق، ص 28.

1-مشروع أساتذة ليموج الفرنسية

حيث تم اعداد مشروع اتفاقية جديدة تُعنى بفئة اللاجئين البيئيين من قِبل فريق عمل يتكون من أساتذة في القانون والاقتصاد، وذلك في الفترة المُمتدة من جوان إلى ديسمبر2008، هذا المشروع الذي تم عَرضهُ على قانونيين وعلماء والخبراء في المنظمات الدولية والإقليمية لتلقي انتقاداتهم، التي بناءًا عليها تُم صياغة النص النهائي الذي تم نشره في المجلة الأوروبية لقانون البيئية لسنة 2008، وخضع إلى عملية التنقيح سنتي 2010 و2013.[1]

إلى جانب ذلك فقد تناولت ديباجية هذه الاتفاقية دوافع ابرامها والتي تتمثل في:

- التغيرات البيئية العالمية المُتزايدة الناتجة عن عدة أسباب، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات المسلحة، الأوبئة والكوارث الطبيعية والتكنولوجية.
- الانعكاسات السلبية المُترتبة عن تأثيراتها على سُبل عيش وصحة الأشخاص ما يدفعهم إلى الهجرة القسرية.
- توقعات زيادة ظاهرة النزوح البيئي، وأثرها على السلم والأمن الدوليين.
- تعالي الأصوات من عدة منظمات غير حكومية تدعو إلى إقرار مركز قانوني للاجئ البيئي والاستجابة السريعة لوضعيتهم.
- عدم وجود صك دولي قائم يُعنى بحماية هذه الفئة من اللاجئين.

وعلى ذلك يُعد هذا المشروع من أفضل المقترحات الهادفة إلى وضع ألية تمنح مركز قانوني للاجئ البيئي، بالنظر إلى الميزات التي يحملها هذه المشروع، بما في ذلك طابِعُه العالمي إذ ينطبق على جميع النازحين البيئيين سواءً داخل بلدانهم أو خارجها، قِيامه على مبدأ التضامن بين الدول والتزامها باحترام حقوق الإنسان[2].

ومع ذلك لايزال هنالك خطر إنشاء مفهوم يُؤسس أشكال جديدة من الإدماج والإستبعاد لحقيقة وُجود العديد من العقبات السياسية أمام معاهدة جديدة، والتي يرتكز معضهما على الافتقار إلى الإرادة السياسية لاسيما من قبل

[1]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 411.

[2]-أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 411.

دول شمال الكرة الأرضية.

2-مشروع الفقهاء الأستراليين: هوكيدسون وفريقه.

حيث اقترح هوكيدسون وفريقه " **مشروع اتفاقية جديدة تُعنى بالأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ**"، هذا المشروع الذي يتسع نطاق تطبيقه ليشمل ستْ فئات من النزوح وهي على التوالي النزوح المؤقت، النزوح الدائم المحلي، النزوح الداخلي الدائم، النزوح الدائم الإقليمي، النزوح الدائم ما بين القارات، النزوح المؤقت الإقليمي والدولي، إلى جانب ذلك نص هذا المشروع على جملة من الالتزامات، بما في ذلك إعادة التوطين على المدى الطويل، والمساعدة ، كما أنه بناءًا على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة تلتزم الدول المستقبلة بتنفيذ تدابير التكيف والتخفيف بفضل المساعدات المالية الدولية، وهذا ما يقتضي إنشاء صندوق للمساعدات والدراسات العلمية حول الأشخاص المعرضين لتأثيرات السلبية لتغير المناخ[1].

غير أنه على الرغم من أهمية ما سعى له هذا المشاريع إلا أنه هنالك عوائق تقف أمام فكرة التأسيس لاتفاق دولي، والتي يتأتى في مقدمتها انعدام الإرادة السياسية لدول التي كثرًا ما أبدت معارضتها ورفضها لاستقبال فئات جديدة من اللاجئون، وبالتالي فحتى ولو تبني المجتمع الدولي هذا الطرح إلا أنه يصطدم بعدم المصادقة عليه، إذ من الصعب في الوقت الحالي تحقيق إجماع عالمي حول قضية التنقل لأسباب بيئية، وعلى ذلك فقد تكون الحُلول الإقليمية أكثر فاعلية لتعامل مع هذه المسألة، هو ما نُفصل فيه في العنصر الموالي.

ثانيًا: التوجهات الفقهية الإقليمية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.

بالنظر إلى عدم إمكانية تفعيل المقترحات الفقهية ذات الطابع العالمي لصعوبة تحقيق إجماع عالمي حول قضية التنقل لأسباب بيئية، اتجهت الرؤيا الفقهية إلى البحث عن الحُلول الملائمة لها على المستوى الإقليمي باعتباره المنحى الأكثر تفضيلاً للسير قُدمًا في التعامل مع هذه القضية، إذ يُمكن الدول من اعداد سياسات ملائمة في مهلة زمنية قصيرة، وذلك من خلال استحداث حلول إقليمية مُبتكرة بين الحكومات الأكثر عُرضةً لتأثيرات السلبية لتغير المناخ ومن أهم تلك الحلول نخص بالذكر ما يلي

أ- إقرار اتفاقيات ثنائية لحماية اللاجئ البيئي

[1]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 412-413.

يُعد إقرار اتفاقيات ثنائية لمعالجة مسألة اللجوء البيئي من بين الحلول الأكثر قابلية لتفعيل على أرض الواقع، حيث يُمكن لدول وضع اتفاقية ثنائية يكون الغرض منها تكريس حماية للاجئين بسبب المناخ، وهذا لاسيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والأكثر انخفاضًا المُهددة بالغرق في حال بُلوغ ارتفاع مستوى سطح البحر مستوى معين كما هو الحال بالنسبة إلى توفالو وكيريباتي كأول الدول المُهددة بالانقضاء حسب ما أشارت له الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقاريرها[1].

فَعَقد مثل هذه الاتفاقيات يمنح اللاجئين البيئيين ملجأ، على أن يتم ابرامها قبل وقوع الكارثة، وهي بذلك تشكل نوعًا من الحماية الاستباقية، كما تُجسد تضامن دول الجوار مع الدولة المهددة بالإنقضاء، إلى جانب ذلك يجب أن يتضمن مُحتوى هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية عدد الأشخاص الذين يتم استقبالهم، الحقوق الممنوحة لهم، أماكن الاستقبال، الاعتراف باللغة، احترام العادات والتقاليد، غير أن التفاوض في هذا النوع من الاتفاقيات سيواجه صعوبات فيما يتعلق بالأعباء المالية المُترتبة عن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين، إلا إذ تدخل المجتمع الدولي وقرر توزيع الأعباء المالية المُترتبة عن استقبال اللاجئين البيئيين أو خَصص صندوق لهذا الغرض، إذ لا يوجد ما يبرر تحمل البلدان المجاورة فقط لهذا العبء لاسيما إذ تعلق ذلك بدول الجنوب الهشة، ضف إلى ذلك فالتحديد المُسبق لمكان الوجهة يَحرم اللاجئ من حقه في اختيار ملجئه المُستقبلي[2].

ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية، الاتفاقية المبرمة بين نيوزيلاندا وجزيرة توفالو، حيث أنشأت نيوزيلندا عام 2001 حصة هجرة سنوية من دولة جزيرة توفالو[3] ووافقت على استقبال 75 مهاجر اقتصادي كل سنة، على أن تدوم مدة العمل بها 30 سنة مع إمكانية التمديد إلى غاية 2050، هذا الاتفاق القائم على جملة من الشروط وضعتها نيوزيلاندا، والمُتمثلة في أن تتراوح أعمار المهاجرين ما بين 18 و45 سنة، أن يتحدثوا اللغة الإنجليزية بطلاقيه، أن يكون بمقدورهم إيجاد عمل[4]، ما يعني أن هذا النوع من الاتفاقيات يحمل في طياته أهداف اقتصادية وليس حماية أولئك المتأثرون بتغير المناخ.

---

[1]-Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections? OP, Cit.

[2]– أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 416.

[3]- Newland Kathleen, OP, Cit, P02.

[4]– أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 417.

ب- وضع تأشيرات الهجرة البيئية.

لا تزال مسألة " اللجوء البيئي" من أكثر المسائل المعقدة من الناحية القانونية وهي انعكاس لتعقدها على أرض الواقع[1]، ما جعل بعض الحكومات الفردية والمجموعات الإقليمية تمضي قدمًا في اتخاذ تدابير أكثر واقعية، إذ حثت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2018 الدول على وضع سياسات تضمن مسارات الهجرة والتنقل مثل تسهيل وتعجيل استصدار تأشيرات الدخول من أمثلة ذلك التأشيرة الإنسانية للأرجنتين وإطار آسيا والمحيط الهادي للتنقل في المناخ[2].

ت- الاستفادة من أحكام اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية

أيضًا وفي اطار تطوير حلول مُبتكرة لمعالجة اللجوء البيئي، يرى والتر كالين إمكانية الاستفادة من أحكام اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية فيما يخُص اللاجئين البيئيين، إذ أن وضعهم الفعلي شبيه بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وقد توصل إلى ذلك من خلال أنه ميز بين المركز القانوني والمركز الواقعي لسكان هذه الدول، وهو ما تراه أيضًا إيلان كليمان في أن احتمال غرق كامل إقليم دولة يعني تهجير كامل للسكان إلى دولة أخرى، ففي مثل هذه الحالات لا يمكن اعتبار مواطني هذه الدول كلاجئين أو نازحين بل كعديمي جنسية، ما يخلق مفهوم جديد في القانون الدولي هو يتمثل في " **عديمي الجنسية المناخين**"[3].

غير أن هذا التوجه تلقى مُقاومة شديدة تمثلت في أن نظام القانون الدولي بشأن انعدام الجنسية صُمم للتعامل مع الحالات التي تنشأ في حالة عدم وُجود دولة خَلَف واختفاء الدولة السَلف، كما في حالة غرق بعض الدول الجزرية الصغيرة بفعل تغير المناخ، فهل يتطلب القانون اختفاء كل أو مُجرد الأجزاء الصالحة للسكن من الإقليم[4]؟

إلى جانب ذلك إذ تم الإعلان عن استمرار وُجود هذه الدول بالمعنى القانوني، فلن يكون من المُمكن اعتبار مواطنيها عديمي الجنسية، والأكثر من ذلك في حال اعتبارهم عديمي الجنسية بحكم الواقع يكون نظام الحماية

---

[1]- لاجئو المناخ : 4 حقائق عن أكبر حركة هجرة في العالم بسبب الكوارث الطبيعية،2020/01/22، تم الاطلاع بتاريخ 2023/03/15، في الساعة 09:00 ، متاح على: https://www.qcharity.org/blog/4166

[2]-Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections? OP,Cit.

[3]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 417.

[4]- Philippe Boncour and Bruce Burson, OP,Cit,P18.

بالنسبة لهم أضعف[1].

ث- **الاتحاد الحر بين الدول**

في اطار مناقشة مصير سكان الدول الغارقة من بين الحلول المقترحة لوضعيتهم ما يُعرف بالاتحاد الحر بين الدول الذي نادى به جان ماك آدم واعتبره أمثل الحلول في مثل هذه الحالات، وقد سبق اعتماده في المحيط الهادي على أن اختيار هذا الحل من طرف مُمثلي دوْلتي توفالي وكيريباتي احتمال ضُعف لأنهم يدفعون بقوة عن استقلالهم ويرفضون مناقشة مصير دولهم بعد الغرق، على عكس ذلك ممثلي جزر المارشال الذين يُناقشون احتمال اختفاء دولتهم ومصير سكانها[2].

إذًا يمكن القول أن كل هذه الحلول كان لها إلى حد ما تفعيل من الدول التي تواجه مُشكلة الغرق الحتمي الذي قد يُطال إقليمها، مع تحسيس المجتمع الدولي بوضعيتهم المُستعجلة، حيث نلمس ذلك في دولة TUVALU التي تحتضر غرْقًا وتُرسل تقاريرها إلى هيئة الأمم المتحدة وتناشد العالم لسعي معًا لإيجاد حلٌ للغرق الحتمي الذي بدأ يُطالها، والذي سيحول شعبًا كاملاً من شعب بجنسية إلى شعب يبحث فقط عن الحق في الحياة، وهذا طبعًا ما يعني أن هذه الحلول كانت دون المستوى المطلوب، وبالتالي فمن الضروري بذل المزيد من الجهود الدولية واسعة النطاق لمواجهة هذا التحدي.

[1]-IBid, P19.

[2]- أيت قاسي حورية، المرجع السابق، ص 417.

خلاصة الفصل الثاني

تغير المناخ يهدد بالتسبب في أكبر أزمة لاجئين في تاريخ البشرية، إذ يضطر أكثر من 200 مليون شخص معظمهم من آسيا وافريقيا إلى مغادرة منازلهم بحثًا عن ملاذٍ في أماكن أو دول أخرى على مدار القرن، ومع ذلك لا يتضمن القانون الدولي أي نص قانوني يكْفل حماية هذه الفئة ، فلا نجد في فروع القانون الدولي بما في ذلك الاتفاقيات الدولية، الإعلانات الخاصة بحقوق الانسان، القانون الدولي الإنساني، الاتفاقيات الخاصة بالبيئة أي نص صريح يُقر للاجئين البيئيين بمركز قانوني يضمن حمايتهم.

فالمساعي القانونية والمؤسساتية القائمة لمعالجة النزوح الناجم عن تغير المناخ والهجرة تعاني عدد من أوجه القصور ، هذا الأخير الذي يظهر بشكل واضح من خلال عدم إمكانية تطبيق القانون الدولي التقليدي للاجئين على اللاجئ البيئي إلى جانب تجاهل القانون الدولي للبيئة حماية اللاجئ البيئي بصورة تامة.

إذ هنالك جملة من العراقيل الذي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي منها ما يرتبط بظاهرة اللجوء البيئي في حد ذاتها، بما في ذلك عدم وُجود مفهوم واضح ومحدد للاجئين البيئيين، صعوبة إثبات لاجئ بسبب المناخ، نقص البيانات وأدوات تقييم أفضل للجوء البيئي، عدم الاهتمام الدولي بالبيئة كمعيار للجوء، وأخرى خارجة عن نطاق ظاهرة اللجوء، بما في ذلك العقبات القانونية، العقبات السياسية، العقبات الاقتصادية.

وأمام هذا الفراغ القانوني بذلت العديد من الجهود على المستوى الدولي والإقليمي لسد هذا الفراغ لحماية هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك مبادرة نانسن والجهود المتصلة بها، مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمة، اعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، إعلان وخطة عمل البرازيل، برتوكول حرية تنقل الأشخاص في منطقة الإيقاد.

وعلى ذلك فقد كان لهذه الجهود دور هام في تعزيز حماية اللاجئين البيئيين من خلال سد فجوات الحماية عن طريق توجيه صناع السياسات وأصحاب المصلحة الأخرين إلى طرق الاستجابة لها ومعالجتها من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والاستفادة منها، ووضع توصيات عملية وجهود بناء القدرات، ومع ذلك هذه الأطر ليست ملزمة قانونا ولم يتم تطويرها بشكل كافٍ لدعم اللاجئين بسبب المناخ والتدهور البيئي.

وعلى ذلك وفي ظل الزيادة المتوقعة لعدد اللاجئين البيئيين والحاجة إلى استجابة حماية فعالة، فقد أثارت هذه المسألة اهتمام فقهاء القانون الدولي ما دفعه للبحث عن الأطر القانونية الملائمة للتكفل بهذه الفئة أين وجدت عدة توجهات فقهية لتكريس مركز قانوني يعنى بحماية هذه الفئة، بما في ذلك اقتراح تعديل الأطر القانونية القائمة، اقتراح صياغة اتفاقية جديدة.

إلى جانب ذلك فالعديد من الدول الأكثر عُرضةً لتأثيرات السلبية لتغير المناخ، لاسيما منها تلك المُهددة بالاختفاء كليًا أو جزيئًا نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر، في اطار ضمان حماية فعالة للاجئ البيئي قد سعت جاهدة إلى استحداث حلول إقليمية مُبتكرة، بما في ذلك إقرار اتفاقيات ثنائية لحماية اللاجئ البيئي، وضع تأشيرات الهجرة البيئية، إعادة توطين مواطنيها في الخارج، شراء قطع من الأراضي تحسبًا لما لا يحمد عقباه، ومع ذلك كانت جل هذه الحلول دون المستوى المطلوب ما يعني ضرورة بذل المزيد من الجهود الدولية واسعة النطاق.

خاتمة

ختاما يمكن القول أن تغير المناخ أضحى واقعًا ملمُوسًا يُحول عشرات الملاين من فئة المواطنين القاطنين بمكان ما في العالم إلى فئة اللاجئين البيئيين الباحثين عن مكان أخر آمن على الأقل يُؤمن لهم محور حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الحياة، إذ من شأن وقوع الكوارث والمخاطر المناخية، تُرتب نتائج خطيرة وضارة بالمجتمعات بما في تدمير البنية التحتية، خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، انعدام الأمن الغذائي، ندرة المياه، تفشي الأمراض والأوبئة، عدم المساواة في الوصول إلى الموارد ما يؤدي إلى صراعات عنيفة، هذه التهديدات التي تدفع الأشخاص الأكثر عُرضةً لها إلى اللجوء إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر، وهو ما يعني زيادة كبيرة في عدد اللاجئين البيئيين.

وعلى الرغم من التهديدات الخطيرة التي يطرحها اللجوء البيئي على الأمن الإنساني على نطاقٍ واسع لا سيما في البلدان المُستقبلة لهم، فإن القدرات الدولية والاهتمام بقضية اللاجئ البيئي كمشكلة دولية محدودة، إذ لا يُوجد صك دولي قائم يضمن حماية فعالة لهذه الفئة حتى الآن، وبدلاً من ذلك هُنالك تعاون جماعي نجح إلى حد ما في تجاهل المُشكلة، إذ أن تركيز المجتمع الدولي حتى الآن قائم على الحد من ظاهرة تغير المناخ من خلال سياسات التخفيف إلى جانب إيلاء اهتمام كبير في الآونة الأخيرة لمساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ.

هذا النهج الذي يسعى إلى معالجة المشكلة من جانب واحد، أي معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ مثل الحد من الانبعاثات بما يُحد من الاحترار العالمي إلى المستوى الملائم، وكذا معالجة آثار الأسباب الجذرية أي الكوارث المناخية التي تُجبر الناس على النزوح والهجرة، وهو بذلك يتجاهل معالجة العواقب التي يواجهها المهاجرون في سياق الهجرة القسرية في مكان آخر لاسيما في الحالات التي لا يملك فيها هؤلاء خِيارُ العودة مجددًا إلى أوطانهم، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الساحلية والمنخفضة التي من المتوقع أن تختفي كليًا أو أن تصبح غير صالحة للعيش، لفقدان سبل العيش نتيجة تحول التربة إلى وحل مالح ، واختلاط المياه الجوفية بمياه البحر المالحة، فتنتفي بها كل أوجه الحياة، عندها يصبحون مثلهم مثل اللاجئين السياسيين أو أولئك الذين تركو أوطانهم جراء الفقر، والحرب والنزاعات المسلحة.

وبالتالي لم يكن هنالك أي تقدم حقيقي مُحرز على أي جهة حتى الآن، إذ أن محاولات توسيع تعريف اللاجئ السياسي ليشمل النازحين لأسباب بيئية أو إضافة بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو

صياغة اتفاقية جديدة كلها باءت بالفشل، حيث لا توجد قدرة هيكلية في النظام الدولي الحالي لتوفير الحماية لهم، كما لا توجد اتفاقية دولية ملزمة تخصهم لحد الآن، ذلك أن من شأن وضع قانون يضفي نوع من الالتزام على عاتق الدول ما يجبرهم على التصرف اتجاه اللاجئين، لذا من الصعب توقع اجماع واقعي على تعريف مُوسع للاجئين، وبدلاً من ذلك فالاستجابة تقتصر فقط على تقديم المساعدات الإنسانية والإستثمار في أنظمة الإنذار المُبكر وهذا بالنسبة للأحداث المفاجئة فقط، أما البطيئة الظهور لا يوجد أي اهتمام بها مع أنها من أكثر الدوافع التي تساهم في زيادة اللجوء البيئي.

وعلى ذلك فقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى النتائج والتوصيات التالية

النتائج:

1)- أن تغير المناخ ظاهرة مستمرة عبر الزمن تمتد آثارها إلى الأجيال القادمة ، حيث تخلُق تبعات تدوم لمئات السنين، وهي بذلك تهدد الاستقرار العالمي وتنذر بزيادة بؤر التوتر بين الدول، ومع ذلك وعلى الرغم من الاهتمام الدولي الكبير بظاهرة تغير المناخ، لم يتم لحد الآن الحد من ارتفاع درجات الحرارة، إذ لم تلتزم الدول بالخفض التدريجي للانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري.

2)- أن النصوص التشريعية الدولية منها والداخلية وحتي تلك التي لا تُعنى بالبيئية تخلو من أي تعريف لهذه الفئة من اللاجئين، إذ لا يوجد فيها ما يشير إلى ظاهرة اللجوء البيئي ولا ما يشير لضحاياها، وهو ما يدل على أن هذه الفئة جديدة ولاتزال قيد المناقشة.

3)- أن الآثار البيئية لتغير المناخ تؤثر على حياة وصحة وغذاء وسكن العديد من الأشخاص ما يضطرهم إلى مغادرة أوطانهم بحثًا على مناخ ملائم يضمن لهم حياة آمنة وسليمة.

4)-أن اللجوء البيئي يوفر فرصًا بالإضافة إلى تحديات، إذ يمكن لهذا الأخير أن يكون وسيلة فعالة لزيادة المرونة وتنويع الدخل في مواجهة التغير المناخي وما يرتبط به من ضعف من خلال مثلا التحويلات المالية التي يرسلها اللاجئين إلى أسرهم والتي تساعدهم على استعادة سبل عيشهم، أو من خلال المهارات التي يمكن أن يعودوا بها والتي قد تزيد من قدرتهم على التكيف في مناطقهم الأصلية إذ ما تم استثمارها على نحو جيد، غير أنه من جهة أخرى يمكن أن يؤثر على الصحة بشكل متفاوت خاصة سهولة الإصابة بالأمراض المعدية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

5)-أن التعاون الدولي يعد مفتاح الباب لنجاح سياسات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتتمثل أولويات ذلك في زيادة التمويل والدعم التكنولوجي لآليات توليد الطاقة منخفضة الكربون في البلدان النامية ما يمكن من توسيع قاعدة الحصول على الطاقة ويحسن من كفاءتها ويقلل من الانبعاثات الكربونية ويدعم جهود خفض الفقر أثناء ذلك.

6)-أن تقاعس البلدان المتقدمة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، يمكن أن يؤدي إلى عالم حار بحيث لا يكفي أي مبلغ من المال لتعويضه.

7)- أن تغير المناخ يهدد بالتسبب في أكبر أزمة لاجئين في تاريخ البشرية، ومع ذلك فالقانون الدولي الحالي غير مجهز بشكل كاف للتعامل مع هذه الأزمة التي تلوح في الأفق، وإن كانت هنالك بعض المحاولات للالتفاف بهذه القضية فهي محدود النطاق هزيلة ولا ترقى إلى تشكيل حماية أو تنظيم لشؤون مهاجري البيئة.

8)- أن الدول لا يمكنها أن تستمر في دفن رؤوسها تحت الرمال وتتجاهل مسألة اللاجئ البيئي، لاسيما مع توقعات بزيادة عدد اللاجئين البيئيين مستقبلاً، وبالتالي هنالك حاجة ملحة للاعتراف الدولي بالمشكلة وفهم أفضل لأبعادها والاستعداد لمعالجتها.

9)-أن تطوير وثيقة قانونية محددة بشأن اللاجئين البيئيين والقبول العالمي لهم، لا يُمثل حلاً قصير الآجال للأشخاص المتضررين فحسب، بل أيضًا حلاً طويل الآجال يتمثل في التزام المجتمع الدولي بالتخفيف من حدة الفقر وضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية والعدالة الاجتماعية للجميع.

10)-أن هنالك تأثير متبادل بين تغير المناخ واللجوء البيئي، إذ يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به بما يشكل نوعًا من الارتباط ثنائي الاتجاه والذي يَظهر من خلال أن التأثيرات السلبية لتغير المناخ تسرع من حدوث اللجوء البيئي كارتفاع منسوب سطح البحر الذي يؤدي إلى اغراق مدن بكاملها، واللجوء البيئي بدوره يؤثر على البيئة.

11)- أن اللجوء البيئي يعد مؤشر على فشل استراتيجيات المواجهة المعتمدة من طرف الدول لتصدى لمختلف المخاطر التي يرتبها تغير المناخ، وبالتالي يكون اللجوء البيئي هو الملاذ الوحيد لضمان البقاء على قيد الحياة.

12)-أن دعم البلدان في وضع سياسات هادفة ومُستنيرة للمخاطر وتخصيص الموارد اللازمة يُعد أمر ضروريًا لتصدى لمختلف التحديات التي يطرحها تغير المناخ بما في ذلك اللجوء البيئي.

13)-أن عدم الاعتراف باللاجئ البيئي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن والسلم الدوليين نتيجة تزايد الصراعات على الموارد البيئة الشحيحة كالمياه مثلا.

المقترحات

1)- ضرورة القيام بالمزيد من العمل الدولي لتحسين وزيادة فعالية التنظيم القانوني الدولي لمكافحة تغير المناخ من أجل حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

2)- وضع تعريف شامل وموحد للاجئ البيئي، كأولى الخطوات المهمة لوضع السياسات اللازمة لتصدي لتدفقات المتزايدة.

3)- توفير الدعم المالي والتكنولوجي للدول والمجموعات السكانية الأكثر قابلية للتأثر بالكوارث، بما يُعزز قدراتهم على مواجهة التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة.

4)- تعزيز تدابير التفاهم والتنسيق والتعاون على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالتصدي لظاهرة اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي.

5)- إنشاء صندوق دولي يُخصص لتقديم المساعدات للنازحين البيئيين، والذي يُمَول بمساهمات الدول والمنظمات المتخصصة إلى جانب حصيلة الضرائب المفروضة على الشركات الدولية العابرة للحدود والمصانع التي تلوث البيئة بشكل كبير,

6)- تطوير سياسة دولية فعالة تُعنى بالأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية، لما يشكل انخراطهم في مجتمعات جديدة من أهمية في خلق فُرص للتنمية المستدامة.

7)- استحداث جهاز دولي تابع لمنظمة الأمم المتحدة مهمته تولي شؤون اللاجئين البيئيين وحمايتهم.

8)- نشر الوعي بمدى خطورة ظاهرة اللجوء البيئي على البيئة عبر مختلف وسائل الاعلام للتوعية بالمشكلة وسبل الاسهام في حلها.

9)- تحسين جمع البيانات حول الطقس والمناخ والهجرة ما يمكن من بناء قاعدة أدلة لإعلام المجتمعات وصانعي السياسات بشكل أفضل ما يضمن استجابات أكثر فعالية، إلى جانب الحاجة إلى المزيد من المعرفة للعثور على ما يصلح وما لا يصلح في مواجهة تغير المناخ.

10)- تطوير طرق البحث الابتكاري لفهم أسباب وعواقب اللجوء البيئي ولرصد الأرقام، إلى جانب ضرورة تطوير علاقات التواصل لعمل أفضل بين مختلف الفاعلين للوصول إلى أفضل الممارسات وتبادل المعارف ، ما من شأنه أن يحقق استجابات أكثر فعالية للجوء البيئي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

أ/ المصادر

1/ اتفاقيات دولية

1)- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تم التوقع عليها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994.

2)- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا، تم تبنيها في دورتها السادسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقدة بأديس بابا بتاريخ سبتمبر 1969، صادقت عليها الجزائر بموجب أمر رقم 73-34، مؤرخ في 25/ جويلية/ 1973، ج ر، عدد 68، الصادر في 1973/08/24.

3)- اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين، تم اعتمادها بتاريخ 28/جانفي/ 1951 من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14/ ديسمبر/ 1950، دخل حيز التنفيذ 22/ أفريل/ 1954، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة – نيويورك، 1993، والمعدلة ببروتوكول تم التوقيع عليه في 31/ جانفي/ 1967، دخل حيز التنفيذ في 1967/10/14.

4)- اتفاقية جنيف الرابع لعام 1949، المتعلقة بحماية المدنيين وقت وقوع الحرب.

5)-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2106، المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، دخلت حيز النفاذ جانفي 1969.

6)- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ديسمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ سبتمبر 1981.

7)- اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ نوفمبر 1989، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ سبتمبر 1990.

8)- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13

ديسمبر، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 3 ماي 2008.

2-قوانين

1)- القانون 10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ج ر رقم 43، المؤرخة في 20 يوليو 2003.

2)- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

3-التنظيمات

1)- المرسوم التنفيذي رقم 231-85 المؤرخ في 1985/08/25 الذي يحدد شروط وتنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث.

2)- المرسوم التنفيذي رقم 85-232 المؤرخ في 1985/08/25 المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث.

4- صكوك دولية غير ملزمة

1)- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217، المؤرخ في ديسمبر 1948.

2)- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 بتاريخ ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ مارس 1976.

3)- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200 بتاريخ ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في جانفي 1976.

4)- قرار الجمعية العامة رقم 61/10، المتضمن " تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان "، الدورة العاشرة، المؤرخة في 15/جوان/2009، الوثيقة رمز A/HRC/10/61K.

5- التقارير

1)- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تقرير " تغير المناخ 2007: التقرير التجمعي"، جنيف، سويسرا، 2008.

(http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.ar).

2)- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير خاص للهيئة (IPCC)، "تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية"، ملخص لصانعي السياسات، 2020.

(https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic).

3)- الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (تقرير التقييم الرابع) تغير المناخ 2007، الطبعة الأولى، جنيف، 2008.

4)- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC WGII AR 12)، تقرير التقييم الرابع" تغير المناخ"، ملخص تجميعي، جنيف- سويسرا، 2008.

5)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007" تجنب تغير المناخ الخطير استراتيجيات التخفيف"، الفصل 03.

6)- دورتي فيرنر، تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية : دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ، تقرير رقم 64635، البنك الدولي، واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.

7)- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، تقرير " كيف يؤثر تغير المناخ على حقوق الإنسان للمهاجرين في منطقة الساحل، نوفمبر 2021، تاريخ الاطلاع 2022/07/05، 8.00، متاح على الموقع التالي:

https://www.ohchr.org/ar/stories/2021/11/report-how-climate-change-affects-human-rights-sahel-region-migrants.

ب/ المراجع

1- **الكتب**

1)- محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، تغير المناخ: التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. مصر، 2013.

2)- على أحمد غانم ، "الجغرافيا المناخية"، ط01، دار المسيرة للنشر، عمان. الأردن، 2003.

3)- لطرش علي عيسى عبد القادر، حماية البيئة والتنمية المستدامة: آفاق وتحديات بين التشريعات العربية والدولية، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية. مصر، 2016.

4)- أنمار صلاح عبد الرحمن الحديثي، الالتزام الدولي بحماية المناخ، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت – لبنان، 2016.

5)- عبد الرحمن السعدني – ثناء مليجى السيد عودة، مشكلات بيئية: طبيعتها- أسبابها- آثارها- كيفية مواجهتها، ط01، دار الكتاب الحديث للنشر، القاهرة، 2006.

6)- اسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية واحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2016.

7)- سلافة عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2010.

8)- قصي عبد المجيد السامرائي، المناخ والاقاليم المناخية، دار اليازوري عمان- الأردن، 2008.

9)- وليد رفيق العياصرة، التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

10)- نعيم محمد علي الانصاري، التلوث البيئي : مخاطر عصرية واستجابة علمية، ط01، دار دجلة، عمان –الأردن، 2008.

11)- خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، ط01، القاهرة، 2021.

12)- عقبة خضراوي - منير بسكرى، "الوثائق الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان وحقوق اللاجئين"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية / الإسكندرية، 2014.

13)- أنمار جودت عبد النور، الإدارة البيئية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2015.

2- <u>رسائل وأطروحات جامعية</u>

1)- فاتن صبري سيد الليثي، "الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية،جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2013.

2)- قردانيز وافية، الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1. بن يوسف بن خدة، 2022.

3)- بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي لياس. سيدي بلعباس، 2018.

4)- زكية بلهول، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنة والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -01-، 2019.

5)- قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2017..

6)- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

7)- أحمد المهتدي بالله، اللجوء البيئي مقترح نظام قانوني دولي لحماية النازحين خارج الحدود الإقليمية بسبب الكوارث البيئية، القاهرة- مصر.

3- <u>المقالات والدوريات والدراسات</u>

1)- أزاهر حسن عبد الرحمن، ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب ،التداعيات، ومقترحات الحلول، دون سنة النشر.

2)- عشاشي محمد، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، 2016.

3)- أنجي أحمد عبد الغني مصطفي، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة، والاقتصاد، العدد الثالث، 2019.

4)- شيماء فاروق سلامة عبد الله، أثر التغير المناخي على قضية اللجوء البيئي، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية/ المانيا- برلين، 2020.

5)- رحمن رباط الإيدمي، أثر التلوث على التغيرات المناخية وآثارها البيئية في العالم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد07، دون سنة، في 2022/04/08 على 8.00، متاح على الموقع:

https://WWW.unep.ohg.

6)- بن حفاف سماعيل، دور القانون الدولي في حماية المناخ، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة باتنة -01-، العدد 03، 2020.

7)- حمداوي محمد، "اللاجئ البيئي من الوجود المادي الى أمل الحماية القانونية الدولية"، مجلة الدراسات الحقوقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي- سعيدة، العدد 04، 2015.

8)- زكية بلهول، لاجئ المناخ نحو تعريف موحد له، مجلة دراسات وأبحاث-المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية-، مجلد 12، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-01-، 2020.

9)- أوليفيا وفرانسوا جيمين، " تعريف الهجرة البيئية" في نشرة الهجرة القسرية ، تغير المناخ والنزوح، العدد 31، مركز دراسة اللاجئين RST))، أو أكسفورد، ديسمبر 2008.

10)- أيت قاسي حورية، حماية النازح البيئي: بين الحاجات الإنسانية والتصنيفات القانونية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 02، 2014.

11)- بوسماحة الشيخ، الهجرة البيئية المدفوعة بتغيرات المناخ، مجلة الميزان ، العدد 03، المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة ، 2018.

12)- ليلى مداني، الهجرة القسرية واللجوء: إشكالات مفاهيمية وانعكاس للمساواة في حرية التنقل ، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، 2021.

13)- علي سري- حميد دستي، ظاهرة الهجرة الدولية: محاولة نمذجة حالة الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد01، 2017.

14)- ريم عبد المجيد، تحد ملح واستجابة محدودة "النزوح البيئي في الاتحاد الأوروبي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019/09/18، تاريخ الاطلاع 2022/02/20، متاح على الموقع:

http://www.acrseg.org/41349.

15)- حمود صبرينة – خلفة نادية، "الوضع القانوني للاجئ البيئي"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 06، العدد 2، 2021.

16)- حورية أيت قاسي، تأثير الغموض المفاهيمي على تحديد المركز القانوني للأشخاص المتنقلين لأسباب بيئية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019.

17)- لطروش أمينة- سي فضيل زهية، اللجوء البيئي كأثر لتغير المناخ ، مجلة القانون والأعمال مقالات قانونية، 2014- 2015.

18)- زوليخة بن سويح، "اللجوء البيئي في القانون الدولي"، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، 2022.

19)- بن دريس حليمة، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة- معضلة الموازنة-، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، المجلد 05، العدد 02، 2020.

20)- رابح منزر، شرعية المساعدة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

21)- أحمد عثمان الخولي- عزت عبد الحميد، مشروع أساليب الحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية بمحافظة كفر الشيخ، 2014.

22)- كوكو وارنر ووالتر كالين وسوزان ماتن ويوسف ناصف، " خطط التكيف الوطنية والتنقل البشري" مجلة نشرة الهجرة القسرية: " الكوارث والتهجير في مناخ متغير، العدد 49، مركز دراسات اللاجئين أكسفورد، 2015.

23)- مخلوف عمر، المهاجرين لأسباب إيكولوجية في إفريقيا في ظل إشكالية مدى شموله بالحماية القانونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 05، العدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -01-، جويلية 2018.

24)- والتر كالين، مبادرة نانسن: التوصل لتوافق أراء بشأن النزوح في سياق الكوارث، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، العدد 49، 2015، تاريخ الاطلاق 2023/09/15، متاح على الموقع:

https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/climatechange-disasters/kaelin.pdf.

25)- والتر كالين، من مبادئ نانسن إلى مبادرة نانسن، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، أوكسفورد، العدد 41، 2012، تاريخ الاطلاع 2023/09/14، متاح على:

https://www.regjeringen.no/globalassets/upload/ud/vedlegg/hum/nansen_prinsipper.pdf.

26)- سماح محسن صبري أبو الليل، ماهية اللجوء البيئي في ضوء قواعد القانون الدولي العام وسبل مكافحته، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 45، العدد 02، 2023.

27)- زروق شهرة – عثامنة رشيد، تغير المناخ ودوره في عملية النزوح: الساحل الافريقي نموذجا، مداخلة الملتقى الوطني (النازحون البيئيون آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص)، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، يومي 07و08/ أفريل/2021.

28)- زيد المال صافية، النزوح البيئي في القانون الدولي، مداخلة الملتقى الوطني حول (النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص)، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، يومي 07و08/ أفريل/2021.

29)- أوشن زوجة بولرياس ليلي، نحو ضرورة تحديد الوضع القانوني للاجئ البيئي في اطار قواعد القانون

الدولي العام، مداخلة الملتقى الوطني حول (النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص)، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، يومي 07و08/ أفريل/2021.

30)– أيت قاسي حورية، دور الفقه القانوني الدولي في تأطير مشكلة النزوح البيئي، مداخلة الملتقى الوطني حول (النازحون البيئيون : آفاق حماية دولية في غياب مركز قانوني خاص)، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، يومي 07و08/ أفريل/2021.

4– <u>المواقع الإلكترونية</u>

1)–الأمم المتحدة /العمل المناخي، "ما هو تغير المناخ"، تاريخ الاطلاع يوم 2022/09/09، على الساعة 09.30، متاح على الموقع:

https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

2)– آثار التغيرات المناخية على حقوق الانسان، 2020، تاريخ الاطلاع 03 /2022/05، على الساعة 13:00، متاح على الموقع: https://arabrcrc.org>acihl>...google.com

3)– الأمم المتحدة/ العمل المناخي: أسباب تغير المناخ وآثاره، تاريخ الاطلاع 2022/05/14، على الساعة 08.00، متاح على الموقع: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg .

4)– سايمون برادلي، منبر في جنيف لمساعدة لاجئ المناخ حول العالم، تاريخ الاطلاع 2022/07/23 على 10.45، متاح على: https://www.swissinfo.ch/ara/2020 .

5)– منظمة أطباء بلا حدود، "اللاجئون والنازحون"، تاريخ الاطلاع 12–02–202، على 21.30، متاح على الموقع التالي:

https://www.msf-me.org/ar/media-centre/news-and-stories/cholera-working-contain-latest-outbreak-southern-niger/refugees.

6)– تغير المناخ والهجرة ، 2017، تاريخ الاطلاع 2022/12/17، على الساعة 18.00، متاح على الموقع التالي: https://oxfordre.com/climatescience/display .

7)– لويجي جوريو،" الهجرة بسبب التغيرات المناخية قضية تهم الدول الغنية أيضا"، تاريخ الاطلاع

2022/07/23 على 15.30، متاح على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/2014 .

8)- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، تاريخ الاطلاع 2022/06/15، على 14.00، متاح على الموقع:

https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/538700416.pdf.

9)- الأمم المتحدة، أزمة المناخ والهجرة...بحث الأمم المتحدة عن حلول لقضية العصر، تاريخ الاطلاع 2022/07/19، على الساعة 16.20، متاح على:

https://news.un.org/ar/story/2019/08/1037761.

10)- أرقام قياسية في أعداد النازحين بسب المناخ- أكثر مما تسببه الحروب، تاريخ الاطلاع 2022/09/12، على 12:00، متاح على الموقع: https://www.dw.com/ar.

11)- القاموس العملي للقانون الإنساني، تاريخ الاطلاع 2023/08/17، 8.00، متاح على الموقع: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/index .

12)- المساعدات الدولية في أوقات الكوارث: التزام قانوني أم أخلاقي، 2023/02/23، تاريخ الاطلاع 2023/06/25، متاح على الموقع: https://www.trtarabi.com/explainers .

13)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تاريخ الاطلاع 2023/01/15، على 07.00، متاح على الموقع:

https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsldCrOlUTvLRFDjh6%2Fx1pWBTkD7GV%2BcNsNftZ%2BJbJpcKOIqS1Qc63V27g2Sab4VXqJ0jk2kxMKOzC2NEp3KDzb3Oa1Y16z2F4fYsX%2Fl9HqRM.

14)- المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، النزوح الناجم عن تغير المناخ والكوارث، تاريخ الاطلاع 2023/05/14، على 06.00، متاح على الموقع التالي:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html.

15)- مستشار مفوضية اللاجئين ، يحتاج العالم الى التحول العاجل للبيئة درءا لمخاطر تغير المناخ، 2021/12/29، تاريخ الاطلاع 2023/02/14، 17.00، متاح على الموقع التالي:

https://www.qcharity.org/blog/k.

16)- المفوضية السامية لحقوق الانسان، " يجب على الدول تكثيف العمل المناخي الآن، قبل فوات الأوان ، تاريخ النشر 2023/03/23، تاريخ الاطلاع 2023/05/27، على 14.00، متاح على :

https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/states-must-step-climate-action-now-it-too-late-un-expert.

17)- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " تغير المناخ له تأثير خاص على اللاجئين والنازحين"، نشر في 2020/11/30، تاريخ الاطلاع 2022/09/13، 16.30، متاح على الموقع:

https://www.unhcr.org/ar/news/stories/2020.

19)- الأمم المتحدة/ العمل المناخي، من أجل مناخ صالح للعيش : يجب دعم الالتزامات الصافية الصفرية بإجراءات موثوقة، تاريخ الاطلاع 2023/03/09، 09.30، متاح على الموقع:

https://www.un.org/en/climatechange/net-zero-coalition.

20)- الأمم المتحدة / العمل المناخي، " يتطلب العمل المناخي استثمارات مالية كبيرة من قبل الحكومات والشركات لكن التقاعس عن العمل المناخي يكلف ثمنا باهضا، تاريخ الاطلاع 2022/09/09 على الساعة 9.30، متاح على الموقع:

https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.

21)- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجفاف وانعدام الأمن يجبران الصوماليين على الفرار الى إثيوبيا، 2019/04/20، تاريخ الاطلاع 2022/09/13، على 18.00، متاح:

https://www.unhcr.org/ar/news/stories/2019.

22)- لاجئو المناخ : 4 حقائق عن أكبر حركة هجرة في العالم بسبب الكوارث الطبيعية،2020/01/22، تاريخ الاطلاع2023/03/15،09.00، متاح على:

https://www.qcharity.org/blog/4166.

ثانيا/ بالغة الأجنبية

I/Traduction

1- Rapports

1)-International Organization for Migration(IOM) report, Migration and Climate Change: No 31, Geneva,2008.

2)-International Organization for Migration (IOM), INTERNATIONAL DIALOGUE ON MIGRATION: No 10, International Organization for Migration, 2008.

3)-It was Brown, Climate change and forced migration: Observations, expectations and implications, United Nations Development Programme, Human Development Report 2007/2008, Geneva – Switzerland.

4)- Asian Development Bank(ADB).Report, The Links between Climate Change, Disasters, Migration, and Social Resilience in Asia: A Literature Review", ADB ECONOMICS WORKING PAPER SERIES, NO. 586, July 2019.

5)- United Nations Development Programme(USA) Report," Climate change, migration anddisplacement", Overseas Development Institute 203 Blackfriars Road London SE1 8NJ,November 2017.

6)- International Organization for Migration (IOM)) Report, MIGRATION, CLIMATE CHANGEAND THEENVIRONMENT, Geneva,2009.

7)- Newland Kathleen, Migration Policy Institute (MPI) Report ,Climate Change and Migration Dynamics, Robert Schuman center for Advanced studies,(MPi),2011.

8)- Report, International Organization for Migration (IOM), MIGRATION ET ENVIRONNEMENT, QUATRE-VINGT-QUATORZIEME SESSION, 1er Novembre 2007, MC/INF/288.

9)- Rymn J. Parsons,(report), TAKING UP THE SECURITY CHALLENGE OF CLIMATE CHANGE, Authors of Strategic Studies Institute (SSI), August 2009.

10)- Elisabeth Drake and Eric Adams,(report), CO Capture Reuse and Storage Technologies 2 for Mitigating Global Climate Change, agency of the United States Government, January, 1997.

11)- The International Organization for Migration(ION) and the United Nations High Commissioner for Refugees(UNU), Joint report, Climate change, migration and displacement: impacts, vulnerability and adaptation options, Fifth session of the Ad Hoc Working Group on Long-Term Cooperative Action under the Convention, Bonn 29 March 2009.

12)-Oxfam International(Oxfam) Report, Climate, injustice and human rights, September 2008.

13)- United Nations High Commissioner for Refugees(UNU) Report, Climate change, disasters and displacement: Anthropogenic climate change.

14)- Robert Stojanov1 And ethers,<< Climate Mobility and Development Cooperation>>, Population and Environment, June 2021.

15)- Albert Kraler(Report), Climate Change and Migration - Legal and policy challenges and

responses to environmentally induced migration, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs(IPOL), European Parliament, Brussels, July 2020.

II/-le critique

1- Thèses et mémoires universitaires

1)-Zacharias Malik, "Protecting Climate Refugees", MSc THESIS IN MANAGEMENT & CORPORATE SUSTAINABILITY, Cranfield University, 2018-2019.

2- Articles, périodiques et études

1)-Roman Hoffmann,<< Contextualizing Climate Change Impacts on Human Mobility in African Drylands >>,1International Institute for Applied Systems Analysis (IIASA) Wittgenstein Centre for Demography and Global Human, , Vol.10 (2022), University of Vienna,2022, pp1-12.

2)- Akshalova Roza,<< UNFCCC 30: evolution of international legal cooperation in the field of combating climate change>>,Eurasian Journal of International Law (EAJIL), Vol.04 (2022), No.09, University of Russia , Astana,2022, PP.08-109.

3)- Gede Eka Sarjana,<< Climate Change and Human Migration: Towards More Humane Interpretation of Refugee>>, Udayana Journal of Law and Culture, , Vol. 02 No.02, University of Sidney, pp. 220 – 248, JULY 2018.

4)-Waltre Kälin and Nina Schrepfer, <<Protecting People Crossing Borders in the Context of Climate Change Normative Gaps and Possible Approaches>>, Institute of Public Law University of Bern, Switzerland, 2011.

5-Diallo Alassane W Yvan Renou,<< Climate change, migration and adaptation policies Case of Sahel>>,pp.1-12, April 2014.

6)- Sanem Özer W Senem Atvur,<< THE NEXUS OF CLIMATE CHANGE AND MIGRATION>>,The Academic Elegance, Vol. 06, No.12,pp.309-334, December 2019.

7)- Robert Stojanov And others,<< Climate Mobility and Development Cooperation>>, Population and Environment, 15 June 2021,pp.9-23.

8)- Katerina Vikatou, Katerina Vikatou,<< Climate change refugees (coursera)>>, Vol.10, July 2015,pp.01-07.

9)-Natalie Delia And others, "Displacement and Resettlement: Understanding the Role of Climate Change in Contemporary Migration" , Chapter 10,International Institute of Applied Systems Analysis, Laxenburg, Austria, United Nations University, Bonn, Germany,2019.

10)- Sweta Tiwari and Shrinidhi Ambinakudige,<< Ann Soc Sci Manage Stud The Environment-Human Migration Nexus:An Empirical Overview>>,Journal Social Sciences Studies, University of Northern Iowa, USA, VOL10.,2022.

11)- Reazul Ahsan And others, Climate Induced Migration,<< Climate Induced Migration-Lessons from Bangladesh>>, The International Journal of Climate Change Impacts and Responses, in Champaign, Illinois, USA, Val10. No5.,2014,pp1-15.

12)- Oscar Gómez, Climate change and migration- A review of the literature, the International Institute of Social Studies, The Hague and International Development Research Centre, Ottawa, Working Paper No. 572,2013.

13)- Mostafa Mahmud Naser, <<Human Rights Implications of Climate Change Induced Displacement>>,available Bond Law Review, Vol. 21, No.3,pp.139-153, 2009.

14)- Sanem Özer and Senem Atvur,<< THE NEXUS OF CLIMATE CHANGE AND MIGRATION>>, , Vol. 6, No.12,pp.309-334, 2019.

15)- Saverio Bellizzi1- And others, Global health, climate change and migration: The need for recognition of "climate refugees", Vol. 13, 2023,pp1-10.

16)- Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan, <<Cross-border migration on a warming planet: A policy framework>>,Wiley Climate Change , VOL.10,Humanities and Social Sciences, (IGCS), India,2022,pp2-9.

17)- Celia McMichael,<< Climate change-related migration and infectious disease>>,journal of Virulence , vol.10,2015,PP. 548-553,.ar https://www.tandfonline.com/loi/kvir20.

18)- Jennifer Willett and Jeanelle Sears,<< Complicating our understanding of environmental migration and displacement: The case of drought-related human movement in Kenya>>, International Social Work,(USA),VOL.10,2018,pp1-7.

19)- Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council ,Climate change and international security,08/113,2008.

20)- Batru Wolde Muleta,<< Climate Change and Food Security in Sub-Saharan Africa>>, Ethiopian Insurance Corporation,VOL.10,2022,pp1-20.

21)- Alexander, "Towards the Development of a Standard in Emergency Planning." Disaster Planning and Management,14(2005),PP75-158.

22)- Speech by Mr. Junichiro Touched, UNHCR's Senior Advisor on Climate Change, Climate change, natural disasters and human displacement, International Conference on Environment, Forced Migration and Social Vulnerability (EFMSV), Bonn, 10/ October/2008.

23)- Pascale Combes Motel and Katrin Mellick,<< Climate change mitigation and adaptation in developing and transition countries: Introduction to the special issue>>,Environment and Development Economics,VOL.20,NO.4,pp 425-433,2015.

24)- CECILIA TACOL,<< Crisis or adaptation? Migration and climate change in a context of high mobility>>, Environment & Urbanization- International Institute for Environment and Development, Vol. 21(2), Issue.10, London, 2009,pp513-525,p513, www.sagepublications.com.4

25)- Coco Warner,<< Migration and global environmental change: Governance challenges>>,Global environmental change-United Nations Institute for Human and Environmental Change(UNU-EHS) Bonn – Germany,(2010)20,PP402-413.

26)- Walter Kaelin, <<The Global Compact on Migration: A Ray of Hope for Disaster-Displaced Persons>>,International Journal of Refugee Law,VOL30,No4,PP664-667,2018.

27)- Philippe Boncour and Bruce Burson,<< Climate Change and Migration in the South Pacific Region: Policy Perspectives>>, Policy Quarterly, VOL 5, NO4 – November 2009, PP 13-20.

28)- Xiang Xiang,<< The Dilemma Faced by Climate Displaced People>>, Advances in Social -Science, Education and Humanities Research,VOL664,2022,PP755-759.

30)- Sujatha Byravan and Sudhir Chella Rajan,<< Cross-border migration on a warming planet: A policy framework>>, Wiley interdisciplinary reviews: Climate Change, March 2022.

31)- Elizabeth Streeter1 and Joseph Cloward,<< Climate Migrants and the Denial of Refugee Status>>, journal of student Research, TX, USA, Vol. 11,NO.4(2022),PP1-15.

3- sites Internet

1)-Introduction to politics of climate change: discourses of policy and practice in developing countries:

https://rgs-ibg.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/geoj.12054.

2)- UN Climate Talks: ،https://www.cfr.org/timeline/un-climate-talk.

3)- COP27: An opportunity to get serious about climate migration:

https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/2022/11/01/cop27-an-opportunity-to-get-serious-about-climate-migratio.

4)- A review of estimating population exposure to sea-level rise and the relevance for migration:

https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/abb398/meta.

5)-Climate Change Compounds Longstanding Displacement in. Afghanistan. In:

https://www.migrationpolicy.org/article/climate-change-displacement-afghanistan.

6)- Climate migration—deepening our solutions:

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/03/17/climate-migration-deepening-our-solutions.

7)- No Retreat: Climate Change and Voluntary Immobility in the Pacific Islands:

https://www.migrationpolicy.org/article/no-retreat-climate-change-and-voluntary-immobilit

y-pacific.

8)- With Millions Displaced by Climate Change or Extreme Weather, Is There a Role for Labor Migration Pathways?

https://www.migrationpolicy.org/article/millions-displaced-climate-change-or-extreme-weather-there-role-labor-migration-pathways.

9)- The climate crisis, migration, and refugees:

https://www.brookings.edu/research/the-climate-crisis-migration-and-refugees,2019.

10)- Perilous Pathogens: How Climate Change Is Increasing the Threat of:

https://www.cfr.org/article/perilous-pathogens-how-climate-change-increasing-threat-diseas.

11)- In Relatively Peaceful Tanzania, Climate Change and Migration Can Spur Conflict-NOVEMBER 13, 2020:

https://www.migrationpolicy.org/article/tanzania-climate-change-migration-conflic.

12)- approach-climate-change-resilience-and-migration-Sahel: https://www.ohchr.org/en/documents/reports/advancing-rights-based.

13)- THE LINKS BETWEEN POVERTY AND ENVIRONMENTAL DEGRADATION,at:

https://www.ucl.ac.uk/dpu-projects/21st_Century/myths/myths_theme_4.h.

13)-Climate Extremes, Food Insecurity, and Migration in Central America: A4 Complicated-Nexus-In:

https://www.migrationpolicy.org/article/climate-food-insecurity-migration-central-america-guatemala.

14)- Climate Change and Migration:

https://oxfordre.com/climatescience/display/10.1093/acrefore/9780190228620.001.0001/acrefore-9780190228620-e-42;jsessionid=2A9BCA26A5BDE07651293B64BB96B2.

15)- Climate migration—deepening our solutions:

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/03/17/climate-migration-deepening-our-solutions/.

16)- Risk and resilience in the era of climate change:

https://www.brookings.edu/blog/future-development/2023/04/04/risk-and-resilience-in-the-era-of-climate-change.

17)-Climate Change and Migration: Reflections on Policy Needs1:

https://enb.iisd.org/email/mea-l/guestarticle64.htm.

18)- International Court's Advisory Opinions on Climate Change Obligations of States 'of Tremendous Importance', Secretary-General Tells General Assembly/2023: https://press.un.org/en/2023/sgsm21750.doc.

19)- tep-climate-action-now-it-too-late-un-expert:

https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/states-must-s.

20)-Efforts to Manage Climate Migration Are Slowly Growing, but Their Focus Is Often Indirect ،MARCH 1, 2023 ،By Lawrence Huang:

https://www.migrationpolicy.org/article/climate-mobility-development-proje.

21)- Climate Change, Displacement, and Managed Retreat in Coastal India:

https://www.migrationpolicy.org/article/climate-change-displacement-managed-retreat-india.

22)- Introduction to politics of climate change: discourses of policy and practice in developing countries: https://rgs-ibg.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/geoj.12054.

23)- Climate change is already fueling global migration. The world isn't ready to meet people's changing needs, experts say:

https://www.pbs.org/newshour/world/climate-change-is-already-fueling-global-migration-the-world-isnt-ready-to-meet-peoples-needs-experts-sa.

24)- Climate Change Is Fueling Migration. Do Climate Migrants Have Legal Protections:

https://www.cfr.org/in-brief/climate-change-fueling-migration-do-climate-migrants-have-legal.

25)- The climate crisis, migration, and refugees:

https://www.brookings.edu/research/the-climate-crisis-migration-and-refugee.2019.

فهرس المحتويات

فرس المحتويات

شكر وتقدير	\
الإهداء	\
قائمة المختصرات.	\
مقدمة	01
الباب الأول:تغير المناخ وعلاقته باللجوء البيئي	8
الفصل الأول: تغير المناخ واللجوء البيئي إطار مفاهيمي نظري.	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتغير المناخ.	9
المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ.	10
الفرع الأول : تعريف تغير المناخ.	10
أولاً: المقصود بالتغير المناخي.	12
ثانيا: مصطلحات ترتبط مع تغير المناخ	12
أ- المناخ	12
ب-النظام المناخي	13
ثالثًا: مصطلحات متداخلة مع تغير المناخ: الطقس والاحتباس الحراري.	14
أ- المناخ والطقس.	14
ب-تغير المناخ والاحتباس.	14
الفرع الثاني : خصائص ظاهرة تغير المناخ.	15
أولاً: ظاهرة بشرية أكثر منها طبيعية.	15

ثانيا: ظاهرة مستمرة عبر الزمن.	16
ثالثًا: ظاهرة عابرة لحدود.	17
رابعا: ظاهرة تهدد الاستقرار العالمي وتنذر بزيادة بؤر التوتر.	18
خامسا: طاهرة ذات طابع عالمي ما يفرض ضرورة التعاون الدولي لمجابهتها	18
سادسا: الطابع التشاركي لظاهرة التغير المناخي الذي يفرض ضرورة اشراك المواطن وتوعيته بخطورتها	18
الفرع الثالث: أسباب تغير المناح.	19
أولاً: الأسباب الطبيعية لتغير المناخ.	19
أ- زيادة الإشعاع الصادر من الشمس.	20
ب-زيادة تركيز العبار بالجو.	20
ثانيًا: الأسباب الغير الطبيعية لتغير المناخ.	21
أ- تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري.	21
ب-كيفية حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري.	22
المطلب الثاني : تطور الاهتمام الدولي بظاهرة تغير المناخ	25
الفرع الأول: المرحلة الأولى من 1979 الى 1991	26
الفرع الثاني : المرحلة الثانية من 1992 الى 2015.	27
أولاً: مُمَيزات هذه المرحلة.	27
ثانيًا: أهم التطورات الطارئة.	27
أ- عام 1992 " قمة الأرض الرائدة	27

ب–عام 1995 الاجتماع الأول " المؤتمر الأول للأطراف (COP1).	28
ت–عام 1997 "مؤتمر كيوتو تبني أول معاهدة مناخية ملزمة قانونا".	28
ث–عام 2001 اختراق في بون ، لكن بدون الولايات المتحدة.	29
ج– دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.	30
ح– عام 2007 مفاوضات كيوتو2.	30
خ– ديسمبر عام 2009 "خيبة أمل في كوبنهاغن".	30
د– 2010 مؤتمر كانكون " ضبط درجة الحرارة المستهدفة".	31
ذ– عام 2011 "مؤتمر ديربان "اتفاق جديد ينطبق على جميع البلدان".	31
ر– مؤتمر الدوحة " لا صفقة في الدوحة".	32
و– 2013 "الخروج في وارسو".	32
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة تبدأ من 2015 الى الوقت الحاضر	32
أولاً: مُمَيزات هذا المرحلة.	32
ثانيًا: أهم التطورات الطارئة.	32
أ– عام 2015 اتفاقية باريس " أهم اتفاقية مناخ عالمية في التاريخ".	33
ب–عام 2018 تقرير قواعد اتفاق باريس "" خبراء الأمم المتحدة يخدرون من ارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم".	33
ت–سبتمبر عام 2019 قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي.	33
ث–ديسمبر 2019 فرصة ضائعة في مدريد.	34
ج– أفريل 2020 تأجيل المحادثات وسط جائحة COVID–19.	34
ح– نوفمبر 2021 ميثاق غلاسكو للمناخ.	34

خ- نوفمبر 2022 إنشاء صندوق الخسائر والأضرار.	35
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للجوء البيئي.	36
المطلب الأول: مفهوم اللجوء البيئي.	36
الفرع الأول: تعريف اللجوء البيئي.	36
أولا : انعدام الأساس القانوني لمصطلح اللجوء البيئي.	37
ثانيًا: محاولات ضبط مفهوم لمصطلح اللجوء البيئي أو تبلور مفهوم اللجوء البيئي.	39
ثالثًا: أسباب غياب تعريف موحد للاجئ البيئي	39
أ- الاختلاف حول المصطلح المناسب لوصف هذه الفئة	41
ب- الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية.	46
ت-صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة.	47
ث-تعدد أنماط اللجوء البيئي.	49
الفرع الثاني: تميز اللاجئ البيئي عن غيره من المفاهيم المشابهة له.	52
أولاً: اللاجئ البيئي و اللاجئ السياسي.	52
ثانيًا: اللاجئ البيئي والمهاجر الاقتصادي.	53
ثالثًا: "اللاجئ البيئي والنازح الداخلي.	53
المطلب الثاني: تصنيفات اللاجئين البيئيين	54
الفرع الأول: فئات النازحون البيئيون حسب الدراسات التقليدية.	54
أولا: تصنيفات النازحون وفقًا للباحث "عصام الحناوي".	54
أ- الفئة الأولى.	54

ب–الفئة الثانية.	56
ت–الفئة الثالثة.	56
ثانيًا: تصنيفات أخرى.	55
أ– فئة النازحين استنادا لمعيار أسباب النزوح.	55
ب–فئة النازحون استنادا الى معيار الوقت وطابع النزوح.	56
ت–فئة النازحون استنادا الى لمعيار المسافة المقطوعة والحدود المجتازة.	56
الفرع الثاني: فئات النازحون حسب الدراسات الحديثة.	57
أولاً: تصنيفات النازحون حسب المنظمة الدولية للهجرة.	57
أ– المهاجرين ذوو الدافع البيئي الذين يستبقون الأسوأ.	57
ب–المهاجرون القسريون بيئيا الذين يتجنبون الأسوأ.	57
ت–لاجئو البيئة أو لاجئو الكوارث الذين يفرون من الأسوأ.	58
ثانيًا: تصنيفات أخرى.	58
أ– المهاجر البيئي.	58
ب–النازح البيئي.	58
ملخص الفصل الأول.	59
الفصل الثاني : التأثير المتبادل بين تغير المناخ واللجوء البيئي.	61
المبحث الأول :آثار تغير المناخ كعوامل تدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	62
المطلب الأول: الآثار المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	63
الفرع الأول: الأحداث المناخية المفاجئة كعوامل تدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	63
أولا: خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية المفاجئة.	64

أ- طبيعة الكارثة.	64
ب-درجة حدوثها وشدتها:	65
ت-المدة والمسافة المقطوعة.	66
ث-المواقع المتضررة.	66
ج- طبيعة الحركة.	66
ح- الضعف والمرونة.	66
ثانيا: آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية المفاجئة.	67
أ- العواصف والأعاصير كعامل مناخي يدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.	68
ب-الفيضانات كعامل مناخي يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	69
الفرع الثاني: الأحداث المناخية البطيئة الظهور كعوامل تدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	71
أولا: خصائص اللجوء البيئي الناتج عن الأحداث المناخية البطيئة الظهور.	72
أ- طبيعة الكارثة.	73
ب-درجة حدوثها وشدتها.	73
ت-المدة والمسافة المقطوعة.	74
ث-المواقع المتضررة.	74
ج- طبيعية الحركة.	74
ح- الضعف والمرونة.	75
ثانيا: آليات اللجوء البيئي استجابة للأحداث المناخية البطيئة الظهور.	76
أ- ارتفاع مستوى سطح البحر كعامل مناخي يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	77
ب-زيادة موجات الحر كعامل مناخي يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	79

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة لتغير المناخ كعوامل تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.	80
الفرع الأول: تفاعل العوامل المناخية وغير المناخية كأسباب تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي.	81
أولا: اللجوء البيئي الناتج عن تفاقم المشاكل البيئية وغير البيئية.	82
أ- الجفاف كعامل مناخي مضاعف للتهديد يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	82
ب-التصحر كعامل مناخي مضاعف للتهديد يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	84
ت-ندرة الموارد المائية العذبة كعامل مناخي يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	87
ثانيا: اللجوء البيئي الناتج عن تزايد الصراعات العنيفة.	88
أ- تزايد الصراعات في مناطق الإرسال كعامل يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	89
ب-تزايد الصراعات في مناطق الاستقبال كعامل يدفع الى زيادة اللجوء البيئي.	92
الفرع الثاني: تجارب الدول عن زيادة اللجوء البيئي بفعل التفاعل بين العوامل المناخية وغير المناخية.	94
أولا: دول الساحل الافريقي.	95
ثانيا: أفغانستان.	95
ثالثا: دول الشرق الأوسط.	95
رابعا: دول جنوب آسيا.	96
المبحث الثاني: الآثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة.	96
المطلب الأول: أثار اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال والاستقبال.	98
الفرع الأول: تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال.	102
أولا: الوجه السلبي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال.	102

ثانيا: الوجه الإيجابي للجوء البيئي على البيئة في مناطق الإرسال.	103
الفرع الثاني: تأثير اللجوء البيئي على البيئة في مناطق الاستقبال.	105
أولا: ظاهرة الإجهاد البيئي وانتشار التلوث.	106
ثانيا: استنزاف الموارد البيئية.	1107
المطلب الثاني : تحديات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال.	103
الفرع الأول: مفاهيم أساسية لكل من الأمن الانساني والأمن البيئي.	103
أولا: مفهوم الأمن البيئي.	103
ثانيا: مفهوم الأمن الإنساني	104
الفرع الثاني: تداعيات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والبيئي في مناطق الاستقبال.	104
أولا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على جهود المحافظة على البيئة في مناطق الاستقبال.	105
ثانيا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.	106
أ- التأثيرات السلبية المباشرة للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.	106
ب-التأثيرات السلبية غير المباشرة للاجئ البيئي على الأمن الصحي في مناطق الاستقبال.	107
ثالثا: اللاجئ البيئي وانتشار الفقر اختلال لمعادلة الامن الإنساني.	107
رابعا: التأثير السلبي للاجئ البيئي على الامن القومي.	108
ملخص الفصل الثاني	110
الباب الثاني: الأليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي.	111
الفصل الأول: الأليات الدولية الهادفة الى منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي.	112

المبحث الأول: المساعدات الإنسانية آلية دولية للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي.	113
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المساعدات الإنسانية.	113
الفرع الأول: المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية.	114
أولا: الاطار القانوني المنظم للمساعدات الإنسانية.	114
ثانيا : أهم المشاكل التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية.	116
أ- الحواجز البيروقراطية .	116
ب-الافتقار الى النصوص القانونية المنظمة لعمليات الإغاثة على الصعيد الدولي .	116
ت-الحق في المساعدة الإنسانية حق غير منظم بموجب القانون الدولي.	117
ث-اشهار مبدأ السيادة.	117
ج- تحدي القدرات.	118
الفرع الثاني: المبادئ العامة التي تحكم المساعدات الإنسانية.	119
أولا: الحياد والإنسانية والنزهة وعدم التميز.	119
ثانيا: التعاون واحترام سيادة الدول المستفيد.	119
ثالثا: التأهب والوقاية والتخفيف من آثار الكوارث.	120
المطلب الثاني:الجهات المقدمة للمساعدات الإنسانية.	121
الفرع الأول: دور الدول في مساعدة اللاجئين.	121
أولا: دور الدولة المتضررة في مساعدة اللاجئين.	121
ثانيا: دور الدول الأخرى في مساعدة اللاجئين.	123
الفرع الثاني: دور المنظمات الإنسانية في مساعدة اللاجئين.	123

أولا: دور المنظمات الحكومية في مساعدة اللاجئين.	124
أ- دور المنظمة الدولية للهجرة في مساعدة اللاجئين.	124
ب-دور المفوضية السامة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين.	124
ثانيا: دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة اللاجئين.	125
أ- أهم الأليات المعتمد من الاتحاد الدولي لصليب الأحمر لمجابهة الكوارث	125
ب-دور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر في مساعدة اللاجئين.	125
المبحث الثاني : التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه أليات دولية للحد من اللجوء البيئي	126
المطلب الأول: التخفيف من تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي.	127
الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التخفيف من تغير المناخ.	128
أولا: المقصود بالتخفيف من تغير المناخ.	129
ثانيا: المرتكزات الرئيسية للتخفيف من حدة التغيرات المناخية.	129
أ- العمل المبكر والمنسق يمكن أن يؤدي الى خفض انبعاث الغازات الدفيئة العالمية.	130
ب-تسعير الانبعاثات الكربونية.	131
ت-تغير السلوك بأوسع معانيه مع رفع القيود والحواجز التي تحول دون التغيير".	131
ث-الابتكار التكنولوجي.	132
ج- التمويل للتخفيف من حدة المشكلة.	132
ح- التعاون الدولي.	133
الفرع الثاني: الأليات الدولية لتخفيف أسباب وتأثيرات ظاهرة تغير المناخ.	135
أولا: الأليات الدولية لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع النظري.	136
أ- تقليل الانبعاثات.	136

ب- الهندسة الجيولوجية.	140
ثانيا: الآليات الدولية لتخفيف تأثيرات تغير المناخ ذات الطابع العملي	140
أ- الحد من إزالة الغابات .	141
ب- استخدام الطاقة المتجددة النظيفة كبديل لطاقة الأحفورية الملوثة.	142
ت- تغير نمط النمو الاقتصادي الى نمط أكثر استدامة بيئيا.	144
ث-التقليل من المخاطر الكارثية للإنسان على البيئة.	144
المطلب الثاني: التكيف مع تغير المناخ آلية دولية للحد من اللجوء البيئي.	145
الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التكيف مع تغير المناخ.	146
أولا: تعريف التكيف مع تغير المناخ.	146
ثانيا: المتطلبات الحاسمة لضمان رسم استراتيجيات تكيف فعالة.	147
أ- خلق بيئة تمكينية للتكيف مع تغير المناخ.	147
ب-التعاون الدولي لدعم التنفيذ العاجل للتكيف.	150
ت-اعتماد تدابير تكيف قائمة على حقوق الإنسان.	151
ث-التكيف الاستباقي.	152
ج- تنفيذ عملية التكيف في سياق خطط وطنية ودولية للتنمية المستدامة.	153
ح- دعم البلدان الأكثر تضررا وبناء قدرتها على مواجهة مخاطر المناخ.	153
الفرع الثاني: استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ	155
أولا: محاولات التكيف مع آثار التغير المناخي في الموقع.	155
1- أنظمة الحماية الاجتماعية (مبادرات الاستقرار المجتمعي).	156
2- النقل المخطط له.	158

ثانيا: الهجرة كاستراتيجية تكيف.	160
ملخص الفصل الأول.	164
الفصل الثاني: الآليات الدولية الهادفة إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	164
المبحث الأول: غياب مركز قانوني للاجئ البيئي في ظل قواعد القانون الدولي.	165
المطلب الأول: اللاجئ البيئي في المنظومة القانونية الدولية لحماية اللاجئ.	165
الفرع الأول: المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئ	165
أولا: القانون الدولي لحقوق الانسان.	165
ثانيا: القانون الدولي الإنساني.	170
ثالثا: القانون الدولي للبيئية.	170
الفرع الثاني: المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة لحماية اللاجئ.	171
أولا: المعاهدات والإعلانات الدولية الخاصة لحماية اللاجئ على المستوي الدولي.	171
أ- اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.	171
ب-اعلان جنيف لعام 2001 عن الدول الأطراف في اتفاقية 1951 وبروتوكولها.	174
ثانيا: المعاهدات والاعلانات على المستوي الإقليمي.	174
أ- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للجوء لعام 1969.	175
ب-اعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984.	175
المطلب الثاني: قصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي.	176
الفرغ الأول: أوجه قصور قواعد القانون الدولي عن توفير الحماية للاجئ البيئي.	176
أولا: عدم ملائمة تطبيق القانون الدولي التقليدي للاجئين على اللاجئ البيئي	176

أ- الشرط الأول: لديه خوف مبرر أو تحت تهديد أو التهديد المحتمل بالاضطهاد.	177
ب-الشرط الثاني: أن يقوم الاضطهاد على خمس عناصر أساسية.	178
ت-الشرط الثالث: أن يكون خارج وطنه.	179
ث-الشرط الرابع: عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاستفادة من الحماية.	179
ثانيا: خلو القانون الدولي للبيئة توفير الحماية للاجئ البيئي.	181
الفرع الثاني: العراقيل التي تعترض مساعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	182
أولا: العراقيل التي ترتبط بظاهرة اللجوء البيئي.	183
أ- عدم وجود مفهوم واضح ومحدد للاجئين البيئيين.	183
ب-صعوبة إثبات لاجئ بسبب المناخ.	183
ت-نقص البيانات وأدوات تقيم أفضل للجوء البيئي.	184
ث-عدم الاهتمام الدولي بالبيئة كمعيار للجوء.	185
ثانيا: العراقيل الخارجة عن نطاق ظاهرة اللجوء البيئي.	185
أ- العقبات القانونية.	186
ب-العقبات السياسية.	186
ت-العقبات الاقتصادية.	187
المبحث الثاني: نحو تكريس مركز قانوني يضمن حماية فعالة للاجئ البيئي.	188
المطلب الأول: تعزيز أطر الحماية الدولية للاجئ البيئي.	189
الفرع الأول: الأطر الاتفاقية والتوجهات العالمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي.	189
أولا: المبادرات العالمية المتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي.	189
أ- مبادرة نانسن والجهود المتصلة بها.	190

ب- مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمة.	193
ثانيا: الإعلانات والمواثيق العالمية المتاحة لتعزيز حماية اللاجئ البيئي.	193
أ- إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين.	194
ب-الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.	194
ت-الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة.	195
الفرع الثاني: الأطر الاتفاقية والتوجهات الإقليمية لتعزيز الحماية الدولية للاجئ البيئي.	197
أولا: إرشادات لحماية الأشخاص المتضررين من النزوح المرتبط بالكوارث.	197
ثانيا: بروتكول حرية تنقل الأشخاص في منطقة الإيقاد.	198
المطلب الثاني: توجهات الفقه القانوني الدولي لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	199
الفرع الأول: دواعي تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	200
أولا: أن مسؤولية الدول الصناعية عن ظاهرة تغير المناخ تبرر شمول اللاجئ البيئي بالحماية الدولية.	200
ثانيا: أن تجاهل الدول لمصير الشعوب المتضررة لا يوجد ما يبرره.	201
ثالثا: أن حقوق الأشخاص المتضررين مكفولة ضمن الوثائق الدولية.	202
أ- الإعلان العالمي لحقوق الانسان مصدر قانوني لحماية اللاجئ البيئي.	202
ب-العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.	202
ت-إعلان ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة البشرية.	202
الفرع الثاني: التوجهات الفقهية الدولية والإقليمية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	203
أولا: التوجهات الفقهية الدولية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	203

أ- اقتراح تعديل الأطر القانونية القائمة.	203
ب-اقتراح صياغة اتفاقية جديد.	207
ثانيا: التوجهات الفقهية الإقليمية لتكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.	209
أ- إقرار اتفاقيات ثنائية لحماية اللاجئ البيئي.	209
ب-وضع تأشيرات الهجرة البيئية.	211
ت-الاستفادة من أحكام اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.	211
ث-الاتحاد الحر بين الدول.	212
ملخص الفصل الثاني.	213
خاتمة	215

ملخص

ملخص

تغير المناخ أحد المشاكل البيئية العويصة في وقتنا الحاضر، هذا التحدي غير المسبوق سبب وسيظل يسبب العديد من القضايا الحرجة التي يجب على المجتمع الدولي مواجهتها، فموجات الجفاف والحرارة الشديدة والمتكررة والظواهر الجوية المتطرفة، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر تشكل تهديدا حقيقيا، إذ يمكن أن تؤدي إلى مخاطر متتالية على سبل عيش الإنسان وصحته ورفاهيته من خلال ما تُسببهُ من تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والمائي، مما قد يؤدي إلى اللجوء على نطاقٍ واسع، حيث يضطر الناس بشكل مُتزايد إلى الخروج من تلك المناطق المتأثرة بشدة.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيف ساهم تغير المناخ في زيادة عدد اللاجئين من خلال التطرق إلى مختلف العوامل المناخية التي تدفع إلى زيادة اللجوء البيئي، بما في ذلك الأحداث المناخية المفاجئة كالعواصف والفيضانات، والأحداث المناخية البطيئة الظهور كارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر والجفاف، وكذا التطرق إلى الآثار المحتملة للجوء البيئي على البيئة، كالإجهاد البيئي وانتشار التلوث، واستنزاف الموارد البيئية، وتزايد النزاعات البيئية، مع بيان عواقبها على الأمن الإنساني، بما في ذلك القضاء على جهود المحافظة على البيئة، انعدام الأمن الصحي وانتشار الفقر، انعدام الأمن القومي إلى جانب التطرق إلى مختلف الآليات الدولية المتخذة للحد من اللجوء البيئي المرتبط بالتغير المناخي، بما في ذلك الآليات الدولية الهادفة إلى منع أو تقليل آثار تغير المناخ على اللجوء البيئي كالمساعدات الإنسانية، التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وكذا الآليات الدولية الهادفة إلى تكريس مركز قانوني للاجئ البيئي.

وقد توصلنا إلى أن الهيئات الدولية والحكومات الوطنية تحتاج اليوم وفي ظل الزيادة المُستمرة لتأثيرات السلبية لتغير المناخ، وما يتبعها من زيادة في عدد اللاجئين البيئين إلى العمل معًا في عملية تخطيط تعاوني تتضمن تبادل أفضل الممارسات ووضع مبادئ توجيهية لصنع سياسات فعالة تضمن أن اللجوء البيئي كنتيجة حتمية لتغير المناخ وكاستراتيجية تكيف مناسبة بشكل كافٍ دمجه في مخططاتهم.

الكلمات المفتاحية: الاحتباس الحراري، تغير المناخ ، آليات اللجوء البيئي، الأمن الإنساني، الخسائر والأضرار، اللجوء البيئي.

Abstract:

Climate change is one of the most environmental problems of present epoch. This unprecedented challenge caused and will cause many critical issues that the international community must confront. Droughts ,intense and frequent heat waves ,extreme weather events, along with sea level rise pose a real threat, they can leads to successive risks to human livelihoods, health and well-being through negative impacts on agricultural production, food and water security...which may lead to widespread asylum, as people are increasingly forced to move out of those severely affected areas.

The purpose of this study, to demonstrate How climate change has contributed to the increasing the number of refugees by addressing the various climatic factors that drive increased environmental asylum, including sudden climatic events such as storms and floods, and slow-onsets climatic events, such as sea level rise, desertification and drought, as well as addressing the effects Potential environmental impacts on the environment, such as environmental stress, the spread of pollution, the depletion of environmental resources, and the increase in environmental conflicts, with an explanation of their consequences on human security, including the elimination of environmental conservation efforts, health insecurity, the spread of poverty, and the lack of national security, in addition to addressing the various International mechanisms taken to reduce environmental asylum related to climate change, including international mechanisms aimed at preventing or reducing the effects of climate change on environmental asylum, such as humanitarian aid, climate change mitigation and adaptation, as well as international mechanisms aimed at establishing a legal status for the environmental refugee.

We have concluded that, today, the continuing increase in the negative impacts of climate change and the subsequent increase in the number of environmental refugees, that the international bodies and national governments need to work together in a collaborative planning process that includes exchanging best practices and developing guidelines for making effective policies that ensure that environmental asylum is an inevitable outcome. to climate change and as an appropriate and adequate strategy is integrated in thier plans.

Keywords: Global Warming, Climate change, Environmental asylum mechanisms, Human security, Losses and damages, Environmental asylum.